

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
قسم التاريخ

الاستيطان الصهيوني في القدس ١٩٦٧ - ١٩٩٣

إعداد
محمد رشيد عناب حسين

إشراف
د. نظام عزت العباسي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ
بكلية الدراسات العليا - جامعة النجاح الوطنية

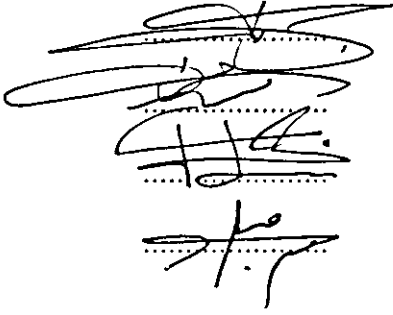
نابلس - فلسطين

١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٠ وأجيزت

التوقيع



رئيساً
ممتحناً خارجياً
ممتحناً داخلياً
ممتحناً داخلياً

أعضاء لجنة المناقشة

- ١- الدكتور نظام العباسي
- ٢- الدكتور محمد الحزماوي
- ٣- الدكتور جمال جودة
- ٤- الدكتور هشام أبو رميلة

الإهداء

إلى والدي

إلى زوج والديتي

إلى زوجتي وأبنائي

إلى روح كل شهيد سقط دفاعاً عن عروبة مدينة القدس

إلى الأمة العربية والإسلامية

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي

شكر وتقدير

عرفاناً بالجميل، واعترافاً بالفضل والتقدير، فإنني أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الكرام في قسم التاريخ ، على ما قدموه لي من علم مفيد ، طوال رحلتي الدراسية . وأخص بالشكر والتقدير الدكتور نظام العباسي ، على تكرمه وموافقته بالإشراف على هذه الرسالة ، وعلى ما بذله من جهود مضيئة ، وتوجيهات متواصلة ، جعلتني أخطى الصعاب والعقبات التي صادفتني أثناء البحث ، فجزاه الله تعالى خيراً .

وأقدم بالشكر والتقدير لكل من الدكتور جمال جودة ، والدكتور محمد الحزماوي ، والدكتور هشام أبو رميلة ، لقراءتهم هذا البحث والمشاركة في نقاشه. وأتقدم كذلك بالشكر والتقدير للدكتور سعيد البيشاوي ، لتكرمه بقراءة هذا البحث ، وتقديمه ملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة . وأتقدم كذلك بالشكر والتقدير للأستاذ الفاضل محمد جواد جبر ، لتكرمه بقراءة وتدقيق هذا البحث من حيث اللغة .

ولا يفوتني أن أتوجه بحالص شكري وتقديري لموظفي مكتبة وأرشيف جمعية الدراسات العربية في القدس ، على ما قدموه لي من مساعدة أخرجت هذا البحث إلى حيز الوجود .

أسأل الله العلي القدير أن يجزي عني خيراً كل من قدم لي أي مساعدة طيبة رحلتني الدراسية إنه سميع الدعاء .

فهرس المحتويات

ب	الإهداء
ت	شكر وتقدير
ث	فهرس المحتويات
د	قائمة إحصائيات وجداول وردت في الدراسة
ذ	قائمة الملاحق
ز	قائمة المختصرات
س	ملخص
ا	مقدمة

الفصل الأول

٧	الأطماع الاستيطانية الصهيونية في القدس قبل عام ١٩٦٧
٨	أولاً : أثر الفكر الاستيطاني الغربي في الفكر الاستيطاني الصهيوني
١٤	ثانياً : الاستيطان في الفكر الصهيوني
١٥	- جمعية الإليانس
١٦	- جمعية البيلو
١٦	- جمعيات أحباء صهيون
١٧	- الحركة الصهيونية
٢١	ثالثاً : مكانة القدس في الفكر الصهيوني
٢٩	رابعاً : الاستيطان اليهودي في القدس قبل عام ١٩٦٧
٣٠	- المرحلة الأولى : من مطلع القرن التاسع عشر - ١٩١٧
٣٣	- المرحلة الثانية : ١٩١٨ - ١٩٤٨
٣٩	- المرحلة الثالثة : ١٩٤٨ - ١٩٦٧

الفصل الثاني

٤٤	الإجراءات الإسرائيلية لتعزيز سيطرتها على القدس ١٩٦٧ - ١٩٩٣
٤٥	أولاً : احتلال إسرائيل للقدس عام ١٩٦٧
٥٠	ثانياً : القوانين والتشريعات الإسرائيلية لتعزيز قبضتها على القدس
٥٠	١- قانونا ضم القدس إدارياً وقضائياً
٥٢	٢- تشريع تعديل لقانون البلديات

٥٣	٣- قانون التنظيمات القانونية والإدارية لسنة ١٩٦٨
٥٣	٤- قانون الإشراف على التعليم
٥٤	٥- القوانين المتعلقة بمصادرة الأراضي
	أ- القوانين القديمة التي اعتمدت عليها السلطات
٥٤	الإسرائيلية في مصادرة الأراضي :
٥٤	١- قانون المصادرة للأغراض العامة لسنة ١٩٤٣
٥٥	٢- قوانين أنظمة الطوارئ والأمن العام لسنة ١٩٤٥
	ب- القوانين الجديدة التي شرعتها السلطات
٥٦	الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ :
٥٦	١- قانون أملاك الغائبين
٥٧	٢- قانون التعويضات
٥٨	٣- قانون أراضي الدولة المسجلة
٥٨	٤- إعلان استرجاع اليهود لعقاراتهم
٥٨	٥- إعلان أراضي غير مسجلة على أنها أراض دولة :
٥٨	أ- أراضي الموات (الصخرية)
٥٩	ب- الأراضي الميري
٥٩	ج- الأراضي المتروكة
٥٩	٦- الخرائط الهيكلية
٦١	ثالثاً : قرار ضم مدينة القدس عام ١٩٨٠
٦٣	رابعاً : خطة القدس الكبرى
	الفصل الثالث
٦٨	نمو وتطور المستوطنات في القدس ١٩٦٧ - ١٩٩٣
٧٠	أولاً : السياسة الحكومية ومصادرة الأراضي في القدس ١٩٦٧ - ١٩٩٣
٧٣	١- المرحلة الأولى
٧٥	٢- المرحلة الثانية
٧٦	٣- المرحلة الثالثة
٧٧	٤- المرحلة الرابعة
٧٩	ثانياً : المستوطنات الإسرائيلية التي أنشأت في القدس ١٩٦٧ - ١٩٩٣
٧٩	١- الحي اليهودي

٨٠	٢- رامات أشكول وجفعات همفتار
٨٢	٣- التلة الفرنسية (جفعات شايرا)
٨٣	٤- الجامعة العبرية وجبل سكوبس
٨٤	٥- مامبلا (كفار ديفيد)
٨٥	٦- عطروت
٨٦	٧- نفي يعقوب
٨٧	٨- راموت
٨٨	٩- معلوت دفنا
٨٩	١٠- جيلو
٩٠	١١- تلبوت الشرقية
٩١	١٢- بسغات زئيف وبسغات عومر
٩٣	١٣- ريخس شعفاط
٩٤	١٤- جفعات هامتوس (التلة الطائرة)
٩٤	١٥- هارحوما (جبل أبو غنيم)
ثالثاً : دور الحركات والمؤسسات غير الحكومية في تعزيز الاستيطان		
٩٦	الإسرائيلي في القدس ١٩٦٧ - ١٩٩٣
٩٦	١- المنظمة الصهيونية العالمية
٩٧	٢- حركة غوش أمونيم
٩٨	٣- حركة عطيرت كوهانيم
٩٩	٤- حركة تورا كوهانيم (العلم المقدس)
١٠٠	٥- حركة شباب إسرائيل
١٠٠	٦- حركة يشيفا شفو بنيم
١٠١	٧- جمعية عطيرا ليوشنا
١٠٢	٨- مؤسسة العاد

الفصل الرابع

١٠٨	الآثار والنتائج المترتبة عن الاستيطان الصهيوني للقدس ١٩٦٧-١٩٩٣	
١٠٩	أولاً : الآثار الديمغرافية
١١٨	ثانياً : الآثار الاجتماعية
١٢٠	١- الحالة المدنية

١٢٢	٢- تسجيل الأولاد
١٢٢	٣- لم الشمل
١٢٣	ثالثاً : الآثار الاقتصادية
١٢٤	١- القطاع الصناعي
١٢٧	٢- القطاع الزراعي
١٢٧	٣- القطاع التجاري
١٢٩	٤- القطاع السياحي
١٣٠	رابعاً : الآثار السياسية
الفصل الخامس		
١٣٧	الموقف من الاستيطان في القدس ١٩٦٧-١٩٩٣
١٣٨	أولاً : الموقف الفلسطيني
١٤٥	ثانياً : الموقف العربي والإسلامي
١٥٠	ثالثاً : الموقف الدولي
١٥٠	١- موقف الكتلة الغربية
١٥٠	أ- موقف الولايات المتحدة
١٥٨	ب- الموقف الأوروبي
١٦٣	٢- موقف الكتلة الشرقية
١٦٦	رابعاً : موقف الأمم المتحدة
١٧١	نتائج الدراسة والتوصيات
١٧٤	قائمة المصادر والمراجع
١٩٤	الخرائط والملاحق
٢١٣	Abstract

قائمة إحصائيات وجداول وردت في الدراسة

- * جدول يوضح أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٢٠-١٩٤٥) ٣٥-٣٤
- * جدول يوضح عدد سكان مدينة القدس في نهاية عام ١٩٤٦، موزعاً على الطوائف
الثلاث في المدينة وهي : المسلمين ، المسيحيين ، اليهود ٣٧
- * جدول يوضح التوسع في حدود بلدية القدس الغربية بالسنوات ٤٠
- * جدول يوضح الارتفاع في أعداد المستوطنين في القدس الغربية خلال الفترة (١٩٤٨-
١٩٦٧) ، في سنوات مختارة ٤١
- * جدول يبين أسماء المستوطنات التي أقيمت في مدينة القدس خلال الفترة (١٩٤٨-
١٩٦٧) ، وأنواعها، وسنة تأسيسها، وموقعها ٤٣-٤٢
- * جدول يوضح مساحة الأراضي المصادرة في مدينة القدس خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٩٣)
وتاريخ المصادرة ، وموقع الأراضي المصادرة ، والمستوطنات التي أقيمت على هذه الأراضي ٧٩-٧٨
- * جدول يبين المستوطنات التي أقيمت في القدس (١٩٦٧-١٩٩٣) ، وسنة إنشاء كل
منها، ومساحة كل مستوطنة ، سنة الإنشاء ، ومساحتها عام ١٩٩٣ ، وعدد الوحدات
السكنية في كل منها، وعدد سكان كل منها عام ١٩٩٣ ٩٦-٩٥
- * جدول يبين الاستيطان داخل البلدة القديمة بالقدس ١٠٤-
- ١٠٧
- جدول يوضح حجم البناء في مدينة القدس لكل من السكان العرب واليهود في سنوات
مختارة ١١٢
- * جدول يوضح نسبة النمو الطبيعي للسكان العرب مقارنة مع نسبة النمو الطبيعي للسكان
اليهود في مدينة القدس ، خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٩٣) ١١٥
- * جدول يوضح أعداد المهاجرين من جمهوريات الإتحاد السوفييتي إلى فلسطين، خلال
الفترة (١٩٩٠-١٩٩٣) ، وأعداد من استوطن منهم في مدينة القدس ١١٦
- * جدول يوضح أعداد السكان العرب واليهود في مدينة القدس ، ونسبتهم خلال الفترة
(١٩٦٧-١٩٩٣) ١١٧-

قائمة الملاحق

خريطة رقم (١)	خريطة توضح الحدود المقترحة لمدينة القدس بحسب قرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ . المصدر : الأمم المتحدة ، وضع القدس ، ص ٨ .
خريطة رقم (٢)	خريطة توضح القدس كما احتلتها وكما وسعتها إسرائيل في حزيران ١٩٦٧ . المصدر : الأمم المتحدة ، وضع القدس ، ص ١٥ .
خريطة رقم (٣)	خريطة توضح التغيرات على حدود بلدية القدس (١٩٩٣-١٩٤٧) المصدر : الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس .
خريطة رقم (٤)	خريطة توضح الأطواق الإستيطانية حول مدينة القدس والمناطق المحيطة بها . المصدر : Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories, Vol. 2, No.1, Jan. 1992. P.6 .
خريطة رقم (٥)	خريطة توضح القدس الكبرى ومتروبوليتان القدس كما خططته إسرائيل . المصدر : الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس .
خريطة رقم (٦)	خريطة توضح المستوطنات الإسرائيلية في القدس والمناطق المحيطة بها . المصدر : الأمم المتحدة ، وضع القدس ، ص ٢١ .
خريطة رقم (٧)	خريطة توضح الأراضي المصادرة في القدس بعد عام ١٩٦٧ والمستوطنات التي أقيمت عليها . المصدر : جمعية الدراسات العربية ، قسم الخرائط والمساحة ، ملف الاستيطان .
خريطة رقم (٨)	خريطة توضح الأراضي المصادرة في البلدة القديمة بالقدس . المصدر : الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس .
ملحق رقم (١)	يوضح مصادرة أراضي في القدس بحسب قانون وضع اليد لسنة ١٩٤٣ . المصدر : أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف الاستيطان .
ملحق رقم (٢)	يوضح مصادرة أراضي في القدس بحسب قانون الاستملاك للمصلحة العامة لسنة ١٩٤٣ . المصدر : أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف الاستيطان .

ملحق رقم (٣)	يوضح مصادرة أراضي في القدس بحسب قانون الاستملاك للمصلحة العامة لسنة ١٩٤٣ . المصدر : أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف الاستيطان .
ملحق رقم (٤)	يوضح مصادرة أراضي في القدس بحسب قانون نظام الدفاع (الطوارئ) لسنة ١٩٤٥ . المصدر : أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف الاستيطان .
ملاحق رقم (٥،٦)	تبين الاستيلاء على أراضي في القدس من قبل المستول عن أملاك الغائبين . المصدر : أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف الاستيطان .
ملحق رقم (٧)	يوضح مصادرة أراضي واسعة في القدس بحسب قانون الاستملاك للمصلحة العامة لسنة ١٩٤٣ . المصدر : أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف الاستيطان .
ملحق رقم (٨)	يوضح مصادرة أراضي في القدس زمن الانتداب البريطاني لصالح مباني الجامعة العربية . المصدر : أرشيف جمعية الدراسات العربية ، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم A/20 .
ملحق رقم (٩)	يوضح دور السلطات الضريبية في بيع عقارات وأراضي المواطنين في مدينة القدس ، بسبب عدم مقدرتهم دفع الضرائب الباهظة المفروضة عليهم . المصدر : مركز التوثيق والمعلومات ، جمعية الدراسات العربية - القدس ، وثيقة رقم ٧٨٨٨ .

قائمة المختصرات

- جـ : جزء
- ص : صفحة
- ط : طبعة
- ق : قسم
- مج : مجلد
- ب.ط : بدون طبعة
- ب.ن : بدون ناشر
- ب.م : بدون مكان نشر
- ب.ت : بدون تاريخ نشر
- داط : دورة طارئة
- Ibid : المرجع نفسه
- Op.Cit : مصدر سابق
- Volume : Vol.
- Number : No_
- United Nations : U.N
- United States : U.S

ملخص

شكلت فلسطين بوجه عام والقدس بشكل خاص مكانة مرموقة في الفكر الديني اليهودي، أما الاستيطان فقد شكل العمود الفقري في الفكر الصهيوني، وقد غُلف الفكر الصهيوني أيضاً بطابع ديني. وهكذا نلاحظ مدى استهداف القدس في المخططات الاستيطانية الصهيونية منذ بداية الغزوة الاستيطانية لفلسطين حيث كان حي موتيفيوري السكني في القدس، أول أحياء الاستيطان الصهيوني في فلسطين. ومن أجل السيطرة على المدينة المقدسة، استخدمت الحركة الصهيونية السبل كافة لتحقيق هذه السيطرة، التي نالت الدعم الإنجليزي أيضاً خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩١٨-١٩٤٨) وما أن أعلن التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ وبدأت الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، حتى أعلنت إسرائيل قيام دولتها متخذة القدس كعاصمة لها - وهكذا بدأت موجة جديدة من الاستيطان في القدس آنذاك .

أما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ حين سقط الجزء الشرقي من مدينة القدس العربية بيد قوات الاحتلال الإسرائيلي، سارعت السلطات الإسرائيلية إلى ضم الشطر الشرقي من المدينة وإعلانها "العاصمة الموحدة" لدولة إسرائيل. ولتعزيز هذه المكانة، قامت بالعديد من الإجراءات العملية والإدارية للسيطرة عليها، حيث شرعت بسن سلسلة من القوانين الهادفة لتحويلها، تلاها حملات مصادرة مكثفة لأراضي العرب في الجزء الشرقي من المدينة، حتى بلغت نسبة الأراضي التي صادرها الاحتلال من العرب هناك خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٩٣ ما يقارب ٨٤% من مساحتها. وخلال نفس الفترة، أنشأت خمس عشرة مستوطنة على ما مساحته ٣٩,٩% من أراضيها، فيما أعلن ٤٤% من أراضيها كمساحات خضراء وكاحتياط استيطاني في المستقبل.

أدى الاستيطان المكثف في مدينة القدس إلى تغيير الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيها، وقد شكل هذا التغيير الديمغرافي جوهر السياسة الإسرائيلية المتبعة في القدس والهادفة إلى غلبة التعداد السكاني اليهودي على العربي، وذلك بهدف خلق واقع سياسي جديد في المدينة يصعب تغييره في أية مفاوضات مستقبلية.

وقد جوبه هذا الاستيطان اليهودي المكثف لمدينة القدس بمقاومة فلسطينية نشطة، في ظل موقف عربي وإسلامي رافض لهذا الاستيطان، ولكن هذا الرفض كان أديباً ومعنوياً أكثر من كونه عملياً فاعلاً ومؤثراً ومتوازناً مع كثافة المهجمة الاستيطانية الصهيونية المضادة.

أما الموقف الأمريكي والأوروبي الداعم والتميز للوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية قبل حرب ١٩٦٧، انطلاقةً من المصالح الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان في المنطقة، فقد تطور بعد عام ١٩٦٧ ليصبح رافضاً للاستيطان اليهودي في القدس بحكم المصلحة الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان في

المنطقة، وبحكم التوازن الدولي الجديد في مواجهة الموقف السوفييتي الداعم للقضايا العربية في الصراع العربي الإسرائيلي وخصوصاً القضية الفلسطينية. ولكن هذه المواقف السياسية الأمريكية والأوروبية المعلنة عن رفضها للاستيطان رافقها دعم مادي لإسرائيل من خلال المساعدات والمنح السنوية وخصوصاً من أمريكا وألمانيا، والذي صب معظمها في الاستيطان.

وتتضح مواقف أوروبا الغربية وأمريكا هذه في المحافل الدولية كهيئة الأمم المتحدة. أما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وفي ظل الضعف والانقسام الذي ساد الساحة العربية فقد تراجعت المواقف الأمريكية والأوروبية الراضة للاستيطان، وكذلك مواقفها من وضع القدس، حيث لم تول أية معارضة لمصادرة الأراضي والنشاطات الاستيطانية فيها، حتى في هيئة الأمم المتحدة، كما وضحنا في البحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

١- أهمية البحث

تعالج هذه الدراسة، موضوع الاستيطان الصهيوني في القدس، في الفترة الواقعة بسين حرب حزيران ١٩٦٧، وتوقيع إتفاقية أوسلو في أيلول ١٩٩٣ . وهناك مبررات عدة تستوجب البحث والتنقيب في هذا الموضوع، وسيكتفي الباحث بإظهار بعض الإعتبارات الأساسية منها :
أولاً : خطورة الغزوة الاستيطانية الصهيونية، على أرض فلسطين، التي لم يسبق أن شهدتها تاريخ فلسطين، إذ أن كل الغزوات، التي استهدفتها، كانت من أقوام لهم جنسيات وأوطان، وكان الهدف من غزواتهم هو إخضاع أرض فلسطين، تحت حكمهم، لإعتبارات مختلفة، منها الاقتصادية أو السياسية أو الفكرية، مقارنة بالغزوة الاستيطانية الصهيونية، التي شهدتها فلسطين، منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وكان العنصر البشري الذي اعتمدت عليه الغزوة الاستيطانية، غير متجانس، فمعظم المستوطنين ينتمون لجنسيات متعددة، وهذا الاختلاف أدى إلى تحويل الميثولوجيا إلى أيديولوجيا، مع تحويل الدين إلى قومية، وكل ذلك من أجل إيجاد وطن قومي للصهاينة في فلسطين، وذلك بدعم من الغرب المنحاز كلياً لصالح الصهيونية .

ثانياً : كونت مدينة القدس تاريخياً، المحور الروحي للديانات السماوية الثلاث، مما جعلها مركز اهتمام لأصحاب هذه الديانات، في إثبات حقها فيها والسيطرة عليها، فانبرى قادة ومنظروا الحركة الصهيونية، على قراءة التاريخ، وإعادة صياغته ليطمئن مع الهدف الذي وضعته الحركة الصهيونية- للسيطرة على القدس، وجعلها عاصمة لدولة إسرائيل، المقامة على أرض فلسطين-، من خلال تزيفه في حركة موجهة، أغرقت العالم، بالأبحاث والدراسات الموجهة، في محاولة منها للسيطرة على الفكر العالمي، لخدمة الهدف أعلاه، استناداً لمقولات توراتية مزيفة .

ثالثاً : استهداف الغزوة الاستيطانية الصهيونية لمدينة القدس، وخصوصاً بعد احتلال الأراضي العربية إثر حرب حزيران ١٩٦٧، حيث اندفع الاستيطان اليهودي للمدينة المقدسة، بشراسة لا نظير لها في التاريخ. مستهدفاً الأرض والإنسان في محاولة لتغيير الطابع العربي الإسلامي للمدينة بطابع حضاري غربي، خالفاً أوضاعاً ديمغرافية وسياسية واجتماعية، جديدة على أرض الواقع، يصعب في المستقبل تغييرها أو إزالتها، في أية مفاوضات، مع الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية وقضية القدس .

رابعاً : شكلت القدس، جوهر القضية الفلسطينية، التي شكلت محور الصراع العربي الإسرائيلي، هذا الصراع، الذي جذب اهتمام ومشاركة فعالة، من قبل القوتين العظميين، بسبب وقوعه في منطقة هامة من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، مما دفع بالقوتين العظميين، للبحث عن حل لهذا الصراع، إستأثرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب إختيار الإتحاد السوفييتي، وضعف الموقف العربي .
وإذا كانت هذه الدراسة تركز على الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٩٣، فإن ذلك يرجع إلى عدة عوامل أهمها :

- قلة الدراسات الأكاديمية، التي تناول الاستيطان الصهيوني لمدينة القدس، مع الوفرة النسبية، في الوثائق المنشورة، وغير المنشورة، المتاحة عن هذه الفترة .

- أن هذه الفترة تمتد بين مفصلين هامين في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي (حرب حزيران ١٩٦٧ وإتفاقية أوسلو ١٩٩٣)، وبذلك تتم دراسة الاستيطان الصهيوني في القدس في فترة هامة، عقب احتلال القوات الإسرائيلية للمدينة المقدسة، وضمها لإسرائيل- بفرضها القوانين الإدارية والقضائية عليها-، وإتفاقية أوسلو ١٩٩٣، التي تم فيها تأجيل مناقشة وضع القدس، حتى المفاوضات النهائية، بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني . وبصفة عامة فقد كانت هذه الفترة، فترة كافية بالنسبة للسلطات الإسرائيلية، لتعزيز سيطرتها على المدينة المقدسة، وتغيير طابعها العربي الإسلامي، بطابع حضاري غربي، من خلال الاستيطان المكثف والموجه للمدينة، خالقة بذلك خللاً في التوازن الديمغرافي لصالح المستوطنين اليهود فيها .

وبالنسبة لموقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، كانت حرب عام ١٩٦٧، نقطة تحول في سياستها، تجاه القدس . فقد أدى تغير القوى، بعد الحرب، إلى تغير المواقف السياسية، تجاه قضية القدس، بحيث عبرت جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، عن عدم استعدادها، للتفريط في القدس أو تجزئتها، أو التنازل عنها، في حين أنه قبل حرب ١٩٦٧، قبلت الحكومة الإسرائيلية، بقرار تقسيم القدس لعام ١٩٤٧ .

أما الموقف، من استيطان القدس، فقد تراوح بين الرفض المقاوم، من قبل الفلسطينيين، وبين الرفض الخجول من قبل الدول العربية والإسلامية، عبر عنه فقط بالإدانة والاستنكار، في حين كان الموقف الغربي، والمتمثل بالولايات المتحدة، والدول الأوروبية، ينطلق من مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، في الوقت الذي عبرت هذه الدول، عن موقفها الرفض لإستيطان القدس علناً، دعمت إسرائيل مادياً . بينما كان موقف الكتلة الشرقية، والمعبر عنه بمواقف الإتحاد السوفييتي، إنطلق من عدائه للغرب، فكان داعماً للقضية الفلسطينية بشكل عام . فيما أدانت قرارات الشرعية الدولية، هذا الاستيطان عبر مؤسسات هيئة الأمم المتحدة، وطالبت بإزالته، وعودة الأوضاع إلى ما قبل حرب ١٩٦٧، ولكن دون أن تجد هذه القرارات آلية لتنفيذها .

وهكذا فقد شهدت الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٩٣، أقصى درجات التسارع على صعيد الاستيطان اليهودي في القدس . ومن المهم دراسة هذا الاستيطان ومدى تأثيره على وضع القدس، ومدى التغييرات التي أحدثتها هذا الاستيطان، على أرض الواقع .

٢- أسلوب وعرض البحث

اعتمد الباحث في هذه الدراسة ، على منهج التحليل التاريخي، وذلك من خلال، تتبع تطور الاستيطان الصهيوني في القدس، مبيناً الظروف التاريخية، والعوامل التي ساعدت إسرائيل، في الماضي قديماً في استيطانها لمدينة القدس، وتحليل الآثار الناجمة عن هذا الاستيطان . حيث قسمت هذه الدراسة على خمسة فصول، على النحو التالي :

الفصل الأول : أظهر فيه مكانة القدس، والاستيطان في الفكر الصهيوني، كمدخل للغزوة الاستيطانية الصهيونية لمدينة القدس . ويتميز هذا المدخل بأنه يوضح جوانب تطور الفكر الاستيطاني الصهيوني، وارتباطه بالمكانة الدينية للقدس، في الفكر الصهيوني .

الفصل الثاني : يبين كيف احتلت القوات الإسرائيلية، الجزء الشرقي من مدينة القدس، والإجراءات التي اتخذتها هذه السلطات لتعزيز سيطرتها على المدينة .

الفصل الثالث : يلقي الضوء، على دور كل من الحكومات، والحركات والمنظمات غير الحكومية، للإستيطان في القدس، كما يظهر المستوطنات التي أنشئت هناك، بين عام ١٩٦٧-١٩٩٣ .

الفصل الرابع : يظهر الآثار الديمغرافية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية، الناجمة عن الاستيطان الصهيوني في القدس، ومبيناً دور ذلك في تحجير السكان العرب من القدس .

الفصل الخامس : يلقي الضوء على مقاومة السكان العرب، في المدينة المقدسة، لإجراءات التهويد بحق مدينتهم، ثم يوضح الموقف الفلسطيني بشكل عام من الاستيطان . ثم الموقف العربي والإسلامي من هذا الاستيطان . ويريز أيضاً موقف الولايات المتحدة، والمجموعة الأوروبية، ضمن الموقف الدولي من الاستيطان، ويتعرض أيضاً لموقف الكتلة الشرقية، مع إبراز موقف الإتحاد السوفييتي، من هذا الاستيطان . وأخيراً يظهر مواقف الشرعية الدولية من قضية القدس والاستيطان فيها .

أما عن أهم المصاعب، التي واجهت الباحث أثناء إعداد هذه الدراسة فهي، تتعلق أساساً بانعدام المصادر الرئيسية، فيما يخص عملية بيع الأراضي لليهود، في مدينة القدس، حيث لم يتسنى الحصول على أية وثيقة بهذا الصدد، وذلك لرفض القائمين، على الأرشيف الصهيوني وأرشيف دولة إسرائيل، إبراز أية وثيقة تتعلق بذلك، وكانت إجابتهم بأن الوثائق، يجب أن يمضي عليها ثلاثون عاماً حتى يفرج عنها . وكذلك صادفت الأمر عينة في مركز التوثيق، التابع لجمعية الدراسات العربية، لأن الباعة والسماسة، ما زالوا على قيد الحياة، وكذلك لأن تداعيات هذه القضية ما زالت موجودة .

٣- دراسة تحليلية لمصادر البحث

اعتمد هذا البحث، بصورة رئيسة، على المصادر الأصلية كالوثائق المنشورة وغير المنشورة، واعتمد أيضاً على المؤلفات، والبحوث العلمية المنشورة في الدوريات، والتقارير، والصحف . وأهم المصادر الرئيسة التي كان لها الأولوية هي :

أ- الوثائق

ومن أهم الوثائق غير المنشورة، الخطط الهيكلية، الصادرة عن بلدية القدس، ووزارة البناء والإسكان الإسرائيلية، والمصادق عليها، لإنشاء المستوطنات في القدس الشرقية؛ وقد تم جمعها وحفظها في السنوات الأخيرة، في جمعية الدراسات العربية . ويضاف إلى ذلك الوثائق المنشورة، والمتعلقة بالموقف من الاستيطان الصهيوني في القدس، حيث يظهر موقف الأمم المتحدة من قضية القدس، والاستيطان فيها، من خلال قرارات الأمم المتحدة، بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، التي قامت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بجمعها ونشرها في أربعة مجلدات . أما الموقف العربي، من هذا الاستيطان، فتظهره الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في المؤلف الذي أصدرته، بعنوان مؤتمرات القمة العربية، قراراتها وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠ . فيما يظهر الموقف السوفيتي، من هذا الاستيطان، في مجموعة الوثائق السياسية، التي أعدها إسكندر أحمدوف، بعنوان الإتحاد السوفيتي والعالم العربي .

ب- المؤلفات المنشورة للكتاب

وقد أفاد هذا البحث، من عدد من المؤلفات، المهمة بالاستيطان، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لبعض الكتاب، سواء أكانت باللغة العربية أو العبرية أو الأجنبية، وبرزت أهمية هذه المؤلفات، في إلقاء الضوء، على خطورة الاستيطان الصهيوني، في فلسطين بشكل عام . حيث أفيد البحث من كتاب "سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية" لجفري أرنسون ، في التعرف على السياسة التي اتبعتها إسرائيل في مصادرة الأراضي في المناطق المحتلة .

كما أفيد البحث في البعد السياسي والجغرافي للإستيطان الصهيوني من كتاب "الاستيطان الإسرائيلي جغرافياً وسياسياً" ، لإليشع ايفرات الذي تحدث فيه عن الاستراتيجية المتبعة في الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة .

واعتمد البحث أيضاً على بعض البيانات والأرقام الأساسية ، وبعض القوانين من كتاب "الضفة الغربية وقطاع غزة ، بيانات ، وحقائق أساسية" لبيرون بنفستي ، الذي يتحدث فيه عن سبل وممارسات السلطات الصهيونية في المناطق المحتلة .

وقد أفاد أيضاً كتاب "التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية" لكون أنطوني ، البحث في إلقاء الضوء على معنى التنظيم الهيكلي ، والاستراتيجية الإسرائيلية التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية في التنظيم الهيكلي لكل من الضفة الغربية وغزة .

وأفاد البحث من كتاب "القدس مدينة بلا أسوار" لعوزي بنزيمان" ، في كيفية دخول القوات الإسرائيلية واحتلالها للمدينة ، وفي إلقاء الضوء على المقاومة الفلسطينية للإحتلال الصهيوني للمدينة في الأيام والأشهر الأولى للإحتلال .

فيما كان كتاب "المقاومة الفلسطينية والتغيير المدني في القدس ١٩٦٧-١٩٩٤" لأن لاتدريس، قد أفاد البحث كثيراً في إلقاء الضوء على المقاومة الفلسطينية للإحتلال الإسرائيلي للمدينة ، ونوعيتها وتطورها .

أما كتاب "القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية ، أسرار وتحركات ومواقف" لموشي ماعوز ، فيتميز بإبرازه دور القيادة الفلسطينية في مجاهدة الإحتلال مع إبراز دور رؤساء البلديات لتصدي للإحتلال ، ودور المؤسسات الفلسطينية التي قامت في القدس ، وكان لها دور في مقاومة الاستيطان . وأفيد البحث من عدد من الكتب التي تتحدث عن الاستيطان في المناطق المحتلة ، حيث أفاد كتابي "الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية" و "القدس تشكيل جديد للمدينة" لعبد الرحمن أبو عرفة ، البحث في إبراز مراحل المخطط الاستيطاني في مدينة القدس .

فيما أفاد البحث من كتاب سمير جريس "القدس المخططات الصهيونية ، الإحتلال ، التهود" الذي يعرض فيه السياسة والإجراءات الاستيطانية في مدينة القدس حتى عام ١٩٨٠ . وفي التعرف على أهم المستوطنات في مدينة القدس فقد أفاد كتاب خليل التفكحي "المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية" البحث في مواقع هذه المستوطنات ، وقد تميز كتابه هذا بأنه يظهر ارتفاع كل مستوطنة عن سطح البحر .

وأفيد البحث أيضاً من كتاب "المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة ١٩٦٧-١٩٧٧" في إلقاء الضوء على سياسة حزب العمل في مصادرة الأراضي والاستيطان فيها .

بينما أفاد البحث كتاب "الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود" لخالد عايد ، في إلقاء الضوء على سياسة حزب الليكود في استيطانها لمدينة القدس حتى عام ١٩٨٤ .

أما من الكتابات باللغة الإنجليزية التي استفاد منها البحث كتاب "القدس ، الحقيقة الصعبة" الصادر عن مجمع كنائس الشرق الأوسط ، الذي يلقي الضوء على كيفية احتلال إسرائيل للقدس وتشريدها للسكان ، ومن ثم مصادرتها للأرض بأساليب كثيرة وبناء المستوطنات عليها .

أما كتاب ميري ثوري "وصف الصراع" فقد أفاد البحث في إظهار مكامن الصراع في الشرق الأوسط ، وكيف أن القدس في مركز للصراع الشرق أوسطي .

فيما أفاد البحث كتاب "القدس ، المدينة الممزقة" لميرون بنفسي الذي يظهر فيه استراتيجية الاستيطان الصهيوني في مدينة القدس وتأثير هذه الاستراتيجية على أوضاع السكان العرب .

أما عن الكتب العبرية فقد أفاد البحث من كتاب "حدود بلدية القدس ١٩٤٨-١٩٩٣" لآنا هازان ، حيث تظهر فيه كيفية اتخاذ قرارات ضم المدينة المقدسة والاعتبارات السياسية والجغرافية والديمقراطية ، التي أخذت بعين الاعتبار لحظة اتخاذ هذه القرارات .

فيما أفاد "الكتاب السنوي الإحصائي للقدس" الصادر عن معهد القدس للأبحاث ، في إبراز الأرقام والإحصاءات والبيانات المختلفة المتعلقة بسكان القدس من يهود وعرب .

ج- الدوريات

كما أفادت الأبحاث العلمية المنشورة، في الدوريات المختلفة، هذه الدراسة، حيث غطت بعض الجوانب الإقتصادية والجغرافية والديمقراطية، وأفادت أيضاً، في التعرف على المنظمات والحركات الصهيونية، غير الحكومية، الداعمة للاستيطان الصهيوني في القدس .

د- التقارير

أفادت التقارير الدورية المقدمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، هذا البحث، في مواكبة التطور الاستيطاني في مدينة القدس، وفي التعرف على مواقف الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، من وضع القدس. أفادت التقارير الدورية، الصادرة عن مؤسسة السلام للشرق الأوسط، التي مقرها واشنطن، في مواكبة تطور الموقف الأمريكي، من الاستيطان الصهيوني، بشكل عام، ووضع القدس بشكل خاص، حيث أظهرت مواقف الحكومات الأمريكية المتعاقبة، من وضع القدس والاستيطان فيها، وأفادت كذلك في مواكبة تطور الاستيطان الصهيوني في القدس، والمشاريع المستقبلية لهذا الاستيطان .

الفصل الأول

الأطماع الاستيطانية الصهيونية في القدس قبل عام ١٩٦٧.

أولاً : أثر-الفكر الاستيطاني الغربي في الفكر الاستيطاني الصهيوني

ثانياً : الاستيطان في الفكر الصهيوني.

● جمعية الإليانس.

● جمعية البيلو.

● جمعيات أحباء صهيون

● الحركة الصهيونية.

ثالثاً : مكانة القدس في الفكر الصهيوني.

رابعاً : الاستيطان اليهودي في القدس قبل عام ١٩٦٧.

● المرحلة الأولى: من مطلع القرن التاسع عشر-١٩١٧.

● المرحلة الثانية: ١٩١٨ - ١٩٤٨.

● المرحلة الثالثة: ١٩٤٨ - ١٩٦٧.

أولاً : أثر الفكر الاستيطاني الغربي في الفكر الاستيطاني الصهيوني

شكل الاستيطان في فلسطين المحور الفكري الأساسي الذي قام عليه الفكر الصهيوني، رغم أن الاستيطان كفكر وواقع لم يكن من اختراع الصهيونية، بل ظاهرة استعمارية، جاءت نتاجاً للتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أحدثتها الثورة الصناعية في بعض الدول الأوروبية.

فعلى الصعيد الاقتصادي أدى تطور الثورة الصناعية و انتشارها إلى ازدياد حاجة البلدان الصناعية للمواد الخام اللازمة لاستمرار عجلة الإنتاج، وكذلك الأسواق لتصريف فائض الإنتاج، مما قاد إلى بروز ظاهرة التنافس و التسابق على المستعمرات بين القوى الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا^(١).

أما على الصعيد السياسي فقد كان للثورة الفرنسية ١٧٨٩، أثر كبير في ازدهار النزعة القومية بين الشعوب الأوروبية، وذلك بتأثير التيارات الفكرية والفلسفية الجديدة التي ظهرت في القرن التاسع عشر الذي سمي بعصر القوميات^(٢)، مما دفع شعوب الأرض للبحث عن هويتها وحقها في تقرير المصير، ومن أبرز نتائج هذا العصر قيام الدول القومية الحديثة في غالبية قارة أوروبا^(٣).

كما كان لتيار التنوير الذي احتل مكان الصدارة في الفكر الغربي، والفكر الليبرالي الذي نادى بفكرة حقوق الإنسان^(٤)، دورٌ كبيرٌ في التغيرات الاجتماعية في المجتمعات الأوروبية، الذي أثر بدوره على اليهود في تلك المجتمعات حيث برزت حركة الإنعتاق^(٥)، وحركة "المسكلاه"^(٦) التي نادى بدمج اليهود في المجتمعات الأوروبية إسوة ببقية مواطني أوروبا، كما دعت إلى تحطيم نظام "الجيتو"^(٧) الذي كان اليهود يعيشون فيه.

(١) حريس، صري: تاريخ الصهيونية ١٨٦٥ - ١٩١٧، ج١، (ب.ط)، (ب.ن)، القدس، ١٩٨٧، ص٤٣.

(٢) المصدر السابق، ص٤٣.

(٣) العباسي، نظام عزت : فلسطين والبرنامج الصهيوني، ط١، قدسية للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، ١٩٩٢، ص١١.

(٤) المسيري، عبد الوهاب محمد: الايديولوجية الصهيونية، دراسة حالة في علم إجتماع المعرفة، ق١، (ب.ط)، عالم المعرفة، عدد ٦٠، الكويت، ك١ ١٩٨٢، ص٥١-٥٢.

(٥) حركة الإنعتاق : مصطلح أطلق على محاولة دمج اليهود في المجتمعات الأوروبية سياسياً واقتصادياً وحضارياً في أواخر القرن الثامن عشر، والقرن التاسع عشر، وقد منحت معظم الدول الأوروبية لليهود حقوقهم المدنية حتى نهاية القرن التاسع عشر، المسيري، المصدر السابق، ص٥٨-٦٠.

(٦) المسكلاه : حركة التنوير اليهودية الأوروبية، وهي حركة تحرير علمانية، دعت إلى اندماج اليهود في مجتمعاتهم، وتمثلت بشخص رائدها موسى مندلسون الذي دعا إلى منح اليهود الحريات الاقتصادية والمدنية، كما دعى الحاخامين اليهود إلى الامتناع عن التصدي لحرية الفكر ونبد التعصب الديني. وقد قام تلامذته بعد وفاته بإنشاء مدرسة يهودية في برلين عام ١٧٧٨، قامت بتدريس العلوم العصرية إلى جانب التوراة، وقد كان لهذه المدرسة أثرها في يهود ألمانيا ومساعدتهم في الاندماج في مجتمعاتهم. إلا أن هذه الحركة أثارت حفيظة الحاخامين اليهود ضدها؛ حريس، مصدر سابق، ص٢٢-٢٤.

(٧) الجيتو:- مصطلح أطلق على الأحياء اليهودية التي عاش بها اليهود حياقم الخاصة في المجتمعات الأوروبية، معزولين عن المجتمعات الأوروبية اقتصادياً وثقافياً وجغرافياً؛ عبد الرحمن، أسعد: المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨-١٩٨٢، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٠، ص٢٣.

إلا أن ما أحدثته المبادئ البروتستانتية في ردها الاعتبار للعهد القديم (التوراة) وربطه بالعهد الجديد (الإنجيل) - حيث أن العهد القديم يشكل الجزء الأكبر من الكتاب المقدس^(١)، أدت إلى تغييرات كبيرة الأهمية في النظرة الأوروبية لليهود، سادت عبر قرون كثيرة في أوروبا، وقد أوجدتها ورسختها مواقف الكنيسة الكاثوليكية عبر اتهامها لليهود بأنهم قتل المسيح^(٢). ولهذا كتب عليهم الشتات والذل جزاء فعلتهم، رغم شتاتهم قبل قتل المسيح عليه السلام.

كما كان للفكر البروتستانتية واهتمامه بالعهد القديم وإعادة الاعتبار له، تغيير في الموقف من اليهود على أنهم "شعب الله المختار"، الذي دعا القائمون على الفكر البروتستانتية إلى إعادتهم إلى فلسطين "أرض الميعاد" كمقدمة لقدم المسيح المخلص، الذي لن يعود إلا بعد عودة اليهود إلى فلسطين مرة ثانية^(٣). وهذه الدعوة الدينية كان لها أيضاً كبير الأثر في عدم إقبال اليهود على الاندماج في مجتمعاتهم وتفضيلهم البقاء في عزلتهم داخل الجيتوات للحفاظ على نقائهم العرقي كونهم "شعب الله المختار" انتظاراً لعودتهم لفلسطين.

هذا إلى جانب التناقض في المصالح الاقتصادية بين اليهود الذين كانوا يعملون بالتجارة والربا، والرأسمالية الأوروبية الناشئة إذ أدى التطور التجاري والمصرفي في المجتمعات الرأسمالية إلى بروز التناقض بين اليهود والطبقة الرأسمالية الناشئة في المجتمعات التي كانوا يعيشون بين ظهرانيها، الأمر الذي أدى إلى بروز تيار بين اليهود فضل الانعزال وعدم الاندماج، مما أسهم في فشل حركتي الانعتاق والمساواة، وأدى إلى بروز المسألة اليهودية^(٤).

وقد أدت هذه الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي سادت في بلدان أوروبا، إلى استغلال كل فئة من الفئات الحاكمة فيها للمسألة اليهودية لتحقيق أهدافها الاستعمارية في "المشرق العربي"، من خلال ربطها لطموحات اليهود في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين بالسيطرة الاستعمارية على المشرق العربي، وقد أدى الصراع والتنافس بين هذه الدول الاستعمارية لتبني هذه البلدان كل على حدة للمشروع الاستيطاني الصهيوني لفلسطين.

(١) العباسي، مصدر سابق، ص ٣٦-٣٧.

(٢) الشريف، ريجينا: الصهيونية غير اليهودية، جذورها في التاريخ الغربي، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، عدد ٩٦، الكويت، ١٩٨٥، ص ٢٩.

(٣) العباسي، مصدر سابق، ص ٣٧-٣٨.

(٤) المسألة اليهودية: - أي الاضطهاد والقهر الذي عاناه اليهود في المجتمعات الأوروبية على مر السنين، حيث كانت دينية سابقاً وأصبحت عرقية ثم قومية؛ المسيري، مصدر سابق، ص ٥٦-٥٧.

فكانت فرنسا من الدول الأولى التي تبنت فكرة توطين اليهود في فلسطين، وهذا كان جزءاً من الخطط السرية التي أعدتها الحكومة الفرنسية عام ١٧٩٨^(١). واستغلها نابليون في محاولته لاستعمار "المشرق العربي" وضرب المصالح البريطانية فيه، وإقامة إمبراطورية فرنسية. حيث وجه نداءً لليهود في تموز ١٧٩٨، - وفقاً لخطة الحكومة الفرنسية -، حث فيه اليهود على الالتفاف حول رايته لإعادة تم إلى القدس وإعادة بناء هيكلهم من جديد في مقابل مساعدتهم له في غزو فلسطين^(٢)، وخاطبهم بتسميتهم "الورثة الشرعيين لفلسطين"^(٣). ووجه نداءً آخر لليهود في ٢٠ نيسان ١٧٩٩ أثناء حصاره لمدينة عكا، طلب منهم دعمه والسير معه لإعادة بيت المقدس، ووعدهم بالعودة إلى الأرض المقدسة والسيادة عليها إذا ساعدوه ودعموا قواته^(٤).

وقد نشرت صحيفة "لومينيتور" (Lomoniter) الفرنسية بتاريخ ٢٢ أيار ١٧٩٩ خبراً حول هذا النداء، مفاده ما يلي: "لقد أعلن بونايرت نداء دعا فيه جميع يهود آسيا وأفريقيا للانضواء تحت رايته من أجل إقامة القدس القديمة"^(٥).

ويبدو أن الهدف الآتي لنابليون من وراء هذا النداء كسب ولاء يهود عكا، الذي كان يحاصرها، وعلى رأسهم يهودي يدعى "حاييم فارحي" الذي كان الممول الرئيس لمدينة عكا^(٦)؛ من أجل السيطرة عليها. أما الهدف الاستراتيجي لحكومة الإدارة الفرنسية فقد كان نابعاً من مطامعها الاستعمارية في السيطرة على المشرق العربي، وإقامة إمبراطورية فرنسية، التي تحطمت وفشلت أمام مقاومة السكان الفلسطينيين، حيث فشل نابليون في احتلال عكا، وارتد عن أسوارها خائباً عام ١٧٩٩ وهو يردد عبارته المشهورة "لو فتحت عكا لفتحت الشرق"^(٧). الذي أسهم في تحطمها وفشلها أيضاً بروز محمد علي باشا على مسرح الأحداث.

بالإضافة لذلك فإن اليهود لم يلبوا نداء نابليون الذي قصد من ورائه استغلالهم لتنفيذ مخططاته الاستعمارية، وخصوصاً يهود فرنسا الذين كانوا يتمتعون بحق المواطنة بعد الثورة الفرنسية ١٧٨٩. إلا

(١) قاسية، خيرية: النشاط الصهيوني في الشرق وصداه ١٩٠٨-١٩١٨، (ب.ط)، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، أيار ١٩٧٣، ص ١٢.

(٢) عوض، عبد العزيز محمد: مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ١٨٣١-١٩١٤، (ب.ط)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالاشتراك مع مكتبة المختب، بيروت، لبنان، ١٩٨٣، ص ٤٢.

(٣) Eban, Abba: My People, New York, 1968. P.322.

(٤) المسيري، مصدر سابق، ص ١٣٤؛ التنشة، رفيق شاكر: الاستعمار وفلسطين، إسرائيل مشروع استعماري، ط ١، دار الجليل للنشر عمان، آذار ١٩٨٤، ص ٩٦-٩٧.

(٥) التنشة، مصدر سابق، ص ٩٧.

(٦) Sokolow, Nahum,: History of Zionism, Longman, green, London, 1919. P.50.

(٧) التنشة، مصدر سابق، ص ٩٧.

أن الزعيم الصهيوني "حايم وايزمن" ^(١) (Hayyim Weizman) (١٨٦٤-١٩٥٢) في تعليقه على هذه الدعوة يصف نابليون بأنه أول صهيوني عصري من غير اليهود ^(٢). وبهذا تكون دعوة نابليون هسي التي دقت باب الاستيطان الصهيوني لفلسطين.

أما بريطانيا - لعب أسطولها دوراً في إفشال حصار نابليون لعكا عام ١٧٩٩، وأسهمت في إخفاق حملة محمد علي باشا على بلاد الشام ^(٣) - كانت هي الأخرى من الدول الأوروبية الأولى الساعية إلى بسط سيطرتها على المشرق العربي لتحقيق أهدافها الاستعمارية، وعندما لم تستطع تحقيق ذلك؛ بسبب المنافسة الاستعمارية من قبل دول أوروبا الأخرى كفرنسا وألمانيا، لجأت إلى ربط طموحات اليهود وأحلامهم في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين بأهدافها الاستعمارية في المنطقة.

وقد تبنت بريطانيا فكرة توطين اليهود في فلسطين بعد أن برز عدد من الإنجليز المناهدين بهذه الفكرة، ونشطوا لتحقيقها، وكان على رأسهم اللورد شافتزبري ^(٤) Lord Shaftesbury (١٨٠١-١٨٨٥) الذي نادى بفكرة إنشاء مستوطنات يهودية في فلسطين، وقدم مشروعاً سماه "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" ^(٥) وطالب الحكومة البريطانية بتبني إعادة اليهود إلى فلسطين معتمداً في ذلك على "التدليل على صدق الكتاب المقدس وصحة ما ورد فيه" ^(٦)، حين شرع في إقناع بالمرستون Balmerston وزير الخارجية البريطاني بما ورد في الكتاب المقدس. ولما عجز عن إقناعه بالدعوى والأفكار الدينية، لجأ إلى إضافة أفكار سياسية واقتصادية تتجاوب مع المصالح الاستعمارية البريطانية في فلسطين والمشرق العربي. وقد كتب شافتزبري في يومياته ١٤ حزيران ١٨٣٨ "أمس تناولت العشاء مع بالمرستون، ورحت بعد العشاء أحدثه عن مأساة اليهود وعذابهم، وكان

^(١) حايم وايزمن (١٨٦٤-١٩٥٢) -: ولد في روسيا عام ١٨٦٤، وحصل على الدكتوراة من ألمانيا عام ١٨٩٩، ودرس في روسيا وألمانيا، وانجلترا، وكان من المؤسسين لنواة الحركة الصهيونية في إنجلترا عام ١٩٠٧، وعين عام ١٩١٨ رئيساً للجنة الصهيونية التي أرسلت لفلسطين بعد صدور وعد بلفور، وانتخب رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية في المؤتمر الصهيوني الثاني عشر عام ١٩٢١، كما عين أول رئيس لدولة إسرائيل بعد قيامها عام ١٩٤٨، ومن أهم مؤلفاته كتاب "التجربة والخطأ"، المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٦، ط١، دار الشروق، القاهرة، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٥٣-٢٥٥.

^(٢) المسيري، الايدولوجية الصهيونية، ص١٣٤؛ الشريف، مصدر سابق، ص١٠٨.

^(٣) العباسي، نظام: السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية ١٩١٨-١٩٤٥، ط١، دار هشام للنشر والتوزيع، اردن، الاردن، ١٩٨٤، ص٢١.

^(٤) لورد شافتزبري (١٨٠١-١٨٨٥) -: لورد شافتزبري السابع، واسمه أنتوني أشلي كوبر، وكان شقيق زوجة رئيس الوزراء البريطاني بالمرستون، وكان من الناشطين والمدافعين عن فكرة توطين اليهود في فلسطين، وقد نشر العديد من المقالات الداعية لذلك، كما شارك في العديد من الندوات والخطابات الداعية لهذا الأمر، وأصبح فيما بعد رئيساً لصندوق استكشاف فلسطين؛ المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٦، ص١٦٠-١٦٢.

^(٥) المصدر السابق، ج٦، ص٢١.

^(٦) رزوق، أسعد: إسرائيل الكبرى، (ب.ط)، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، لبنان، ١٩٦٨، ص٦١.

يستمتع إلى وعينه مغمضتان يمسك بيده كأس براندي يرشف منه ما بين وقت وآخر. وعندما تركت الحديث عن المأساة اليهودية. ورحت أحدثه عن المصالح والمزايا التجارية والمالية التي تنتظر بريطانيا في الشرق، لمعت عيناه وتبدى اهتمامه، وترك كأس البراندي على المائدة بجانبه وراح يسمعي^(١) وبعد إقتناع بالمرستون بأفكار شافتربري قامت بريطانيا بافتتاح أول قنصلية لها في القدس في تموز ١٨٣٨، بعد أن رأت في أن اليهود يمكن أن يعتمد عليهم في فلسطين، خاصة وأن فرنسا تمتعت منذ عام ١٥٣٥ بحماية الكاثوليك، وروسيا منذ عام ١٧٧٤ بحق حماية الأرثوذكس في الدولة العثمانية^(٢). كما توجه بالمرستون للسلطان العثماني محمود الثاني في محاولة لإقناعه السماح لليهود بالاستيطان في فلسطين، مبيناً له مدى الاستفادة التي ستجنيها الدولة العثمانية من ثروات اليهود الضخمة التي سيحبونها معهم إلى فلسطين، بالإضافة إلى ما سيشكلونه من سد منيع في مواجهة أطماع محمد علي في أملاك الدولة العثمانية^(٣).

أما وزارة الخارجية البريطانية فقد أصدرت تعليماتها في ٣١ أيلول ١٨٣٨ إلى القنصل البريطاني في القدس، يونغ Young، بمنح اليهود في فلسطين الحماية البريطانية^(٤).

في حين ذهب وزير الخارجية بالمرستون لعقد التحالفات بين القوى الاستعمارية الكبرى في أوروبا لتأييده في تحقيق أهم الأهداف التي وضعها، وهي فتح باب الهجرة إلى فلسطين أمام اليهود والسماح لهم بإقامة شبكة من المستعمرات الاستيطانية فيها، لتكون في المستقبل دولة واقية وحاجزاً يعزل مصر عن سوريا ويمنع لقاءهما^(٥).

ومن الشخصيات البريطانية التي تعاطفت مع الاستيطان في فلسطين لورنس أوليفانت^(٦) Laurence Oliphant (١٨٢٩-١٨٨٨) عضو البرلمان البريطاني، الذي أصدر كتاباً باللغة الإنجليزية بعنوان "أرض جلعاد" The Land of Gilead ووضع فيه تصوره لتوطين اليهود في شرقي الأردن

(١) هيكل، محمد حسين: المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، ج١، ط٥، دار الشروق، بيروت، القاهرة، مصر، ١٩٩٦، ص٣٩.

(٢) توما، إميل: جذور القضية الفلسطينية، (ب.ط)، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، ١٩٧٣، ص١٣.

(٣) العباسي، السياسة الداخلية، مصدر سابق، ص٢٥.

(٤) محافظة، علي: العلاقات الألمانية-الفلسطينية ١٨٤١-١٩٤٥، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص٩٦.

(٥) المصدر السابق، ص٩٧.

(٦) لورنس أوليفانت (١٨٢٩-١٨٨٨): صهيوني غير يهودي وأحد أصدقاء اللورد شافتربري، دعا بريطانيا إلى تأييد مشروع توطين اليهود في الأردن وفلسطين من خلال إنشاء شركة استيطانية لتوطين اليهود برعاية بريطانية على أن يكون مركزها استانبول، وعمل على تحجير يهود إلى فلسطين، وكتب كتاباً آخر بعنوان "حيفا أو الحياة في فلسطين الحديث" Haifa, or Life in Modern Palestine، وقدم إلى فلسطين واستقر في حيفا حيث توفي فيها عام ١٨٨٨؛ المسيري: مصدر سابق، ج٦، ص١٦٦-١٦٧.

وفلسطين وتشجيع الاستيطان فيها^(١). كما يعتبر القس ويليام هشلر^(٢) William Hechler (١٨٤٥-١٩٣١) الذي كان سفيراً لبريطانيا في فينا من أهم المنادين بمشاريع الاستيطان اليهودي لفلسطين، وقد عمل على جمع تبرعات لمساعدة يهود أوروبا الشرقية للاستيطان في فلسطين، وقدم خدمات كبيرة للحركة الصهيونية من خلال الصورة التي رسمها لإسرائيل الكبرى، حين أصدر كتيباً باللغة الإنجليزية بعنوان "إرجاع اليهود إلى فلسطين حسبما ورد في أسفار الأنبياء"^(٣)

. The Restoration of the Jews to Palestine according to Prophets

أما ألمانيا فقد سعت فيها الفئات الدينية والاستعمارية لفصل فلسطين عن الدولة العثمانية، بعد الاضطرابات التي شهدتها فلسطين في السنوات الأخيرة من الحكم المصري، عندما قدم ملك بروسيا ويلهلم الثالث Wilhelm III عام ١٨٤٠ مبادرة للدول الأوروبية الأخرى للموافقة على وضع فلسطين تحت الحماية البروسية، ولكنها فشلت في ذلك بسبب رفض المستشار النمساوي مترنيخ Metternich لهذه المبادرة^(٤). فلجأت بروسيا إلى فتح أول قنصلية لها في القدس عام ١٨٤٢، ومنحت الحماية لكل من طلبها من اليهود، وخاصة من كانت إقامتهم غير شرعية^(٥).

كما قام الضابط البروسي، هلموت فون مولتكة Helmuth Von Moltka بنشر سلسلة من المقالات عام ١٨٤١ باللغة الألمانية Germany and Palestine تحت عنوان "ألمانيا وفلسطين" دعا فيها إلى إنشاء "مملكة القدس"، وطالب بتشجيع الاستيطان في هذه المملكة الجديدة، من أجل تحويلها إلى مركز متقدم للحضارة الأوروبية في مواجهة المسلمين المتعصبين^(٦). وقد تبني بسمارك فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين والمناطق المحاذية لخط سكة الحديد بغداد - برلين للحفاظ على المصالح الألمانية مقتنعاً بأن اليهود سيحمون هذه المصالح. أما قيصر ألمانيا ويلهلم الثاني Wilhelm II فقد أدرك بأن ألمانيا ستفيد كثيراً إذا ما تبنت المشروع الصهيوني وعملت على تحقيقه^(٧).

(١) المسري، الأيديولوجية الصهيونية، ص ١٣٧-١٣٨؛ حريس، مصدر سابق، ص ٨٤-٨٥.

(٢) ويليام هشلر (١٨٤٥-١٩٣١): صهيوني مسيحي ولد في الهند، تعرف إلى هرتزل وسافر معه إلى فلسطين عام ١٨٩٨، وكان يحتفظ بمتحف صهيوني قدمه لمتحف أرض إسرائيل؛ المسري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج ٦، ص ١٦٨-١٦٩.

(٣) رزوق، مصدر سابق، ص ٥٤.

(٤) محافظة، مصدر سابق، ص ٩٧-٩٨.

(٥) حريس، مصدر سابق، ص ٦٣.

(٦) محافظة، مصدر سابق، ص ٩٨.

(٧) المسري، الأيديولوجية الصهيونية، ص ١٦٤.

وقد لعبت أمريكا أيضاً دوراً هاماً في تشجيع الاستيطان الصهيوني في فلسطين. ومن أشهر الصهيين الأمريكيين وليام بلاكستون^(١) William Blackstone (١٨٤١-١٩٣٥) الذي عمل لمصلحة اليهود قبل ظهور الحركة الصهيونية^(٢). وقد كان لأفكار بلاكستون وأتباعه من الكنيسة البروتستانتية الدور الكبير في تشكيل الحركة الصهيونية في أمريكا، التي عملت جاهدة من أجل تشجيع وتنشيط استيطان اليهود في فلسطين. كما كان للكتاب الذي أصدره بلاكستون عام ١٨٧٨ بعنوان "عيسى قادم" أثر كبير في كثير من القضاة والكتاب ورجال البرلمان ورجال الدين الأمريكيين^(٣). حتى أنه حينما قدم بلاكستون اقتراحاً للرئيس بنيامين هاريسون Benyamen Haryeson في ٥ آذار ١٨٩١ يدعو فيه إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، سارع العديد من كبار الشخصيات الأمريكية للتوقيع عليه، ومنهم القاضي لمفيل Lamfiel، ورئيس مجلس النواب فولير Foleir وجون روكفلر John Rokfelr ووليام روكفلر William Rokfelr من كبار الشخصيات الأمريكية^(٤).

ثانياً : الاستيطان في الفكر الصهيوني

وقد رافق هذا الإطار العام للأفكار والمشاريع الاستيطانية لفلسطين التي طرحتها وتبنتها الدول الاستعمارية الغربية، نشاط عدد من المفكرين اليهود كالحاخام يهودا القلعي^(٥) Yehuda Alkalai (١٧٩٨-١٨٧٨)، والحاخام تسفي كاليشر^(٦) Tzvi Kalischer (١٧٩٥-١٨٧٤)، والحاخام

^(١) وليام بلاكستون (١٨٤١-١٩٣٥): صهيوني غير يهودي، وهو رجل أعمال أمريكي من شيكاغو. أنفق أموالاً كثيرة على التبشير، وتزعم حملة لعودة اليهود إلى فلسطين، وزار بلاكستون فلسطين عام ١٨٨٨/١٨٨٩ وقد شارك في العديد من المؤتمرات المنادية بعودة اليهود إلى فلسطين، واشترك عام ١٩١٨ في مؤتمر اتحاد الصهاينة الأمريكيين في فيلادلفيا، حيث أعلنه المؤتمرون "أبو الصهيونية"؛ موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٦، ص١٦٨.

^(٢) Near East Report, Vol, 10, No.4, 23Feb, 1966.P14

^(٣) الشريف، مصدر سابق، ص٣٧.

^(٤) Fink, Reuben: America and Palestine, New York, 1944.P.20.

^(٥) يهودا القلعي (١٧٩٨-١٨٧٨): - ولد في سرايفو في البوسنة والمرك عام ١٧٩٨، عمل حاخام لليهود السفارد في ريمون، وكان من رواد الفكر الصهيوني، "نشر العديد من الكتيبات والنشرات موضعاً لها وحية نظره، من أهمها كتاب باللغة الإنجليزية "الخلاص الثالث" The Third Redemption، الذي دعا به اليهود إلى الاعتماد على أنفسهم في استيطان فلسطين، وقد نشط في العواصم الأوروبية لنشر أفكاره، وفي عام ١٨٧١ زار فلسطين وأسس فيها جمعية استيطانية، ثم عاد مرة أخرى إلى فلسطين عام ١٨٧٤ واستقر فيها إلى أن توفي؛ المسري، مصدر سابق، ج٦، ص٢٨٩-٢٩٠.

^(٦) تسفي كاليشر (١٧٩٥-١٨٧٤): - ولد في مدينة كيسا في بولندا، تأثر بأراء الحاخام يهودا القلعي وطورها، ونشر كتاب بالعبرية "السعي لصهيون" Derishat Zion الذي يدعو فيه للاستيطان الزراعي في فلسطين، ونادى بطرح الفكر الديني جانباً وأخذ زمام المبادرة والعمل لإنشاء جمعيات هدفها استيطان فلسطين، وانضم إلى جمعية رعاية الاستيطان اليهودي في فلسطين في ألمانيا، وفي عام ١٨٦٤ كان مسؤولاً عن تأسيس اللجنة المركزية لاستعمار فلسطين في برلين، وساهم في إنشاء الجمعيات الزراعية، وساهم في توجيه الإليانس لإنشاء مدرسة مكفياة زراعية في فلسطين عام ١٨٧٠؛ المصدر السابق، ج٦، ص٨٨-٢٨٩.

صموئيل موهيليفر^(١) Samuel Mohilever (١٨٢٤-١٨٩٨)، وقد أدى هذا النشاط بدوره إلى تبلور عدد من الجمعيات اليهودية الناشطة والداعية إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ومن أبرز هذه الجمعيات التي كان لها دور مميز في الفكر الاستيطاني الصهيوني الجمعيات والحركات التالية:-

- جمعية الاليانس (التحالف اليهودي العالمي) Alliance Israilite Universale :

تأسست هذه الجمعية الصهيونية عام ١٨٦٠ في باريس، على يد بعض الناشطين اليهود هناك، إثر الدعوات التي نادى بها الحاخام تسفي كالشير لتأسيس جمعيات هدفها الاستيطان اليهودي في فلسطين. وقد عملت هذه الجمعية على تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومد يد العون إلى المهاجرين اليهود، وقامت بافتتاح مدرسة مهنية في العام ١٨٦٥ هدفها تدريب اليهود على المهن المختلفة^(٢). وفي العام ١٨٦٧ قامت بتأسيس سلسلة من المدارس الابتدائية في القدس وحيفا ويافا وصفد وطبريا لتعليم الفرنسية والدين اليهودي^(٣)، كما قامت في العام ١٨٧٠ بتأسيس أول مدرسة زراعية يهودية في فلسطين على أراضي قرية يازور على بعد ٤ كم جنوب شرق مدينة يافا، استجابة لنداء الحاخام كالشير، وأسمتها "ميكفاه إسرائيل الزراعية" Mikve Yisra'el وهدفها تعليم أبناء اليهود الزراعة وذلك لإنشاء مستوطنات زراعية في فلسطين^(٤).

وقد لعبت هذه المنظمة دوراً بارزاً في تنظيم ومساعدة المهاجرين اليهود من شرق أوروبا منذ العام ١٨٦٩، وأسست لجنة لتنظيم عمليات هجرة اليهود بالتنسيق مع المنظمات الصهيونية الأخرى مثل جمعية الاستيطان اليهودي Jewish Colonisation Association . وقد كان لهذه الجمعية اهتمام كبير في المجال الثقافي والتعليمي، حيث أسست عدداً هائلاً من المدارس في العديد من البلدان مثل المغرب، وسوريا، والعراق، وتونس، وإيران، وغيرها من بلدان العالم^(٥)، التي كان الهدف منها هو الوصول للجاليات اليهودية بهدف تسهيل عملية هجرتها لفلسطين.

(١) صموئيل موهيليفر (١٨٢٤-١٨٩٨): حاخام روسي، وأحد مؤسسي حركة أحياء صهيون، وساهم في تنظيم الهجرة إلى فلسطين، وأقنع كل من هيرش وروتشيلد بأن يساهما في تمويل ومساعدة الاستيطان اليهودي لفلسطين، لأنه يعتبر العودة إلى فلسطين إحدى الوسائل الأساسية في التوراة وأن الحكماء اعتبروا هذه العودة بمثابة الناموس الإلهي؛ المصدر السابق؛ ج٦، ص ٢٩٠-٢٩١.

(٢) مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية: استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، (ب.ط)، دمشق، ١٩٨٧، ص ٤٩.

(٣) المسيري، مصدر سابق، ج٦، ص ١٩٨.

(٤) Cohen, Israel : The Zionist Movment, F. Muller, London, 1945.P.51

(٥) المسيري، مصدر سابق، ج٦، ص ١٩٨.

– جمعية البيلو Bilu^(١) :

أنشئت هذه الجمعية على يد مجموعة من الطلبة اليهود في جامعة خاركوف الروسية عام ١٨٨٢، وأطلق عليها اسم "بيلو" لأنها كانت تدعو اليهود للهجرة إلى فلسطين تحت شعار "إذا لم أساعد نفسي فمن يساعدني، يا بيت يعقوب هلم بنا نذهب"^(٢). وقد أنشئت هذه الجمعية كرد فعل على المذابح والاضطهاد الذي لقيه اليهود في روسيا عام ١٨٨١-١٨٨٢، ونادت بالبعث القومي لليهود وذلك للهجرة إلى فلسطين، لإيمانهم بأنه لا مكان لليهود في حضارة أوروبا، وإقامة مستوطنات زراعية فيها^(٣).

وفي محاولتهم لتطبيق أفكار حركتهم انقسم أعضاء هذه الجمعية إلى فريقين، فريق طالب بالهجرة المباشرة إلى فلسطين وإقامة المستوطنات فيها بشكل مباشر، وفريق آخر طالب بضرورة الحصول على موافقة السلطات العثمانية لليهود بالهجرة إلى فلسطين وإنشاء المستوطنات فيها، ولكن هذا الفريق الأخير لم يوفق في مساعده لدى السلطات العثمانية، وقد عمل أعضاء هذه الجمعية الذين هاجروا إلى فلسطين بالزراعة كما أنشأوا العديد من المستوطنات الزراعية فيها كمستوطنة عكرون جنوب الرملة، ومستوطنة جديرا على أراضي قرية قطرة^(٤).

– جمعيات أحباء صهيون Hibbat Zion :

هي عبارة عن مجموعة من الجمعيات اليهودية، التي أنشئت في دول أوروبا الشرقية كرد فعل على المذابح التي تعرض لها اليهود في روسيا ١٨٨١-١٨٨٢، كما أنشئت مجموعة أخرى من الجمعيات في أوروبا الغربية باسم أحباء صهيون كان معظم أعضائها من يهود أوروبا الشرقية^(٥). وقد كان للأفكار التي نادى بها المفكر اليهودي موسى هس^(٦) Moses Hess (١٨١٢-١٨٧٥) دور في نشأة الفكر الصهيوني والحركات الصهيونية ومنها أحباء صهيون، من خلال كتابه الذي نشره باللغة الألمانية بعنوان "روما والقدس" Rome and Jerusalem دعا فيه إلى إقامة المستوطنات في فلسطين، مؤكداً

(١) جمعية البيلو Bilu، حركة صهيونية استيطانية اتخذت اسمها من الأحرف الأولى للعبارة الدينية "بيت يعقوب لحي فليخاه" بمعنى "يسا بيت يعقوب هيا نذهب"، المصدر السابق، ج٦، ص ٢١٧.

(٢) Laqueur, Walter : The Arab Israel Reader, London, 1970.P.3.

(٣) المسيري، مصدر سابق، ج٦، ص ٢١٧.

(٤) المصدر السابق، ج٦، ص ٢١٧-٢١٨.

(٥) المصدر السابق، ج٦، ص ٢١٤.

(٦) موسى هس (١٨١٢-١٨٧٥): ولد في ألمانيا عام ١٨١٢، وتلقى تعليماً دينياً ودرس العبرية على يدي جده لإيمانه السني وكان حاكماً، درس التاريخ والفلسفة في جامعات فرنسا واستقر بها، كتب العديد من الكتب منها روما والقدس، التاريخ المقدس للإنسانية، البولنديون واليهود، وقسم هس العالم إلى جنسين أساسيين (السامي والآري)، ونادى بضرورة مساعدة الغرب في إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، لما لذلك من مصلحة للغرب، كما ميز في المشروع الصهيوني بين يهود الشرق ويهود الغرب، حيث لا يجب أن يهاجر كل يهود الغرب إلى فلسطين، ويعتبر هس رائد الصهيونية العالمية؛ المصدر السابق، ج٦، ص ٢٦٨-٢٧٢.

بأن ذوبان اليهود في المجتمعات الغربية ليس حلاً للمسألة اليهودية، ولذلك نادى بفكرة القومية اليهودية وإقامة دولة يهودية^(١).

كما كان هناك دورٌ في إنشاء هذه الجمعيات للطبيب الروسي ليوبنسكير^(٢) Leo Pinsker (١٨٢١-١٨٩١) الذي نشر كتاباً باللغة الألمانية بعنوان "التحرر الذاتي" Auto-Emanzipation عام ١٨٨٢، دعا فيه للسماح لليهود بالمجرة بعد تعرضهم للاضطهاد الروسي، ولكنه لم يذكر في كتابه أن المجرة يجب أن تكون إلى فلسطين، مما أدى إلى تعرضه لنتقد شديد، وأضطره ذلك لتغيير آرائه بالمجرة لفلسطين ويصبح صهيونياً ملتزماً^(٣). وقد دعا بنسكير إلى وحدة اليهود كي يصبحوا أمة، وعليهم توحيد جهود الجمعيات اليهودية التي كانت تعمل للاستيطان في فلسطين وأصبح رئيساً لأول مؤتمر لهذه الجمعيات عام ١٨٨٤^(٤)، إلى جانب مفكرين يهود وآخرين كموشي ليلينبلوم^(٥) Moshe Lilienblum (١٨٤٣-١٩١٠) وبيرتس سمولنسكين^(٦) Peretz Smolenskin (١٨٤٢-١٨٨٥).

وقد عملت جمعيات أحباء صهيون على دعم الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وكان لها الدور الأكبر في إنشاء المستوطنات الزراعية الأولى في فلسطين، وكان أولها (بتاح تكفا على أراضي قرية ملبس، وريشون لتسيون على أراضي قرية عيون قاره عام ١٨٨٢، ثم روش بيناه على أراضي قرية الجاعونه قرب صفد، زخرون ياكوف على أراضي قرية زمارين جنوب حيفا، والجديرة على أراضي قرية قطرة). حيث بلغ عددها تسع مستوطنات في مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر^(٧).

(١) حريس، مصدر سابق، ص ٤٨٧؛ عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ٢٨-٢٩.

(٢) ليوبنسكير (١٨٢١-١٨٩١): ولد في روسيا عام ١٨٢١، درس الحقوق في أوديسا، والتحق بجامعة موسكو وتخرج منها بشهادة طبية، وخدم بنسكير في الجيش الروسي أثناء حرب القرم عام ١٨٥٦، كان في البداية من أنصار اندماج اليهود في المجتمع الروسي، ولكنه غير فيما بعد وجهة نظره بحيث دعا إلى تجمع اليهود في وطن واحد وبدأ يجوب العواصم الأوروبية للدعوة لفكرته بشأن الدولة الصهيونية، والتقى بالعديد من القادة اليهود، وقد أصبح في عام ١٨٨٤ رئيساً لجمعية أحباء صهيون؛ المسيري، مصدر سابق، ص ٢١٩-٢٢١.

(٣) Sokolow, OP.Cit., P.224.

(٤) عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٥) موشي ليلينبلوم (١٨٤٣-١٩١٠): ولد في ليتوانيا عام ١٨٤٣، درس منذ طفولته العلوم الدينية حيث أصبح من علماء التلمود، وقد تبني فيما بعد أفكار حركة التنوير اليهودية، وتبنى بعد ذلك الاشتراكية كمذهب سياسي منذ عام ١٨٧٤-١٨٨١، ولكنه ارتد بعد ذلك للصهيونية وكتب مقالاً بعنوان (طريق العودة) يلوم نفسه عن انقطاعه عن شعبه، وأصبح من قادة أحباء صهيون، وعمل بالصحافة، وأصبح فيما بعد من كبار المؤيدين لهرتزل؛ المسيري، مصدر سابق، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٦) بيرتس سمولنسكين (١٨٤٢-١٨٨٥): ولد في روسيا عام ١٨٤٢ ودرس فيها، انتقل فيما بعد إلى مدينة فيينا، عمل بالصحافة، وأصدر مجلة (هاشاحار) عام ١٨٦٨ التي عبرت عن الفكر التنويري ثم تحولت للفكر الصهيوني، وقد كتب العديد من القصص التي يعبر فيها عن التغيير الذي طرأ في الفكر اليهودي، وأصبح من دعاة الاستيطان الصهيوني في فلسطين؛ المصدر السابق، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٧) عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ٣٢.

وبإقامة هذه المستوطنات التي ترافقت مع موجة الهجرة الأولى إلى فلسطين، التي امتدت من علم ١٨٨٢ - ١٩٠٤، باستطاعتنا القول إن الفكر الاستيطاني انتقل نقلة نوعية من مشاريع فكرية إلى مشاريع استيطانية عملية أخذت مجراها على أرض الواقع حتى بلغت مع نهاية الهجرة الأولى نحو أربعة وعشرين مستوطنة^(١).

- الحركة الصهيونية Zionist Movement :

رافق موجة الهجرة اليهودية الأولى إلى فلسطين، بروز المفكر الصهيوني ثيودور هرتزل^(٢) Theodor Herzl (١٨٦٠ - ١٩٠٤)، الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للمنظمة الصهيونية العالمية، وقد قام هرتزل بنشر أفكاره في كتاب باللغة الألمانية بعنوان بعنوان "الدولة اليهودية" Der Judenstaat عام ١٨٩٦.

ودعا فيه إلى إقامة دولة يهودية، ومن المفضل أن تكون فلسطين التي قال عنها "أنا وطن اليهود التاريخي الذي لا يمكن أن ينسى، ويكفي أن سحر هذا الاسم سيحلب اليهود إليها"^(٣). ومن أجل ذلك قام هرتزل بتقديم مشروع استيطاني يعتمد في تنفيذه على إنشاء شركة يهودية ذات امتياز، وكان متأثراً بتجربة شركة الهند الشرقية في استيطانها الاستعماري للهند، وكان هدفه من وراء ذلك استقطاب رجال المال اليهود للمساهمة في إنشاء هذه الشركة، ودعا إلى الاعتماد على فقراء اليهود الذين سيضعون الأسس الضرورية لإقامة هذا المجتمع الجديد^(٤).

كما دعا إلى عقد مؤتمر صهيوني عالمي كان يهدف من ورائه إلى تجميع جهود الحركات الصهيونية المختلفة، وجهود اليهود في استيطان فلسطين، وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة بال السويسرية ما بين ٢٩ - ٣١ آب ١٨٩٧، وحضره أكثر من مائتي يهودي . وخرج هذا المؤتمر بقرارات هامة عرفت " ببرنامج بال " وتلخصت فيما يلي :-

العمل على تطوير الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، وتنظيم اليهود وربطهم جميعاً عبر مؤسسات مناسبة على الصعيد المحلي والعالمي، وتقوية الحس والوعي القومي لدى اليهود، ومن أجل

(١) جريس، مصدر سابق، ص ١٣٧.

(٢) ثيودور هرتزل (١٨٦٠ - ١٩٠٤) :- ولد عام ١٨٦٠ لأسرة يهودية مجرية، وانتقل مع أسرته عام ١٨٧٨ إلى فيينا والتحق بجامعة، وحصل على دكتوراة في القانون الروماني عام ١٨٨٤. اشتغل بعد تخرجه بالمحاماة لمدة عام، ثم كرس نفسه للادب والتأليف فألف العديد من المسرحيات منها الجيتو الجديد، وأهم كتبه التي كتبها هو كتاب "دولة اليهود" التي بين فيه وجهة نظره لحل المسألة اليهودية. وتكمن أهمية شخصية هرتزل بأنه حول الصهيونية من مجرد فكرة إلى حركة ومنظمة، من خلال المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد عام ١٨٩٧ في مدينة بال؛ المسيري، مصدر سابق، ص ٦٦، ص ٢٢٧ - ٢٤٢.

(٣) Herzl, Theodor: The Jewish State, New York, 1943.P.66.

(٤) Ibid., P.19.

ذلك يجب اتخاذ خطوات تمهيدية من أجل الحصول على موافقة حكومية لتحقيق أهداف الصهيونية^(١) وبعد أن أنشئت أول أدوات عملية الاستيطان في مؤتمر بال وهي المنظمة الصهيونية العالمية، بدأت تشكل أجهزة الاستيطان الأخرى حيث أنشأ عام ١٨٩٩ " صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار " Jewish Colonial Trust الذي كان الهدف الأساسي من إنشائه دعم المستوطنات اليهودية في فلسطين، وقد سجل في لندن كشركة مساهمة محدودة، وأقيم في عام ١٩٠٣ بنك فرعي لهذا الصندوق في فلسطين عرف باسم " البنك البريطاني الفلسطيني Anglo-Palestine Bank "،^(٢) كما أقيم في عام ١٩٠١ الصندوق القومي اليهودي " الكيرن كايتمت " Keren Kayemeth وكان الهدف من إنشائه هو تجذير الاستيطان الصهيوني في فلسطين من خلال شراء أراض في فلسطين تكون ملكاً لليهود لا يمكن بيعها^(٣).

ومع إنشاء هذه المؤسسات الاستيطانية، ومع الهجرة اليهودية الثانية لفلسطين التي امتدت ما بين عامي ١٩٠٤-١٩١٤، بدأ الانتقال من مرحلة الاستيطان التأسيسي إلى مرحلة الاستيطان المنظم، حيث شرعت هذه المؤسسات من تكثيف عملية شراء الأراضي في فلسطين لإقامة مستعمرات عليها. كما تميزت هذه المرحلة بسعي مستوطني هذه الهجرة لتحقيق أهداف ثلاث وهي أرض عبرية، وعمل عبري، ولغة عبرية^(٤). وأنشئت في هذه الفترة أيضاً أولى الأحزاب الصهيونية في فلسطين حيث أنشئ عام ١٩٠٥ حزب "هابوعيل هاتسعير" Ha-Poel Ha Azair ومن أهم مبادئه تحقيق الصهيونية على "أرض إسرائيل" Eretz Israel من خلال الاستيطان الصهيوني، واحتلال العمل من قبل العامل اليهودي^(٥). وفي العام نفسه أنشئ أيضاً حزب "بوعالي تسيون" Poalei Zion الذي كان من أهم زعمائه ديفيد بن غوريون^(٦) David Ben Gurion (١٨٨٦-١٩٧٣)، ومن أهم أهدافه الأساسية إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وتحقيق الاستقلال السياسي للشعب اليهودي^(٧). والعمل على تحقيق أهداف هذه المرحلة.

^(١) Halperin, Samuel: *The Political World of American Zionism*, Detroit Wayne State

University Press, 1961.P.6.

^(٢) عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ٤٦-٤٨.

^(٣) حريس، مصدر سابق، ص ١٦٢-١٦٣.

^(٤) وهب الله، عبد الوهاب محمد: *الاستيطان اليهودي في الأدب الصهيوني*، ط ٢، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٣، ص ٣٧.

^(٥) المصدر السابق، ص ٣٩.

^(٦) دايفد بن غوريون (١٨٨٦-١٩٧٣): ولد في بولنسك في بولندا وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٦، من مؤسسي حزب مباي

والهستدروت، ورئيس مجلس إدارة الوكالة اليهودية. وأول رئيس ووزير لدولة الكيان الصهيوني إسرائيل عام ١٩٤٨؛ وهب الله، مصدر

سابق، ص ٦٧.

^(٧) المصدر السابق، ص ٤٠.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ووقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني إثر إصدارها لوعده بلفور عام ١٩١٧ الذي يعطي الحق لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، دخل الفكر الاستيطاني الصهيوني مرحلة جديدة، تمثلت بالغزو الاستيطاني الرسمي لفلسطين، وبتشجيع وحماية سلطات الانتداب، حيث شرعت الحركة الصهيونية بنشاط مكثف على الصعيد الدولي والمحلي لإخراج وعد بلفور إلى حيز التنفيذ، الذي قال فيه بن غوريون "إن وعد بلفور سيظل قصاصات من السورق ما لم نعمل نحن على استحضار اليهود إلى فلسطين وتهيئة الأرض للاستيطان على مدى واسع"^(١). أما وايزمن فقال "ليس وعد بلفور سوى إطار وهذا الإطار يجب أن نملأه بيهودنا"^(٢).

وشرعت الصهيونية على الصعيد الدولي بجملة جهود مكثفة من أجل الحصول على وضع دولي وحقوقى للاستيطان الصهيوني لفلسطين في سبيل إنشاء وطن قومي لهم فيها"^(٣).

أما على الصعيد المحلي فقد نشطت المؤسسات الصهيونية القائمة في عملية تطوير الاستيطان القائم، وإقامة مستوطنات جديدة من خلال عملية السيطرة على الأرض وشراء أراض جديدة، وقد نشأ أيضاً العديد من المؤسسات الصهيونية في هذه الفترة لخدمة هذا الهدف ومنها الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين "المستدروت" Ha-Hestadrot تأسس عام ١٩٢٠، الذي لعب دوراً رئيساً في عملية الاستيطان الصهيوني وبناء دولة إسرائيل حيث قال بن غوريون "بدون هذا الاتحاد أشك في أننا كنا سنحصل على دولة"^(٤).

وأنشئ أيضاً عام ١٩٢١ الصندوق التأسيسي لفلسطين "الكيرن هايسود" Keren Hayesod لينشط في مجال الهجرة والاستيطان من أجل تنفيذ وعد بلفور"^(٥).

وأنشئت أيضاً الوكالة اليهودية The Jewish Agency لفلسطين عام ١٩٢٢ بناء على المادة الرابعة من صك الانتداب البريطاني، التي وسعت عام ١٩٢٩ لتلعب دوراً رئيساً في الهجرة اليهودية لفلسطين، وامتلاك الأراضي والاستيطان عليها"^(٦).

(١) Ben-Gurion Looks Back: In talks With Moshe Peariman, New York, 1965.P.53.

(٢) Weizmann, Chaim: Trial and Error, New York, 1949. P.242.

(٣) الخالدي، كمال: الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني ١٩٤٨-١٩٧٣، ط١، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، (ب.م)، ١٩٨٤. ص٢٩.

(٤) Ben-Gurion Looks Back, OP.Cit, P.51.

(٥) عبد الرحمن، مصدر سابق، ص٩١.

(٦) المصدر السابق، ص٩٥.

وقد لعبت هذه المؤسسات بالتنسيق مع التنظيمات الصهيونية المسلحة مثل الهاغاناه^(١)، وإتسل^(٢)، وليحي^(٣)، دوراً رئيساً في الاستيطان الصهيوني لفلسطين وتفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها الشرعيين بلوغاً إلى تحقيق هدف هذا الاستيطان في إقامة الدولة اليهودية على الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨.

ثالثاً : مكانة القدس في الفكر الصهيوني :

شكلت مكانة القدس الدينية لدى اليهود، وادعائهم (بالحق التاريخي) المزعوم لهم فيها، حسب التعاليم الدينية اليهودية المبنية على مقولة الوعد الإلهي لهم في القدس خاصة وفلسطين عامة، الأساس الفكري للحركة الصهيونية وزعمائها الذين عملوا على تسخير هذه المقولة الدينية إلى حقيقة واقعة بسعيهم المستمر لحمل اليهود والعالم المسيحي في مجارة أهدافهم السياسية والاستعمارية في فلسطين، بالتركيز على ما يدعى بالعلاقة التاريخية بين مقولة "شعب الله المختار" أي اليهود ومقولة "أرض الميعاد" أي فلسطين^(٤). وعمدوا أيضاً إلى غرس مقولة "أرض الميعاد" والعودة إلى القدس التي أورثهم إياها الله مع كل فلسطين، حسب ادعائهم، في الفكر اليهودي بحيث شكلت هذه الأسطورة، الأرضية الأيدولوجية التي يستمد منها اليهود أسس نقائهم وبعثهم، استناداً على بعض نصوص من التوراة تم اختيارها بحيث تتفق مع طروحات الصهيونية وأهدافها، خالقة وهماً استطاع محاكاة ومحاطبة الوجدان الديني لليهود، وشدهم للتعلق بالقدس.

وأساس هذا الوهم ما دعي بالميثاق الذي قطعه الرب على نفسه لإبراهيم عليه السلام، عندما اقتاده من أور في العراق إلى أرض كنعان، وإعطاء هذه الأرض لنسله. وهذا الميثاق يقول " في ذلك اليوم قطع الرب مع إبراهيم ميثاقاً قائلاً، لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"^(٥). وهناك وعد آخر أيضاً قطعه الرب لنبيه إسحاق عليه السلام، يقول فيه "تغرب في هذه الأرض فأكون معك وأباركك لأني لك ولنسلك أعطي جميع هذه البلدان، وأني بالقسم الذي أقسمت لأبيك إبراهيم"^(٦).

(١) الهاغاناه : منظمة صهيونية عسكرية إرهابية، تأسست نواحيها عام ١٩٢٠، بناء على قرارات مؤتمر حزب هعغودا؛ لمزيد من التفاصيل انظر محارب، عد الحفيظ: هاغاناه، إتسل، ليحي، العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ١٩٢٧-١٩٤٨، ط ١، (ب.ف)، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٤-٤٠، ٢٧٤-٢٨٢، ٣١٥-٣٢٠، ٣٤٧-٣٥٤.

(٢) إتسل : منظمة صهيونية عسكرية إرهابية، أسسها دافيد رزائيل، وأبراهام شتيرن في العام ١٩٣٧، عندما انفصلت عن منظمة الهاغاناد. لمزيد من التفاصيل أنظر المصدر السابق ص ٥٩، ٢٨٢-٢٩٤، ٣٤٨-٣٥٤.

(٣) ليحي : منظمة صهيونية عسكرية إرهابية، تأسست عام ١٩٤٠، عندما انشقت عن منظمة إتسل، وأطلقت على نفسها ليحي أي (المقاتلون من أجل حرية إسرائيل). المصدر السابق ص ٩٨، ٢٨٢-٢٩٤، ٣٤٨-٣٥٤.

(٤) جريس، مصدر سابق، ص ٥٠.

(٥) سفر التكوين (١٨: ١٥).

(٦) سفر التكوين (٢٣: ٣).

وكان هذان النصان التوراتيان الأساس الذي بنى عليه اليهود ما وصفوه بالوعد الإلهي لهم في القدس وفي فلسطين. بحيث اعتبرت هذه النصوص صك توريث لإبراهيم وإسحاق ولنسلهم من بعدهم في فلسطين. وعمل اليهود على ربط هذا الإرث المزعوم بين يهود العالم وأرض فلسطين. على مر العصور.

إضافة إلى ما سبق، ولتعزير هذا الإرث المزعوم، فقد أضاف بعض مؤسسي الصهيونية بعض الاجتهادات الخاصة ببعض الحاخامات اليهود مثل الحاخام موشي بن ناحمان (Moses Ben Nahman) (١١٩٤-١٢٧٠)^(١) في سياق تفسيره للتوراة والتلمود، التي أضافت خصوصية جديدة "لأرض الميعاد" ممثلة بالقدس، بحيث يصبح من الصعب على اليهود تناسيها في أي زمان ومكان. إذ قلل بن ناحمان إن هذه الأرض هي "المكان الوحيد المناسب لتأدية الرضايا الدينية المنصوص عليها في التوراة، وفيها يصل الإنسان وكذلك الحيوان، إلى قمة كمالهما"^(٢) ولذلك يعتبر بن ناحمان أن الاستيطان في فلسطين فريضة دينية، توازي وتعادل لكل الفرائض الدينية، وتلزم أبناءها القيام بها^(٣).

وقامت الحركة الصهيونية بربط مقولة "أرض الميعاد" بمقولة أخرى ابتدعوها، وهي مقولة "الحق التاريخي" لهم في القدس، استناداً إلى أن القدس كانت عاصمة للمملكة التي أقامها داوود ومن بعده ابنه سليمان، بحسب ما جاء بنصوص التوراة "كان داوود ابن ثلاثين سنة حين ملك وملك أربعين سنة. في حيرون ملك على يهوذا سبع سنين وستة أشهر، وفي أورشليم ثلاثاً وثلاثين سنة على جميع إسرائيل ويهوذا"^(٤). أما ملك سليمان فحسب النص التوراتي "وكانت الأيام التي ملك فيها سليمان في أورشليم على إسرائيل أربعين سنة"^(٥). واستناداً على هذه النصوص التوراتية المختارة يدعون بأحقيتهم التاريخية في القدس^(٦).

كما عملت الحركة الصهيونية على ربط مقولتي "أرض الميعاد" و "الحق التساريحي" بالمكانة الدينية للقدس والحين الديني اليهودي بالعودة إليها، الذي غذي على مر العصور بحيث شكلت القدس إحدى القضايا المركزية للوعي الديني اليهودي، حيث تظهر الإشارة إلى استعادة القدس في الصلاة الأساسية في الديانة اليهودية "شمونا إسرائي" التي تتلى ثلاث مرات يومياً، بالعبارة الشهيرة من المزمور

(١) موسى بن ناحمان (١١٩٤-١٢٧٠): أحد كبار حاخامات اليهود، وكان حاخام جيرونا في اسبانيا، وكتب تعليقات على التلمود،

الذي هيمن على الفكر الديني اليهودي، وقد استقر ناحمان في فلسطين عام ١٢٦٧؛ المسيري، مصدر سابق، ج ٥، ص ١٥٨.

(٢) جريس، مصدر سابق، ص ٥٧.

(٣) نفس المصدر والصفحة.

(٤) سفر صموئيل الثاني (٥:٤).

(٥) سفر الملوك الاول (١١:٤٢).

(٦) جريس، سيمر: القدس، المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، ط ١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ١٩٨١.

١٣٧ "إن نسيك يا أورشليم تنسى يميني" حيث يتلوها الأب وقت ختان ابنه، وهي جزء من تلاوة الشكر بعد تناول الوجبات خلال أيام الأسبوع^(١).

وقد استمدت القدس هذه المكانة الدينية لدى اليهود من الحنين اليهودي لجبل الهيكل، الذي أقام عليه سليمان معبداً للرب دعي "هيكل سليمان" الذي دمر على يد نبوخذ نصر الذي فتح مدينة القدس ونقل اليهود من سكانها إلى بابل عام ٥٨٦ ق.م. ثم أعيد بناؤه على يد اليهود الذين أعادهم كورش ملك الفرس إلى فلسطين، ودمر مرة أخرى على يد القائد الروماني تيطس الذي دخل مدينة القدس وحرقها عام ٧٠م^(٢). ومن هنا أصبحت القدس مركزاً للتطلعات الدينية والصهيونية بإعادة بناء هيكل سليمان في القدس.

ومن هذه المقولات والمكانة الدينية المقدسة للقدس التي يزعمها اليهود بالقدس، أسست الصهيونية أحد أهم ركائز عقيدتها، مستخدمة إياها كوسيلة لتقوية الشعور بالانتماء الجمعي لليهود، ودفعهم للهجرة إلى فلسطين مؤكدة على أهميتها الدينية ليلتف اليهود حولها ولتحقيق الصهيونية لأهدافها المتمثلة بالسيطرة عليها، ولعل تكرار ترديد الأدعية القائلة بأن "أقداما كانت تقف عند أبوابك يا قدس، يا قدس التي بقيت موحدة"^(٣). ما هو إلا تأكيد على ما ذهبنا إليه. ولا تخلو كتابات دعوات آباء الصهيونية من التركيز على هذه العاطفة الدينية - بغض النظر عن مدى صحتها، وذلك لتعزيز دعاويهم الاستعمارية الاستيطانية، وخير دليل على ذلك، ثيودور هرتزل، الذي يرى، أن "فلسطين هي وطننا التاريخي الذي لا يمكننا نسيانه، وبمجرد الاسم هو صرخة جامعة عظيمة"^(٤) وقال أمام مؤتمر بال في آب ١٨٩٧: "إذا حصلنا يوماً على القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها وسوف أدمر الآثار التي مرت عليها القرون"^(٥) أما بسن غوريون فقد قال "لا معنى لفلسطين بدون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل"^(٦).

ومقابل هذه الدعاوى اليهودية والصهيونية، فهناك عدد كبير من الكتاب والباحثين ينقضون هذه الرؤى، حيث ينطلقون من مدى صحة النصوص التوراتية التي يستغلها الصهاينة لخدمة أهدافهم

(١) العباسي، نظام: القدس في التاريخ، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، السنة الثالثة عشرة، عدد ٨٥، عمان، الأردن، تموز - أيلول ١٩٩١. ص ١١.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية: القدس (قمويد)، القسم العام، ج٣، دمشق، ١٩٨٤. ص ٥٢٢.

(٤) الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، ترجمة لطفي العابد وموسى عتر، سلسلة كتب فلسطينية ٢١، إصدار مركز الأبحاث، دار القدس، بيروت، ١٩٧٩. ص ١٢٠.

(٥) عرض، عبد العزيز محمد: الأطماع الصهيونية في القدس، الموسوعة الفلسطينية، ق٢، الدراسات الخاصة، مج٦، ط١، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠. ص ٨٣٩.

(٦) قاسية، خيرية: قضية القدس، ط١، دار القدس، بيروت، ١٩٧٩. ص ١٢.

السياسية، فالعالم اليهودي سيجموند فرويد Segmond Frowed المتخصص بعلم النفس يقول "إن النص (التوراة) كما وصلنا يكشف عما فيه من آثار ما زال يدخل عليه من تغيير وتعديل. فهو من جانب، قد مر بعملية من المراجعة، زيفته، عملاً على جعله متفقاً والمرامي الخفية لمن ظلوا يراجعونه، وحرفته وشوخته وزادت عليه، بل وقلبت رأساً على عقب"^(١). التي بات من المؤكد بأن أخبار التوراة والتلمود، قام بجمعها أحبار اليهود وكهنتهم في فترات زمنية متقطعة ومناطق مختلفة، وبلغات مختلفة من القرن السابع قبل الميلاد، حتى أوائل القرن السادس الميلادي^(٢).

وهذه الأسفار والشرايع التي أماطت مكتشفات رأس الشمرا (أوغاريت)^(٣) اللثام عنها، ما هي إلا التراث الكنعاني الفلسطيني والديني والاجتماعي، الذي اختلسه كُتاب التوراة ودونوه على أنه حصيلة تراث الشعب اليهودي منذ فجر التاريخ وتبنوه وكأنه تراثهم الأصيل^(٤). ويؤكد الباحث ج.جراري J.Gray (أستاذ العبرية والنقد التوراتي) على ذلك، حيث يرى "إن الدراسات التفصيلية لهذه الوثائق (وثائق أوغاريت)، تكشف عن نقاط اتصال غزيرة بينها وبين التوراة، وفوائدها في دراسة التوراة جملة، فهي تسجل بصورة وثائقية عبادة الخصب عند الكنعانيين، التي تأثر بها العبرانيون، كما تسجل العادات الاجتماعية، والعلاقات العائلية، والفضائل المتبعة عند الإسرائيليين، المقتبسة من الكنعانيين"^(٥).

أما الباحث المختص بالآثار روبردي لانج Rober D. Lang، فيرى: "أن العبريين اغترفوا من حضارة الكنعانيين، إذ كانوا قبل الغزو في نصف بدو، ثم احتكوا بسكان بلاد متقدمة في الثقافة. إن نصوص رأس شجرة، ونصوص تل العمارنة التي اكتشفت في مصر قبل ذلك، توضح لنا وتفسر نصوصاً توراتية، أولاً من حيث اللغة التوراتية والاصطلاحات العبرية، وثانياً أساليب التوراة وآدابها، وثالثاً التقاليد الدينية، والمعتقدات، والطقوس الدينية، ورابعاً التقاليد التاريخية والجغرافية المبعثرة في التوراة"^(٦).

(١) مقار، شفيق: قراءة سياسية للتوراة، رياض الريس للكتاب والنشر، لندن، ١٩٨٧، ص ٦١.

(٢) الشمالي، نصر: ملاحظات اساسية حول تاريخ المسألة اليهودية، ط ٢، الخدمات الطباعة، دمشق، ١٩٨٥، ص ٥٥.

(٣) رأس شمرا (أوغاريت): هي عبارة عن مجموعة من النصوص وجدت في الحفريات التي أجريت في منطقة رأس شمرا في أقصى شمال سوريا، وتعد هذه النصوص عبارة عن ملاحم تلقي الضوء على الحضارة الكنعانية. أنظر: الخازن، نسيب وهبة: أوغاريت، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١.

(٤) دبل ميديكو، هـ.ي: اللآلئ من النصوص الكنعانية، ترجمة مفيد عنون، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩، ص ٦-٧.

(٥) العامري، محمد أديب: عربية فلسطين، (ب.ط)، المطبعة العصرية، بيروت/ ١٩٧٢، ص ٨٠.

(٦) الخازن، مصدر سابق، ص ٨٦.

وفي مكان آخر يقول: "إن كثيراً من كبار العلماء يرون، الآن، أن آداب اليونان وآداب إسرائيل، تعود إلى مصدر واحد، هو الأدب الكنعاني"^(١).

كما أن هذه الأسفار والشرائع التي اختار اليهود وزعماءهم الصهيونيون واجتزءوا نصوصاً منها لإضفاء صبغة دينية وشرعية في دعاويهم، تثبت بأن داوود انتزع القدس من سكانها الأصليين اليوسيين بالحديد والنار، وذلك باعتراف اليهود في النص التوراتي "وحارب بنو يهوذا أورشليم وأخذوها وضربوها بجد السيف وأشعلوا المدينة بالنار"^(٢). ورغم انتزاع القدس بالقوة ودخول اليهود إليها وعدم مقدرتهم على طرد سكانها الأصليين "وأما اليوسيين الساكنون في أورشليم فلم يقدر بنو يهوذا على طردهم"^(٣) فإن داوود لم يستطع السيطرة على كامل مدينة القدس بل على جزء من المدينة فقط وجعلها عاصمة له، حسب النص التوراتي "وذهب داوود وكل إسرائيل إلى أورشليم أي ييوس وهناك اليوسيين سكان الأرض وقال سكان ييوس لداوود لا تدخل إلى هنا فأخذ داوود حصن صهيون هي مدينة داوود"^(٤).

وعلى ضوء ذلك فإن المملكة التي بنى اليهود مقولتهم (الحق التاريخي) على أساسها، إنما قامت بالحديد والنار على حساب السكان الأصليين، التي لم تستمر أكثر من ٧٣ عاماً (فترة حكم داوود وسليمان)، وبعد وفاة الملك سليمان انقسمت هذه المملكة إلى مملكتين هما إسرائيل وعاصمتها السلمرة، ويهوذا وعاصمتها القدس، وكانت العلاقة بين هاتين المملكتين أشبه بحالة الحرب^(٥). وبقي هذا الوضع سائداً في المملكتين حتى تدمير الأشوريين لمملكة إسرائيل عام ٧٢١ ق.م، كما قام البابليون بقيادة (نبوخذ نصر) بتدمير مملكة يهوذا عام ٥٨٦ ق.م^(٦)، ونفى اليهود إلى بابل بعد تدميره وحرقة هيكل سليمان، حيث أصبحوا جزءاً من المجتمع البابلي. وعندما سمح لهم الملك الفارسي كورش بالعودة إلى فلسطين وبناء هيكلهم مرة أخرى بعد عام ٥٣٨ ق.م، لم يرجع منهم إلا عدد ضئيل وذلك لتفضيل الأغلبية البقاء في بابل حيث اندمجوا مع السكان وأصبحت مصلحتهم مرتبطة ببابل^(٧).

(١) المصدر السابق، ص ٧٩.

(٢) سفر القضاة (١:٨).

(٣) سفر يشوع (١٥: ٦٣).

(٤) سفر أخبار الأيام الأول (١١: ٤، ٥).

(٥) Kenyon, M.Kathleen: **Digging up Jerusalem**, Ernset Been, London, 1974.P.43.

(٦) غارودي، روجيه: إسرائيل بين اليهودية والصهيونية، ترجمة حسين بدر، ط١، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٠. ص ٤٥.

(٧) العباسي، القدس في التاريخ، مصدر سابق، ص ١١-١٢.

وحكم اليهود مرة أخرى في فلسطين في عهد المملكة المكاية^(١) من عام ١٣٥-٦٣ ق.م. وبذلك فإن فترة حكم اليهود في فلسطين لم يستمر أكثر من خمسة قرون ممتدة على فترتين، ولم يحكموا القدس حكماً مستقلاً أكثر من ٧٣ عاماً في عهد الملكين داوود وسليمان^(٢).

ومن الجدير بالإشارة هنا بأن فترة حكم اليهود على جزء من أرض فلسطين التي لم تدم أكثر من خمسة قرون متفرقة، هي التي يستند إليها اليهود في زعمهم "بالحق التاريخي" رغم أن عالم الآثار اليهودي والمحاضر في جامعة تل أبيب "إسرائيل فلنكشتاين" Israel Flankshtain، يؤكد بأن علماء الآثار اليهود لم يعثروا على أية شواهد أثرية أو تاريخية تدعم القصص الواردة في التوراة، كما يشكك في قصة داوود التوراتية والأكثر ارتباطاً بالقدس حسب معتقدات اليهود، ويقول أنه لا يوجد أسلح أو شاهد إثبات تاريخي على وجود هذا الملك المحارب الذي اتخذ القدس عاصمة له الذي سيأتي (المسيح) من صلبه للإشراف على بناء الهيكل، ويؤكد أن شخصية داوود كزعيم يحظى بتكريم كبير لأنه وحده مملكتي يهودا وإسرائيل هو مجرد وهم وخيال لم يكن لها وجود حقيقي. وقدس داوود إن وجدت لم تكن أكثر من قرية فقيرة وبائسة^(٣). وبالطبع لا نرغب في إجراء مقارنة مع الحق التاريخي للفلسطينيين بوطنهم الذي يعود إلى الكنعانيين، حيث بقيت الأرض كنعانية فلسطينية رغم تعاقب الغزاة واحتلالهم لفلسطين أو لجزء منها كالفترة اليهودية المذكورة أعلاه. لأن الأمور واضحة وليست بحاجة إلى تفسير، حيث أن الكنعانيين استوطنوا أرض فلسطين من الألف الرابع وبداية الألف الثالث قبل الميلاد، وعرفت فلسطين بأرض كنعان^(٤)، التي تؤكد الأبحاث الأثرية بأصولهم العربية وبأنهم هاجروا من الجزيرة العربية على شكل موجات وسكنوا فلسطين كما يؤكد الباحث اللغوي الأمريكي، أولبرايت Olbraiyt "إن الشكل السائد للتراكيب العظمية والجماجم البشرية الأصفى للقبائل السامية قد ظهر في العصر الحجري المتوسط في فلسطين منذ نحو عشرة آلاف سنة"، علماً بأن اليهود لم يظهروا للوجود إلا منذ ثلاثة آلاف عام^(٥). والكنعانيون هم من أسس مدينة القدس في الألف الرابع قبل الميلاد، حيث يؤكد الباحث،

(١) المملكة المكاية: يرجع لقب المكايون إلى الكلمة العبرية (مقي) بمعنى (المطرقة)، ويرى البعض بأن أصل الكلمة هو (مكي) وأنها احتصار للأحرف الأولى من نشيد انتصار موسى "مي كموخا بيليم يهوه"، (م.ك.ب.ي)، أي بمعنى "من مثلك بين الآلهة يا رب". والمكايون هم الحشمونيون. وقد قام بالتمرد الحشموني الكاهن مائيس عام ١٦٨ ق.م، الذي قاد به فقراء اليهود ضد أنطونيوس الرابع ملك السلوقيين، وضد التبعة المبلينية التي تفشت بين أثرياء اليهود وتعاونهم مع السلوقيين. وقد قاد هذا التمرد إلى إنشاء المملكة المكاية عام ١٣٥ ق.م بقيادة أول ملوك الحشمونيين يوحنا هيركانوس، الذي استطاع الاستقلال بفلسطين عام ١٢٩ ق.م بسبب ضعف السلوقيين، واستمرت هذه المملكة بحكم فلسطين إلى أن أحضرها القائد الروماني بموي عام ٦٣ ق.م. المسيري، موسوعة اليهود، مصدر سابق، ج٤، ص ٢٠٩-٢١١.

(٢) جريس، سمير، مصدر سابق، ص ٧.

(٣) صحيفة القدس، ١١/١٣/٢٠٠٠.

(٤) العباسي، مصدر سابق، ص ١٠.

(٥) حابر، فايز فهد: القدس - ماضيها، وحاضرها، ومستقبلها -، ط١، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن، ١٩٨٥. ص ١٣-١٤.

بيرنارد Birnard ، والمختص بالأبحاث حول مدينة القدس، بقوله "وجدت آثار لقبائل هاجرت إلى نواحي القدس وتدل على أن موقع المدينة كان مسكوناً في ذلك التاريخ ... أي منذ نحو ثلاثة آلاف سنة قبل قدوم العبرانيين إلى القدس"^(١). وهم الذين أطلقوا عليها اسم "أورسالم" أو "أورشالم" الذي يعني مدينة الإله "شالم"، إله السلام عند الكنعانيين^(٢)، ومعنى اسم "أورسالم" في اللغة العربية "نورسالم" أو "مدينة سالم"^(٣).

وقد ظهر هذا الاسم لأول مرة في الوثائق التاريخية المسماة "نصوص اللعنة"^(٤) المصرية^(٥)، التي يرجع تاريخها للقرن التاسع عشر قبل الميلاد، أي قبل ظهور اليهود بسبعة قرون، كما عاود هذا الاسم "أورشليم" للظهور مرة أخرى^(٦) في "رسائل تل العمارنة"^(٧)، حيث ظهر في الرسائل رقم (٢٨٦) و (٢٨٧)^(٨).

أما البيوسيون وهم إحدى البطون الكنعانية، الذين هاجروا لفلسطين في منتصف الألف الثالث قبل الميلاد، فقد أطلقوا على مدينة القدس اسم "ينوس"، حيث تردد هذا الاسم في الكتابات اليهودية المصرية باسم "يابشي" و "يابتي"^(٩).

أما بالنسبة لهيكل سليمان المزعوم، الذي يكتنف الغموض موقعه وما احتوت أبنيته، الذي يدعي اليهود بأن الملك سليمان أقامه في مدينة القدس ليعبد الرب فيه، الذي أصبحت القدس بموجبيه مركزاً للتطلعات الدينية اليهودية من أجل إعادة بنائه، التي استغلت الحركة الصهيونية هذه التطلعات الدينية لدى اليهود لاحتلال فلسطين الذي يشكك عالم الآثار اليهودي فلنكشتاين بوجوده، حين يشكك أصلاً في وجود سليمان بن داوود، والمملكة التي حكمها. ويضيف بأنه إن كانت هذه الممالك لها وجود فعلاً، فهي لا تعدو عن كونها مجرد قبائل ومعاركها ليس أكثر من حروب قبيلة،

(١) المصدر السابق، ص ١٣.

(٢) العباسي، مصدر سابق، ص ١٠-١١.

(٣) عمرو، بونس: القدس مدينة الله، (ب.ط)، المعهد المسكوني للدراسات اللاهوتية - الطنطورة، القدس، مطبعة وأوفست الحكيم، الناصرة، ١٩٨٦. ص ٤٩-٥٧.

(٤) نصوص اللعنة: هي عبارة عن نصوص مصرية قديمة كتب بعضها على تماثيل صغيرة من الطين، وبعضها كتب على أوان فخارية، ويعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر قبل الميلاد. أنظر: زايد، عبد الحميد: القدس الخالدة، (ب.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (ب.م)، ١٩٧٤، ص ١٩.

(٥) العامري، محمد أديب: القدس العربية، (ب.ط) دار الطباعة والنشر، عمان، ١٩٧١، ص ١٨؛ زايد، مصدر سابق، ص ٤١.

(٦) العامري، مصدر سابق، ص ١٩.

(٧) رسائل تل العمارنة: هي عبارة عن وثائق مصرية قديمة كتبت بالخط المسامري، وسميت برسائل تل العمارنة، لأنها اكتشفت في قرية العمارنة على الضفة الشرقية للنيل، في الطرف الشمالي من محافظة أسيوط. أنظر: زايد، مصدر سابق، ص ٤٢.

(٨) زايد، مصدر سابق، ص ٤٢-٤٣.

(٩) العباسي، مصدر سابق، ص ١١.

وبالتالي بحسب رأيه ، فإنه لا وجود لهيكل سليمان ، إذ لا وجود لأي شاهد أثري يدل على أنه كان موجود بالفعل^(١) . وهناك طائفة من اليهود تدعى بالطائفة السامرية^(٢) لا تعترف أيضاً بقدسية الهيكل وبوجوده ، حيث يقول رئيس الطائفة السامرية في نابلس، الكاهن عيسد المعين صدقة: "في ديننا (اليهودية) لا يوجد هيكل وإنما توجد خيمة الاجتماع أو (المشكان) التي كانت مكونة من الخشب والجلود والذهب، بناها سيدنا موسى عليه السلام، عندما كان اليهود في الصحراء، وخيمة الاجتماع بنيت لكي يكلم الله من داخلها سيدنا موسى عليه السلام، عندما عبر بنو إسرائيل نهر الأردن توجهوا إلى شكيم (نابلس)، إلى جبل جرزيم حيث وضعت خيمة الاجتماع هنا على جبل جرزيم وليس في القدس، وهذا دليل قاطع على أن القدس غير مقدسة عندنا قطعياً"^(٣). وعلى ضوء ذلك فإن هذه الطائفة اليهودية التي لم تغادر فلسطين منذ عودة اليهود من السبي البابلي لا تعترف بهيكل سليمان، ولا بقدسية القدس في الديانة اليهودية، وتدعي بأن المكان المقدس في الديانة اليهودية إنما هو جبل جرزيم، حيث يضيف رئيس الطائفة السامرية بقوله: "المذبح الذي يتكلم عنه داوود يجب أن يبني على جبل جرزيم جنب نهر الأردن تبع الشمس في أرض الكنعانيين الساكن في البقعة مقابل الجلجال، جانب مرج البها مقابل نابلس. هذه الشروط التي يجب أن تتوافر في المكان الذي يبني به المذبح أو الهيكل. وهذه الشروط جميعها تتوفر هنا في نابلس وليس في القدس... كلمة جرزيم أتت من الكلمة جزريم أي الأحكام وهو مكان تقدم القرابين ولكي يميز الاسم أصبحت جرزيم بدلاً من جزريم"^(٤).

وحتى لو كان هذا الهيكل المزعوم قد أقيم في القدس كما يدعي اليهود، فإنه قد أقيم على نمط المعابد الكنعانية على أحد المرتفعات مثل بقية الهياكل التي وجدت آثارها في المدن الكنعانية مثل بيت شان، وهاذور، وليخمس^(٥)، وبناء المعمارين الفنيقيون الصوريون، وحتى تسمية الهيكل مأخوذة من كلمة "هيكال" الكنعانية^(٦)، وكذلك طقوس الهيكل والموسيقيين والمغنون في الهيكل كانوا كنعانيين، حتى الموسيقى العبرانية التي بدأت في عهد داوود، وطورها سليمان لم تكن إلا على النموذج الكنعاني^(٧). وذلك لأن فلسطين والقدس أرض مقدسة، وبنيت المعابد والهياكل لله فيها قبل اليهودية

(١) صحيفة القدس، ١٣/١٢/٢٠٠٠.

(٢) الطائفة السامرية: هي إحدى الطوائف الدينية اليهودية، التي تسكن على قمة جبل جرزيم في نابلس منذ عودة اليهود من السبي البابلي، ولا يتعدى عدد أفرادها (٥٠٠) فرد، وتعتبر هذه الطائفة نفسها بأنها هي الطائفة الوحيدة المتمسكة بالديانة اليهودية، التي أتى بها موسى عليه السلام.

(٣) مصالحة، محمود: المسجد الأقصى المبارك وهيكل بني إسرائيل، (ب.ط)، (ب.ن)، القدس، ١٩٩٧. ص ١٤٤.

(٤) المصدر السابق، ص ١٤٦.

(٥) جابر، مصدر سابق، ص ٢٤.

(٦) حني، فيليب: تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ج ١، ترجمة جورد حداد، عبد الكريم نافة، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٨. ص ٢٠٤.

(٧) المصدر السابق، ص ٢٢٣.

بآلاف السنين، إذ عرفت عبادة التوحيد فيها حتى قبل مجيء إبراهيم عليه السلام إليها، وذلك أيضاً بحسب النصوص التوراتية التي تظهر بأنه عندما جاء إبراهيم عليه السلام إلى القدس استقبله ملك وكاهن القدس، "وملكي الصادق ملك شاليم أخرج خبزاً وحمراً. وكان كاهناً لله العلي. وباركه وقال مبارك إبراهيم من الله العلي مالك السموات"^(١). وهذا يدل بأن القدس هي المكان الأول الذي دعي بمركز العبادة للإله العلي، وأن الكنعاني هو أول إنسان سمي كاهناً لله^(٢)، بحسب تعبير الكاتبة الأمريكية، الين بيتي، التي تضيف: "أن القدس كانت أول مقر عرف لعبادة منظمة، ولعلنا لسنا مدينين للكنعانيين بأجديتنا فحسب، بل بمعرفتنا لله"^(٣).

رابعاً : مراحل الاستيطان اليهودي في القدس قبل عام ١٩٦٧

حتى القرن التاسع عشر، تمثلت الصلة بين اليهود والقدس بالدوافع الدينية والعاطفية، وكانت حياة اليهود في فلسطين في تلك الفترة لا تذكر. إذ لم يكن يأتي إليها من اليهود إلا كبار السن الذين يرغبون في قضاء آخر أيامهم بالقرب من مقدساتهم، وخاصة في مدينة القدس^(٤). ورغم قدوم أعداد من اليهود إلى فلسطين بسبب محاكم التفتيش في إسبانيا ١٤٩٢م. وهجرة أول جماعة إشكنازية^(٥) تابعة للحركة الحسيدية^(٦) الثالثة عام ١٧٧٧، وتأسيس الطائفة الاشكنازية في القدس لأول مرة في العام ١٨١٢م^(٧). إلا أن ذلك لم يؤد إلى زيادة أعداد اليهود في فلسطين بوجه عام والقدس بوجه خاص بشكل ملموس. ولقد قدر عدد اليهود في فلسطين عام ١٨٠٦ نحو ألفي نسمة، ارتفع إلى حوالي ثلاثة الاف نسمة عام ١٨١٩، وازداد عدة مئات في العقد التاليين نتيجة لهجرة يهود صنف إلى القدس بسبب الهزة الأرضية، التي تعرضت لها مدينة صفد وشمال فلسطين عامة^(٨).

(١) سفر التكوين (١٤: ١٨، ١٩).

(٢) بيتي، الين: أزيلو إسرائيل هذا هو الحل، ترجمة دار العلم للملايين، بيروت، (ب.ت.) ص ٩٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١١٩.

(٤) الحسيني، اسحاق موسى: عروبة بيت المقدس، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٦٩. ص ١٨.

(٥) إشكنازية : كلمة إشكنازية تعني الاسم القديم لألمانيا باللغة العبرية، وأصبح يطلق اسم إشكناز على يهود النمسا وألمانيا أو اليهود الغربيين، والذين اضطروا نتيجة الضغط عليهم إلى ترك بلدانهم والتوجه إلى بولونيا بحيث أصبح عددهم مع منتصف القرن السابع عشر يزيد على عدد اليهود في كل أوروبا؛ جريس، صري، مصدر سابق، ص ١٤.

(٦) الحركة الحسيدية : كلمة حسيد تعني الرجل النقي والمؤمن، وقد استخدم مصطلح الحسيدية للإشارة إلى الجماعات التي أيدت التمرد الحشموني في القرن الثاني قبل الميلاد، لكن هذا المصطلح استخدم في العصر الحديث للإشارة إلى الحركة الدينية الصوفية التي أسسها وترعرعها بعل شيمطوف في القرن الثامن عشر، التي بدأت في جنوب بولندا وقرى أوكرانيا وانتشرت بحيث أصبحت عقيدة أغلبية اليهود في شرق أوروبا، ويقال بأنها أصبحت عقيدة نصف يهود العالم مع بدايات القرن التاسع عشر؛ أنظر المسيري، مصدر سابق؛ ص ٥٠، ص ٣٥٢-٣٥٦.

(٧) بولاك، أ.ن: إسرائيل... أمة وتاريخها، دار النشر العربي، تل أبيب، ١٩٧١. ص ١٤٠.

(٨) جريس، سمير، مصدر سابق، ص ١٦.

وقد جاء الاهتمام الحقيقي من قبل اليهود بفلسطين والاستيطان فيها منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر، إثر الدعوات الأوروبية الداعية لاحتلال فلسطين، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط قارة آسيا بقارة أفريقيا وماله من دور في التجارة الدولية، ومن ناحية أخرى، وبعد وقوع فلسطين تحت الحكم المصري بقيادة إبراهيم باشا في الفترة (١٨٣١ - ١٨٤٠) حيث اعتقد الأوروبيون آنذاك بأنه سيشكل خطراً على مصالحهم الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية. مما أدى إلى تضاعف اهتمام الدول الأوروبية ببلاد الشام عامة وفلسطين بوجه خاص، ومما يدل على ذلك، تسارع افتتاح قنصليات للدول الأوروبية في مدينة القدس^(١). وقد اهتم هؤلاء القناصل بتقديم الخدمات لليهود في القدس، وساعدتهم في الهجرة إلى فلسطين والوقوف أمام الإجراءات العثمانية ضد الهجرة إليها، وشراء الأراضي واستيطانها^(٢).

ومنذ مطلع القرن التاسع عشر، وحتى عام ١٩٦٧، يمكننا تصنيف الاهتمام اليهودي والصهيوني للإقامة والاستيطان في القدس في ثلاثة مراحل، هي:

المرحلة الأولى: (من مطلع القرن التاسع عشر - ١٩١٧).

تعود البدايات الأولى للاهتمام بفلسطين من قبل اليهود وأوروبا في العصور الحديثة إلى الثورة الفرنسية، وبالتحديد إلى الحملة الفرنسية على مصر وفلسطين ١٧٩٨-١٨٠١، حيث وجه نابليون نداءه المعروف إلى اليهود بالانضمام تحت لوائه، لكن حملته هذه فشلت على أسوار مدينة عكا. تلاها بعد ذلك الحملة المصرية على بلاد الشام^(٣) لتثير الأطماع الأوروبية واليهودية مرة أخرى، حيث كان لوقوع فلسطين تحت الحكم المصري (١٨٣١ - ١٨٤٠) الأثر الكبير في دعم الحكومة البريطانية الاستعمارية لمشروع السير مونتيفوري الداعي لتوطين واسع لليهود في فلسطين، فقام بالاجتماع مع محمد علي وابنه إبراهيم عام ١٨٣٧، وعرض عليهم مشروعه، والقاضي باستئجار مئتي قرية في منطقة الجليل لمدة خمسين عاماً، والسماح لليهود بالعمل بها، مع إرسال خبراء لتدريبهم على أعمال الزراعة والصناعة، على أن تكون هذه القرى معفاة من الضرائب مقابل ١٠-٢٠% من إنتاجها^(٤)، ولكن الحكم المصري رفض هذا العرض.

إلا أن السير مونتيفوري لم يكف عن محاولاته للاستيطان في فلسطين، فبعد عودة فلسطين للحكم العثماني استطاع الحصول على فرمان عثماني عام ١٨٥٥ من السلطان عبد المجيد، يسمح له بشراء قطع من الأراضي بالقرب من القدس ويافا. وكان الهدف من قطعة الأرض التي تم شراؤها في

^(١) Kitto, John: *The History of Palestine, from Patriarchal Age to the Present Time*,

Adam and Charles Black, Edinburgh, 1843.P.426.

^(٢) جريس، سمير، مصدر سابق، ص ١٨-١٩.

^(٣) العباسي، السياسة الداخلية، مصدر سابق، ص ١٧-١٨.

^(٤) Sokolow, *OP.Cit.*, P.116.

القدس غرب بوابة يافا، هو إقامة مشفى عليها، وبدأ في العام ١٨٥٧ إنشاء أول حي سكني يهودي عليها "مشكانوت شنائم" الذي عرف بعد ذلك باسم "بمخين موشي" نسبة إلى موشي مونتيفوري، وتمت عملية إنشاء بعض المساكن الشعبية لليهود في هذا الحي عام ١٨٥٩^(١). وهكذا تم إنشاء أول حي سكني خاص باليهود في القدس، ويعتبر أول الأحياء الخاصة لليهود في فلسطين أيضاً. وقد شكل هذا الحي أول نواة استيطانية يهودية خارج أسوار مدينة القدس، ومقدمة للأحزمة الاستيطانية اللاحقة حولها. كما قام مونتيفوري بشراء أراضٍ غرب القدس عام ١٨٥٩ في منطقة "موازا" التي أقيم عليها مستوطنة "موتساختيت" عام ١٨٩٤^(٢). التي دمرها العرب عام ١٩٢٩ وأعيد بناءها مرة أخرى عام ١٩٣٠، وأقيم عليها فيما بعد مركز للشبيبة العالمي^(٣).

وأقيم فيما بعد أحياء استيطانية يهودية أخرى خارج أسوار القدس مثل "معسكر إسرائيل" علم ١٨٦٧. كما قام كل من يوسف ريفلين ويوثيل موشي سلومون وزملاؤهما بإنشاء حي استيطاني آخر عام ١٨٦٩ أطلق عليه "ناحلات شيفعا"^(٤). ويقع على الطريق بين بوابة يافا في القدس حيث أصبحت فيما بعد، مركزاً للقسم الغربي من مدينة القدس. وتلا ذلك إقامة حي استيطاني آخر أطلق عليه "متحانية يسرائيل" على مسافة تقل عن كيلومتر من بوابة يافا. كما تأسس خلال الفترة ١٨٧٥-١٨٧٨ عدة أحياء استيطانية يهودية منها: "مناه شعريم" و "ايفن يسرائيل" على طريق يافا، وحي "بيت ديفيد" شمال طريق يافا. كما أقيم حي "أوهل موشي" عام ١٨٨٢ في الجنوب الغربي من شارع أغريباس، وامتد العمران إلى مسافة قريبة من بوابة دمشق (باب العمود). كما أقيمت حتى نهاية القرن التاسع عشر عدة أحياء استيطانية جديدة على امتداد الطريق المؤدي إلى بوابات المدينة، فوصل البناء في هذه الأحياء في منطقة طريق يافا إلى "مخانية يهودا" وفي المنطقة الشمالية الشرقية إلى "مناه شعاريم"^(٥). وبهذا نرى أن الأحياء الاستيطانية اليهودية في هذه الفترة امتدت خارج المدينة من الجهة الشمالية والشمالية الغربية.

ومع ازدياد هذا النشاط الصهيوني في إقامة هذه الأحياء الاستيطانية وشراء الأراضي لصالح النشاط الصهيوني في القدس، بدأ السكان الفلسطينيون يدركون مدى الخطر الذي يهدد مستقبلهم، فبدأت ترتفع أصواتهم بالاحتجاج ضد متصرف القدس رشاد باشا (١٨٨٩-١٨٩٠) الذي كان متساهلاً في أمر شراء الأراضي من قبل اليهود في متصرفية القدس، بعد أن كان قد بذل رؤوف باشا

(١) Bentwich, Norman: *England in Palestine*, Kegan Paul, London, 1932. PP.5-6.

(٢) قهوجي، حبيب: استراتيجية الاستيطان الصهيوني، (ب.ط)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٧، ص ٣٩.

(٣) زايد، مصدر سابق، ص ٢٥.

(٤) وهب الله، مصدر سابق، ص ١٥.

(٥) جريس، سمير، مصدر سابق، ص ٢١.

(١٨٧٧-١٨٨٩) متصرف القدس السابق، جهوداً كبيرة لمنع انتقال الأراضي العربية في متصرفية القدس لليهود^(١). وفي ٢٤ تموز ١٨٩١ تقدم وجهاء القدس بشكوى إلى الصدر الأعظم في استانبول "يعبرون عن تخوفهم من وصول أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود، ويطالبون بمنع اليهود من دخول فلسطين...^(٢)" نتيجة لذلك أصدرت الأستانة أوامرها في تشرين الثاني ١٨٩٢ إلى متصرف القدس، تقضي بمنع بيع الأراضي الأميرية، ومنع بيع العقارات في متصرفية القدس لليهود^(٣).

ومع إقرار "برنامج بال" في المؤتمر الصهيوني الأول ١٨٩٧ كانت الجهود الفلسطينية المحلية تتركز على الخيلولة دون تسرب أراضٍ أخرى للصهيونيين، حيث "ترأس مفتي القدس محمد طاهر الحسيني هيئة محلية ذات صلاحيات حكومية مهمتها التدقيق في طلبات نقل الملكية في متصرفية القدس، وحال بذلك دون الحصول على أرض زراعية جديدة لسنوات عديدة"^(٤). وقد أدى ذلك إلى منع إقامة أحياء استيطانية جديدة حتى سقوط فلسطين بيد الاحتلال الإنجليزي مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وخلال هذه الفترة أنشئ العديد من المؤسسات الصهيونية في القدس لخدمة البرنامج الصهيوني، حيث أنشئ فرع "بنك أفيك"، ومؤسسة المستدروت الصهيونية العالمية عام ١٩٠٤، كما أنشئ معهد "بتسلييل" للفنون عام ١٩٠٦، وكان الهدف من إنشاء هذه المؤسسات إيجاد مصدر تمويل محلي لدارسي التوراة في القدس بدل الأسلوب القديم الذي كان يعتمد على التمويل من يهود الخارج. وافتتحت أيضاً في هذه الفترة الكلية العبرية الأولى عام ١٩٠٩^(٥).

وبقيام هذه المؤسسات الصهيونية، تمكنت الحركة الصهيونية بالإضافة إلى أنشطتها الاستيطانية السابقة في القدس، من إنجاز العمود الفقري والبنية التحتية للمضي قدماً في تمويد القدس. ولعل تطوّر مساحة القدس خلال هذه الفترة من (٦٩٤) دونم عام ١٨٦٠ إلى (٤١٣٠) دونم عام ١٩١٨^(٦)، الذي جاء بشكل رئيس بسبب ضم هذه "الأحياء" الاستيطانية اليهودية إلى القدس، يؤكد ما ذهبنا إليه.

(١) خله، كامل محمود: فلسطين والانتداب البريطاني، ١٩٢٢-١٩٣٩، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤ ص.٨.

(٢) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، مصدر سابق، ص ١٣٢.

(٣) كوتران، وجه: فرنسا وفلسطين والصهيونية في مطلع القرن العشرين، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام "فلسطين"، مج ٣، تاريخ فلسطين، ط١، عمان، ١٩٨٣ ص.٥٤١.

(٤) الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٠ ص.٥٠.

(٥) غولان، موطي: السياسة الصهيونية تجاه القدس من عام ١٩٣٧-١٩٤٩، ترجمة جواد سليمان الجعري، ط١، منشورات وزارة الاعلام الفلسطينية، (ب.م)، ١٩٩٦ ص.١٦-١٧.

(٦) Amiran, David: Jerusalem's Urban Development, Middle East Review, Vol. 13, (١) No. 3&4, Spring -Summer, 1981.P.61.

المرحلة الثانية : (١٩١٨ - ١٩٤٨)

كان لدخول القوات البريطانية للقدس في التاسع من كانون الأول عام ١٩١٧، دور بالغ الأهمية في تسهيل الهجرة والاستيطان الصهيوني لفلسطين عامة والقدس خاصة، وفي نقل ملكية مساحات واسعة من الأراضي لليهود، تنفيذاً لسياسة وعد بلفور الذي قطعه الحكومة البريطانية للصهيونية العالمية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وهكذا يمكن القول بأن فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين تعتبر فترة ذهبية للصهيونية، تمكنت خلالها أيضاً من إنشاء "قسم الاستيطان" في المنظمة الصهيونية العالمية، وتم السماح في مطلع عام (١٩٢١) وبصورة شرعية، وبمحاية بريطانية بحجرة اليهود إلى فلسطين، كما نشطت الحركة الصهيونية في شراء الأراضي، وتوسعت النشاطات الاستيطانية^(١). وقد جاء ذلك تمثيلاً مع نص المادة السادسة من صك الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي أقرته عصبة الأمم في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٢، التي تقول "تسهيل إدارة فلسطين،... هجرة اليهود وتشجيع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، استيطان اليهود بكثافة في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العامة"^(٢).

وبعيد دخول القوات البريطانية للقدس بفترة وجيزة، أي في العام ١٩١٨، قام الجنرال البريطاني اللنبي باستدعاء مهندس مدينة الإسكندرية "مالكين"، وطلب منه وضع خطة هيكلية جديدة لمدينة القدس قسمتها إلى أربعة مناطق: البلدة القديمة وأسوارها، والمنطقة المحيطة بالبلدة القديمة، والقدس الشرقية، والقدس الغربية^(٣).

وأعلنت سلطات الانتداب أن القدس الغربية هي منطقة تطوير، فيما لم يسمح بتاتاً بالبناء في المناطق المحيطة بالبلدة القديمة، ووضعت القيود على البناء في القدس الشرقية^(٤). كما قامت سلطات الانتداب البريطاني بعد ذلك بمنح الوكالة اليهودية (١١٧) ألف دونم بقضاء القدس من الأراضي الأميرية، تمثل ٧% من مساحة المدينة^(٥).

وقد استغلت الحركة الصهيونية هذه الظروف التي وفرها الاحتلال البريطاني لفلسطين، فقامت بتعزيز الأحياء الاستيطانية حول القدس بأحياء استيطانية جديدة لإسكان المهاجرين الجدد الذين أخذوا

(١) أبو عرفة، عبد الرحمن: الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، (ب.ط)، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس، ١٩٨١. ص ٢٠٤.

(٢) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧-١٩٨٨، (ب.ط)، أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت إرشادها، نيويورك، ١٩٩٠. ص ١١٩.

(٣) العباسي، القدس في التاريخ، ص ١٦-١٧.

(٤) جريس، مصدر سابق، ص ٢٣.

(٥) وحدة البحوث والدراسات في مركز دراسات الشرق الأوسط: إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي، ط ١، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٦. ص ١٩.

يتدفقون بالآلاف على فلسطين، والجدول التالي يوضح أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين في العتدين الذين أعقبا إقامة الإنتداب :

السنة	مجموع المهاجرين اليهود إلى فلسطين
١٩٢٠	٥٥١٤
١٩٢١	٩١٤٩
١٩٢٢	٧٨٤٤
١٩٢٣	٧٤٢١
١٩٢٤	١٢٨٥٦
١٩٢٥	٣٣٨٠١
١٩٢٦	١٣٠٨١
١٩٢٧	٢٧١٣
١٩٢٨	٢١٧٨
١٩٢٩	٥٢٤٩ ^(١)
١٩٣٠	٤٩٤٤
١٩٣١	٤٠٧٥
١٩٣٢	٩٥٣٣
١٩٣٣	٣٠٣٢٧
١٩٣٤	٤٢٣٥٩
١٩٣٥	٦١٨٥٤
١٩٣٦	٢٩٧٢٧
١٩٣٧	١٠٥٣٦
١٩٣٨	١٢٨٦٨
١٩٣٩	١٦٤٠٥ ^(٢)
١٩٤٠	٤٥٠٠
١٩٤١	٣٦٠٠ ^(٣)

(١) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص٤٧.

(٢) المصدر السابق، ص٥٤.

(٣) العباسي، نظام "العلاقات الصهيونية - النازية وأثرها على فلسطين وحركة التحرر العربي ١٩٣٣-١٩٤٥"، ط١، شركة كاظمية للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤، ص٥٨.

المجموع	٣٣.٥٣٤
المهاجرون بالتهريب ١٩٣٠ - ١٩٤١	١٨.٠٠٠ ^(١)
المجموع العام	٣٤٨٥٣٤

ومن الملاحظ أن ما يقارب من (١٠٠٠٠٠) مهاجر يهودي دخل فلسطين في عقد العشرينات، كما ازداد عدد اليهود في فلسطين من أقل من ١٠% إلى أكثر من ١٧%، وفي مدينة القدس (ضمن حدود البلدية في ذلك الوقت) ازداد عدد السكان اليهود من (٣٤١٠٠) إلى (٥٣٨٠٠) نسمة، ووصل إلى ٥٧,٨% من مجموع السكان بحلول عام ١٩٣١^(٢).

ومن أبرز الأحياء الاستيطانية اليهودية التي تم إنشاؤها بناء على ما سبق وخلال تلك الفترة نذكر: حي روميما عام ١٩٢١، وتالبيوت عام ١٩٢٢، وبيت هاكيرم عام ١٩٢٣، ومينخور حايم، ورحافيا ومينخور باروخ وكريات موشيه ونحلات آحيم عام ١٩٢٤، ومحانيم وبيت واجن وسنهداريا عام ١٩٢٥، ونحايلا وكيرم أفراهام عام ١٩٢٩، وأرنونا وتل أرزه عام ١٩٣١، وكريات شموشيل عام ١٩٤٨^(٣).

بالإضافة إلى هذه الأحياء السكنية فقد تم إنشاء العديد من المستوطنات الزراعية الجماعية اليهودية في منطقة القدس أطلق عليها اسم كيبوتسات^(٤) ومن أبرزها:

- كريات انافيم، عام ١٩٢٦ في منطقة القدس، في الشمال الشرقي لقرية أبو غوش.
- رامات راحيل، عام ١٩٢٦ في الجنوب الشرقي للقدس.
- موتسا عيليت، عام ١٩٣٣ على طريق القدس - تل أبيب بالقرب من مستوطنة موتسا تحيت، (ويطلق على هذه المستوطنة أرزا نسبة إلى شجرة أرز غرسها هرتزل هناك عام ١٨٩٨).

- معاليه هحمشاد، عام ١٩٣٤ في منطقة القدس شمال قرية أبو غوش.

- كفار أورباه، عام ١٩٤٤ في سفوح جبال القدس^(٥).

(١) العباسي، مصدر سابق، ص ٥٨.

(٢) الأمم المتحدة: وضع القدس، أعدت هذه الدراسة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ونحت إشرافها، نيويورك، ١٩٩٧، ص ٣.

(٣) جريس، حنير، مصدر سابق، ص ٢٥.

(٤) الكيبوتز أو الكيبوتس: كلمة عبرية تعني لم الشمل، وهي عبارة عن قرية جماعية، والملكية فيها جماعية. وتضم مؤسسات جماعية يشرف عليها الكيبوتز الموحد (هاكيبوتزها ميثوحاد)، والكيبوتز الوطني (كيبوتزها أرترزي هاشومرها تزيير). أنظر، زايد، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٥) قهوجي، مصدر سابق، ص ٧٩، ١٨٢.

خلال هذه المرحلة انتقل عدد كبير من المؤسسات الصهيونية واليهودية إلى القدس، بهدف تعزيز عملية السيطرة عليها وجعلها مركزاً سياسياً وإدارياً وتعليمياً، حيث أصبحت مقراً للحاخامية الرئيسية لليهود، وللوكالة اليهودية، والصندوق التأسيسي "الكيرن هايسود"، والصندوق القومي اليهودي، والمجلس الوطني لليوشوف، ومقراً للجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية. وفي عام ١٩٢٥ قام بلفور بافتتاح الجامعة العبرية فيها^(١)، التي كان المؤتمر الصهيوني الحادي عشر والمنعقد في فينا عام ١٩١٣ قد قرر إنشائها على جبل الزيتون بعد أن تم شراء الأرض اللازمة لهذا الغرض^(٢). كما تم افتتاح مستشفى هداسا الجامعي عام ١٩٣٩، قرب الجامعة العبرية أيضاً.

إضافة إلى ما تقدم، وبدعم من الدوائر الاستعمارية البريطانية، عملت الحركة الصهيونية إلى السيطرة على المجلس البلدي وغيره من المؤسسات العربية في القدس من أجل تهويدها وطرد سكانها العرب، وبناء مساكن وأحياء سكنية جديدة للمهاجرين اليهود ليصبحوا أكثرية فيها^(٣). لقد استغل اليهود التسهيلات التي منحها الانتداب البريطاني لهم بتعيين مجلس بلدي يتألف من اثنين من المسلمين أحدهما رئيس للبلدية، واثنان من المسيحيين العرب، واثنان من اليهود وأحدهما نائب للرئيس. ولكن اليهود لم يرضوا بذلك ففي عام ١٩٢٧ احتج المجلس المحلي اليهودي في القدس على هذه النسبة مدعين بأن اليهود يشكلون أغلبية السكان. وفي سنة ١٩٣٤ ارتفع تمثيل اليهود في المجلس البلدي إلى النصف. وعملت بريطانيا في عام ١٩٣١، على توسيع حدود بلدية القدس تمشياً مع السياسة البريطانية في دعم الاستيطان الصهيوني، حيث تم توسيع خط الحدود عدة كيلومترات ليشمل جميع الأحياء الاستيطانية التي أقيمت غربي المدينة^(٤).

أما من الجانب الشرقي والجنوبي فلم يشمل التوسع إلا بضعة مئات من الأمتار، مستثنياً بذلك دخول القرى العربية ضمن حدود البلدية، بالرغم من تداخل هذه القرى مع المدينة. وبذلك أصبحت مساحة الجزء الغربي من المدينة تعادل ستة أضعاف القسم الشرقي منها. وجرى تخطيط آخر لحدود البلدية عام ١٩٤٦، لزيادة حدود المدينة ولتضم أحياء استيطانية أخرى، بحيث أصبحت مساحة المدينة (١٩٣٣١) دونماً، منها (٨٦٨) دونماً داخل الأسوار، و (١٨٤٦٣) دونماً خارج الأسوار، يملك العرب منها (١١١٩١) دونماً، بينما يملك اليهود (٤٨٣٥) دونماً، وهناك (٣٣٠٥) دونماً طرق ومباني عامة^(٥).

(١) جريس، سمير، مصدر سابق، ص ٢٥.

(٢) زهرة، عطا محمد، الثقافة العربية والتحدي الصهيوني في الأرض المحتلة، شؤون عربية، العددان ٣٣-٣٤، ١٩٨٣، ص ١٤٣.

(٣) النحال، محمد سلامة: فلسطين أرض وتاريخ، (ب.ط)، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٠٦.

(٤) غولاني، مصدر سابق، ص ٢١-٢٢.

(٥) العارف، عارف: الفصل في تاريخ القدس، ج ١، ط ١، مكتبة الأندلس، القدس، ١٩٦١، ص ٤٤٧.

أما المساحة المبنية فقد ازدادت من (٤١٣٠) دونماً عام ١٩١٨ إلى (٧٢٣٠) دونماً عام ١٩٤٨^(١). وبلغ عدد سكان منطقة القدس في نهاية ١٩٤٦ حوالي (٢٥٢) ألف نسمة، موزعين على النحو التالي:

المجموع العام	يهودي	مسيحي	مسلم	
٢٥٢.٠٠٠	١٠٢.٠٠٠ ^(٢)	٤٦.٠٠٠	١٠٤.٠٠٠	العدد من مجمل سكان فلسطين
%١٠٠	%٤٠,٥	%١٨,٢٥	%٤١,٢٧	النسبة المئوية

أدى التدفق المكثف للمهاجرين اليهود إلى فلسطين، وبخاصة في الثلاثينات من هذا القرن، وبعد استيلاء النازية على الحكم في ألمانيا، إلى مواجهات ما بين الفلسطينيين من جهة واليهود والاحتلال البريطاني، ولعل أولى وأبرز المواجهات كانت تلك التي عرفت بأحداث البراق عام ١٩٢٩ التي جاءت على خلفية إقامة اليهود لستار يفصل بين الرجال والنساء، والنفخ في الأبواق، وجلب الكراسي والخزائن إلى حائط البراق حيث كان ذلك محظوراً على اليهود بموجب المادة (١٢) من صك الانتداب^(٣) الذي يقضي ببقاء الحالة الراحنة في الأماكن المقدسة على ما هي عليه. وكعادتها فقد كانت بريطانيا تعمل على تأليف لجنة تحقيق لتقصي أسباب الهبات الجماهيرية الفلسطينية، وكانت لجنة شو^(٤) - للتحقيق في حوادث البراق أولها-^(٥)، ثم أوفد الخبير جون هوب سيمسون John Hope Simpson الذي قدم تقريره في آب ١٩٣٠، ثم تلاه الكتابان الأبيض والأسود. وجاءت لاحقاً لجنة بيل^(٦) على خلفية اشتداد عنف المقاومة الفلسطينية والإضراب الكبير عام ١٩٣٦.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الصراع العربي - الصهيوني، مع تطوير قوات مسلحة ضخمة وغير شرعية من اليهود لتكون نواة جيش صهيوني تمثلت بوجود قوة ثابتة

(١) Amiran, OP.Cit.,P.61.

(٢) "هذه الإحصائية تستند إلى دراسة استقصائية أتاحت للجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين، التي عينتها الجمعية العامة لتقديم مقترحات لإيجاد حل للقضية (الفلسطينية)". أنظر الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٤٤.

(٣) العباسي، مصدر سابق، ص ٩٣.

(٤) لجنة شو: لجنة تحقيق عينتها الحكومة البريطانية برئاسة السير والتر شو Walter Shaw وعضوية ثلاث نواب من البرلمان البريطاني يمثلون الأحزاب السياسية الثلاثة، وذلك للتحقيق في أسباب اضطرابات عام ١٩٢٩، وبعد التحقيق الذي قامت به هذه اللجنة في فلسطين لمدة شهرين وضعت اللجنة تقريرها الذي يؤكد بأن السبب المباشر للإضطرابات هو تظاهر اليهود بجانب حائط البراق في ١٥/٨/١٩٢٩، وأوصت اللجنة بضرورة إصدار الحكومة البريطانية بياناً واضحاً عن سياستها في فلسطين؛ فلسطين تاريخها وقضيتها، (ب.ط)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (ب.م)، (ب.ت). ص ٧٤-٧٥.

(٥) المصدر السابق، ص ١٠٠-١٠١.

(٦) لجنة بيل: اللجنة الملكية للتحقيق عينتها الحكومة البريطانية برئاسة اللورد بيل Lord Peel، وذلك للتحقيق في أسباب ثورة عام ١٩٣٦، وقد وصلت اللجنة إلى فلسطين في ١١/١١/١٩٣٦، وقاطعها العرب في البداية، ولكنهم اجتمعوا لها بناء على توصية الحكومات العربية، وقدمت اللجنة تقريرها في ٧/٧/١٩٣٧، وعزت فيه أسباب الاضطرابات إلى رغبة العرب في نيل استقلالهم، ورفضهم لانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، كما دعت اللجنة إلى تقسيم فلسطين، وبذلك كانت هذه أول دعوة لتقسيم فلسطين تظهر في المحافل السياسية؛ فلسطين تاريخها وقضيتها، مصدر سابق، ص ٩٣-٩٦.

تقدر بـ (٤٠٠٠٠) مستوطن، وجيش ميدان قائم على شرطة المستوطنات اليهودية يقدر عدده بـ (١٦٠٠٠) مستوطن، هذا إلى جانب قوة متفرغة يبلغ عددها في وقت السلم (٢٠٠٠) مستوطن، وفي وقت الحرب (٦٠٠٠٠) مستوطن^(١)، حيث بدأت المنظمات الصهيونية الإرهابية بالقيام بأعمال إرهابية ضد العرب والبريطانيين، إلى جانب تقرب الحركة الصهيونية من الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة لمطالبة اليهود بفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية على مصراعيها، ونقل ملكية الأراضي لليهود. وإزاء هذه الأوضاع المتفجرة في فلسطين عقد مؤتمر لندن من أيلول ١٩٤٦ إلى شباط ١٩٤٧، كما تشكلت لجنة التحقيق الإنجليزية - الأمريكية التي بدأت أعمالها في كانون الثاني ١٩٤٧، وأنهت تقريرها في نيسان من نفس العام^(٢). وكان الهدف من هذه اللجان والمؤتمرات السعي لحل مشكلة فلسطين على حساب العرب، ورغم ذلك رفضت الحركة الصهيونية قرارات اللجنة الأنجلو - أمريكية، وقرارات مؤتمر لندن من خلال قرارات مؤتمر بال الذي عقد في عام ١٩٤٧ الذي قرر :-

"أ- أن تجعل فلسطين دولة (كومولث) يهودية تدمج في هيكل العالم الديمقراطي الجديد.
ب- أن تفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية.

ج- أن تناط بالوكالة اليهودية سلطة التحكم بالهجرة إلى فلسطين والسلطة اللازمة لبناء الدولة"^(٣).

وفي ضوء هذه الحالة قررت الحكومة البريطانية التخلي عن دورها الانتدابي على فلسطين، وتسليم المشكلة الفلسطينية - التي كانت مسؤولة عن خلقها من خلال وعد بلفور والانتداب البريطاني وما نشأ عنه - للأمم المتحدة^(٤). حيث أصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم ١٨١ (د-٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين دولة عربية ودولة يهودية، ووضع القدس بسبب أهميتها المقدسة تحت الوصاية الدولية، حيث جاء في قرار الأمم المتحدة "... فقد تقرر أن تكون مدينة القدس بوصفها كياناً مستقلاً يخضع لنظام دولي خاص. وتقرر أن يتولى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة إدارة القدس لفترة أولية تبلغ عشر سنوات. يعيد المجلس في نهايتها دراسة المشروع، ويصبح سكان المدينة عندئذ أحراراً في أن يعبروا بواسطة استفتاء عن رغباتهم فيما يتعلق بإمكانية تعديل نظام حكم المدينة"^(٥).

وشملت حدود المدينة "البلدية الحالية للقدس والقرى والبلدات المحيطة بها، وأقصاها شرقاً أبو ديس، وأقصاها جنوباً بيت لحم، وأقصاها غرباً عين كارم، وأقصاها شمالاً شعفاط"^(٦) غير أن الدول

(١) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٨٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول مؤتمر لندن، ولجنة التحقيق الأمريكية، أنظر الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية، ص ٨٨-٩٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٣-٩٤.

(٥) المصدر السابق، ص ١٧٧.

(٦) أنظر الخارطة رقم (١).

العربية، والهيئة العربية العليا رفضوا قرار التقسيم، في الحين الذي وافقت عليه الوكالة اليهودية، ولكن الأحداث التي تبعت هذا القرار والمتمثلة بالحرب التي وقعت بين اليهود والعرب عام ١٩٤٨ أدت إلى تقسيم فلسطين والقدس كأمر واقع نتيجة لإحتلالها من قبل القوات الصهيونية^(١).

المرحلة الثالثة : (١٩٤٨ - ١٩٦٧) :

تمكنت القوات الصهيونية خلال حرب عام ١٩٤٨ من السيطرة على الجزء الغربي من مدينة القدس، وقامت بطرد (٦٠٠٠٠) نسمة من سكانها العرب^(٢)، إضافة إلى ذلك فقد قامت باحتلال عدد من القرى العربية المحيطة بها، ومنها: لفتا والشيخ بدر، ودير ياسين، وعين كارم، وقرية المالحة التي قدرت مساحة أراض هذه القرى (٣٠٠٠٠) دونم^(٣)، إضافة إلى بعض المناطق والأحياء السكنية العربية وهي الكولونية الألمانية، الحي اليوناني، مأمّن الله، البقعا العليا، والبقعا السفلى، القطمون، الطالبيسة، المصراة، وقسم من أبي طور وحي الثوري، إضافة لأراض صالحة للبناء أو للزراعة قُدرت بألاف الدونمات^(٤). بعد ذلك، بدأت بإصدار التشريعات اللازمة للاستيلاء على أملاك العرب في المناطق المحتلة في القدس، وغيرها. ولعل من أبرزها قانون ملاك الغائبين الذي صدر عام ١٩٥٠ الذي مكن "حارس أملاك الغائبين" بيع الممتلكات العربية العائدة للمهجرين العرب إلى المستوطنين اليهود بأسعار رمزية.

إضافة إلى طرد السكان الفلسطينيين والاستيلاء على منازلهم وأراضيهم التي قُدرت بحوالي ٧٣,٨٨% من مجمل المنطقة الواقعة في القدس المحتلة^(٥)، قامت إسرائيل بفرض حكم عسكري قاس على من تبقى من السكان الفلسطينيين في منازلهم وأراضيهم، وذلك للضغط عليهم واجبارهم على الرحيل. وفي الرابع والعشرين من آذار عام ١٩٤٩ عين بن غوريون لجنة يرأسها الجنرال اليمبخ أنفسر Ielmikh Avener، وعضوية كل من الميجر ميخائيل هنغبي Mekhaniel Hanigbi الحاكم العسكري للنقب، ويهوشع بالمون Yahuche' Balmun من وزارة الخارجية، وذلك لتقديم توصياتها بشأن الحكم العسكري الذي كانت السلطات قد فرضته على السكان العرب في الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٤٨، وقدمت اللجنة تقريرها في الثالث من أيار عام ١٩٤٩، وأوصت بضرورة استمرار الحكم العسكري المشدد لأسباب أمنية وديمقراطية واستيطانية، وضرورة الأشرف الشامل والفعال على السكان العرب من أجل "منع تسلل اللاجئين الفلسطينيين والعودة إلى بيوتهم وقراهم، وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين العرب الموجودين داخل حدود الدولة، بحيث يتم ترحيلهم إلى أماكن أخرى، وتجميع

^(١) الأمم المتحدة، وضع القدس، مصدر سابق، ص ٥.

^(٢) المصدر السابق، ص ٦.

^(٣) مطر، إبراهيم: الحقوق العربية في غربي القدس وشرقها، صامد الاقتصادي، العدد ١١٠، ت ١-١٩٩٧، ص ٧٣-٧٦.

^(٤) Benvenisti, Meron: **Jerusalem, The Torn City**, Isratypeset Ltd., Jerusalem, 1976.

P.154.

^(٥) The Middle East Council of Churches (MECC. Perspectives): **Jerusalem, a shared trust**, Published by the Middle Esat Council of churches by Lithostar Ltd, Limassol, Cyprus, July 1990. P.38.

اللاجئين العرب الموجودين داخل حدود الدولة، بحيث يتم ترحيلهم إلى أماكن أخرى، وتجميع الأراضي من أجل الاستيطان الموجه، وهذا يتطلب نظاماً ذا طابع عسكري لا يخضع لأحكام الإجراءات العادية، وتنفيذ السياسات الديمغرافية وسياسات الأرض المرغوبة تسهلاً كبيراً، بالإضافة إلى عملية إسكان اليهود في القرى والبلدات العربية المهجورة"^(١).

وعملاً بهذه التوصيات حول الحكام العسكريون سلطة إغلاق المناطق العربية لمنع اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى بيوتهم المصادرة، وأضيفت إلى المستعمرات اليهودية القديمة، وأنشئ أيضاً عليها مستعمرات جديدة. وفي تقرير وجهه لكل من يهوشع بالمون من وزارة الخارجية، والمدعي العام وزلمان ليفشتس Wizilman Lifshht من مكتب الحكومة - إلى ما يدعى "بالقيم القضائي على أملاك الغائبين"، يقترحون عليه بأنه في الحالات التي يريد فيها اللاجئون بيع ممتلكاتهم في أماكن إقامتهم السابقة ومغادرة البلاد علينا تشجيعهم على ذلك"^(٢). وبعد سنة من هذا الخطاب أي في عام ١٩٥٠، وجه مستشار الشؤون العربية في مكتب رئيس الحكومة (بالمون) رسالة إلى وزير الخارجية موشي شلويت"^(٣). بين فيها اقتراحاته بشأن ملكية "الحاضرين الغائبين"^(٤) التي تضمنت الوسائل الواجب اتباعها لإجبار العرب على ترك البلاد، ومنها عدم إعادة أملاكهم المصادرة، بل تعويضهم عنها"^(٥). ونتيجة لعملية مصادرة أراضي اللاجئين الفلسطينيين وضمها لبلدية القدس الصهيونية توسعت حدود بلدية القدس الغربية عدة مرات، على النحو التالي :

السنة	١٩٤٨	١٩٥٢	١٩٦٣	١٩٦٤
مساحة القدس (بالدوغم)	١٦٢٦١	٣٣٥٠٠	٣٦٠٠٠	٣٨١٠٠ ^(٦)

ولتعزيز مكانة القدس، بدأت السلطات الصهيونية بنقل مؤسسات الدولة الرئيسة إليها، حيث أنشئت المحكمة العليا في أيلول من عام ١٩٤٨، ونقلت البرلمان الصهيوني (الكنيست) إليها، الذي اجتمع وأدى اليمين القانونية لأول مرة في المدينة في شباط ١٩٤٩. وإمعاناً في تعزيز السيطرة على

^(١) أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ١٩/٢٤٠١. (بالعبرية).

^(٢) أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ٢١/٢٤٠١. (بالعبرية).

^(٣) موشي شاريت (١٨٩٤ - ١٩٦٥): ولد عام ١٨٩٤ في أوكرانيا، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٦، ضمن الذين هاجروا اليسها في الهجرة الكبيرة الثانية، وأصبح فيما بعد عضواً في حزب العمل، وعضواً في مركز مباي، وكان أول وزير خارجية للحكومة الصهيونية عام ١٩٤٨، ونائب رئيس للحكومة ١٩٥٣ - ١٩٥٥. وأصبح رئيس لإدارة الوكالة اليهودية ١٩٦١؛ وهب الله، مصدر سابق، ص ٧١.

^(٤) الحاضرين الغائبين: مصطلح أطلق على اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من أراضيهم في حرب عام ١٩٤٨، ولكنهم لم يرحلوا خارج حدود عام ١٩٤٨، ولكنهم منعوا من العودة إلى أراضيهم، فاعتبروا حاضرين في دولة الكيان الصهيوني، وغائبين بالنسبة لأراضيهم.

^(٥) أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ٢١ / ٢٤٠١. (بالعبرية).

^(٦) شنتون ستيمسي ليروشليم، مسار ١٤-١٩٩٦ (الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، رقم ١٤-١٩٩٦)، إعداد مايا حوش ونعمة شحر، (ب.ط)، معهد القدس لأبحاث إسرائيل، القدس، ١٩٩٧. ص ٣. (بالعبرية).

المدينة قام الكنيست الصهيوني بإعلان القدس عاصمة (لإسرائيل) وذلك بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٠، وبدأت بنقل المكاتب الحكومية إليها^(١).

وبعد سيطرة السلطات الصهيونية على الأرض، لجأت إلى تهويد المدينة من خلال توجيه عدد كبير من المهاجرين اليهود للاستيطان في مدينة القدس، -والذين تدفقوا بأعداد هائلة من كافة أنحاء العالم إلى فلسطين بعد حرب عام ١٩٤٨ وما نتج عنها من إعلان قيام دولة الكيان الصهيوني (إسرائيل) - حيث قدر عدد الذين توجهوا لمدينة القدس من هؤلاء المستوطنين من ١٩٤٨-١٩٥١ بمقدار (٥٤) ألف مستوطن جديد، تم استيعاب معظمهم في المساكن العربية التي هجرها أهلها، التي منعتهم السلطات الصهيونية من العودة إليها، في أحياء القسم الغربي من مدينة القدس كالكولونية الألمانية، والحي اليوناني، ومأمن الله والبقعا العليا والسفلى، والقطمون، والطالبية والمصرارة. وعندما لم يبق من هذه المساكن العربية التي هجرها أهلها شيء فارغ ليستوعب الكم الهائل من المستوطنين الذين قدموا للاستيطان في القدس، لجأت السلطات الصهيونية إلى استيعابهم مؤقتاً في المعسكرات التي خلفها الجيش البريطاني^(٢)، حتى يتسنى لها بناء مستوطنات جديدة لهم، وخوفاً من أن يتوجهوا إلى مناطق أخرى غير القدس للاستيطان فيها. وقد أدت هذه السياسة الصهيونية في تهويد المدينة من خلال توجيه أعداد كبيرة من المستوطنين للاستيطان فيها إلى ارتفاع عدد المستوطنين اليهود من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ على النحو التالي :-

السنة	تشرين ثاني ١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٢	١٩٦١	حزيران ١٩٦٧
عدد اليهود في القسم الغربي والقدس	٨٤٠٠٠	١٠٣٠٠٠	١٣٨٠٠٠	١٦٧٠٠٠	١٩٧٠٠٠ ^(٣)

وقد أدى هذا التدفق الهائل للمستوطنين اليهود للاستيطان في القدس إلى شروع السلطات الصهيونية في إنشاء عشرات المستوطنات فيها، لاستيعاب هؤلاء المستوطنين ولتعزيز السيطرة عليها، وقد تنوعت المستوطنات التي أقيمت في منطقة القدس ما بين موشاف^(٤)، وكيوتس. وخلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧، قامت في منطقة القدس المستوطنات التالية^(٥):

(١) الأمم المتحدة، وضع القدس، مصدر سابق، ص ١٠-١١.

(٢) Benvinist, OP.Cit., P.31.

Ibid, P.32.^(٣)

(٤) الموشاف:- مشتقة من الكلمة العبرية موشافا وتعني المستعمرة، وهي عبارة عن مستوطنة قروية صغيرة تقوم على الملكية الخاصة للأرض، وجهد الأفراد أنفسهم، والموشاف أنواع منها الموشاف شتوفي (الموشاف الاشتراكي)، وموشاف عفودم (موشاف العمال) أي القرية التعاونية التي تقوم به كل عائلة بزراعة قطعة صغيرة من الأرض، تتولى عملية بيع المحصول فيها التعاونيات المركزية؛ زايد، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٠-٢٤؛ قهوجي، مصدر سابق، ص ١٦٨-١٦٩، ١٨١-١٨٤.

المستوطنة	نوعها	سنة التأسيس	موقعها
رامات رازييل	موشاف	١٩٤٨	جبال القدس على أراض قرية بيت أم الميس العربية.
عين هاكرم	بلدية	١٩٤٨	جنوب غرب القدس، على أراض قرية عين كارم العربية.
نحشون	كيبوتس قطري	١٩٤٨	تبعد ٣ كم عن اللطرون، على طريق تل أبيب.
طل شحر	موشاف	١٩٤٨	قريب من نحشون، على بعد ٢ كم من يسودوت.
هرتل	كيبوتس قطري	١٩٤٨	أراض بيت حيز العربية، على طريق الرملة.
تسوراه	كيبوتس قطري	١٩٤٨	أراض قرية صرعة العربية، على طريق القدس - تل أبيب.
تسوفاه	كيبوتس قطري	١٩٤٨	أراضي قرية صوبا العربية، قرب قرية القسطل.
شوريش	كيبوتس تعاوني	١٩٤٨	أراض قرية ساريس العربية، على طريق القدس - تل أبيب
نتيف هلميدهاي	كيبوتس قطري	١٩٤٩	منطقة القدس.
بيت نيقوفة	موشاف	١٩٤٩	يقع على بعد ١٢ كم من القدس، على طريق تل أبيب.
بيت زايث	موشاف	١٩٤٩	على سفوح تلال اليهودية.
كفار دانئيل	موشاف	١٩٤٩	على سفوح جبال القدس.
اشتاؤل	موشاف	١٩٤٩	منطقة القدس.
عمينا داف	موشاف	١٩٥٠	منطقة القدس. أسسه يهود هاجروا من اليمن.
ايفن ساير	موشاف	١٩٥٠	منطقة القدس.
مطاع	موشاف	١٩٥٠	على أراضي قرية عرار العربية.
حفعات يعاريم	موشاف	١٩٥٠	منطقة القدس، على هضبة مرتفعة، أسسه يهود هاجروا من اليمن.
عاجور	موشاف	١٩٥٠	أراض قرية عحور العربية.
يشعي	موشاف	١٩٥٠	على طريق بيت شيمش
نيس هارم	موشاف	١٩٥٠	أراض قرية دير الهوى العربية.
ناحام	موشاف	١٩٥٠	منطقة القدس، قرب بيت شيمش.
تسيلافون	موشاف	١٩٥٠	أراض قرية فار العربية، على سفوح جبال القدس.
كفار زخارياه	موشاف	١٩٥٠	أراض قرية زكريا العربية، جنوب غرب القدس.
شوعقاه	اتحاد زراعي	١٩٥٠	جبال القدس.
تاروم	موشاف	١٩٥٠	على بعد ٤٣ كم من القدس، على طريق القدس - تل أبيب.
زانوح	موشاف	١٩٥٠	قرب بيت شيمش

هيفوبيتار	موشاف	١٩٥٠	جنوب غرب القدس.
ماهسيه	موشاف	١٩٥٠	أراض قرية دير أبان العربية، قرب بيت شيمش.
بيت منير	موشاف	١٩٥٠	منطقة القدس، أسسه يهود هاجروا من اليمن.
بارجيوراه	موشاف	١٩٥٠-١٩٥١	منطقة القدس، على بعد ٢١ كم من القدس.
ميسلان زيون	موشاف	١٩٥٠-١٩٥١	تقاطع طريق بورما مع طريق هارطوق.
تاعوز	موشاف	١٩٥٠	أراض قرية بيت سوسين العربية.
بيت شيمش	بلدي	١٩٥١	على طريق تل أبيب، يشرف على وادي الصرار.
شعاليم	بلدي	١٩٥١	قرب اللطرون، على طريق القدس - تل أبيب.
بقوع	موشاف	١٩٥١	قرب نحشون، أسسه يهود هاجروا من اليمن.
ماعوز زيون	بلدي	١٩٥١	منطقة القدس، استوطنه يهود هاجروا من العراق.
كريات هيوفل	ضاحية سكنية	١٩٥٢	أراض قرية بيت مزميل العربية.
كريات يعاريم	مركز تعليمي	١٩٥٢	قرب أبو غوش، ويطلق عليها "القرية السويسرية"
بيت نير	كيبوتس تعاوني	١٩٥٥	منطقة القدس.
سدوت ميخاه	اتحاد زراعي	١٩٥٥	جبال القدس.
لوزيت	موشاف	١٩٥٥	منطقة القدس، قرب تل تسافت.
مشواه	مركز تدريب	١٩٥٥	منطقة القدس.
تيروش	موشاف	١٩٥٥	منطقة القدس.
مفسرت يروشاليم	مستوطن قروي	١٩٥٦	منطقة القدس.
روجلت	اتحاد الفلاحين	١٩٥٨	سهول جبال القدس.
تسود هداسا	مركز تطوير ريفي	١٩٦٠	طريق القدس.
ميغوموديعيم	أغسودات إسرائيل	١٩٦٣	اللطرون.
كفار سلمة	قرية أطفال		بالقرب من أوراه.
بيت فيحان	مستوطن فردي		يقع في أعلى منطقة بالقدس، فيه مبان حكومية، وأكاديمية، دامت، العلمية، والمقبرة العسكرية.

الفصل الثاني

الإجراءات الإسرائيلية لتعزيز سيطرتها على القدس

١٩٦٧-١٩٩٣

- أولاً : احتلال إسرائيل للقدس عام ١٩٦٧
- ثانياً : القوانين والتشريعات الإسرائيلية لتعزيز قبضتها على القدس
- ١- قانونا ضم القدس إدارياً وقضائياً .
 - ٢- تشريع تعديل لقانون البلديات .
 - ٣- قانون التنظيمات القانونية والإدارية لسنة ١٩٦٨ .
 - ٤- قانون الإشراف على التعليم .
 - ٥- القوانين المتعلقة بمصادرة الأراضي .
- أ- القوانين القديمة التي اعتمدت عليها السلطات الإسرائيلية في مصادرة الأراضي:-
- ١- قانون المصادرة للأغراض العامة لسنة ١٩٤٣ .
 - ٢- قوانين أنظمة الطوارئ والأمن العام لسنة ١٩٤٥ .
- ب- القوانين الجديدة التي شرعتها السلطات الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ .
- ١- قانون أملاك الغائبين .
 - ٢- قانون التعويضات .
 - ٣- قانون أراض الدولة المسجلة .
 - ٤- قانون استرجاع اليهود لعقاراتهم .
 - ٥- إعلان أراض غير مسجلة على أنها أراض دولة:
 - أ- أراض الموات (الصخرية) .
 - ب- الأراض الميري .
 - ج- الأراض المتروكة .
 - ٦- الخرائط الهيكلية .
- ثالثاً : قرار ضم مدينة القدس عام ١٩٨٠ .
- رابعاً : خطة القدس الكبرى .

أولاً : احتلال إسرائيل للقدس عام ١٩٦٧

قامت القوات الإسرائيلية بمهاجمة مدينة القدس في ظهيرة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ - ضمن الهجوم الشامل الذي قامت به إسرائيل على كل من مصر والأردن وسوريا- إثر اجتماع عقد في نفس اليوم في مقر القيادة العام "بتل أبيب" ^(١) شارك فيه كل من وزير الدفاع الإسرائيلي موشي ديلن ^(٢) Moshe Dayan (١٩١٥-١٩٨١)، ورئيس الأركان العامة إسحاق رابين ^(٣) Isaac Rabin ، ونائب رئيس الأركان العام حاييم بارليف ^(٤) (١٩٢٤ - Hayyim Barlife ، ويغثال ألون ^(٥) Yigal Alon نائب رئيس الوزراء ووزير الاستيعاب والمهاجرين ، حيث صدر الأمر بمهاجمة القدس لقائد المنطقة الوسطى للأركان العامة عوزي ناركيس Auzzi Narkiss، الذي كان تحت إمرته خمسة ألوية عسكرية -أعدت خصيصاً لهذه المهمة - منها لواء مظلي وآخر مدرع ^(٦).

وبدأت القوات الإسرائيلية بتنفيذ الخطة السرية العسكرية، التي يطلق عليها اسم "السطوط"، في مهاجمة مدينة القدس - التي كان مخططاً لها مسبقاً - تحت ذريعة تخليص حراس القافلة الإسرائيلية في جبل المشارف (سكوبس) البالغ عددهم (١٢٠) جندي إسرائيلي من الحصار الأردني، وكانت هذه

^(١) بنزيمان، عوزي: القدس مدينة بلا أسوار، ترجمة محمد ماضي، ط١، وكالة ابو عرفة للصحافة، القدس، ١٩٧٦. ص٧.
^(٢) موشي ديان (١٩١٥-١٩٨١): ولد في فلسطين عام ١٩١٥ لأب وأم روسيين، كان عضواً في المنظمات العسكرية الماخذة والبالماخ قبل عام ١٩٤٨، تقلد عدد من المناصب الرسمية في إسرائيل منها رئاسة الأركان ووزارة الزراعة، ووزارة الدفاع عام ١٩٦٧، ووزارة الخارجية عام ١٩٧٧، وقد بقي أحد أقطاب السياسة الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨، وحتى وفاته، ولكنه رغم ذلك كان يفتقد للقاعدة الحزبية، حيث كان ينتمي إلى حزب راني الصغير ثم انتقل إلى حزب العمل، وانتقل بعد ذلك إلى حزب الليكود؛ بركات، نظام: مراكز القوى في إسرائيل ١٩٦٣-١٩٨٣ ودورها في صنع السياسة الخارجية الاسرائيلية، ط١، دار الخليل للنشر، عمان، تشرين الثاني ١٩٨٣. ص.

^(٣) إسحاق رابين (١٩٢٢-١٩٩٥): ولد في القدس عام ١٩٢٢ لأبوين روسيين، درس في مدرسة زراعية، كان أحد قادة البالماخ، شغل مناصب عسكرية رفيعة في الجيش الإسرائيلي منها قائد المنظمة الشمالية ما بين ١٩٥٦-١٩٥٩، ثم رئيس لشعبة العمليات ونائب لرئيس الأركان ما بين ١٩٥٩-١٩٦٤، ورئيساً للأركان ما بين ١٩٦٤-١٩٦٨. وأصبح وزيراً للدفاع عام ١٩٨٤، ثم قاد حزب العمل إلى الفوز في انتخابات ١٩٩٢ ليصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع؛ المسيري، موسوعة اليهود، مصدر سابق، ص٢٤٨-٢٤٩.
^(٤) حاييم بارليف (١٩٢٤ -): من مواليد النمسا، درس في جامعة كولومبيا، ونال الماجستير في الاقتصاد، خدم في قوات البالماخ قبل قيام دولة إسرائيل، كان نائباً لرئيس الأركان عام ١٩٦٧، وأصبح رئيساً للأركان ما بين ١٩٦٨-١٩٧٢. وارتبط اسمه (بمخط بارليف) الذي أقيم على الضفة الشرقية لقناة السويس؛ بركات، مصدر سابق، ص١٢٧.

^(٥) يغثال ألون: كان أحد قادة البالماخ قبل حرب عام ١٩٤٨، وكان من المساهمين بفعالية في حرب عام ١٩٤٨، وكان شخصية سياسية وعسكرية بحيث أطلق عليه لقب رجل دولة، أصبح نائباً لرئيس الوزراء عام ١٩٦٨، شغل منصب وزير العمل في حكومات متعاقبة ما بين عامي (١٩٦١-١٩٦٨). وشغل منصب وزير التربية ونائب رئيس الحكومة حتى عام ١٩٧٤، ثم أصبح وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء ما بين ١٩٧٤-١٩٧٧. وتوفي في عام ١٩٨٠؛ المصدر السابق، ص١٢٠-١٢١.

^(٦) كيلاني، هشام: حروب فلسطين العربية - الاسرائيلية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني الدراسات الخاصة، مع٥، دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠. ص٥٥٥.

القافلة تسير كل أسبوعين من القدس الغربية حاملة المؤن للجيب الإسرائيلي على جبل المشارف (سكوبس)^(١).

وتقوم هذه الخطة العسكرية كما يقول الباحث العسكري، هيثم الكيلاني^(٢) "على أساس توجيه ضربة رئيسية إلى شمال القدس للسيطرة على سلسلة التلال، التي تسهل عملية تطويق المدينة والإشراف على طرق المواصلات التي تربطها بالأردن . كما تفتح طريق التقدم شمالاً نحو نابلس عبر محور رام الله . واتخذت هذه الضربة شكل شعب ثلاث للتقدم، واحدة من منطقة (الشيخ عبد العزيز) نحو (الني صموئيل)، وثانية تتجه نحو (تل الرادار)، ثم ترحف شرقاً نحو (الني صموئيل) أيضاً، لتلتقي الشعبة الأولى، وتزحفان معاً شرقاً إلى (بيت حنينا) لتقطع طريق القدس - رام الله، وتتوزعان إلى قوتي ن: واحدة تتجه جنوباً نحو جبل المشارف (سكوبس) شمالي القدس مباشرة، والأخرى تتجه شمالاً نحو رام الله، أما الشعبة الثالثة للضربة المذكورة فتنتقل من منطقة (اللطرون)، ثم ترحف شرقاً نحو رام الله حيث تلتقي هناك القوة الزاحفة من (بيت حنينا)، ومن رام الله تتجه قوة شمالاً نحو (نابلس)، وتتجه قوة أخرى إلى الجنوب الشرقي نحو (أريحا) الواقعة بين القدس ونهر الأردن. وفي الوقت نفسه كان على قوة إسرائيلية أخرى أن تطوق القدس من الجنوب بعد الاستيلاء على قرية (صور باهر)، ثم تقتحم المدينة من جهة الشرق".

واستطاعت القوات الإسرائيلية السيطرة على جبل المشارف (سكوبس) في نفس اليوم الذي بدأت فيه المعارك، أي في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، واستمرت القوات الإسرائيلية بالتقدم حتى وصلت ليل السادس من حزيران إلى أسوار مدينة القدس القديمة وحاصرتها حتى الساعة الخامسة من صباح السابع من حزيران ١٩٦٧^(٣)، حيث بدأت القوات الإسرائيلية باقتحام المدينة، سبقتها عملية قصف وحشية للمدينة، استهدفت أحياء القدس الشرقية والسكان المدنيين العرب بهدف إجبارهم على الفرار من المدينة. وقد أدت عملية القصف هذه إلى مقتل (٣٠٠) من المدنيين العرب، كما دمرت المئات من المساكن والمتاجر في المدينة، إضافة إلى إلحاق أضرار كبيرة بالكنائس والمساجد والمستشفيات مثل كنيسة القديسة حنة، وكنيسة كلية شميدت، والواجهة الأمامية للمسجد الأقصى ومئذنة باب الرحمة ومستشفى أوغستا فكتوريا، وقد أدى ذلك إلى هرب عدد كبير جداً من سكان المدينة العرب^(٤).

(١) بنزيمان، مصدر سابق، ص ٧.

(٢) كيلاني، مصدر سابق، ص ٥٥٥.

(٣) بنزيمان، مصدر سابق، ص ١١.

(٤) الخطيب، روجي: الإجراءات الإسرائيلية لتطويق القدس ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٤١/٤٢، ١٩٧٥، ص ٩٧-٩٨.

وجاءت عملية الاقتحام هذه بناء على المكاملة الهاتفية التي تلقاها "تركيس" قائد المنطقة الوسطى وعملية الهجوم على القدس من "بارليف" نائب رئيس الأركان، وذلك إثر مباحثات هاتفية جرت بين الوزير بلا حقيبة وزارية، مناحيم بيغن^(١) Menahem Begin (١٩١٣-١٩٩٢)، ووزير الدفاع "ديان"، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، ليفي إشكول^(٢) Levi Eshkol (١٨٩٥-١٩٦٩)، بعد سماع بيغن في الساعة الرابعة صباحاً من ذلك اليوم، أي السابع من حزيران، من نشرة الأخبار للإذاعة البريطانية "بأن مجلس الأمن قرر الدعوة لوقف إطلاق النار ومنع تحرك القوات العسكرية"^(٣)، وخوفاً من بقاء القدس بأيدي العرب أتخذ القرار باقتحامها بالرغم من قرار مجلس الأمن، ولفرض واقع جديد على الأرض.

وفور احتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس في السابع من حزيران، عام ١٩٦٧، وانسحاب الجيش العربي منها، قدم موشي ديان، وزير الدفاع الإسرائيلي، إلى المدينة وأعلن هناك: "لقد حررت قوات الدفاع الإسرائيلي القدس، وأعدنا توحيد هذه المدينة الممزقة، عاصمة إسرائيل، وعدنا إلى أقدس الأماكن ولن نرحل عنها مرة أخرى أبداً"^(٤). وعندما وصل إلى حائط البراق (حائط المبكى)، وقف أمامه وقال: "يا أورشليم لن نتركك بعد الآن أبداً"^(٥).

كما قام حاخام الجيش الإسرائيلي شلومو غورن Shlomo Gorn في اليوم التالي بزيارة مدينة القدس على رأس مجموعة من الجيش، وقام بتأدية الصلاة اليهودية عند حائط البراق (حائط المبكى)، وبعد ذلك أعلن بأن حلم اليهود قد تحقق، فالقدس اليوم لليهود، ولن يتراجعوا عنها أبداً، وهي عاصمتهم الأبدية. كما دعا بن غوريون في اليوم نفسه - أي في ٨ حزيران ١٩٦٧ - في خطاب له، إلى الاستيطان في القدس فوراً، قائلاً: "يجب أن نستقدم اليهود إلى القدس الشرقية بأي ثمن، ينبغي توطئتين

(١) مناحيم بيغن (١٩١٣-١٩٩٢): ولد في بريست ليتوفسك في بولندا عام ١٩١٣، درس الحقوق بجامعة وارسو وتخرج منها عام ١٩٣٨، وصل إلى فلسطين عام ١٩٤٢ وتولى قيادة منظمة بيتار، وفي عام ١٩٤٣ تولى قيادة منظمة الأرحون المسؤولة عن العديد من المذابح ضد الفلسطينيين ومنها مذبحة دير ياسين. وفي عام ١٩٤٩ قام بتشكيل حزب جيروت، وأصبح رئيساً للحكومة عام ١٩٧٧، وشارك في محادثات السلام مع مصر، وأضطر لترك الحياة السياسية عام ١٩٨٣ إثر الحملة العسكرية على لبنان عام ١٩٨٢؛ المسيري، مصدر سابق، ج٧، ص٢٤٦-٢٤٧.

(٢) ليفي إشكول (١٨٩٥-١٩٦٩): ولد في أوتوفو في أوكرانيا عام ١٨٩٥، وصل إلى فلسطين عام ١٩١٤، ساهم في تأسيس مستوطنتي عطاروت وكريات أنانيم في منطقة القدس، كان مندوب لمكتب فلسطين في برلين خلال العهد النازي، وكان نشيطاً في تمحير اليهود خلال الفترة ١٩٣٣-١٩٣٦. أصبح مدير عام وزارة الدفاع ١٩٤٨-١٩٤٩، ثم مدير مكتب الاستيطان في الوكالة اليهودية ما بين ١٩٤٩-١٩٦٣، ووزيراً للمالية ١٩٥٢-١٩٦٣، ثم أصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع عام ١٩٦٣؛ تيم، سعيد، النظام السياسي الإسرائيلي، ط١، دار الجليل والأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، عمان-الأردن، ١٩٨٩، ص١٦٥.

(٣) بنزيمان، مصدر سابق، ص١٠-١١.

(٤) Benevenisti, Op. Cit., P. 84.

(٥) ارنسون، جيفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، إسرائيل والفلسطينيون من حرب عام ١٩٦٧ إلى الانتفاضة، ترجمة حسني زينة، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة البحرين، بيروت، ١٩٩٠، ص٢٨.

عشرات الآلاف خلال وقت قصير ولو في أكواخ، لا يجوز الانتظار إلى حين بناء أحياء منظمة، المهم أن يتواجد اليهود هناك"^(١).

وقد رافق عمليات احتلال القدس بيد القوات الصهيونية، وبعدها بأيام قليلة، عملية طرد جماعية للسكان الفلسطينيين من القدس ومنطقتها، وكان الهدف منها إخلاء المدينة من سكانها العرب، حيث أصدر "شلومو لاهط" Shlomo Lahat القائد العسكري الإسرائيلي للقدس، وبموافقة صريحة من "عوزي ناركيس" القائد العام للقيادة الوسطى، بعد اجتماع لهما في ٩ حزيران ١٩٦٧^(٢)، أمراً بإخلاء حي المغاربة وتدمير بيوته. وقد قامت القوات الصهيونية في ١١ حزيران ١٩٦٧، وبعد إنذار لدقائق قليلة^(٣)، بطرد سكان الحي، تبعته عملية تدمير منازل الحي البالغ عددها ١٣٥ متراً قرب حائط البراق، معظمها ملك وقف يرجع تاريخها للقرن الرابع عشر^(٤)، وبعد ظهر ذاك اليوم وصل موسى ديان وزير الدفاع الإسرائيلي إلى المنطقة وأمر بدفن الأنقاض بسرعة حتى لا تراها أعين الأجانب^(٥)، ويقول إبراهيم شتيرن Ibraham Shtirn والملقب "إيتان بن موشيه" ضابط سلاح الهندسة في الجيش الإسرائيلي، الذي أشرف على عملية تدمير حي المغاربة بنفسه، يقول^(٦): "بأنه تم تدمير حي المغاربة على رؤوس أصحابها ودفنت الجثث تحت أنقاضها". وقد رافق هذه العملية قيام القوات الصهيونية بطرد نحو أربعة آلاف فلسطيني من الحي اليهودي والمنطقة المحيطة به^(٧)، حيث تم نزع ملكية ٢٠٠ عائلة عربية من بيوتهم هناك^(٨).

بالإضافة إلى ما ذكر، فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير مسجدي البراق والأفضل في حي المغاربة، وكذلك تم نسف مصنع للبلاستيك يعمل به حوالي (٢٠٠) عامل، قرب حي الأرمن، وقامت أيضاً بتدمير ونسف ٢٤ متراً بحجة الانتقام من أعمال المقاومة لسلطات الاحتلال، وفي الرابع عشر من حزيران ١٩٦٧ قامت بنسف ١٤ متراً من المنازل الأثرية في المدينة بحجة توسيع الحائط الغربي للحرم الشريف أي "حائط المبكى"^(٩).

(١) دافار، ١٩٦٧/٦/٨. (بالعبرية).

(٢) ليفي جدعون: هآرتس، ١٩٨٨/١٠/٢٥. (بالعبرية).

(٣) Hirts, David: **The Gun and the Olive Branch**, Faber and Faber, London, 1984.P.225.

(٤) الأمم المتحدة، وضع القدس، مصدر سابق، ص ١٣.

(٥) بنزيمان، مصدر سابق، ص ٤٥.

(٦) صحيفة القدس، ١٩٩٩/١١/٢٧.

(٧) ارونسون، مصدر سابق، ص ٣٧.

(٨) MECC, Jerusalem, **Op.Cit**, PP.30-31.

(٩) الخطيب، روجي: تمويد القدس، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني الدراسات الخاصة، ج٦، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص ٨٧٥.

كما كانت القدس جزءاً من عملية سرية لطرد سكانها الفلسطينيين من وطنهم، تم من خلالها اقتلاع (٢٠٠ ٠٠٠) فلسطيني من وطنهم وطردهم بالقوة إلى الأردن، وبلغ عدد الذين طردوا من القدس إلى الأردن حوالي (٦٠ ٠٠٠) شخص^(١)، ضمن هذه العملية التي كان مخططاً لها، وتم الكشف عنها في أوائل تشرين الثاني ١٩٩١ من قبل "حايم هيرتسوغ"^(٢) Hayyim Hirstog الذي كان أول حاكم عسكري للضفة الغربية بعد احتلالها عام ١٩٦٧، حيث يذكر بأنه تم التعاون والتنسيق بينه وبين كل من "شلومو لاهط" قائد القدس، و "عوزي ناركيس" القائد العام في المنطقة الوسطى، لطردهم وترحيل سكان القدس. ويضيف هيرتسوغ بأنه تم تنظيم عملية الترحيل هذه بعد اجتماعه مع "أنور الخطيب". المحافظ السابق لمدينة القدس، بتاريخ ٩ حزيران ١٩٦٧، في فندق الامباسادور بالقدس. ويدعي هيرتسوغ بأن الخطيب طلب منه أن يسمح للعائلات العربية بالرحيل، فوافق هيرتسوغ على ذلك وأبلغه بأنه سيتم إحضار سيارات كبيرة لنقل الراحلين، وستنتظر هذه السيارات قرب باب العمود ابتداءً من صباح الأحد ١١ حزيران ١٩٦٧، على أن يوقع كل عربي راحل على إقرار بأنه يرحل بإرادته^(٣). أما شلومو لاهط، قائد القدس، فيقول^(٤): "بأنه كلف بمهمة تنفيذ هذه العملية، وإنه لم يصدر أي أمر من قبل وزير الدفاع موشي ديان بإيقاف هذه العملية".

كما صرح القائد العام في القيادة الوسطى، عوزي ناركيس، بأنه أشرف بنفسه على عملية الترحيل هذه سنة ١٩٦٧، الأمر الذي أدى إلى ترحيل (١٠٠ ٠٠٠) فلسطيني إلى الأردن، دون أن يتفوه أحد بكلمة على حد زعمه، ويضيف ناركيس قائلاً بأنه خصصت عدة باصات في القدس وفي مدن أخرى، كتب عليها (إلى عمان مجاناً)، وكان الباص ينقلهم إلى جسر اللنبي المدمر، ثم يتجاوزونه^(٥).

وقامت سلطات الاحتلال لاحقاً بالعديد من الإجراءات لتعزيز سيطرتها على المدينة من خلال مصادرة أراضٍ وعقارات جديدة داخل أسوار المدينة شملت (٥٩٥) متراً ضمت (١٠٤٨) شقة سكنية، و (٤٣٧) محلاً تجارياً، وعدد من المساجد بلغ عددها خمسة مساجد، إلى جانب زاوية "أبو

(١) الأمم المتحدة، وضع القدس، مصدر سابق، ص ١٣.

(٢) حايم هيرتسوغ: - ولد عام ١٩١٨ في مدينة بلنفاست في أيرلندا الشمالية، درس القانون في جامعة كامبردج، عمل في الجيش البريطاني، شغل رئيس جهاز الأمن في الوكالة اليهودية ما بين عامي ١٩٤٧-١٩٦٢، عين أول حاكم عسكري للضفة الغربية بعد احتلالها، عين رئيساً للدولة عام ١٩٨٢، تيم، مصدر سابق، ص ١٠٣-١٠٤.

(٣) هير، ١٩٩١/١١/٨، (بالعبرية)؛ كول هير، ١٩٩١/١١/٨. (بالعبرية).

(٤) المصدر السابق.

(٥) جدعون: هارتس، ١٩٨٨/١٠/٢٥ (بالعبرية).

مدينة الغوث" والزاوية "الفخرية" وأربعة مدارس، وسوق أثري يطلق عليه سوق الباشورة، وشارع باب السلسلة التجاري^(١).

ثانياً : القوانين والتشريعات الإسرائيلية لتعزيز قبضتها على القدس

لجأت السلطات الإسرائيلية إلى إقرار مجموعة من القوانين والتشريعات لتعزيز سيطرتها على القدس، وخلق حقائق جديدة على أرض الواقع، بحيث تخدم هدفها الاستراتيجي والمتمثل في السيطرة على القدس، وجعلها عاصمة إسرائيل الأبدية، وذلك لاعتبارات عديدة، كونها أولاً تمثل مكانة متميزة لدى الديانة اليهودية، التي استغلتها الحركة الصهيونية في جلب يهود العالم إلى فلسطين تحت ستار إعادة بناء الهيكل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لما تمثله المدينة المقدسة من مورد اقتصادي مهم من الناحية السياسية، هذا إلى جانب المكانة الاستراتيجية والأمنية لموقع القدس. وأمام هذه الاعتبارات سارعت الحكومة الصهيونية لسن سلسلة من التشريعات والقوانين للسيطرة عليها، فور احتلالها، وذلك بهدف إدخال تغييرات إدارية وديمقراطية واقتصادية لتعزيز الوجود اليهودي فيها، ولتحويل الفلسطينيين إلى أقلية سكانية. وقد تمثلت تلك القوانين والتشريعات بما يلي:-

١- قانونا ضم القدس إدارياً وقضائياً :

في أعقاب حرب عام ١٩٦٧، وبعد أيام قليلة لاحتلالها لمدينة القدس، عقدت الحكومة الإسرائيلية العديد من الاجتماعات على المستويات العليا، وذلك لبلورة اقتراحات حول الكيفية التي يمكن أن تضم فيها القدس الشرقية لدولة إسرائيل بدون إثارة الموقف الدولي من عملية الضم. وقد اشترك في هذه المداولات كل من قيادة الحكم العسكري في القدس، والقيادة الوسطى، وما يسمى بلجنة الوزراء، وباشترك قسم التخطيط في وزارة الداخلية، وعدد من الضباط العسكريين الكبار.

وعقب المداولات التي استمرت سبعة عشر يوماً، تقرر العودة إلى قانون أنظمة السلطة والقضاء المتخذ في السادس والعشرين من أيلول عام ١٩٤٨، من خلال تعديل هذا القانون بإضافة الفقرة (١١ب) للقانون المذكور، الذي ينص على تحويل الحكومة بتطبيق القانون على أي مساحة ترى الحكومة ضمها إلى أرض (إسرائيل). وقد أعلن هذا القانون في ٢٧ حزيران ١٩٦٧^(٢) تحت اسم قانون القضاء والإدارة (المعدل رقم ١١) لعام ١٩٦٧^(٣).

٥٤٣٨٣٤

(١) خضر، عبد العليم عبد الرحمن: التطور العمراني لمدينة القدس "دراسة في جغرافية المدن"، (ب.ط)، عكاظ للنشر والتوزيع، (ب.م)، ١٩٨١. ص.٢٤٠.

(٢) هازان، آنا: جفلون هسفيوت شل يورشليم ١٩٤٨-١٩٩٣ (حدود بلدية القدس ١٩٤٨-١٩٩٣)، إعداد امنون رامون، معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، القدس، ١٩٩٥. ص.١٩-٢٠. (بالعبرية).

(٣) ليكس؛ جباي، مرشي: هسهروت فهحلطوت بنوشا هفلسطيني ١٩٥٠-١٩٨٩، (تصريحات وقرارات في الموضوع الفلسطيني ١٩٥٠-١٩٨٩)، تينكون -معهد إسرائيل جليلي لبحث قوة الحماية، شهادات ووثائق، ١٩٩٠. ص.٤٠؛ الخطيب، تمويد القدس، مصدر سابق، ص.٩١٠.

وفي اليوم التالي بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٦٧ نشرت سكرتيرة الحكومة الإسرائيلية مرسوماً يبين فيه المناطق المضمومة لدولة إسرائيل، ويضم القدس الشرقية، ومساحات في شمال المدينة وجنوبها. وقد عينت حدود المنطقة المضمومة عن طريق خطوط وهمية تحيط بالقدس، دون وجود خارطة، ولم يذكر اسم القدس بما علناً^(١). وهذه المنطقة المضمومة خضعت لقانون قضاء وإدارة إسرائيل، وأطلق عليه (أمر القانون والنظام رقم واحد لسنة ١٩٦٧)^(٢).

واستناداً لهذين القانونين فقد سرى قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على منطقة القدس الشرقية، وصور باهر، والشيخ جراح، ومطار قلنديا، وشعفاط، وجبل المكبر والمناطق المحاروة له^(٣) وبذلك دخلت هذه المناطق ضمن حدود بلدية القدس^(٤)، وقدرت مساحة ما تم ضمه لحدود بلدية القدس من خلال هذين المرسومين ما مساحته (٦٩,٩٩) كم^٢^(٥)، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف مساحة القدس السابقة، وبذلك تم توسيع حدود بلدية القدس من (٣٧,٥) كم^٢ في عهد الحكومة الأردنية لتصبح (١٠٨) كم^٢^(٦).

وقد أخذت عدة اعتبارات في عملية الضم وأهمها، أولاً، ضم مساحات واسعة من الأراضي، مع أقل عدد من السكان العرب. ثانياً، الفصل الاقتصادي بين سكان القدس، وبقية أجزاء الضفة الغربية. ثالثاً، اعتبارات أمنية استراتيجية بحيث يشمل سلسلة الجبال المحيطة بالقدس. رابعاً، أن تدخل منشآت مهمة في حدود المدينة كمطار قلنديا^(٧).

ولتبرير ضمها لمدينة القدس وتوسيع حدودها، ادعت السلطات الإسرائيلية بأنها خاضت الحرب رغماً عنها ودفاعاً عن النفس أمام دول عربية اعتدت عليها. وهذا يعطيها حق الاحتفاظ بالمناطق التي احتلتها^(٨). رغم أن هذا لا يتفق مع مبدأ "عدم جواز الاستيلاء على أراضي الدول الأخرى بالقوة، واحترام سيادة الدول واستقلالها"، الذي تبناه المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وله احترامه في ميثاق الأمم المتحدة^(٩). ويتناقض هذا أيضاً مع القانون الحربي، خلال فترة الاحتلال، والمتمثل بلوائح

(١) هازان، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٢) الخطيب، تمديد القدس، مصدر سابق، ص ٨٧٥.

(٣) الأمم المتحدة، وضع القدس، مصدر سابق، ص ١٢.

(٤) انظر الخارطة رقم (٢).

(٥) بنزيمان، مصدر سابق، ص ٥٨.

(٦) MECC, Op.Cit., P.36. وانظر الخارطة رقم (٣).

(٧) هازان، مصدر سابق، ص ٢١.

(٨) Denstein, Y.: The Legal Issues of " Para-War" and Peace in the Meddle East, St.

John's L., Rev., No.44, 1970. PP.466-469.

(٩) التكروري، عثمان؛ ياسين، عمر: الضفة الغربية وقانون الاحتلال الحربي، مركز الدراسات، نقابة المحامين، القدس،

١٩٨٦. ص ١٠-١٢.

لاهاي لسنة ١٩٠٧، وباتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب لسنة ١٩٤٩. وعلى ضوء ذلك لا بد من التفريق بين الإجراءات التي تمارسها الدولة المحتلة داخل أراضيها، وبين إجراءاتها وممارساتها داخل الأراضي المحتلة^(١).

إن احتلال القدس وضمها لا يوجد له ما يبرره على أساس حق الدفاع عن النفس، حتى إن ميثاق الأمم المتحدة لا يميز ضم الأراضي التي احتلت حتى لو كانت الدولة المحتلة تصرف بموجب الدفاع عن النفس^(٢). ولذلك تلجأ إسرائيل للادعاء بأن الأراضي التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧، ومن ضمنها القدس، هي ضرورة لحاجات إسرائيل الأمنية، وإن هذه الضرورة الأمنية لم تنته بعد انتهاء الحرب^(٣). وهذه حجة باطلة من أساسها وذلك لأن نتيجة حرب عام ١٩٦٧ أثبتت تفوق الكيان الصهيوني عسكرياً أمام جميع جارقاتها العربية، وكذلك سرعان ما أزال الخطر الذي كان يهددها حسب ادعائها، وبذلك تصبح ملزمة بالانسحاب بعد زواله^(٤).

٢- تشريع (تعديل لقانون البلديات) :

صادق الكنيست الصهيوني على تشريع بشأن المجلس البلدي في نفس الجلسة التي عقدت لإقرار قانون القضاء والإدارة. إذ تم إقرار هذا التشريع الثالث وهو (تعديل لقانون البلديات، بند "١٨"٥)، الذي فوض وزير الداخلية بالإعلان عن توسيع حدود بلدية معينة، وأن يستطيع تعيين أعضاء من السكان المضمومين، وقد كان الهدف من وراء ذلك تمكين وزير الداخلية من ضم عرب من سكان القدس الشرقية إلى مجلس بلدية القدس الإسرائيلي^(٦). وقد أطلق على هذا القانون (توسيع منطقة بلدية القدس) رقم ٥٧٢٧-١٩٦٧، ٢٨ حزيران ١٩٦٧، الموقع من قبل وزير الداخلية حاييم موشي شابيرا^(٧) Hayem Moshee Shabira.

(١) Schwarzenberger, G.: *International Law as Applied by International Courts and Tribunals*, Vol.I, Steven and sons, London, 1968. PP. 164-165.

(٢) Quigley, J.: *Old Jerusalem whose to Govern*, Denver J.Int'L L.and Policy, Vol 20 No. 1, Fall 1990. P.160

شحادة، رجا: قانون المحتل، إسرائيل والضفة الغربية، ترجمة محمود زايد، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، بيروت - لبنان، ١٩٩٠، ص ٦.

(٣) Moore, John Norton: *The Arab-Israeli Conflict and The Obligation to Pursue Peaceful Settlement of International Disputes*, Kan L. Rev., No-19. 1971.PP.403, 425.

(٤) Quigley, OP.Cit., P.160.

(٥) هازن، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٦) جريس، صيري: القوانين الإسرائيلية لضم القدس، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١٠٦، أيلول ١٩٨٠، ص ١٦.

(٧) الخطيب، فريد القدس، مصدر سابق، ص ٩١٠.

وفي اليوم التالي أي بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٦٧، أصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي "داوود فارحي" Dawud Farhi، ومساعدته لمنطقة القدس "يعقوب سالمان" Yaqub Sallman "أمرًا بمحلي المجلس البلدي المنتخب والمؤلف من ١٢ عضواً الذي كان يدير شؤون المدينة في فترة الحكم الأردني، وأعفي رئيس البلدية (روحي الخطيب) والأعضاء الآخرين من مناصبهم. وعرض على البعض منهم أن يكونوا أعضاء في المجلس البلدي الصهيوني إلا أنهم رفضوا ذلك، وتولى مجلس البلدية للجزء الغربي من القدس والمؤلف من ٢١ عضواً، وجميعهم من اليهود، أمر المجلس البلدي للجزء الشرقي من المدينة^(١). واتخذ هذا القرار من قبل الكنيسة الصهيوني دون إجراء تحقيق، علماً بأن قانون البلديات البريطاني الأصل، وبتطبيقه الإسرائيلي ينص على ضرورة إجراء تحقيق من قبل وزير الداخلية، لمعرفة رأي السكان في المنطقة المراد اتخاذ قرار بشأنها^(٢).

٣- قانون التنظيمات القانونية والإدارية لسنة ١٩٦٧ :

ألحقت السلطات الصهيونية قانون الضم الإداري والقضائي الذي أصدرته في ١٩٦٧/٦/٢٧ الذي هدف إلى ضم القدس سياسياً والسيطرة عليها جغرافياً، بقانون جديد في ١٩٦٨/٨/٢٣^(٣) كان الهدف منه السيطرة القانونية في منطقة القدس، وإلحاق الإنسان الفلسطيني بجميع أوجه نشاطاته الاقتصادية والاجتماعية بالقوانين الإسرائيلية، ليتسنى لهم السيطرة على جميع أوجه الحياة في القدس بصفة قانونية، ولتقييد الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسكان القدس العرب بهدف اضطرابهم لمغادرة المدينة.

وكان فحوى هذا القانون الحصول على رخصة مزاولة عمل إسرائيلية، حسب القوانين الإسرائيلية، لكل صاحب عمل أو مهنة، وكل شركة عربية، والمحامين والأطباء وموقعي الحسابات والصيدلة والمهندسين^(٤).

وكل من يخالف ذلك يعتبر مخالفاً للقوانين والأنظمة الإسرائيلية ويعرض نفسه للمحاسبة القانونية وتجميد أعماله^(٥).

٤- قانون الإشراف على التعليم :

سعت السلطات الإسرائيلية منذ اللحظات الأولى لدخولها القدس إلى طمس الهوية العربية والثقافة الوطنية لسكان القدس من خلال إصدارها للأمر العسكري رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٦٧/٨/٢٩،

(١) الأمم المتحدة، وضع القدس، مصدر سابق، ص ١٣.

(٢) جريس، مصدر سابق، ص ١٦.

(٣) الخطيب، الاجراءات الاسرائيلية، مصدر سابق، ص ١٠٦.

(٤) ابو جابر، إبراهيم : مستقبل القدس وسبل انقاذها من التهويد، ط ١، جمعية الأنصى لرعاية الأوقاف الإسلامية ومركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، ١٩٩٧، ص ٢٧.

(٥) الخطيب، مصدر سابق، ص ١٠٧.

حظرت فيه تدريس ٥٥ كتاباً مدرسياً في موضوعات اللغة العربية، الاجتماعيات، التربية الإسلامية، والفلسفة^(١). وبعد ثلاثة أشهر من صدور هذا الأمر قامت السلطات الصهيونية بتعديله بالقرار رقم ١٨٣، حيث سمح باستخدام هذه الكتب بعد شطب أجزاء كبيرة منها وإخضاعها للرقابة. كما قامت أيضاً بالسيطرة على جميع المدارس الحكومية ومكاتب التربية والتعليم في المدينة. وهذا بسدوره أدى إلى تحول عدد كبير من الطلبة للدراسة في المدارس الطائفية والأهلية في المدينة، بعد أن تركت هذه تدرس برامجها الخاصة. مما دفع السلطات الإسرائيلية للنظر بخطورة إلى هذه الظاهرة، فقامت بإصدار "قانون الأشراف على المدارس لسنة ١٩٦٩" تحت أمر رقم ٥٦٤ والصادر بتاريخ ١٧/٧/١٩٦٩، حيث أشرفت من خلاله على جميع المدارس في القدس. بما فيها الطائفية والأهلية^(٢) لإخضاعها لبرامج التعليم الإسرائيلية، وصدر الأمر رقم ٨١٢ بتاريخ ٣١/٨/١٩٨١ منع فيه استخدام ٦٤ كتاباً مدرسياً آخر في الضفة الغربية^(٣). حيث منعت بموجبه السلطات الصهيونية تداول هذه الكتب أيضاً في مدارس القدس بالرغم من أن الأوامر العسكرية المتعلقة بالضفة الغربية لا تشمل القدس المحتلة.

٥- القوانين المتعلقة بمصادرة الأراضي :

ومن أجل إحكام سيطرتها على القدس وتموذيها سعت السلطات الإسرائيلية إلى مصادرة المزيد من الأراضي معتمدة بذلك على قوانين قديمة صدرت قبل حرب ١٩٦٧، وقوانين جديدة قامت بتشريعها بعد عام ١٩٦٧.

أ- القوانين القديمة التي اعتمدت عليها السلطات الإسرائيلية في مصادرة الأراضي:-

١- قانون المصادرة للأغراض العامة لسنة ١٩٤٣^(٤).

وينص هذا القانون على أن تصدر الأراضي من أجل المصلحة العامة، لإقامة مشاريع حيوية للمجتمع كالمدراس والمستشفيات والطرق والخدمات الضرورية لرفاهية المجتمع. وقد استغلت السلطات الإسرائيلية وسخرت هذا القانون لمصلحتها بالاستناد إلى القانون الأردني رقم (٢) لعام ١٩٥٣ وهو قانون "مصادرة الأرض للغايات العامة"^(٥) الذي عدلته السلطات الصهيونية بالأوامر ١٣١ و ٣٢١ و ٩٤٩ لتسهيل عملية المصادرة بكميات كبيرة^(٦). واستغلت السلطات الإسرائيلية هذا القرار في

(١) مناشير، أوامر وتعيينات، العدد رقم ٦، تشرين ثاني ١٩٦٧. ص ٢٣٥-٢٣٨.

(٢) الخطيب، مصدر سابق، ص ١٠٠-١٠٦.

(٣) مناشير، أوامر وتعيينات، العدد رقم ٤٦، ٣١ آب ١٩٨١. ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٤) كمر، أرييه: ديني هفكموت مكر كعيم (قانون استملاك الأراضي)، طباعة شركة "أوفكا" محدودة الضمان، تل أبيب، (ب.ت.ص) ١٥٧. (بالعبرية).

(٥) شحادة، مصدر سابق، ص ٤٨.

(٦) بنسني، ميرون: الضفة الغربية وقطاع غزة، بيانات وحقائق أساسية، ترجمة ياسين جابر، مراجعة وتقديم خالد عايد، ط ١، دار الشروق والتوزيع، عمان الاردن، ١٩٨٧. ص ١٠٤.

مصادرة أراضٍ كثيرة في القدس، فقامت بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٨ بإصدار أمر بوضع اليد للمصالح العامة في الجريدة الرسمية رقم ١٤٤٣^(١)، وبمقتضاه تم مصادرة ١١٦ دونم داخل أسوار مدينة القدس، وطرده سكانها منها. من أجل إنشاء وحدات سكنية فيها لليهود.

وكذلك تم مصادرة ١١٦٨٠ دونم من أراض القدس في العام ١٩٧٠ بموجب أمر المصادرة رقم ١٦٥٦ والمؤرخ في ٣٠/٨/١٩٧٠^(٢)، حيث تم بموجبه مصادرة الأرض من جميع أنحاء مدينة القدس وضواحيها من أجل إقامة مستوطنات يهودية عليها. وفي عام ١٩٨٢ أيضاً تم مصادرة ١٣٧ دونماً من أراض القدس بموجب الأمر رقم ٢٨٣١ والمؤرخ في ١/٧/١٩٨٢^(٣)، هذا إلى جانب عمليات الاستيلاء والمصادرة لعدد كبير من الأراضي حسب هذا القانون، علماً بأن المنفعة العامة التي كانت تهدف لها السلطات الإسرائيلية تمثل بطرد السكان الفلسطينيين من منازلهم وأراضيهم وإحلال المستوطنين محلهم.

٢- قوانين أنظمة الطوارئ والأمن لعام لسنة ١٩٤٥^(٤).

مجموعة من الأنظمة والتعليمات التي قامت بتشريعها حكومة الانتداب البريطاني، بدعوى الحفاظ على النظام العام في المجتمع ومراعاة أمن المواطنين. واستغلت السلطات الصهيونية هذه الأنظمة واستخدمتها في مصادرة الأراضي، إذ أنه بموجب هذه القوانين يحق للحكومة، أو وزير الدفاع، وكذلك للموظفين الكبار استخدام هذه الأنظمة لإغلاق مناطق لأغراض أمنية أو لتدريبات عسكرية. وقد أعلنت مناطق واسعة كمناطق مغلقة لأغراض عسكرية وأمنية بأمر من رئيس الأركان، أو وزير الدفاع، وحتى القائد العسكري للمنطقة أو حتى قائد الشرطة في تلك المنطقة.

وبموجب ذلك تصبح الأراضي والعقارات مصادرة ويمنع أصحابها من الدخول إليها. كما حدث في القدس حين صودرت عقارات ومحال تجارية في البلدة القديمة في ٢٠/٦/١٩٦٩ بأمر من رجعم زئيفي Rahbiam Zieve القائد العسكري للمنطقة الوسطى في تلك الفترة، وذلك استناداً للمادة ١١٩ من نظام الطوارئ لعام ١٩٤٥^(٥)، كما تم إغلاق العديد من الأراضي للتدريبات العسكرية أو لأسباب أمنية في القدس بموجب هذه الأنظمة والقوانين.

(١) انظر الملحق رقم (١).

(٢) انظر الملحق رقم (٢).

(٣) انظر الملحق رقم (٣).

(٤) الكتاب السنوي للحكومة: تعديلات لحالة الطوارئ، مج تسي "١٢" ص ٢١٩. (بالعبرية).

(٥) انظر الملحق رقم (٤).

ب- القوانين التي شرعتها السلطات الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ لتعزيز سيطرتها على الأرض:-

١- قانون أملاك الغائبين

بعد أحكام السلطات الإسرائيلية قبضتها على منطقة القدس إثر إصدارها لقوانين القضاء والإدارة، وحل المجلس البلدي للقدس، قامت السلطات الإسرائيلية في ٢٣ تموز ١٩٦٧ بتشريع قانون جديد أطلق عليه قانون أملاك الغائبين، حسب الأمر رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٧^(١)، حيث يعرف الغائب "بأنه ذلك الشخص الذي ترك منطقة الضفة الغربية قبل يوم ٧ حزيران ١٩٦٧ أو في نفس ذلك اليوم أو بعده"^(٢). وهذا القانون يشبه قانون أملاك الغائب - آذار سنة ١٩٥٠، حيث عرف هذا القانون الغائب بأنه كل من تغيب خارج حدود الدولة ساعة إعلان هيئة الأمم المتحدة عن إقامة دولة إسرائيل بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. سواء ترك محل سكنه أو كان مقيماً في دولة عربية بصورة مؤقتة أو هرب من محل سكنه خوفاً أثناء الحرب إلى الجبال أو المغاور المجاورة أو إلى منطقة داخل حدود إسرائيل لكن تلك المنطقة كانت قبل أيلول ١٩٤٨ تحت سيطرة القوات العربية، وجميع هؤلاء يعتبروا غائبين^(٣). وبهذا فقدوا حقوقهم في أراضيهم وممتلكاتهم وبيوتهم.

لكن قانون عام ١٩٦٧ كان أوسع من قانون عام ١٩٥٠ بحيث أنه يعتبر كل من كان موجوداً خارج الضفة بغض النظر عن مكان وجوده في التاريخ المحدد أعلاه يعتبر غائباً في حين أن قانون عام ١٩٥٠ اعتبر من كان موجوداً في دولة عربية يعتبر غائباً.

هذا إلى جانب أن قانون عام ١٩٦٧ يتناول أملاك الغائبين عامة، بغض النظر عنها سواء كانت منقولة أو غير منقولة. كما أوجدت المادة رقم (٢) من هذا القانون ما يسمى "بالحارس"، الذي أوكلت إليه مهمة المحافظة على أملاك الغائبين حتى عودة المالكين الغائبين^(٤).

وبعد يومين من إعلان هذا القانون وبتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٥ قامت بموجبه بتسجيل أسماء سكان القدس الباقين فيها، وبذلك اعتبر كل من لم يتم تسجيله في عداد الغائبين^(٥). وبالتالي حولت جميع ممتلكات هؤلاء الغائبين إلى حارس أملاك الغائبين، سواء كانت هذه الأملاك منقولة أم غير منقولة، الذي يحق لحارس أملاك الغائبين حسب المادة (٣) من الأمر رقم ٥٨ لعام ١٩٦٧ أن يتصرف بما من

(١) بنفسني، مصدر سابق، ص ١٠٠.

(٢) الأمم المتحدة: المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في ذلك القدس)، طبيعتها والهدف منها؛ أعدت هذه الدراسة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير قابلة للتصرف وتوجه منها، نيويورك، ١٩٨٢، ص ٣٦؛ شحادة، مصدر سابق، ص ٤٦.

(٣) أقوال الكنيست الأولى: قانون أملاك الغائبين ١٩٥٠، مج ٤، جلسة رقم ١٢٦، في يوم ١٤/٣/١٩٥٠، نشر مطبعة الحكومة، هكربا، القدس. (بالعبرية).

(٤) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٣٦.

(٥) الخطيب، تمويد القدس، مصدر سابق، ص ٨٧٦.

خلال إدارتها أو تأجيرها لمدة طويلة أو قصيرة، أو أن يشتري هذه الأملاك أو يبيعها^(١). وبموجب هذه العملية وضعت السلطات الإسرائيلية يدها على مساحات واسعة من أراض القدس، كان أصحابها فروا منها خوفاً على أرواحهم من الحرب، وذلك بمصادرتها كلما ارتأت لذلك ضرورة^(٢)، أو من خلال قيلم الحارس ببيعها إذا ارتأى في ذلك مصلحة للدولة، وبهذه الطريقة حولت مساحات واسعة أيضاً إلى دائرة (إدارة أراضي إسرائيل) التي كانت تقوم ببناء مستوطنات فيها^(٣).

من هنا نرى بأن قانون أملاك الغائبين كان الهدف منه هو السيطرة على أكبر مساحات مسن الأراضي، وليس كما تدعي السلطات الإسرائيلية بأن مهمته هي الحفاظ على أملاك الغائبين حتى عودتهم، إذ أننا كما نعلم لم تسمح السلطات الإسرائيلية بعودة أحد إلى القدس سواء من بقية المناطق المحتلة أو من خارجها، بل بالعكس، كما ذكرنا سابقاً قامت بعملية طرد جماعية لسكان القدس وظهر الهدف منها واضحاً وهو الاستيلاء على الأرض بدون سكان، وذلك لإحكام السيطرة عليها من أجل إقامة المستوطنات، والأحياء السكنية.

٢- قانون التعويضات :

قامت السلطات الإسرائيلية بإصدار قانون مكمل لقانون أملاك الغائبين، ويطلق عليه قانون أملاك الغائبين (تعويضات) لسنة ١٩٧٣-٥٧٣٣^(٤). وكان الهدف من هذا القانون تصفية أملاك الغائبين التي سيطرت عليها السلطات الإسرائيلية بشكل قانوني وشرعي، حيث أدت الانتقادات الدولية لمصادرة أملاك الغائبين والتصرف بما تصرف المالك إلى تبني السلطات الإسرائيلية لهذا القانون الجديد بهدف إضفاء الشرعية على ممارساتها، بحيث يتجاوب هذا مع قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى عودة وتعويض العرب عن ممتلكاتهم^(٥). حيث غيبت الشق المتعلق بالعودة، وتعلقت بالشق المتعلق بالتعويض.

وبعد إصدار هذا القانون بدأت السلطات الإسرائيلية عملياً بتصفية أملاك الغائبين، من خلال استدعاء ما تعتبرهم غائبين بحكم قانونها، أي من لم يتم تسجيلهم ضمن سكان القدس في إحصاء عام ١٩٦٧، وسكنوا في مناطق أخرى من الضفة الغربية، وذلك من أجل إعطائهم تعويضات حسب ادعائهم عن أملاكهم^(٦)، ولكن سكان القدس رفضوا التعويض عن أملاكهم، ولم يأت أحد منهم

(١) حلي، أسامة: مصادرة الأرض في الضفة الغربية المحتلة، دراسة قانونية تحليلية، (ب، ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس، حزيران ١٩٨٦، ص ٢٦.

(٢) انظر الملحق رقم (٥) و (٦).

(٣) هارتس، ١٩٨٢/١٢/٢٣. (بالعبرية).

(٤) حريس، صبري، القوانين الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٢٠-٢١.

(٥) أبو جابر، مستقبل القدس، مصدر سابق، ص ٢٨.

(٦) انظر الملحق رقم (٥)، (٦).

لمراجعة السلطات الإسرائيلية حول أملاكهم المصادرة بالرغم من الإجراءات المقدمة من قبل سلطات الاحتلال وبالرغم من الضغوط التي تعرضوا لها من أجل التنازل عن أملاكهم^(١).

٣- قانون أراض الدولة المسجلة :

قامت السلطات الإسرائيلية بموجب الأمر رقم (٥٩) لعام ١٩٦٧، الذي يحدد بموجبه إدارة الممتلكات الحكومية^(٢)، بالاستيلاء على جميع الأراضي التي كانت مسجلة باسم الحكومة الأردنية كأراضي دولة، أو التي كانت مسجلة باسم ملك الأردن شخصياً، أو باسم خزينة المملكة الأردنية، وعلى ضوء ذلك تم اعتبارها أراضي دولة لدولة إسرائيل^(٣)، التي قامت بدورها بتحويلها لمصلحة الاستيطان.

٤- قانون استرجاع اليهود لعقاراتهم :

قام البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢٣ بإصدار قانون يمكّن اليهود من استعادة أملاكهم ومنازلهم التي كانت مملوكة أو مؤجرة لهم من قبل العرب^(٤). وكانت هذه الأراضي تدار في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٤٨ وحتى تاريخ صدور القرار من قبل "حارس أملاك العدو"، قامت بتعيينه الحكومة الأردنية للحفاظ عليها وإدارتها^(٥).

٥- إعلان أراض غير مسجلة على أنها أراضي دولة:

بالعودة إلى قانون ضم القدس الذي أصدرته السلطات الإسرائيلية في حزيران ١٩٦٧، التي أصبحت تحت سيادة القوانين الإسرائيلية، وبذلك طبق عليها الإعلان عن الأراضي غير المسجلة بأنها أراضي دولة، علماً بأن ثلثي أراض الضفة الغربية كانت أراضي غير مسجلة^(٦)، لأن عملية تسجيل الأراضي التي بدأتها حكومة الأردن لم تكتمل بسبب حرب عام ١٩٦٧. وعلى ذلك فقد اعتبرت الأراضي التالية أراض دولة:-

أ- أراض الموات (الصخرية)

اعتبرت السلطات الصهيونية منذ العام ١٩٦٧ الأراضي الصخرية في الضفة الغربية وبما فيها القدس بأنها قيمة عليها، باستثناء تلك الأراضي التي تقع في دائرة نصف قطرها ١,٨ كم من وسط القرية فهي تخص القرية^(٧).

(١) الخطيب، الاجراءات الاسرائيلية، ص ١١٤.

(٢) بنفسني، مصدر سابق، ص ٢٧.

(٣) الخليلي، مصدر سابق، ص ٢٧.

(٤) ابو جابر، مستقبل القدس، مصدر سابق، ص ٢٨.

(٥) الخليلي، مصدر سابق، ص ٢٧؛ بنفسني، مصدر مصدر سابق، ص ١٠٤.

(٦) بنفسني، مصدر سابق، ص ١٠٥.

(٧) المصدر السابق، ص ١٠٧.

في حين أن قانون الموات لعام ١٩٢١ ينص على أن كل من يفلح أرضاً تبعد أكثر من ٢,٥ كم من منطقة سكنه، يجب عليه تسجيل هذه الأرض بدائرة الطابو لتصبح ملكاً له، ومن لم يفعل ذلك لا حق له فيها ويجوز للسلطة مصادرتها^(١)، وهذا القانون وضعته أيضاً سلطات الانتداب البريطاني للاستيلاء على هذه الأراضي.

وحسب قانون الضم لمدينة القدس، فقد أصبحت مساحات واسعة من قرى مدينة القدس ملكاً للدولة المحتلة، وتم الاستيلاء عليها.

ب- الأراضي الميري:

والميري هي الأرض الصالحة للزراعة، ومن يقوم بزراعتها، يحق له أن يطالب بتملكها، إذا بقي يزرعها، ولكن إذا تركها المزارع بوراً، لمدة تزيد عن ثلاث سنوات، تعتبر عندئذ "محلول" ويفقد المزارع حقه في تملكها^(٢).

وإذا طالب المزارع بتملك الأرض، التي كان يزرعها، عليه أن يرفق شهادة من المختار وآخرين، بأنه كان يزرعها باستمرار، أو وصولات من المالية تثبت بأنه كان يدفع الضرائب عنها^(٣). وبناءً عليه فقد وضعت السلطات الإسرائيلية يدها، على مساحات واسعة من هذه الأراضي في قرى منطقة القدس. ومن أجل الاستيلاء على مساحات أوسع، فقد قامت هذه السلطات أيضاً بإصدار الأمر رقم ١٠١٥ لسنة ١٩٨٣، الذي بموجبه يمنع زراعة أشجار الفاكهة من دون إذن، ووثائق تثبت ملكية الأرض، وتبعه الأمر رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٨٣ الذي يوسع دائرة المنع لتشمل أيضاً الخضار^(٤). وبهذا ترك الأرض بوراً مما يتيح وضع اليد عليها.

ج- الأرض المتروكة :

وهي الأراضي التي كانت مخصصة للاستخدامات العامة، مثل الطرق والأرصفة والحدائق العامة، والاحراج والغابات والأرض المشاع والمراعي^(٥). حيث قامت السلطات الإسرائيلية بوضع اليد عليها أيضاً باعتبارها أراض غير مسجلة، وبالتالي فهي أراض دولة.

٦- الخرائط الهيكلية :

بعد أن استنفذت السلطات الإسرائيلية كافة السبل، للاستيلاء على الأرض عبر القوانين المختلفة، حتى بلغ ما استولت عليه عن طريق المصادرة إلى ما يقارب ٣٤% من مساحة القدس، ومع

(١) وزارة التربية والتعليم: هعريم أزرحي يسرائيل، يحطي حوملين يسرائيل بين يهوديم وعرفيم (العرب مواطنوا إسرائيل، علاقات متبادلة في إسرائيل بين اليهود والعرب)، مؤسسة وان لير، القدس ١٩٨٤. ص١٦٣. (بالعبرية).

(٢) بنفسني، مصدر سابق، ص١٠٩.

(٣) المصدر السابق، ص١١٢.

(٤) بنفسني، مصدر سابق، ص١١٢-١١٣.

(٥) المصدر السابق، ص١٠٩.

الحاجة إلى مزيد من الأراضي لتطوير الاستيطان والمستوطنات في القدس لخدمة أهدافها السياسية، لجأت هذه السلطات إلى أسلوب جديد من مصادرة الأرض، بعيداً عن إثارة الرأي العام المحلي والعالمي ضد هذه المصادرات، "وبطابع حضاري" وبطرق غير مباشرة تمثلت بوضع خطط وخرائط هيكلية للأحياء والقرى العربية^(١).

وكان هناك عدة أهداف من وراء ذلك:

أولاً: للتحكم في البناء العربي، في هذه الأحياء والقرى، والحد من نموها وتطورها السكاني، بحيث أصبح الحصول على تصريح للبناء فيها صعباً جداً بل يشبه المستحيل^(٢). وكانت ترفض أيضاً المخططات الهيكلية المقدمة من قبل الفلسطينيين، لتطوير أحيائهم وقراهم. ويقول موشي عميراف، عضو مجلس بلدية القدس، بأن الوزارات الصهيونية قد علقت ١٣ مخططاً عاماً للنواحي الفلسطينية ومقدمة من قبل الفلسطينيين لأكثر من عشرة أعوام^(٣).

ثانياً: للاستيلاء على أراضي القرى العربية والأحياء المقدسية وتحويلها لصالح الاستيطان مستقبلاً، فترى قرية العيسوية التي اختصرت مساحتها إلى ٦٦٦ دونماً حسب المخطط الهيكلي الذي وضعته السلطات الإسرائيلية ويحمل الرقم ٢٣١٦، بينما كانت مساحتها حسب المسح الإنجليزي ١٠٤١٧ دونماً^(٤).

وكذلك نرى أراضي قرية شعفاط ويبلغ مساحتها ١٣٩٨ دونماً التي صودرت عام ١٩٧٠، حيث حولت في حينه إلى مناطق خضراء وأطلق عليها اسم غابة راموت. وقد تمت الموافقة على إقامة مستعمرة جديدة عليها في عام ١٩٩١ بناء على المخطط الهيكلي (٣٠٠٠ب) لشعفاط، أطلق عليها اسم "ريخس شعفاط"^(٥). والتي طالب أهل شعفاط مراراً السلطات الصهيونية بالسماح لهم بالبناء على هذه الأراضي، ولكن طلبهم هذا رفض، وتم إبلاغهم بأن هذه الأرض مخصصة للاستيطان اليهودي^(٦). وبهذه الطريقة الجديدة لمصادرة الأرض وحيازتها من قبل السلطات الإسرائيلية، قدرت مساحة الأرض التي تم الاستيلاء عليها في القدس بحوالي ٤٤%^(٧).

(١) التفكحي، خليل: قويد القدس: حقائق وأرقام، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٢، بيروت، لبنان، ربيع ١٩٩٥، ص ١٢٤-١٢٥.

(٢) Jersualem Post 13 July 1990.

(٣) Jerusalem Post 22 July 1990.

(٤) التفكحي، مصدر سابق، ص ١٢٥.

(٥) المصدر سابق، ص ١٢٦.

(٦) صحيفة النهار، ١٩٨٩/١١/١٠.

(٧) الأمم المتحدة، وضع القدس، مصدر سابق، ص ١٩.

ثالثاً : قرار ضم مدينة القدس عام ١٩٨٠

بعد توقيع اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل، واضطرار الأخيرة للانسحاب من سيناء وتفكيك المستوطنات الصهيونية فيها، خافت الأوساط اليمينية الصهيونية من أن تكون هذه سابقة لتفكيك الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة الأخرى ومن ضمنها القدس، في حالة توقيع اتفاقيات سلام مع الأطراف المعنية بالمشكلة الفلسطينية، لذلك أثرت أزمة وزارية في إسرائيل بعد استقالة عدد من أعضاء البرلمان الإسرائيلي، وبعد انسحاب النائبة الصهيونية "غيولا كوهين"^(١) من حزب الليكود، وذلك للضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي "مناحيم بيغن" للاستقالة، احتجاجاً على سياسات الحكومة الاستسلامية حسب رأي النائبة كوهين^(٢).

ورغم هذه الضغوطات على حكومة بيغن اليمينية من أجل دفعه للاستقالة، إلا أنه لم يستقل واستطاع تشكيل حكومة جديدة^(٣). ولكن هذه الحكومة أصبحت مرهونة بسياسات اليمين المتطرف داخل دولة إسرائيل، حيث قامت النائبة كوهين وبعد انسحابها من حزب الليكود بتأسيس حزب صهيوني يميني متطرف، مع بعض الصهيونيين اليمينيين، أطلق عليه اسم "هتحياء"^(٤). وقام هذا الحزب من خلال النائبة كوهين بتقديم "قانون أساس"^(٥): القدس عاصمة إسرائيل" للكنيست من أجل التصويت عليه. وبالفعل أقرّ البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٨٠ هذا القانون تحت رقم (٥٨٤١) عام ١٩٨٠ بأغلبية ٦٩ صوت ضد ١٥ صوت^(٦)، وامتناع عدد من النواب عن التصويت، مع غياب بعض النواب عن هذه الجلسة مثل شيمعون بيرس، وإسحاق رابين^(٧).

وينص "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل" على ما يلي:-

مادة ١- القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل.

مادة ٢- القدس هي مقر رئيس الدولة، الكنيست، الحكومة، والمحكمة العليا.

(١) غيولا كوهين (١٩٢٥ -): من مواليد مدينة "تل أبيب" عام ١٩٢٥، والدها يمني الأصل، والدتها مغربية الأصل، انضمت إلى حركة "بيتار" وعمرها ١٢ عام، ثم التحقت بمنظمة ليجي الإرهابية، وعملت في إذاعة "صوت ليجي" السرية، انضمت إلى حركة حيروت بعد تأسيسها، وانتخبت في الكنيست الثامنة والتاسعة، وكانت عضواً في لجنة المال ولجنة المحرة والاستيعاب، وعملت كصحافية في صحيفة "معاريف" وكانت من أشد المعارضين للسلام بحيث أنها أسست مع يهود متطرفين آخرين حزب "هتحياء" وانتخبت مرة أخرى في الكنيست العاشرة والحادية عشرة ضمن قائمة هتحياء؛ تيم، سعيد، مصدر سابق، ص ٤٧٤-٤٧٥.

(٢) جريس، صري، مصدر سابق، ص ١٣.

(٣) أرنسون، مصدر سابق، ص ١٥٤.

(٤) وحدة البحوث والدراسات، مصدر سابق، ص ٢٢.

(٥) قانون أساس: هو القانون الذي يحتاج إلى ثلثي أعضاء الكنيست من أجل تغييره.

(٦) أرونسون، مصدر سابق، ص ١٥٥.

(٧) جريس، صري، مصدر سابق، ص ١٣.

مادة ٣- الأماكن المقدسة تصان من كل تدنيس أو أي مساس بما بأي شكل، ومن أي شيء من شأنه أن يمس بحرية الوصول لأبناء الديانات إلى الأماكن المقدسة، أو بمشاعرهم نحو هذه الأماكن.

مادة ٤- (أ)- تحرص الحكومة على تطوير القدس وازدهارها، وتوفير الرفاهية لسكانها، من خلال تخصيص موارد خاصة. بما في ذلك منحة خاصة لبلدية القدس، بمصادقة لجنة الكنيست المالية.

(ب)- تحظى القدس بأولويات خاصة في أعمال سلطات الحكومة لتطوير القدس في مجال الخدمات العامة، والمجالات الاقتصادية، ومجالات أخرى.

(ج)- تقوم الحكومة بتشكيل هيئة أو هيئات لتنفيذ هذا البند^(١).

وتكمن خطورة هذا القانون في كونه يحمل مضامين سياسية خطيرة جداً على عروبة القدس، فبالرغم من أن المسؤولين الإسرائيليين حاولوا التخفيف من أهمية هذا القانون بالادعاء من أن هذا القانون لم يضيف شيئاً جديداً على وضع القدس، ولا على قوانين ضم القدس التي أعلنتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وبالرغم من وصف عدد من الزعماء الإسرائيليين بأن لا لزوم لهذا القانون وضرره أكثر من نفعه^(٢). إلا أن الدراسة المتأنية لمضمون هذا القانون، تظهر بأن المادة الأولى والثانية من هذا القانون ذات مضامين سياسية خطيرة جداً، حيث أن هاتين المادتين تضيفان الصبغة السياسية الشرعية على عملية ضم القدس وقوانين الضم الإدارية والقضائية التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٦٧.

كما أن الدراسة للمادة الرابعة من هذا القانون، تبين بأن هذه المادة تطلق العنان للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في توسيع وتسريع حركة الاستيطان في منطقة القدس، وتوجب عليها العمل من أجل الاستيلاء الكامل عليها، من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك، وكذلك من خلال توفير الخدمات الأخرى المختلفة بحيث تصبح منطقة جذب للمستوطنين.

والخطورة الحقيقية الكامنة في هذا القانون، تأتي من كونه قانوناً أساساً، بحيث يلزم تعديله أو إلغاؤه موافقة ثلثي أعضاء الكنيست الإسرائيلي. وبهذا القرار يضيف أيضاً صبغة جديدة على وضع القدس النهائي في أي مفاوضات سلام قد تجري في المستقبل حول مستقبل السيطرة السياسية على هذه المدينة، وبالتالي منع الحكومات الإسرائيلية المقبلة، ولا حتى التفكير في كون وضع القدس قابل للنقاش، أو التخلي عن أي جزء منها في أية مفاوضات مقبلة^(٣).

وقد أثار هذا القانون عاصفة دبلوماسية على صعيد علاقات دولة إسرائيل بالمجتمع الدولي، حيث قامت اثنتا عشرة دولة التي كانت سفاراتها في القدس، بسحب سفرائها من المدينة، وإغلاق هذه

(١) الوقائع الإسرائيلية: كتاب القوانين رقم ١٩٨٠، ١٥/٨/١٩٨٠، ص ١٨٦.

(٢) جريس، مصدر سابق، ص ١٤.

(٣) المصدر السابق، ص ١٣.

السفارات^(١)، امتثالاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) والمؤرخ في ٢٠ آب ١٩٨٠، الذي دعا الدول التي لها سفارات في القدس بسحبها، احتجاجاً على هذه التدابير التشريعية والإدارية التي انتهجتها سلطات الاحتلال بحق مدينة القدس، ويعتبرها باطلة ولاغية وتشكل انتهاكاً للقانون الدولي^(٢).

رابعاً : خطة القدس الكبرى

منذ احتلال القوات الإسرائيلية للقدس عام ١٩٦٧ وهي تسعى جاهدة لاستيطان القدس وتمهيداً بكافة الوسائل، وقد وضعت ما يسمى بخطة القدس الكبرى، وقد طورت هذه الخطة عدة مرات بين فترة وأخرى، وكانت أولى مشاريع القدس الكبرى ما قامت به لجنة هندسية صهيونية بدأت بوضع المخططات أثر حرب حزيران ١٩٦٧ وانتهت من وضعها خلال عام ١٩٦٨^(٣). وتتضمن هذه الخطة توسيع حدود مدينة القدس إلى ما يقارب ٣٠% من مساحة الضفة الغربية.

كما قام نائب رئيس بلدية القدس اليهودي "ميرون بنفستي" Meron Benvensiti في آذار ١٩٧١ بالإعلان عن مشروع أطلق عليه اسم (مشروع الأب)، ويقترح فيه توسيع حدود بلدية القدس لتشمل مدينة رام الله شمالاً، ومدينة بيت لحم جنوباً. كذلك تم وضع مشروع للقدس الكبرى أعده الدكتور "رافل بنكلر" Rafel Binkler في العام ١٩٧٤، ويشبه المشروعين السابقين إلا أنه يطرح به تصورات سياسية لمستقبل المدينة. وأهم النقاط التي يتطرق لها مشروع بنكلر:

- ١- بقاء القدس موحدة تحت السيادة الصهيونية.
 - ٢- توسيع حدود المدينة وتقسيمها إلى ثمانية أحياء، ولكل حي مجلس بلدي فرعي، وتخضع كلها لهيئة المجلس البلدي المركزي.
 - ٣- أن لا يتجاوز عدد السكان العرب في حدود المشروع ٢٥% من عام ١٩٦٧ وحتى عام ٢٠١٠.
 - ٤- أن تحصل المناطق العربية على نوع من الحكم الذاتي.
 - ٥- ضمان حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الديانات.
 - ٦- يشمل المشروع المقترح المناطق العربية حتى مدينتي رام الله والبيرة شمالاً، وحتى أبو ديس والعيزرية شرقاً، واللطرون غرباً، وبيت لحم جنوباً^(٤).
- وفي تلك الفترة قامت الحكومة الإسرائيلية بتشكيل لجنة، كان الهدف من إنشائها وضع مخطط لتوسيع الاستيطان الصهيوني في منطقة القدس، حيث قامت هذه اللجنة بوضع خطة لخمس سنوات تبدأ من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٧٩، وأوصت هذه اللجنة ببناء (٢٨٦٠٠) وحدة سكنية خلال هذه

(١) أرونسون، مصدر سابق، ص ١٥٤.

(٢) الأمم المتحدة، المستوطنات الإسرائيلية، ص ٣٠.

(٣) صحيفة معاريف ١٩٦٩/٣/٢٦ (بالعبرية).

(٤) ملخص صحيفة علهشمار ١٩٧٤/٢/٨. (بالعبرية).

المدة ضمن حدود منطقة القدس عام ١٩٦٧، من أجل إحكام الطوق الاستيطاني حول المدينة القديمة^(١). وبعد إعلان الحكومة الإسرائيلية عن قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل لعام ١٩٨٠، قامت الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٨٢ بنشر مشروع للقدس الكبرى أطلق عليه "نظام المشروع الإسرائيلي لمنطقة المركز / جيش الدفاع الإسرائيلي، الإدارة المدنية في منطقة يهودا والسامرة/ مشروع تنظيمي اقليمي جزئي رقم ٨٢/١ تعديل رقم ٨٢/١"^(٢). وأهم ما يتضمنه هذا المشروع بأنه يحدد المناطق البلدية والقروية للسكان الفلسطينيين ولا يشار فيها إلى إمكانية البناء في المستقبل. وكذلك يحدد منطقة تنظيم للمستقبل، ومعظم هذه المنطقة محيطة بالقدس الشرقية. أما أخطر ما تتضمنه هذه الخطة هي ما يشار إليه بالمناطق الخاصة وتشكل خمس منطقة هذا المخطط^(٣). وهي معدة للاستيطان المستقبلي. وتمتد حدود هذه المنطقة شمالاً لتضم مدن رام الله والبيرة حتى تصل حدود قرية سنجل العربية، وتمتد جنوباً لتضم مدن بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا لتصل إلى قرى بيت فجار ومجدل عين، أما شرقاً فتمتد هذه الحدود لتصل إلى عرب السواحة والعبودية. وتمتد حدود هذه المنطقة حسب الخطة ٨٢/١ في الاتجاهين الشمالي والجنوبي إلى ٤٥ كم، أما في الاتجاهين الشرقي والغربي فتصل إلى ١٥ كم^(٤). ومساحة هذا المشروع كما أعلن عنه في الخطة ٢٧٥ ألف دونماً، علماً بأن المساحة الحقيقية للمشروع حسب هذه الخطة يبلغ ٤٤٦,٢٧٩ دونماً^(٥). وقد كانت هناك إحدى عشرة مستوطنة قائمة ضمن هذا المشروع، رغم عدم الإشارة إليها في الخطة^(٦).

وفي العام ١٩٨٣ كشف في ملحق صحيفة ידיעות أحرنوت عن خطة سرية يقوم بإعدادها رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية "ميتياهو دروبلس" Mittyaho Droblless، لتطوير القدس الكبرى لعام ٢٠١٠، وتقوم هذه الخطة على إقامة ١٥ مستوطنة جديدة في منطقة القدس خلال عامين، وتتضمن الخطة أيضاً إقامة شبكة من الطرق المهمة، تربط مدينة القدس ببقية المدن فيما يسمى "بإسرائيل"^(٧). وقام ميتياهو دروبلس بتقديم خطته هذه التي أطلق عليها اسم "خطة تطوير القدس الكبرى لسنة ٢٠١٠" في ٢٨/٥/١٩٨٤ للاجتماع التأسيسي لمجلس القدس الكبرى، الذي قامت

(١) صحيفة هآرتس، ١٤/١٠/١٩٧٥. (بالعبرية).

(٢) نقابة أصحاب المهن الهندسية: المشروع الإسرائيلي لتخطيط منطقة المركز، دراسة ووثائق، فريق البحث ابراهيم الدقاق، حسن ابو شليك، أديب عبد الله، علي شقيرات، (ب.ط)، (ب.ن)، (ب.م)، (ب.ت). ص ١٢-١٧.

(٣) كون، أنطوني: التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية، القانون والبلدوزر في خدمة الاستيطان الصهيوني، ترجمة محجوب عمر، مراجعة خالد بطراوي، ط ١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥. ص ٢٢٠.

(٤) نقابة أصحاب المهن الهندسية، مصدر سابق، ص ٢.

(٥) المصدر السابق، ص ٩.

(٦) كون، مصدر سابق، ص ٢٢٢.

(٧) زرحباد، تسفي: كول يروشلايم ملحق صحيفة ידיעות أحرنوت، ١٥/٤/١٩٨٣ (بالعبرية).

بتنظيمه دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية بالتعاون مع المجلس الصهيوني في الكيان الصهيوني. بين فيها أن هدف خطته هذه هو زيادة أعداد اليهود في منطقة القدس الكبرى ليصل إلى ما بين ٧٠٠,٠٠٠ إلى ٧٥٠,٠٠٠ يهودي خلال خمس وعشرين عاماً، من خلال الاستيطان المكثف للمنطقة الواقعة ما بين مستوطنة بيت ايل شمالاً إلى مستوطنة غوش عتسيون جنوباً^(١).

وفي تلك الفترة كان هناك أيضاً إعداد لخطة سرية للاستيطان في منطقة القدس قامت بإعدادها وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية بالتعاون مع دائرة الاستيطان. وتهدف هذه الخطة لإقامة عشر مسدن استيطانية جديدة حول مدينة القدس في دائرة يبلغ نصف قطرها ١٥ كم^(٢).

وقام وزير الإسكان الإسرائيلي "أريئيل شارون"^(٣) Ariel Sharon بتقديم خطة للجنة الكنيست المنعقدة بتاريخ ٢٦ آب ١٩٩١، لزيادة الاستيطان في المناطق المحتلة، ومن ضمن خطته ما يتعلق بالقدس الكبرى، التي تقوم على طوقين من المستوطنات في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في حرب حزيران ١٩٦٧ حول القدس، ويتكون الطوق الداخلي من الأحياء اليهودية في القدس الشرقية التي ضمت لإسرائيل في حزيران عام ١٩٦٧. أما الطوق الخارجي فهدفه إقامة مباني استيطانية جديدة^(٤)، ويمتد هذا الطوق من مستوطنتي تزارهاداسا وموفي بيتار في الجزء الجنوبي الغربي من القدس، مروراً بمستوطنات بيتار وتقوع ومعالي أدميم ومخماس وبريعقوب حتى جفعات زئيف ومن ثم إلى مستوطنتي هار أدار ومعالي أدميم^(٥).

ويبين أريئيل شارون أن الهدف من إقامة القدس الكبرى كعاصمة لدولة إسرائيل، هو زيادة عدد سكان اليهود فيها بحيث يصلون إلى مليون يهودي^(٦). ولتطبيق ذلك على أرض الواقع وافق كل من

^(١) صحيفة هآرتس، ١٩٨٤/٥/٢٩. (بالعبرية).

^(٢) صحيفة معاريف، ١٩٨٤/٣/١٥. (بالعبرية).

^(٣) أريئيل شارون (١٩٣٣ -): ولد في مستوطنة كنفار ملال في فلسطين عام ١٩٣٣، واسمه الأصلي أريئيل صموئيل مردخاي شياير، وهو من أصل يهود بولندا، درس التاريخ والعلوم الاستشرافية في الجامعة العبرية، واكمّل تحصيله العلمي في كلية الحقوق بجامعة تل أبيب، شارك في مجزرة قبية مع وحدته التي أنشئها، ويطلق عليها وحدة (١٠١)، شارك في العدوان الثلاثي على مصر كقائد لواء مدرع، وأصبح رئيساً لهيئة أركان المنطقة الشمالية (١٩٦٤-١٩٦٩)، ثم قائد للمنطقة الجنوبية (١٩٦٩-١٩٧٣)، ونجح في انتخابات الكنيست عام ١٩٧٧، وأصبح وزيراً للزراعة ثم للدفاع في فترة حكم الليكود، وكان مسؤولاً عن حرب عام ١٩٨٢ في لبنان، ومسؤولاً عن مجزرة صبرا وشاتيلا، وشغل منصب وزير بلا حقية (١٩٨٢-١٩٨٤)، ثم وزيراً للصناعة والتجارة (١٩٨٤-١٩٨٨)، ثم وزيراً للبناء والإسكان (١٩٨٨-١٩٩٢)؛ المسيري، موسوعة اليهود، ج٧، مصدر سابق، ص ٢٥٠-٢٥٢.

United Nation, General Assembly: Report of the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Palestinian People and other Arabs of the Occupied Territories, Forty-Seventh Session A/47/76, 10 January 1992. P.50; Report on Israeli Settlement in the Occupied Territoris, Vol 2, No.1, Foundation for Middle East Peace, Washington, D.C., January 1992. P.6.

^(٥) أنظر الخارطة رقم (٤).

Report on Israeli Settlement., Op.Cit., P.6. ^(٦)

أرئيل شارون وزير الإسكان، وتيدي كوليك رئيس بلدية القدس الصهيوني في ٢٠ أيلول ١٩٩١، على إقامة حي جديد يسمى "حفعات زيتيم" في الجزء الشمالي الشرقي من القدس على أراض عربية تم مصادرتها من أصحابها لإقامة ٣٠٠ وحدة سكنية عليها^(١).

ومع تشكيل حكومة رايبين عام ١٩٩٢، قام رئيس الوزراء إسحاق رايبين بتشكيل طاقم مهمته وضع خطة لتطوير القدس الكبرى، وقد كلف وزارتي الإسكان والداخلية إلى جانب بلدية القدس وإدارة أراضي إسرائيل لتنفيذ هذه المهمة، حتى تصبح فيها الحدود الجديدة للمدينة، حدوداً قانونية للقدس في الشمال والشرق والجنوب، بحيث تمتد حدود المدينة من غوش عتصيون جنوباً وحتى بيت ايل شمالاً، ومن معليه أدوميم شرقاً إلى بيت شيمش غرباً^(٢). وتشكل طاقم القدس الكبرى من مجلس تخطيط ولجنة توجيه وطاقم تخطيط رفيع المستوى، وتم استدعاء خبراء لإجراء مداورات حول مواضيع مختلفة، وأشرف على هذا الطاقم المهندس البروفيسور "أدم مزور" Adam Mazor، ومدير اللواء السابق في وزارة البناء والإسكان "شمرياهو كوهين" Chimeryaho Cohen. وكانت أهداف هذه الخطة أي القدس الكبرى أو ما يطلق عليه "متروبوليتان القدس"^(٣)، هو تعزيز المكانة المشتركة للقدس كعاصمة لدولة إسرائيل، و "مدينة عالمية"، وضمان مستوى معيشة عالي لجميع سكان القدس الكبرى، مع وجود حياة اجتماعية معقولة، وقد أيد الطاقم فصل السكان اليهود عن العرب، وفي شهر آب ١٩٩٣ كان هذا الطاقم قد بلور خمسة بدائل لنماذج للقدس الكبرى كانت كالتالي:-

* "البديل التجميعي: ويقوم هذا على التركيز على النشاطات في المدينة ومحيطها المباشر.

* "بديل القطاعات الدائرية: ويقسم القدس الكبرى إلى ثلاثة قطاعات طولية، القطاع المركزي يكون فوق الجبال ويتطور شمالاً وجنوباً، ويتركز فيه الاستيطان المدني القائم والمكتظ بالسكان، والقطاع الشرقي على طول منطقة غور الأردن قليل السكان، والقطاع الغربي على طول التلال الواقعة شرقي شارع موتسي شومرون.

* "بديل الأطواق: وتكون مدينة القدس المركز محاط بطوقين من المستوطنات.

* "بديل الأصابع: وتكون المدينة بؤرة لخمسة أصابع على طول الشوارع.

* "البديل العام المنتشر: ويكون مزيجاً من البدائل الثلاثة السابقة"^(٤).

وفي نهاية عام ١٩٩٣، كان هذا الطاقم قد وضع خطته للقدس الكبرى، التي سعت إلى إيجاد ارتباط بين مدينة القدس والمستوطنات المحيطة بها، وحددت حدود القدس الكبرى حسب هذه الخطة

(١) U.N. General Assembly, Op.Cit., P.52.

(٢) شرحاي، ندف: هآرتس، ١٧/٧/١٩٩٢. (بالعبرية).

(٣) أنظر الخارطة رقم (٥).

(٤) هراوبني، ايل: كول هعير، ٢٨/١/١٩٩٤. (بالعبرية).

من البحر الميت شرقاً وحتى بيت شيمش غرباً، ومن بيت ايل شمالاً وحتى مستوطنة كرمي تسور الواقعة على مشارف الخليل جنوباً^(١). وبهذا المخطط تبلغ مساحة القدس الكبرى أو العظمى كما يحلو للبعض تسميتها، إلى حوالي ٤٠% من مساحة الضفة الغربية^(٢). وفي نيسان ١٩٩٣ تعترف وزارة الخارجية الأمريكية ولأول مرة بأن حكومة راين مصممة على إنشاء المستوطنات وتطويرها في مساحة ١٠٠ ميل مربع^(٣) تحيط بالقدس ويطلق عليها "القدس العظمى"^(٤).

وقد أقرّ رئيس الوزراء الصهيوني إسحاق رابين هذه الخطة في بداية شهر كانون الأول ١٩٩٣ باعتباره رئيس اللجنة الوزارية لشؤون القدس^(٥).

ولتعزيز هذه الخطة ومن أجل القدس الكبرى، تم الإعلان بتاريخ ١٢/٨/١٩٩٢ عن تشكيل ملتقى القدس الكبرى، الذي يضم مستوطنات غوش عتصيون، وبيتار، ومعاليه أدوميم، وكفار أدوميم وآدم، وغفعات زئيف. من أجل ضمها لدولة إسرائيل في إطار القدس الكبرى. كما أعلن في ١١/١١/١٩٩٣ عن مخطط لتوسيع القدس الكبرى، يربط منطقة مستوطنات معاليه أدوميم بمستوطنة متسبيه يريجو من خلال إقامة سلسلة سكنية تربطهما جمعياً معاً. هذا إلى جانب بناء ١٢ ألف وحدة سكنية في منطقة بيت جالا على أراضي قرية الولجة، وما بين (٣-٤) ألف وحدة سكنية بين القدس وبيت جالا^(٦). مع العلم بأن هذا يخالف مع ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية "أوسلو"، الموقعة من الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٣، التي بدأت معها مرحلة جديدة، تم الاتفاق خلالها أن يجمد كل ما من شأنه أن يغير الأوضاع القائمة في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس التي اتفق أن تكون أحد موضوعات الحل الدائم. ولكن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تتوان عن إحداث هذه التغييرات، ولعل هبة النفق^(٧)، وغيرها دليل على ذلك.

(١) المصدر السابق.

(٢) السلطة الوطنية الفلسطينية: القدس تحت الاحتلال، (ب.ط)، مطبعة الجراشي، بيت لحم، ١٩٩٨. ص ٢٢.

(٣) Report in Israeli Settlement., Op.Cit., A Jerusalem Primer, February, 1994. P.3.

(٤) أنظر خارطة رقم (٦).

(٥) أود جاد، نيب، يروشليم، ١٠/١٢/١٩٩٣. (بالعبرية).

(٦) السلطة الوطنية الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٢٢-٢٣.

(٧) هبة النفق: مصطلح يطلق على انتفاضة الجماهير الفلسطينية ضد السياسة الإسرائيلية تجاه المسجد الأقصى، حينما قررت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٢٤ أيلول ١٩٩٦ فتح نفق تحت الحائط الغربي للمسجد الأقصى، يبلغ طوله ما يقارب ٤٥٠ متراً - مهدداً بذلك أساسات المسجد الأقصى، ومعرضاً إياه للخطر - بدعوى البحث عن آثار تدل على هيكلمهم المزعوم، مما أدى إلى انتفاض الجماهير الفلسطينية بكافة طبقاتهم وتياراتهم السياسية للدفاع عن أولى القبليتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين، حيث تصدت لها القوات الصهيونية موقعة أكثر من ثمانين شهيداً، وآلاف الجرحى. ومقتل أربعة عشر إسرائيلياً وجرح أكثر من مائة.

الفصل الثالث

نمو وتطور المستوطنات في القدس ١٩٦٧-١٩٩٣

أولاً : السياسة الحكومية الإسرائيلية ومصادرة الأراضي في القدس ١٩٦٧-١٩٩٣

١. المرحلة الأولى

٢. المرحلة الثانية

٣. المرحلة الثالثة

٤. المرحلة الرابعة

ثانياً : المستوطنات الإسرائيلية التي أنشأت في القدس ١٩٦٧-١٩٩٣

١- الحى اليهودي

٢-رامات أشكول وجفعات همنطار

٣- التلة الفرنسية (جفعات شابيرا)

٤- الجامعة العبرية وجبل سكوبس

٥- مامبلا (كفار دافيد)

٦- عطرورت

٧- نفي يعقوب

٨- راموت

٩- معلوت دفنا

١٠- جيلو

١١- تلببوت الشرقية

١٢- بسغات زئيف وبسغات عومر

١٣- ريخس شعفاط

١٤- جفعات هامتوس (التلة الطائرة)

١٥- هارحوما (جبل أبو غنيم)

ثالثاً : دور الحركات والمؤسسات غير الحكومية في تعزيز الاستيطان الإسرائيلي في القدس

١٩٦٧-١٩٩٣

١- المنظمة الصهيونية العالمية

٢- حركة غوش أمونيم

٣- حركة عطيرت كوهانيم

- ٤- حركة توراة كوهانيم (العلم المقدس)
- ٥- حركة شباب إسرائيل
- ٦- حركة يشيفا شوفو بنيم
- ٧- جمعية عطيرا ليوشنا
- ٨- مؤسسة العاد

أولاً: السياسة الحكومية الإسرائيلية ومصادرة الأراضي في القدس ١٩٦٧-١٩٩٣

شكلت السياسة الاستيطانية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، مظهراً من مظاهر الاستمرارية والتغير بالنسبة لتاريخ الاستيطان الصهيوني^(١). ففسد برزت الاستمرارية في الفكر الاستيطاني الصهيوني للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، معبراً عنه ببرامج ونشاطات الأحزاب الإسرائيلية المختلفة. فالتجمع العمالي "المعراخ" - الذي تشكل عام ١٩٦٩ من عدد من الأحزاب العمالية مثل "مباي"، "وأجدوت هعفودا"، و"مبام" - قاد النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧-١٩٧٧ كافة وفقاً لسياسته وبرامجه الاستيطانية، التي تعتبر الاستيطان في فلسطين "إسرائيل" حقاً طبيعياً ومشروعاً لكل يهودي^(٢).

أما حزب "الليكود" الذي كان من أشد الدعاة إلى الاستيطان في كافة أراضي فلسطين، الذي شكل الاستيطان بنداً أساسياً من بنود برامجه الانتخابية وقرارات مؤتمراته^(٣)، فقد نمت كافة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٧٧-١٩٩٢ وفقاً لسياسته وبرامجه الاستيطانية - خلا بعض السنوات التي تشكلت فيها حكومة الوحدة الوطنية (١٩٨٤-١٩٨٨) إذ كانت الأنشطة الاستيطانية مشتركة من المعراخ والليكود. أما "المفدال" فقد شكل الاستيطان أحد قضاياها الرئيسية، حيث نشط فيه من خلال حركتي "الكيوتس الديني"^(٤) و"رابطة الموشاف"^(٥). وأنشأ حزب "بوعالي اغودات يسرائيل" مستوطنتي "مفحورون" و"متياهو"^(٦). ويدعو حزب "هتحياء" الديني المتطرف إلى تطبيق السيادة الإسرائيلية على كامل الأراضي العربية المحتلة والاستيطان في كل أنحاء "أرض إسرائيل"^(٧).

(١) هاريس، وليم: "الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٤، نظرة عامة ومنظور تاريخي"، في: المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، (ب.ط)، دار الآفاق الجديدة، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، (ب.م). ص ٧١.
(٢) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في إسرائيل، عرض وتحليل، ط ١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٥٩، بيروت- لبنان، ١٩٨١، ص ١٨٣-١٨٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٣.

(٤) الكيوتس الديني: تأسس في العام ١٩٣٥، نتيجة للنشاط الاستيطاني لحزب هيوغيل مزراحي في إنشاء قرى زراعية جماعية ضمن مجتمعات استيطانية في رقعة واحد من أحل تميمتها اجتماعياً ودينياً، واتخذت من المناطق الحدودية مراكز لهذه المجتمعات الاستيطانية، كمجمع مستوطنات غوش عتسيون في جبال الخليل، وكيوتس طيرات تسفي في غور بيسان، وبلغ عدد هذه الكيوتسات الدينية قبل علم ١٩٤٨، ستة عشر كيبوتساً؛ المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٥) رابطة الموشاف: عبارة عن رابطة للموشافيم (القرى العمالية)، قام بتأسيسها حزب هيوغيل مزراحي في الخمسينات إثر الهجرة الكبيرة لليهود إلى فلسطين حيث أنشأ ما يقارب من خمسين مستوطنة عمالية في تلك الفترة، وكان قد أقام ثمان مستوطنات عمالية قبل عام ١٩٤٨، وأول موشاف عوفدم (قرية عمالية) أقامها هذا الحزب كان (سدي يعقوب) عام ١٩٢٧ في الجزء الغربي من مرج ابن عامر؛ المصدر السابق، ص ١٢١.

(٦) المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٧) المصدر السابق، ص ٧٨.

ونلاحظ هذه الاستمرارية أيضاً، في تصريحات الزعماء ووزراء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الداعية إلى الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة. فبعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة بأشهر قليلة، صرح يغثال ألون "أن حركة الاستيطان يجب أن تكون مستعدة لإقامة قرى جديدة في أراضي إسرائيل المحررة لأن هذه الأراضي بحاجة إلى وجود إسرائيلي فيها، وإقامة المستعمرات هي الشيء الوحيد الذي يجعل الوجود الإسرائيلي، حقيقة مقبولاً بما في الأراضي العربية المحتلة"^(١).

وفي اجتماع البرلمان الإسرائيلي بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٥، دعا عضو الكنيست زئيف تسور Zeiv Tssor إلى الاستيطان في كل (أرض إسرائيل)^(٢)، أما شموئيل تامير Shomoiel Tamir، أحد زعماء كتلة الوسط المنشقة عن حزب حيروت، فידعو إلى الإسراع في الاستيطان في الأراضي المحتلة؛ بقوله: "إن الوقت يمر بسرعة، إننا نفوت على أنفسنا فرصة تأسيس المستعمرات، وخلق حقائق جديدة"^(٣). وتظهر هذه الاستمرارية في الفكر الاستيطاني الصهيوني جلية أيضاً في تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي، موشي ديان، حيث قال: "إن من أهم أهداف إسرائيل، إقامة مستعمرات في الأراضي المحتلة، خصوصاً في تلك الأجزاء التي لا نزمع التخلي عنها"^(٤). ويحث منحيم بيغن الحكومة الإسرائيلية على الاستيطان في الأراضي المحتلة، قائلاً "لقد اقترحت وأكرر الاقتراح، بأنه من الواجب إقامة ضواحي سكنية لليهود في جميع أراضي إسرائيل المحررة"^(٥).

ولم تقتصر هذه الاستمرارية في الفكر الاستيطاني الصهيوني على الحكومة الإسرائيلية التي قلمت باحتلال الأراضي العربية عام ١٩٦٧، إنما ظهرت هذه الاستمرارية جلية في مناهج كافة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ففي عام ١٩٧٦ صرح وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، شيمون بيرس^(٦) Shimon Peres، قائلاً لليهود الحق في الاستيطان في أي مكان في الضفة الغربية"^(٧). وفي العام ١٩٧٧ أعلن

^(١) Jerusalem Post, 19 Nov.1967.

^(٢) Jerusalem Post, 6Dec.1967.

^(٣) Jerusalem Post, 7 Dec. 1967.

^(٤) Jerusalem Post, 6Dec.1967.

^(٥) Jerusalem Post, 9 Jan. 1969.

^(٦) شيمون بيرس: ولد في بولندا عام ١٩٢٣، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٤، ودرس في جامعة نيويورك ثم في كلية الاقتصاد في جامعة هارفرد، شغل خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٥٣ منصب نائب المدير العام لوزارة الدفاع، ثم مدير عام لوزارة الدفاع من (١٩٥٣-١٩٥٩) وخلال هذه الفترة بادر إلى إنشاء الصناعات الجوية والمشروع النووي الإسرائيلي، وهو مسئول عن تطوير علاقات إسرائيل مع كل من فرنسا وألمانيا. وكان من مؤسسي حزب "رافي" إلى جانب بن غوريون وديان، وشغل العديد من المناصب السياسية ففي فترة (١٩٦٩-١٩٧٧) كان وزير استيعاب وهجرة، ثم وزيراً للاتصالات، ثم وزارة الإعلام، ووزارة الدفاع، وتولى رئاسة الحكومة (١٩٨٤-١٩٨٦)، ثم وزيراً للخارجية (١٩٨٦-١٩٨٨)، وتولى منصب نائب رئيس الحكومة ووزيراً للمالية (١٩٨٨-١٩٩٠)، وكان بيرس من أقطاب التجمع "المراخ"؛ المسيري، موسوعة اليهود، مصدر سابق، ج-٧، ص ٢٤٩-٢٥٠.

^(٧) Jerusalem Post, 11Mar. 1976.

رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في اجتماعين عامين في كل من تل أبيب وحيفا "للشعب اليهودي الحق في الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل. وهذا الحق قد نفذ في السابق، وسينفذ في المستقبل"^(١). أما وزير خارجية إسرائيل إسحاق شامير^(٢) Itsihaq Sahmer فقد قال عام ١٩٨٠ "على إسرائيل ان تواصل إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة وأن تعمل على زيادة الوجود اليهودي في هذه المناطق"^(٣). ولم تتغير هذه السياسة في الفكر الاستيطاني الصهيوني للحكومات الإسرائيلية بالرغم من توقيع اتفاقية "أوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول ١٩٩٣.

أما مظهر التغيير في السياسة الاستيطانية الصهيونية فقد تبلور بالدور الكبير للحكومة الإسرائيلية في الإشراف على الاستيطان بحيث كان هناك ست وزارات حكومية لها علاقة بالاستيطان وهي: الاستيعاب، والإسكان، والدفاع، والعمل، والزراعة، والشؤون الاجتماعية^(٤)، مسخرة كل مواردها وإمكاناتها لخدمة الاستيطان في المناطق المحتلة، وكذلك كان هناك تغيير في أهداف الاستيطان، فقبل علم ١٩٤٨ كان هدف الاستيطان الرئيس إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، على حساب السكان العرب فيها، أما بعد عام ١٩٤٨ فقد أصبح الهدف من الاستيطان تعزيز الوجود اليهودي، وتثبيت أركان الدولة الناشئة، وبعد الاحتلال الإسرائيلي لبقية الأراضي العربية عام ١٩٦٧، أصبح هدف الاستيطان السيطرة على أراض جديدة وتفريغ الأراضي المحتلة في سبيل تصفية الوجود الفلسطيني^(٥)، وذلك بالاستيلاء على أراض السكان العرب، والضغط عليهم اقتصادياً وسياسياً بهدف اضطرابهم للرحيل.

وهذه السياسة الاستيطانية الإسرائيلية كانت امتداداً للسياسة الاستيطانية للحركة الصهيونية، التي لا يمكن "لإسرائيل" ان تستمر وتحافظ على وجودها بدون الاستيطان، بحيث شكلت الركيزة الأساسية في المشروع الصهيوني، وكانت القدس جزءاً من هذه السياسة الاستيطانية الإسرائيلية، بسبب شكلت الركيزة الأساسية للاستيطان، لأهميتها ومكانتها في الفكر والمشروع الصهيوني، التي تحت غطاء هذه الأهمية استطاعت الحركة الصهيونية جلب يهود العالم إلى فلسطين.

Jerusalem Post, 27, 31 Oct.1978.^(١)

^(٢) إسحاق شامير: ولد في بولندا عام ١٩١٤، ودرس الحقوق في جامعة وارسو، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٥، كان أحد قادة منظمة "ليحي" الإرهابية، وعمل في جهاز المخابرات الإسرائيلي "الموساد" مدة عشر سنوات، التحق بحزب حيروت عام ١٩٦٩، شغل عدة مناصب حكومية منها رئاسة الكنيست، ثم وزيراً للخارجية، ثم أصبح رئيساً للوزراء؛ عبد الله، مصدر سابق، ص ٢٩-٣٠.

^(٣) صحيفة القدس، ١٩٨٠/٥/٣٠، U.N. General Assembly, Op.Cit., A/35/425, 6Oct. 1980.P.15.

^(٤) عبد الحادي، مهدي: المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة ١٩٦٧-١٩٧٧، ط ١، جمعية الملتقى الفكري العربي، القدس، أيار ١٩٧٨، ص ٩٧.

^(٥) المصدر السابق، ص ٥٧.

فور احتلال الجزء الشرقي لمدينة القدس عام ١٩٦٧ سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى تغيير حدود بلديتها، وذلك بضمها ما يقارب (٧٠ كم^٢) جديدة لحدود بلدية القدس الغربية، لتصبح مساحة القدس الموحدة (١٠٨ كم^٢)، ولتوافق مع المخططات التي كانت تبيتها الحكومة الإسرائيلية للمدينة، من أجل تحويلها من مدينة ذات طابع حضاري عربي إلى مدينة يهودية، من خلال الاستيطان المكثف للمدينة. حيث أدى ضم المدينة المقدسة إلى تدفق كميات كبيرة من الأموال إليها، من أجل استيطانها، وإقامة ضواحي استيطانية فيها^(١).

وهذا بدوره تطلب الحصول على الأرض، التي سعت الحكومة جاهدة للحصول عليها من خلال سلسلة قوانين عملت على سنها، أو تلك التي كانت قائمة منذ عهد الاحتلال البريطاني، واعتمدت عليها الحكومة الإسرائيلية في سلسلة المصادرات التي قامت بها للاستيلاء على أراضي القدس العربية منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، بحيث شكلت هذه المصادرات القاعدة الأساسية للمستوطنات في مدينة القدس وضواحيها، التي تأثرت بالقرارات السياسية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة^(٢). وقد مرت عملية المصادرات هذه بعدة مراحل زمنية كان لحجم الأراضي المصادرة - التي كانت ترتفع وتيرتسه في سنوات محدده، وانخفاض تلك الوتيرة من المصادرات، بل تكاد تكون معدومة في سنوات تالية - تحديد أربع مراحل لمصادرة الأرض في القدس، كانت على النحو التالي :

١- المرحلة الأولى :

بعد أن استقر وضع الاحتلال الإسرائيلي لشرق القدس، وبعد سلسلة الإجراءات التي قامت بها لتعزيز سيطرتها على المدينة، انطلقت في تنفيذ مخططاتها الاستيطانية في المدينة من خلال إعلانها في كانون الثاني عام ١٩٦٨ عن مصادرة (٣٨٣٠) دونماً^(٣) من أراضي القدس الشرقية، منها (٣٣٤٥) دونماً^(٤) من أراضي قرى شعفاط والعيسوية وجبل المشارف ولفتا، و (٤٨٥) دونماً من أراضي البلدة القديمة (خلة نوح). وباشرت بإنشاء أولى المستوطنات الإسرائيلية عليها، وهي مستوطنة راموت إشكول، ومستوطنة جفعات شايبرا (التلة الفرنسية)، ولتوسيع الجامعة العريسة ومستشفى هداسا في جبل المشارف، ومستوطنة معلوت دفنا^(٥).

(١) انفرات، الشيخ: الاستيطان الإسرائيلي جغرافياً وسياسياً، ترجمة دار الجليل، ط١، دار الجليل للنشر والتوزيع والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، ١٩٩١، ص٢٥.

(٢) المصدر السابق، ص٢٧.

(٣) الجريدة الرسمية، رقم ١٤٢٥، ١١/١/١٩٦٨، ص٦٨٨. (بالعبرية).

(٤) المصدر السابق، وانظر أيضاً ملحق رقم (٧).

(٥) MECC, Op.Cit., P.36؛ انفرات، مصدر سبق ذكره، ص٢٨؛ الأمم المتحدة، وضع القدس، ص١٩.

بعد ثلاثة أشهر من ذاك التاريخ أي في نيسان ١٩٦٨ قامت الحكومة الإسرائيلية بمصادرة (٨٨١) دونماً^(١) أخرى من أراضي القدس العربية، (٧٦٥) دونماً منها من أراضي قريتي حزما وبيت حنينا العربيتين وأقامت عليها مستوطنة نفي يعقوب. و(١١٦) دونماً^(٢) في البلدة القديمة من القدس لإقامة الحي اليهودي فيها^(٣).

وترمي هذه المصادرات إلى إنشاء بؤرة استيطانية في الحي اليهودي في القدس الشرقية بهدف التوسع مستقبلاً في الأحياء الإسلامية في المدينة للسيطرة على أجزاء البلدة القديمة هناك للسيطرة عليها وتغيير طابعها العربي. وقد أنشأت لذلك "شركة إعمار الحي اليهودي"^(٤). التي عملت بالتنسيق مع بلدية القدس الإسرائيلية على إعادة بناء الحي اليهودي؛ من أجل إعادة استيطانه، وكذلك عملت على طرد السكان الفلسطينيين من بيوتهم وممتلكاتهم^(٥).

كما بدأت أيضاً السلطات الإسرائيلية بإنشاء طوق من المستوطنات مكونة من راموت أشكول، والتلة الفرنسية، ونفي يعقوب، ومعلوت دفنا في الشمال والشمال الغربي من مدينة القدس، وكان الهدف من إنشاء هذه الأحياء الاستيطانية هو الوصل ما بين القدس الغربية وبين الحي الاستيطاني على جبل المشارف والمكون من مستشفى هداسا والجامعة العبرية^(٦)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هدفت هذه الأحياء الاستيطانية إلى إيجاد طوق من المستوطنات تفصل القدس العربية جغرافياً وبشراً عن بقية الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ من الناحية الشمالية، والسيطرة على طريق رام الله القدس^(٧)، وقد أنشئت الابنية في هذه المستوطنات على شكل قلاع بحيث تتحمل جدرانها طلقات المدافع لحماية المباني الموجودة خلفها، وذات نوافذ صغيرة بحيث يمكن إطلاق النار منها، وعلى سطوحها استحكامات عسكرية من الإسمنت المسلح^(٨). ويكمن الهدف الحقيقي من إقامة هذه المستوطنات في كونها جداراً أو طوقاً عسكرياً لحماية مدينة القدس في حال نشوب أي حرب قادمة.

^(١) الجريدة الرسمية، رقم ١٤٤٣، ١٨/٤/١٩٦٨، ص ١٢٣٨. (بالعبرية).

^(٢) المصدر السابق، وانظر أيضاً ملحق رقم (١).

^(٣) أبو عرفة، عبد الرحمن: القدس تشكيل جديد للمدينة، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥. ص ٨٣-٨٤؛

MECC, Op.Cit., P.36.

^(٤) شركة إعمار الحي اليهودي: أنشأت هذه الشركة عام ١٩٦٧ من قبل السلطات الإسرائيلية كشركة حكومية، التي كان الهدف من إنشائها قمع السكان العرب من خلال ضرب أساسات المباني للسكان العرب وتصديق جدرانها، ثم السيطرة عليها بحجة أنها غير ملائمة للسكن؛ أبو عرفة، مصدر سابق، ص ٩٧.

^(٥) المصدر السابق، ص ٩٧-٩٨.

^(٦) MECC, Op.Cit., P.36.

^(٧) أبو عرفة، مصدر سابق، ص ٩٩.

^(٨) قاسية، قضية القدس، مصدر سابق، ص ٢٣.

٢- المرحلة الثانية :

بعد تحقيق المرحلة الأولى من الاستيطان الصهيوني للقدس بعد عام ١٩٦٧، قامت السلطات الإسرائيلية في أواخر آب عام ١٩٧٠ بمصادرة (١٢٢٨٠) دونماً^(١) من أراضي مدينة القدس الخاصة بالفلسطينيين بأمر موقع من وزير المالية الإسرائيلي في ذلك الوقت بنحاس سلبير^(٢) Binhas Sabier تحت بند استملاك للمصلحة العامة بموجب المادتين الخامسة والسابعة من قانون الأراضي لعام ١٩٤٣، منها (٤٧٠) دونماً من أراضي قريتي حزما وبيت حنينا وذلك لتوسيع مستوطنة نفي يعقوب، و (٤٨٤٠) دونماً من أراضي لفتا، وبيت اكسا، وبيت حنينا في الشمال الغربي لمدينة القدس لإقامة مستوطنة جديدة أطلق عليها اسم "راموت" و (٢٢٤٠) دونماً من أراضي قرية صور باهر جنوب شوق القدس لإقامة مستوطنة جديدة أخرى أطلق عليها اسم "تليوت الشرقية"، و (٢٧٠٠) دونماً من أراضي قرى شرفات والمالحة وبيت جالا، جنوب غربي القدس، وأقامت عليها مستوطنة جديدة أخرى أطلق عليها اسم مستوطنة جيلو. و (١٢٠٠) دونماً من أراضي قلندية لإقامة منطقة صناعية عليها عرفت باسم عطروت. و (١٣٠) دونماً من منطقة الشماعة لإقامة قرية تجارية وسياحية عرفت باسم مشروع مامبلا (قرية داود). و (١٠٠) دونماً من منطقة وادي الراباة في القدس وذلك لتضم شارع يافا كمنطقة عامة. وهناك (٦٠٠) دونم أخرى في منطقة رامات راحل^(٣).

وبهذه المصادرات هذه تكون السلطات الإسرائيلية قد نزعت ملكية حوالي ٣٠% من مساحة القدس الشرقية حتى نهاية عام ١٩٧٠، تطبيقاً للخطة التي وضعتها السلطات الإسرائيلية لمستقبل القدس التي أعلن بموجبها أنه ستم مضاعفة عدد اليهود في القدس حتى يصل مع عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٩٠٠٠٠٠ يهودي^(٤).

بعد ذلك بدأت السلطات الإسرائيلية بإقامة المستوطنات الجديدة حول مدينة القدس من الجهة الشمالية، ومن الجهة الجنوبية على وجه الخصوص التي استهدفت استكمال الطوق الاستيطاني حول مدينة القدس بحيث يتم عزل المدينة عن بقية أنحاء الضفة الغربية. ولم يتم التركيز كثيراً في هذه المرحلة على الجهة الشرقية من القدس لأنها مشرفة على غور الأردن، حيث لم تنشأ بها غير مستوطنة واحدة في العام ١٩٧٥ وهي مستوطنة معاليه أدوميم وذلك لأن حكومة العمل الصهيوني كانت تأمل في تسوية

(١) الجريدة الرسمية، رقم ١٦٥٦، ٣٠/٨/١٩٧٠، ص ٢٨٠٨. (بالعبرية)؛ وانظر أيضاً ملحق رقم (٢).

(٢) بنحاس سايبير: يعد من أكثر الزعماء الإسرائيليين اختلاطاً بالحياة السياسية والحزبية، وأحد المختصين في المجال الاقتصادي منذ عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٧٤، ولذلك أطلق عليه لقب (المدير العام للدولة)، وتقلد منصب وزير الصناعة والتجارة في عهد حكومة ليفي إشكول ثم وزيراً للمالية في عهد حكومة غولدا مئير، وحين ترك الوزارة تفرغ لخدمة الوكالة اليهودية ولتوفير الدعم المالي الخارجي لإسرائيل؛ بركات، مصدر سابق، ص ١١٥-١١٦.

(٣) الجريدة الرسمية، رقم ١٦٥٦، ٣٠/٨/١٩٧٠، ص ٢٨٠٨. (بالعبرية)؛ وانظر أيضاً ملحق رقم (٢).

(٤) MECC, Op.Cit., P.31.

سياسية مع الأردن، فلا يكون هناك ضرورة للإستييطان في تلك المنطقة، وعند الضرورة تقوم بتوسيع هذه المستوطنة وتدعيمها^(١).

وقبل انتخابات الكنيست الصهيوني التاسع بعدة أشهر، أصدرت حكومة العمل الصهيونية في كانون الثاني من عام ١٩٧٧ أمراً بمصادرة (٧٠٠) دونم من أراضي قرية أبو ديس التي تبعد ٣ كم شرقي القدس^(٢).

٣- المرحلة الثالثة :

بدأت هذه المرحلة بعد تولي حكومة الليكود للسلطة عام ١٩٧٧ إثر انتخابات "الكنيست" الإسرائيلي التاسع في أيار عام ١٩٧٧، ولم تتغير السياسة الاستيطانية في منطقة القدس بتولي الليكود للسلطة، بل قامت باستكمال ما بدأت حكومات العمل في مجال الاستيطان والاستيلاء على الأرض بمختلف الوسائل^(٣). وبدأت أولى خطوات المصادرة في منطقة القدس من قبل حكومة الليكود في تشرين الأول عام ١٩٧٨ عندما قامت القوات الإسرائيلية بوضع سياج حول ما مساحته (٤٥٠٠) دونم من الأراضي الزراعية لقرية عناتا في الشمال الشرقي لمدينة القدس، التي أرادت السلطات الصهيونية جعل هذه الأراضي جزءاً من مستوطنة معاليه أدوميم^(٤).

وفي كانون الثاني عام ١٩٧٩ شرعت الحكومة الإسرائيلية بإقامة البنية التحتية لهذه المستوطنة على أرض مساحتها (١٥٠٠٠) دونم من أراضي زراعية ورعوية قرب أبو ديس في شرق القدس، وقد قام أصحاب هذه الأراضي بتقديم شكوى ضد هذه الإجراءات فكان رد السلطات الإسرائيلية عليهم بأن هذه الأرض قد تمت مصادرتها قبل خمس سنوات^(٥).

كما قامت محكمة العدل الإسرائيلية في كانون الثاني عام ١٩٧٩ برفض دعوة تقدم بها أصحاب أراضي قرية عناتا تقدر مساحتها (١٧٤٠) دونم، بدعوى أن هذه الأرض صودرت لمصلحة معسكر للجيش الإسرائيلي^(٦)، علماً بأن السلطات الإسرائيلية كانت في بعض الأحيان تصدر الأراضي بدعوى حاجتها لأغراض عسكرية ثم تقوم فيما بعد بتحويلها إلى مستوطنات مدنية.

(١) الجعفري، وليد: المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٠، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، ص٤٤.

(٢) U.N. General Assembly, Op.Cit., A/32/284, 27Oct.1977.P.17.

(٣) عابد، خالد: الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧-١٩٨٤، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، قبرص، ١٩٨٦، ص٢٠.

(٤) N.N. General Assembly, Op.Cit., A/34/631, 13 Nov.1979.P.23.

(٥) Ibid, P.24.

(٦) Ibid, P.30.

وفي شباط من العام نفسه قامت السلطات الصهيونية بمصادرة ما مساحته (٥٠٠) دونم في الشمال الغربي من مدينة رام الله وذلك لإقامة مستوطنة جديدة هناك أطلق عليها اسم "متيلهو"^(١). وفي أواخر تشرين الثاني من نفس العام صودرت (٥٠٠) دونم لتوسيع مستعمرة غفعات زئيف من أراضي قرى الجيب وبدو بيت إجزا^(٢). وتعتبر هذه المصادرات خارج الحدود البلدية لمدينة القدس ولكنها صودرت من أجل توسيع الاستيطان في منطقة القدس.

وبلغ أوج المصادرة لحكومة الليكود عندما قامت في آذار ١٩٨٠ بمصادرة (٤٤٠٠) دونم^(٣) من أراضي قريتي بيت حنينا وحزما في شمال القدس^(٤) لإقامة مستوطنة جديدة عليها تدعى "بسغات زئيف"^(٥)، وقد أريد لهذه المستوطنة أن تكون مدينة استيطانية شمال القدس. كما قام وزير المالية الإسرائيلي في عام ١٩٨٢ بإصدار أمر بمصادرة (١٣٧) دونماً من أراضي قلنديا^(٦) وذلك لتوسيع مستوطنة "عطروت" الصناعية.

٤- المرحلة الرابعة :

ترافقت موجة المصادرات الرابعة في القدس التي بدأت من أوائل عقد التسعينات مسن القرن العشرين، بموجة هجرة يهودية إلى فلسطين، من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، حيث بلغ عدد المستوطنين المهاجرين إلى فلسطين بين الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٣ حوالي (٥١٠٦٣٥) مستوطناً توجه منهم للاستيطان في القدس (٣٧٦٩٧) مستوطناً^(٧).

ورافق قدوم هذا العدد الهائل من المستوطنين، الذين توجهوا للاستيطان في القدس، إقبال الحكومة الإسرائيلية على سلسلة من المصادرات الجديدة في القدس الشرقية حيث أصدر وزير المالية الإسرائيلي، إسحاق موداعي^(٨) Itshaq Moda' I أمراً بمصادرة (١٨٥٠) دونماً^(٩) في عام ١٩٩١، من

^(١) U.N. General Assembly, Op.Cit., A/34/631, 13Nov. 1979. PP30-31.

^(٢) عايد، مصدر سابق، ص ١٩١.

^(٣) الجريدة الرسمية، رقم ٢٦١٤، ٣٠/٣/١٩٨٠، ص ١٣٠٥. (بالعبرية).

^(٤) U.N. General Assembly, Op.Cit., A/35/425, 6 Oct.1980.P.22.

^(٥) الأمم المتحدة، وضع القدس، مصدر سابق، ص ٢٠.

^(٦) الجريدة الرسمية، رقم ٢٨٣١، ١/٧/١٩٨٢، ص ٢٣٩٠. (بالعبرية)، وانظر أيضاً ملحق رقم (٣).

^(٧) Report on Israeli Settlement., Vol.4, No.6, November 1994. P.2.

^(٨) إسحاق موداعي: ولد عام ١٩٢٦ في "تل أبيب"، ودرس الحقوق والاقتصاد في جامعتي القدس ولندن، ويحمل شهادة هندسة كيميائية، تولى زعامة حزب الأحرار الليبرالي عام ١٩٨٣، عين وزير للطاقة والتخطيط عام ١٩٧٧، وعين فيما بعد وزير دولة في الحكومة العاشرة، ثم تسليم منصب وزير الطاقة مرة أخرى وكان عضواً في لجنة شؤون الأمن بالكنيست، وتسلم منصب وزير المالية في الحكومة الحادية عشر، وقد شارك في حرب عام ١٩٤٨، ووصل في الخدمة العسكرية إلى رتبة مقدم، ويعرف عنه بأرائه السياسية المتطرفة ومعارضته للانسحاب من الضفة الغربية؛ عبد الله، مصدر سابق، ص ٣٤؛ نيم، مصدر سابق، ص ٤٢٤-٤٢٥.

^(٩) الجريدة الرسمية، رقم ٣٨٧٧، ٢١/٤/١٩٩١، ص ٢٤٧٩. (بالعبرية).

أراضي مدينة بيت ساحور وقرية أم طوبا، وذلك لإقامة مستوطنة جديدة أطلق عليها اسم "هارحوماه". كما قامت الحكومة الإسرائيلية بالصادقة رسمياً في نيسان ١٩٩٢ على أمر بمصادرة ما مسلحته (٢٠٢٤) دوناً^(١) من أراضي قرية شعفاط، وذلك لإقامة مستوطنة جديدة أطلق عليها "ريخس شعفاط". وشكلت هذه الأراضي المصادرة من القدس الشرقية وحسب اعتراف السلطات الإسرائيلية الرسمية، ما مجموع مساحته (٢٥٤٠٢) دونم، أي ما يعادل نسبته ٣٦,١% من مساحة القدس الشرقية، وما نسبته ٢٣,٤% من مساحة القدس الكلية^٢. وهذه الأراضي المصادرة مبينة في الجدول التالي:-

مراحل المصادرة	مساحة الأرض المصادرة بالدونم	تساريخ المصادرة	موقع الأراضي المصادرة	المستوطنات التي أقيمت على هذه الأراضي
المرحلة الأولى	٣٣٤٥	١٩٦٨	لفتا، بيت حنينا، شعفاط، جبل المشارف	التلة الفرنسية، الجامعة العبرية وجبل سكوبس، رامات إشكول
	٤٨٥	١٩٦٨	لفتا، حي الشيخ جراح	معلوت دفنا
	٧٦٥	١٩٦٨	حزما، بيت حنينا	نفي يعقوب
	١١٦	١٩٦٨	البلدة القديمة	الحي اليهودي
المرحلة الثانية	٤٧٠	١٩٧٠	حزما، بيت حنينا	نفي يعقوب
	٤٨٤٠	١٩٧٠	لفتا، بيت اكسا، بيت حنينا	راموت
	٢٢٤٠	١٩٧٠	الشيخ سعد، أبو طور، صور باهر	تلبوت الشرقية
	٢٧٠٠	١٩٧٠	بيت جالا، شرفات، بيت صفافا	جيلو
	١٢٠٠	١٩٧٠	الرام، قلنديا، بيت حنينا	عطروت
	١٣٠	١٩٧٠	وادي الرابية (حاي بن هنوم)	ماميلا
	١٠٠	١٩٧٠	حي الشماعة	منطقة عامة (شارع يافا)
	٦٠٠	١٩٧٠	أبو طور	رامات راحيل

(١) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٢) أنظر الخارطة رقم (٧).

المرحلة	٤٤٠٠	١٩٨٠	حزما، بيت حنينا	بسغات زئيف
الثالثة	١٣٧	١٩٨٢	قلنديا	عطروت
المرحلة	١٨٥٠	١٩٩١	بيت ساحور، أم طوبا	هارحوماه
الرابعة	٢٠٢٤	١٩٩٢	شعفاط	ريخس شعفاط
المجموع	٢٥٤٠٢			١٥ مستوطنة

ثانياً : المستوطنات الإسرائيلية التي أنشئت في القدس ١٩٦٧-١٩٩٣

١- الحي اليهودي Jewish Quarter

تقع مستوطنة الحي اليهودي في المنطقة الجنوبية من البلدة القديمة للقدس، وتمتد من حائط البراق شرقاً إلى حي الأرمن غرباً، ومن طريق باب السلسلة شمالاً وحتى السور الجنوبي لمدينة القدس. وقد شرعت السلطات الإسرائيلية في الأستييطان في هذا الحي في عام ١٩٦٨ بعد أن أصدر وزير المالية الإسرائيلي بنحاس سابير أمراً^(١) بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٨ يقضي بمصادرة ما مساحته (١١٦) دونماً من أراضي البلدة القديمة للقدس والبالغة (٨٦٨) دونماً وتساوي ١٣,٣٦% منها^(٢). وشملت هذه المنطقة : حارة اليهود، حي الشرف، شارع باب السلسلة، حي الباشورة، وحي المغاربة^(٣). وكانت تضم خمسة مساجد، وزاويتين وأربع مدارس، وسوقاً أثرياً يطلق عليه سوق الباشورة، و(٧٠٠) مبنى كان اليهود يمتلكون عدداً منها قبل عام ١٩٤٨ قدر بـ (١٠٥) مبان، أي ما نسبته ٢٠% من عقارات الحي اليهودي^(٤). أما ما ملكه العرب الفلسطينيين في هذه المنطقة المصادرة فكان (٥٩٥) مبنى، ضمت (١٠٤٨) شقة سكنية كان يقطنها (٦٠٠٠) فلسطيني، و(٤٣٧) محلاً تجارياً^(٥)، ومن ضمنها أوقاف لآل الخالدي، وآل العسلي، وآل الجاعوني.

وقد أقامت السلطات الإسرائيلية، شركة حكومية لتنفيذ مهمة بناء المباني الاستيطانية في الحي اليهودي أطلق عليها "الشركة اليهودية لتطوير البلدة القديمة"^(٦) بعد إعلان بلدية القدس الإسرائيلية عن المشروع رقم (٢١٨٥) والبالغة مساحته (١٠٥) دونمات، وقد خصص ما مساحته (٨٠) دونم من هذا

(١) الجريدة الرسمية، رقم ١٤٤٣، ١٨/٤/١٩٦٨، ص ١٢٣٨. (بالعبرية)، وانظر أيضاً الملحق رقم (١).

(٢) النكحي، خليل: المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس، تموز ١٩٩٤، ص ٣١. وانظر الخريطة رقم (٨).

(٣) الجعفري، مصدر سابق، ص ٣٥.

(٤) Benvenisti, Op.Cit., P.239.

(٥) خضر، مصدر سابق، ص ٢٤٠، دمر مايكل : الاستيطان اليهودي في القدس القديمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٣٩.

(٦) الجعفري، مصدر سابق، ص ٣٥.

المشروع لإقامة (٦٥٠) وحدة سكنية، في حين خصصت بقية الدونمات في هذا المشروع لإقامة مرافق عامة لخدمة السكان كالعيادات الصحية، ومراكز للأمومة والطفولة، ومؤسسات تعليمية وأندية^(١). وقد وظفت السلطات الإسرائيلية لذلك أموالاً هائلة من أجل البناء الذي مزج بين الطراز التقليدي للمباني في البلدة القديمة وبين الطابع العصري^(٢). ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ساحة البراق الشريف (ساحة المبكى) تشكل جزءاً من هذا الحي اليهودي.

وعملت الشركة اليهودية - المذكورة سابقاً - على طرد العائلات العربية التي بقيت في الحي اليهودي. ففي مطلع عام ١٩٧٥ بقي فقط (٢٠) عائلة عربية تعيش في الحي اليهودي، إلى جانب ٧٠ محلاً تجارياً يملكها العرب^(٣). وفي بداية عام ١٩٨٠ تم طرد آخر عائلة عربية من الحي اليهودي داخل البلدة القديمة وهي عائلة "أيوب التوتنجي"^(٤).

ولم تكتف السلطات بتلك المصادر بل حاولت توسيع الحي اليهودي من خلال الضغط على السكان الفلسطينيين المجاورين للحي اليهودي لترك منازلهم تمهيداً للاستيلاء عليها، مثل عائلة "السلامة" التي تم طردها من منزلها في بداية العام ١٩٨٠، كما تسلمت العديد من العائلات في عقبة السرايا المجاورة للحي اليهودي أوامر بإخلاء منازلهم^(٥). ونتيجة لهذا الطرد والاستيلاء على عقارات الفلسطينيين بلغ عدد سكان الحي اليهودي (٢٣٠٠) مستوطناً^(٦) كما بلغت مساحة الحي اليهودي (١٨٠) دونماً في عام ١٩٩٣^(٧).

وهكذا شكل الاستيطان الصهيوني في الحي اليهودي البؤرة الاستيطانية الأساسية والأولى للاستيطان في منطقة القدس، كجزء من الفلسفة الاستيطانية القائمة على إنشاء البؤر الاستيطانية، التي سرعان ما تبدأ بالتمدد والانتشار.

٢- رامات أشكول وجفعات همفتار Ramat Eshkol & Giv'at Hamivetar

بعد أن صادرت السلطات الإسرائيلية في كانون الأول من عام ١٩٦٨ ما مساحته (٣٣٤٥) دونماً في الشمال الشرقي لمدينة القدس بموجب الأمر^(٨) الموقع من قبل وزير المالية في تلك الفترة، بنحلس

^(١) بلدية القدس، قسم التخطيط الخلي: المخطط الهيكلي للحي اليهودي - البلدة القديمة، رقم ٢١٨٥، ١٩٦٩. (بالعبرية)، أرشيف جمعية الدراسات العربية، دائرة الخرائط والمساحة، ملف القدس القديمة، رقم A/6.

^(٢) انفكجي، مصدر سابق، ص ٣١.

^(٣) U.N. General Assembly, Op.Cit., A/31/216, 1 Oct.1976.P.16.

^(٤) هآرتس، ١٩٨٠/٢/٢٥. (بالعبرية). Jerusalem Post, 4 Mar.1980.

^(٥) معاريف، ١٩٨٠/٤/١١. (بالعبرية)؛ دافار، ١٩٨٠/٤/١٣. (بالعبرية)؛ Jerusalem Post, 11Apr.1980.

^(٦) هآرتس، ١٩٩٣/٨/١١. (بالعبرية).

^(٧) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سابق، ص ٩.

^(٨) الجريدة الرسمية، رقم ١٤٢٥، ١٩٦٨/١/١١، ص ٦٨٨. (بالعبرية)؛ وأنظر أيضاً الملحق رقم (٧).

ساير، قررت إنشاء عدد من المستوطنات على هذه الأراضي، ومنها مستوطنة "رامات إشكول"، وتقرر إقامتها على أرض "السمار" وهي جزء من أراضي قرية لفنا العربية، لتكون ضاحية استيطانية داخل الحدود البلدية لمدينة القدس^(١). وعلى ارتفاع (٧٨٠م) عن سطح البحر^(٢).

وشرعت السلطات الإسرائيلية بأعمال البناء في هذه المستوطنة بحسب المخطط الهيكلي رقم (١٤٢٠) لعام ١٩٦٩^(٣)، وقد صدر العديد من الخطط الهيكلية لهذه المستوطنة فيما بعد، لتعديل أو لإضافة أبنية جديدة، ومنها الخطة رقم (١٤٣٨) المصادق عليها بتاريخ ١٩٦٩/٩/٣، والخطة رقم (١٤٤٢) المصادق عليها بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣، والخطة رقم (١٤٥٢) المصادق عليها بتاريخ ١٩٦٩/١/١٦، والخطة رقم (١٤٥٦) المصادق عليها بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣، وقد أجمعت هذه الخطط في خطة هيكلية جديدة رقمها (١٤٤٢أ)، ومساحة هذه الخطة (٣٩٧) دونم^(٤)، من أجل بناء وحدات سكنية، ومتاجر وعيادة وروضات أطفال، وكنيسين، وعدد من الأندية، وملاعب وثلاث مدارس. كما صودق على الخطة الهيكلية رقم (١٨٨٧أ) في عام ١٩٨٧ لإقامة مركز جماهيري في هذه المستوطنة على مساحة (١٧) دونم^(٥).

كما قررت الحكومة الإسرائيلية فيما بعد إنشاء حي جديد في المستوطنة أطلق عليه اسم حي "جفعات همفتار"، بموجب الخطة الهيكلية رقم (١٤٢٤)، على مساحة (١٥٦) دونم، لإقامة منطقة سكنية ومحلات تجارية، وروضة أطفال، وكنيس، ونادٍ ومناطق نقاهة^(٦). وتعتبر هذه المستوطنة "رامات إشكول وجفعات همفتار" من المستوطنات الأولى ضمن الطوق الاستيطاني المضروب حول مدينة القدس، وكان الهدف من وراء إنشائها ربط القدس الغربية بمنطقة الجامعة العربية، وأصبحت من أكبر المستوطنات في الشمال الشرقي لمدينة القدس، حيث بلغت مساحتها

^(١) أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، ط ١، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، ١٩٩٣. ص ٧٤.

^(٢) التفكحي، مصدر سابق، ص ٣٣.

^(٣) بلدية القدس، قسم التخطيط المحلي: المشروع الهيكلي رقم ١٤٢٠، ١٩٦٩. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، دائرة الخرائط والمساحة، ملف رقم B/15.

^(٤) وزارة الإسكان، بلدية القدس، قسم التخطيط المحلي: خطة مشروع مدينة مفصل رقم ١٤٤٢/أ، خطة مفصلة لرمات إشكول. (بالعبرية): أرشيف جمعية الدراسات العربية، دائرة الخرائط والمساحة، ملف رقم B/15.

^(٥) بلدية القدس، دائرة تنظيم البلدية، قسم التخطيط المحلي: خطة هيكلية رقم ١٨٨٧أ، ١٩٨٧. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، دائرة الخرائط والمساحة، ملف رقم B/15.

^(٦) مكتب رئيس الحكومة، بلدية القدس، دائرة التخطيط المحلي بالقدس: خطة هيكلية رقم ١٤٢٤. (بالعبرية) أرشيف جمعية الدراسات العربية، دائرة الخرائط والمساحة، ملف رقم B/40.

عام ١٩٩٣ حوالي (١٠٣٩) دونماً^(١) تقريباً، وعدد وحداتها السكنية (٢٢٠٠) وحدة، وعدد سكانها (٦٦٠٠) مستوطن^(٢).

٣- التلة الفرنسية (جفعات شابيرا) (French Hill (Giv'at Shappira))

قررت السلطات الإسرائيلية إنشاء هذه المستوطنة في العام ١٩٦٨ إلى جانب مستوطنة رامات إشكول والجامعة العبرية، لتشكل طوقاً محكماً من الناحية الشمالية لمدينة القدس^(٣)، وعلى جزء من الأراضي التي صودرت عام ١٩٦٨ بموجب الأمر^(٤) الموقع من قبل وزير المالية سابق الذكر، بنحاس سابير، وملكية هذه الأرض التي أقيمت عليها هذه المستوطنة تعود لفلسطينيين، ولدير اللاتين، وأرض حكومية - كانت قد أعلنتها الحكومة الأردنية كأراضٍ حكومية إبان حكمها للضفة الغربية -، ولبعض أفراد من اليهود اشتروا عدداً من الدونمات هناك قبل عام ١٩٤٨^(٥).

وقد بوشر البناء في هذه المستوطنة عام ١٩٦٨ على أراضي قرية شعفاط، وأراضي السمار من قرية لفتا العربية، بموجب المخطط الهيكلي رقم (١٤٥١)أ^(٦)، وعلى ارتفاع (٨٠٠م) عن سطح البحر^(٧). وقد أصدرت السلطات الإسرائيلية خططاً هيكلية أخرى لهذه المستعمرة منها الخطة الهيكلية (١٦٦٤)، والخطة الهيكلية رقم (٢٦٩٢)، وآخر هذه الخطط كانت في عام ١٩٩٠ التي تحمل الرقم (ب م/٤٣٥١) التي بموجبها تمهدف الحكومة لإقامة (٢٠) مبنى جديداً تحتسوي على (٦٦٥) شقة لتستخدم كسكن لطلاب الجامعة العبرية^(٨).

وبلغت مساحة هذه المستوطنة في عام ١٩٩٣ حوالي (٩٦١) دونماً^(٩)، وعدد الوحدات السكنية (٥٠٠٠) وحدة، وعدد سكانها (٦٥٠٠) مستوطن^(١٠).

(١) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سابق، ص ٤.

(٢) هآرتس، ١٩٩٣/٨/١١. (بالعبرية).

(٣) الجعفري، مصدر سابق، ص ٢٦.

(٤) الجريدة الرسمية، رقم ١٤٢٥، ١٩٦٨/١/١١، ص ٦٨٨. (بالعبرية).

(٥) عبد الهادي، مصدر سابق، ص ٦٢.

(٦) بلدية القدس، اللجنة المحلية للتنظيم والبناء - القدس: المخطط الهيكلي رقم ١٤٥١، ١٩٦٩. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، دائرة الخرائط والمساحة، ملف رقم B/16.

(٧) التفكحي، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٨) بلدية القدس، قسم التخطيط المحلي - القدس: المخطط الهيكلي رقم ب م/٤٣٥١، ١٩٩٠. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، دائرة الخرائط والمساحة، ملف رقم B/16.

(٩) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سابق، ص ١٠. (بالعبرية).

(١٠) هآرتس، ١٩٩٣/٨/١١. (بالعبرية).

٤- الجامعة العبرية وجبل سكوبس Hebrew University & Mt. Scopus

ذكرنا سابقاً بأن الجامعة العبرية تقرر إنشاؤها في المؤتمر الصهيوني الحادي عشر والمنعقد في فينا عام ١٩١٣، وفي تموز ١٩١٨ وضع حاييم وايزمن حجر الأساس لها في إحدى ضواحي القدس على مساحة من الأرض أعدت لهذا الغرض، وفي عام ١٩٢٥ افتتحت هذه الجامعة على أراضٍ قررت السلطات البريطانية مصادرتها^(١). وفي عام ١٩٣٩ افتتح مستشفى هداسا الجامعي بالقرب منها، وبقي هذا الوضع حتى عام ١٩٤٨.

وبعد حرب عام ١٩٦٧ قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة مساحات واسعة من جبل المشارف (جبل سكوبس)، والمحيطه بحرم الجامعة العبرية التي تقع على ارتفاع (٨٥٠م) عن سطح البحر، ضمن الأمر الذي أصدره وزير المالية، بنحاس ساير، بتاريخ ١١/١/١٩٦٨^(٢)، وكانت هذه الأراضي مناطق حرام متزوعة السلاح^(٣) في الفترة ما بين ١٩٤٨-١٩٦٧، وتفصل بين حدود الضفة الغربية التي كانت تحت الحكم الأردني من جهة، وحدود عام ١٩٤٨ التي سقطت تحت سيطرة القوات الإسرائيلية بعد حرب عام ١٩٤٨.

وبدأ التوسع في الحرم الجامعي من خلال إقامة سلسلة ضخمة من المباني للكليات الجامعية المختلفة كالإدارة والاقتصاد، وإقامة حرم جديد في منطقة العلوم الطبيعية سابقاً، وقاعات للمحاضرات، ومنازل خاصة بالمدرسين والطلبة، وشبكة طرق جديدة في الجامعة، وذلك بموجب المخطط الهيكلي رقم (٣٢٠٣) وبلغت مساحته الكلية (٧٤٠) دونماً^(٤) من أراضي قريتي العيسوية والطور.

وتميزت هذه المباني بطابع عسكري حيث أحيطت بأسوار حجرية عالية لها نوافذ صغيرة، فوق أسوار ترابية أخرى عالية ومائلة بحيث يصعب تسلقها، وبذلك شكلت مجتمعة حصوناً عسكرية^(٥)، حيث استغلت الطبيعة الطبوغرافية للأرض بحيث شكل موقعها مكاناً استراتيجياً مهماً من الناحية العسكرية وذلك لارتفاعها الذي يقدر بـ (٨٥٠م) عن سطح البحر، وإشرافها على القرى المحيطة بها، وإشرافها على غور الأردن وجبال الأردن الغربية^(٦).

كما قامت أيضاً بتوسيع مستشفى هداسا الجامعي، وإقامة العديد من المباني حوله. وأصدرت السلطات الإسرائيلية خططاً أخرى متعلقة بمنطقة الجامعة العبرية منها الخطة الهيكلية رقم (٣٧٥٥)،

(١) أنظر الملحق رقم (٨).

(٢) الجريدة الرسمية، رقم ١٤٢٥، ١١/١/١٩٦٨، ص ٦٨٨. (بالعبرية).

(٣) التفكحي، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٤) الجامعة العبرية، بلدية القدس، قسم التخطيط المحلي - القدس: الخطة الهيكلية رقم ٣٢٠٣، ١٩٨٥. (بالعبرية) أرشيف جمعية

الدراسات العبرية، دائرة الخرائط والمساحة، ملف رقم B/20.

(٥) الجعفري، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٦) التفكحي، مصدر سابق، ص ٣٢.

والخطة الهيكلية رقم (٤٧٢٥) لإقامة نفق تحت الأرض للسيارات وإقامة جسر أيضاً لمرور السيارات، وقد بلغت مساحة هذه الخطة حوالي (٧٧٠) دونماً^(١).

وقد أقيم إلى جانب الحرم الجامعي حي سكني بلغ عدد سكانه حوالي (٢٥٠٠) مستوطن^(٢)، عدا عن مجموعة الطلبة والمدرسين والعاملين في الجامعة العبرية وطواقم الأطباء والمرضين والذين يتجاوز عددهم (٣٢٠٠٠) مستوطن. وقد بلغت مساحة هذه الكتلة الاستيطانية على جبل المشارف (سكوبس) في عام ١٩٩٣ حوالي (١١٩٠) دونماً^(٣).

٥- ماميل (كفار دافيد) Mamila (Kifar David)

تقع منطقة مامن الله (ماميلا) غرب السور الغربي للبلدة القديمة للقدس، وكانت بين أعوام ١٩٤٨-١٩٦٧ منطقة حرام، أما بعد حرب عام ١٩٦٧ فقد بقيت مهجورة حتى قامت السلطات الإسرائيلية في العام ١٩٧٠ بمصادرتها بموجب الفقرة السادسة من الأمر الموقع من قبل وزير المالية سابق الذكر بنحاس سايبير والبالغة مساحتها (١٣٠) دونماً^(٤).

وبعد الإعلان عن مصادرتها، انتقل عدد من العائلات اليهودية للسكن في بيوتها المهجورة التي تعود للسكان العرب، وبلغ عدد العائلات اليهودية التي سكنت فيها عام ١٩٧٠ حوالي (٣٤٣) عائلة، هذا إلى جانب استخدام المحال التجارية التي كانت مهجورة كمشاغل وورش وكراجات^(٥).

وفي عام ١٩٧٣ قامت شركة تطوير القدس الحكومية (كارتا) بإعداد مشروع مساحته (١٣٣) دونماً لتطوير منطقة ماميل لتحويلها إلى منطقة تجارية سياحية^(٦)، وقدمته للجنة المحلية للتنظيم والبناء في بلدية القدس. وشرع بتنفيذ مشروع ماميل (كفار دافيد) في العام ١٩٨٠ بموجب المخطط الهيكلي رقم (٢٢٢٩)^(٧)، وجرى عليه العديد من التعديلات في العام ١٩٨٧ بموجب المخططات

(١) بلدية القدس، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ٤٧٢٥. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العبرية، دائرة التخطيط والمساحة، ملف رقم B/20.

(٢) هآرتس، ١١/٨/١٩٩٣. (بالعبرية).

(٣) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سابق، ص ١٠. (بالعبرية).

(٤) الجريدة الرسمية، رقم ١٦٥٦، الفقرة رقم (٦) من الملحق، ٣٠/٨/١٩٧٠، ص ٢٨٠٨. (بالعبرية)، وانظر أيضاً الملحق رقم (٢)، الفقرة السادسة.

(٥) شركة تطوير القدس المركزية (كارتا): ماميل تكون شلبا - دوح بنيم "تمصيط" (ماميلا، مشروع مرحلة -أ- التقرير المرحلي "مختصر"، القدس، أيار ١٩٧٣، ص ٢. (بالعبرية).

(٦) المصدر السابق، ص ٢.

(٧) بلدية القدس، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ٢٢٢٩، ١٩٨٠. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العبرية، دائرة الخرائط والمساحة، ملف رقم B/10.

الميكلية رقم (٢٢٢٩)، (٢٢٢٩ب)، (٢٩٠٩) وعدلت أيضاً هذه المخططات في العام ١٩٨٨ بالخطة الميكلية رقم (٢٦٤٢)^(١).

وقد أنيط تنفيذ هذا المشروع بشركة (لادفورك) صاحبة شركة فنادق هيلتون، التي قامت بإنجاز جزء كبير من المشروع في العام ١٩٩٠، حيث عرضت (٢٠٠) شقة سكنية للبيع، و (١٢٠) محلاً تجارياً للأجرة، وتم إنجاز بقية المشروع في صيف عام ١٩٩٣، الذي يحوي (١٠٠) شقة سكنية أخرى، وموقف للسيارات لـ (١٦٠٠) سيارة فوق الأرض وتحتها^(٢). وبلغت مساحة منطقة مامبلا عام ١٩٩٣ حوالي (١١٦) دونماً^(٣).

ويهدف هذا المشروع إلى ربط الجزء الغربي من القدس بالبلدة القديمة، وذلك لإزالة ما من شأنه إظهار فواصل ما بين شقي المدينة، ولربطهما اقتصادياً. وكذلك لتكون هذه المنطقة معلماً تجارياً وسياحياً لإشرافها على العديد من المناطق السياحية كقلعة داود، والسور الغربي للمدينة القديمة، وكنيسة النوتردام، وحديقة الاستقلال، وإشرافها على مناظر طبيعية خلابة في منطقة وادي الرابية (وادي هنوم)^(٤).

٦- عطروت Atarot

اختيرت منطقة شمال القدس بعيداً عن مركز المدينة المقدسة، وعلى ارتفاع (٧٠٠-٧٥٠م) عن سطح البحر وقريةً من مطار قلنديا، لإقامة مستوطنة صناعية على أراضي قرى الرام وقلنديا وبيت حنينا^(٥)، التي صادرتها السلطات الإسرائيلية بموجب الفقرة الخامسة من الأمر الموقع من قبل وزير المالية بنحاس ساير وباللغة مساحتها (١٢٠٠) دونم^(٦).

وفور الاستيلاء على المنطقة قامت السلطات الإسرائيلية بنقل العديد من المصانع التي كانت موجودة في غربي القدس إلى هذه المستوطنة الصناعية، حتى بلغ عدد المصانع الموجودة فيها ما يزيد عن (٦١) مصنعاً للعديد من الصناعات المختلفة كالدهان والأثاث وأدوات التدفئة ومواد البناء، والمساكن الجاهزة وورش الحدادة والنجارة، إلى جانب وجود مختبر بيولوجي لفحص هذه الصناعات^(٧).

(١) المصدر السابق، خطة هيكلية رقم ٢٦٤٢، ١٩٨٨. (بالعبرية).

(٢) كول هعير، ١٣/٤/١٩٩٠. (بالعبرية).

(٣) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سابق، ص٤. (بالعبرية).

(٤) شركة تطوير القدس المركزية (كارتا)، مصدر سابق، ص٣. (بالعبرية).

(٥) الجعفري، مصدر سابق، ص٥٢؛ أبو صبيح، مصدر سابق، ص٨٥.

(٦) الجريدة الرسمية، رقم ١٦٥٦، الفقرة رقم (٥) من الملحق، ٣٠/٨/١٩٧٠، ص٢٨٠٨. (بالعبرية)، وأنظر أيضاً الملحق رقم (٢)، الفقرة الخامسة.

(٧) عبد الحادي، مصدر سابق، ص٦١.

وقد جرى تطوير آخر لهذه المنطقة الصناعية عام ١٩٧٧، حيث أقيمت منطقة صناعية جديدة، ومنطقة تجارية لخدمة المنطقة الصناعية، تمثلت بمحطة بريد، ومحطة وقود، وبنك، ومطاعم، وعيادة، وحديقة أطفال، على مساحة (١٣٦٠) دونم^(١). وفي عام ١٩٨٢ قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة ما مقداره (١٣٧) دونماً من أراضي قرية قلنديا بموجب الأمر^(٢) الموقع من قبل وزير المالية آنذاك، يسورام أريدور^(٣) Yoram Aridor، وذلك لتوسيع المنطقة الصناعية. كما قامت في نوفمبر ١٩٩٣ بإقامة منطقة تجارية في المستوطنة على مساحة (٦) دونمات^(٤).

وبلغت مساحة مستوطنة عطروت الصناعية ومطار قلنديا عام ١٩٩٣ ما يقارب (٣٣١٥) دونماً^(٥)، علماً بأن مطار قلنديا مساحته (٦٠٠) دونم، التي قررت السلطات الإسرائيلية في النصف الثاني من عام ١٩٩٣، ومن خلال سلطة المطارات الإسرائيلية وبالتعاون مع البلدية وسلطة تطوير القدس، توسيع هذا المطار لتصبح مساحته (٢٠٠٠) دونم، وذلك بمصادرة (١٤٠٠) دونم جديدة من أراض بلدية القدس ما بعد عام ١٩٦٧، والجزء الآخر من أراضي الضفة الغربية، وذلك لخدمة المنطقة الصناعية ولتحويله إلى مطار رئيسي للرحلات المستأجرة^(٦).

٧- نفي يعقوب Neve Ya`akov

أقيمت هذه المستعمرة على أراضي قريتي حزما وبيت حنينا، على ارتفاع (٧٠٠م) عن سطح البحر، التي صادرتها السلطات الإسرائيلية في العام ١٩٦٨. بموجب الأمر الموقع من قبل وزير المالية بنحاس ساير، وتبلغ مساحة هذه الأرض المصادرة (٧٦٥) دونماً^(٧). وفي عام ١٩٧٠ تمت مصادرة ما مساحته (٤٧٠) دونماً آخر لصالح هذه المستوطنة بموجب أمر آخر^(٨) من قبل وزير المالية نفسه.

(١) الشركة الاقتصادية للقدس، الخطة الهيكلية رقم ١٦٨٩، ١٩٧٧. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، دائرة الخرائط والمساحة، ملف رقم B/11.

(٢) الجريدة الرسمية، رقم ٢٨٣١، ١٩٨٢/٧/١، ص ٢٣٩٠. (بالعبرية)؛ وانظر أيضاً الملحق رقم (٣).

(٣) يورام اريدور: ولد في فلسطين عام ١٩٣٣، درس القانون والعلوم السياسية والاقتصادية، أصبح عضواً في الكنيست منذ الكنيست السابع، كان رئيساً لكتلة الليكود في المستدروت، ثم أصبح نائب وزير في مكتب رئيس الحكومة، وفي سنة ١٩٨١ أصبح وزيراً للمال والاتصالات؛ عبد الله، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٤) الياس يعقوب وإسرائيل مسيح: الخطة الهيكلية رقم ٤٠٣٥، ١٩٩٣. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، دائرة الخرائط والمساحة، ملف رقم B/11.

(٥) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سابق، ص ٩. (بالعبرية).

(٦) كول هعير، ١٩٩٣/٩/١٠. (بالعبرية).

(٧) الجريدة الرسمية، رقم ١٤٤٣، ١٩٦٨/٤/١٤، ص ١٢٣٨. (بالعبرية).

(٨) الجريدة الرسمية، رقم ١٦٥٦، الفقرة رقم (١) من الملحق، ١٩٧٠/٨/٣٠، ص ٢٨٠٨. (بالعبرية)، وانظر أيضاً الملحق رقم (٢)، الفقرة الأولى.

بدأ العمل بإقامة هذه المستوطنة في العام ١٩٧١ بناء على الخطة الهيكلية التي أعدتها وزارة الإسكان الإسرائيلية، حيث أقيم بموجب هذه الخطة (٣٨٠٠) وحدة سكنية، ومدرستان، وثلاثة مراكز للأمومة والطفولة، وعيادتان وثلاثة مراكز صحية، والعديد من المؤسسات الرياضية، وأربعة كنس، ومركز شرطة، ومكتب عمل، ومركز للإطفاء، وسينما ومتاجر، ومركز للسيارات^(١). وفي علم ١٩٨٧ أقامت السلطات الإسرائيلية (١٢٠) وحدة سكنية جديدة على مساحة (١٠٥) دونم^(٢). كما قامت بلدية القدس في العام ١٩٩١ بإنشاء حي سكني جديد في هذه المستوطنة على مساحة (٧٠) دونماً من الأراضي المصادرة^(٣). وفي أواخر عام ١٩٩٣ شرعت بإنشاء حي سكني كبير على مساحة (٢٠٣) دونمات من الأراضي المصادرة لصالح هذه المستوطنة^(٤). بلغ عدد سكان هذه المستوطنة عام ١٩٩٣ (١٨٨٠٠) مستوطن^(٥)، وعدد الشقق السكنية (٤٢٠٠) شقة، كما بلغت مساحة المستوطنة (١٧٩٥) دونم^(٦). التي تمهد من إنشائها تدعيم الطوق الاستيطاني حول مدينة القدس.

٨- راموت Ramot

أقيمت هذه المستوطنة في الشمال الغربي من مدينة القدس وعلى ارتفاع يتراوح بين (٧٦٩-٨٥٠م) عن سطح البحر، وعلى أراضي قرى لفتا وبيت إكسا وبيت حنينا، التي صادرتها السلطات الإسرائيلية عام ١٩٧٠. بموجب الأمر الموقع من وزير المالية الإسرائيلي بنحاس ساير، وتبلغ مساحة الأراضي المصادرة هذه (٤٨٤٠) دونماً^(٧).

وبشر البناء في هذه المستعمرة في عام ١٩٧٣ لإنشاء (٨٠٠٠) وحدة سكنية على مساحة (٢٨٧٥) دونماً من هذه الأراضي المصادرة^(٨). وفي عام ١٩٨٠ تم توسيع البناء في هذه المستوطنة حيث أنشئ حي سكني جديد يتكون من (٥٦) وحدة سكنية على مساحة عشرة دونمات وثلاثمائة وتسعين

(١) وزارة الإسكان، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ١٥٤٢، ١٩٧١، (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، دائرة الخرائط والمساحة، ملف رقم A/14.

(٢) المصدر السابق، خطة هيكلية رقم ٣٨٥٦، ١٩٨٧، (بالعبرية).

(٣) بلدية القدس، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ٣٩٠٧، ١٩٩١، (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، دائرة الخرائط والمساحة، ملف رقم A/14.

(٤) المصدر السابق، خطة هيكلية رقم ٤١٩٢، ١٩٩٣، (بالعبرية).

(٥) هآرتس، ١٩٩٣/٨/١١، (بالعبرية).

(٦) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سابق، ص ١٠، (بالعبرية).

(٧) الجريدة الرسمية، رقم ١٦٥٦، الفقرة رقم (٢) من الملحق، ١٩٧٠/٨/٣٠، ص ٢٨٠٨، (بالعبرية)؛ وانظر أيضاً الملحق رقم (٢)، الفقرة الثانية.

(٨) وزارة الإسكان، قسم التخطيط المحلي - القدس: خارطة هيكلية رقم ١٨٦١، ١٩٧١، (بالعبرية) أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/18.

متراً تقريباً^(١). كما قامت بإنشاء محطة كهرباء كبيرة في هذه المستوطنة على مساحة (١٢,٥) دونماً^(٢). كما أنشئ حي سكني آخر في عام ١٩٩٢ على مساحة (٦٢) دونماً^(٣). وفي منتصف عام ١٩٩٣ تمت المصادقة على إنشاء حي استيطاني جديد في هذه المستوطنة أطلق عليه اسم (حي راموت ٦) لإنشاء خمسة آلاف وحدة سكنية على مساحة (٢٠٣) دونمات^(٤).

وتعتبر مستوطنة راموت من أكبر المستوطنات التي أقيمت حول مدينة القدس، حيث بلغ عدد سكانها (٣٧٢٠٠) مستوطن^(٥) في عام ١٩٩٣، وعدد الوحدات السكنية (٨٤٠٠) وحدة، كما قدرت مساحتها آنذاك بـ (٤٤٤٩) دونماً^(٦). وكان الهدف من إنشاء هذه المستوطنة إكمال الطوق الاستيطاني حول مدينة القدس من الجهة الشمالية، ولمنع الامتداد السكاني العربي.

٩- معلوت دفنا Ma'alot Dafna

أقيمت هذه المستوطنة شمال مركز مدينة القدس وعلى ارتفاع (٧٥٠م) من سطح البحر، على أراضي قرية لفتا، وحي الشيخ جراح، التي صادرتها السلطات الإسرائيلية في كانون الثاني عام ١٩٦٨، ومساحة هذه الأرض (٤٨٥) دونماً^(٧).

وشرعت السلطات الإسرائيلية في إنشاء هذه المستوطنة في عام ١٩٧٣. بموجب الخطة الهيكلية التي أعدها وزارة الإسكان الإسرائيلية لإنشاء مدينة استيطانية شمال المدينة المقدسة على مساحة (٣٠٧) دونمات تقريباً من الأراضي المصادرة^(٨). لتشكل امتداداً لمستوطنة رامات إشكول، ولإكمال الطوق الاستيطاني الذي ضرب حول مدينة القدس من الجهة الشمالية. وبلغ عدد سكانها (٤٧٠٠) مستوطن^(٩) في العام ١٩٩٣، وعدد الشقق السكنية المنشأة (٢٤٠٠) وحدة، ومساحتها (٣٨٩) دونماً^(١٠).

(١) المصدر السابق، خطة هيكلية رقم ٣١١٩، ١٩٨٠. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/18.

(٢) مدير أراضي إسرائيل، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ٣٥٢٥، ١٩٨٤. (بالعبرية) أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/18.

(٣) المصدر السابق، خطة هيكلية رقم ٥٣١٣٦، ١٩٩٠. (بالعبرية).

(٤) دائرة أراضي إسرائيل - شركة تطوير القدس، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ب م / ٤١٩٢، ١٩٩٢. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/18.

(٥) هآرتس، ١٩٩٣/٨/١١. (بالعبرية).

(٦) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سابق، ص ١٠. (بالعبرية).

(٧) الجريدة الرسمية، رقم ١٤٢٥، ١٩٦٨/١/١١، ص ٦٨٨. (بالعبرية).

(٨) وزارة الإسكان، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ١٤٣٩، ١٩٧٤. (بالعبرية) أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/13.

(٩) هآرتس، ١٩٩٣/٨/١١. (بالعبرية).

(١٠) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سابق، ص ٤.

١٠ - جيلو Gilo

أقيمت هذه المستوطنة في الجنوب الغربي لمدينة القدس، على أراضي مدينة بيت جالا، وقريتي شرفات وبيت صفافا، التي صودرت من قبل السلطات الصهيونية في عام ١٩٧٠، وتبلغ مساحة هذه الأراضي (٢٧٠٠) دونم^(١)، على ارتفاع (٨٤٠م) عن سطح البحر في الأحواض الطبيعية التالية "المتزلة، صليب، حبايل مالحة، شعب الغنيمات، حريقات النصارى، خلة مسكوة، وعر عين يالو، ظهور الثعالب، الحسونة، بئر محمد علي، بيت ارزة، جسور مسعود، خلة يكدح، معصرة الظهر، جرملة، الخلة"^(٢).

وبدأت الجرافات الإسرائيلية في إقامة البنية التحتية لهذه المستوطنة في عام ١٩٧٠^(٣)، وشرع في إنشاء الوحدات السكنية عليها في العام التالي، وعلى أساس الخطة الهيكلية التي لم تظهر إلا في العام ١٩٧٧، حيث كانت السلطات الإسرائيلية تقوم دائماً بأعمال البنية التحتية والبناء في المستوطنات قبل ظهور المخططات الهيكلية^(٤). وفي العام ١٩٨٩ أقيم حيان سكنيان جديان في هذه المستوطنة، الأول على مساحة (١٥٤) دونماً^(٥)، والآخر على مساحة (٤٧) دونماً^(٦). جزء منها ويبلغ (٤٠) دونماً قد صودر في العام ١٩٨٠ من أراضي قرية بيت صفافا بحجة أنها أملاك غائبين^(٧). وفي بداية العام ١٩٩٣ أعدت السلطات الإسرائيلية خطة جديدة لإقامة حي سكني آخر عدد وحداته (٤٢٠) وحدة، على مساحة (٣٦٠) دونماً^(٨).

وكان الهدف من إنشاء هذه المستوطنة، حتى تكون جزءاً من الطوق الاستيطاني الذي أقيم حول مدينة القدس من الجهة الجنوبية، وعدت هذه المستوطنة من أكبر المستوطنات التي أقيمت في

(١) الجريدة الرسمية، رقم ١٦٥٦، الفقرة رقم (٤) من الملحق، ١٩٧٠/٨/٣٠، ص ٢٨٠٨. (بالعبرية)؛ وانظر أيضاً الملحق رقم (٢)، الفقرة الرابعة.

(٢) التفكحي، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٣) معارف، ١٩٧٧/٨/٢. (بالعبرية).

(٤) وزارة البناء والإسكان، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ١٩٠٥، تموز ١٩٧٦. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/25.

(٥) بلدية القدس، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ٢٩٥٢، ١٩٨٩/٦/١٣. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/25.

(٦) المصدر السابق، خطة هيكلية رقم ٢٩٥٢ ب، ١٩٨٩/٦/١٣. (بالعبرية).

(٧) التفكحي، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٨) وزارة البناء والإسكان، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ب/م ٤٣٠٩، ١٩٩٣/١/١٥. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/25.

جنوب مدينة القدس، وبلغ عدد سكانها عام ١٩٩٣ حوالي (٣٠٢٠٠) مستوطن^(١)، وعدد وحداتها السكنية (١٠٠٠٠) وحدة، ومساحتها تقدر بحوالي (٢٧٤٣) دونم^(٢).

١١ - تلبوت الشرقية East Tallpiot

أقيمت هذه المستعمرة في الجنوب الشرقي لمدينة القدس، على أراضي قرى الشيخ سعد وأبو طور وصور باهر ضمن الأحواض الطبيعية التالية "وادي عمرون، صوانات قطعة، تبور، بطن السبع، حواكير المريش، وادي الزيتون، الزوايا، راس عطرش، جودة الحجّة، الراس الغربي، أبو حشيش، العديسة"^(٣). وصودرت هذه الأراضي من قبل السلطات الإسرائيلية في آب ١٩٧٠، بناء على أمر وزير المالية بنحاس ساير، وتبلغ مساحة هذه الأراضي (٢٢٤٠) دونماً^(٤)، وعلى ارتفاع (٨٦٠م) عن سطح البحر، وكان جزء كبير من هذه الأراضي منطقة حرام تفصل بين أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ التي كانت تحت سيطرة الحكومة الإسرائيلية، وبين أراضي عام ١٩٦٧ التي كانت تحت السيطرة الأردنية. وكانت هذه الأراضي تحت إشراف قوات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨، وتبلغ مساحتها تبلغ (٢٨٠٠) دونم، حاولت السلطات الإسرائيلية السيطرة عليها، إلا أن قوات الأمم المتحدة رفضت التنازل عنها، وفي النهاية تم الاتفاق على تنازل الأمم المتحدة عن (٢٠٨٤) دونم منها، صادرتها السلطات الإسرائيلية فوراً^(٥).

وبدأت الجرافات الإسرائيلية في إقامة البنية التحتية لهذه المستوطنة في العام ١٩٧٣، وبوشر ببناء الأحياء السكنية فيها في العام ١٩٧٥^(٦). وبلغ عدد سكان هذه المستوطنة (١٥٠٠٠) مستوطن^(٧) في العام ١٩٩٣، وعدد وحداتها السكنية (٥٠٠٠) وحدة على مساحة (١٠٧١) دونم^(٨). هذا إلى جانب وجود منطقة صناعية في هذه المستوطنة تحتوي على عدد كبير من المصانع. وقد أعدت السلطات الإسرائيلية في أواخر العام ١٩٩٣ خطة هيكلية جديدة لإقامة حي سكني جديد، وفنادق سياحية على

(١) هآرتس، ١١/٨/١٩٩٣. (بالعبرية).

(٢) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سابق، ص ١١. (بالعبرية).

(٣) التفكحي، المستعمرات الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٤) الجريدة الرسمية، رقم ١٦٥٦، الفقرة رقم (٣) من الملحق، ٢٠/٨/١٩٧٠، ص ٢٨٠٨. (بالعبرية)؛ وانظر أيضاً الملحق رقم (٢)، الفقرة الثالثة.

(٥) أبو عرفة، القدس تشكيل، مصدر سابق، ص ٨٤.

(٦) بلدية القدس، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ١٨٤٨، ١٩٧٥. (بالعبرية). أُرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/26.

(٧) هآرتس، ١١/٨/١٩٩٣. (بالعبرية).

(٨) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سابق، ص ١١. (بالعبرية).

مساحة تقدر (٢٧٥) دونم^(١) كانت السلطات الإسرائيلية قد حولتها إلى أراض زراعية تحدم هذه المستوطنة حين صادرها في العام ١٩٧٠.

وتشكل هذه المستوطنة ومستوطنة جيلو التي أنشئت في تلك الفترة، ومستوطنتي جبل أبو غنيم، وجفعات هامتوس اللاتي ما زالتا في طور البناء، طوقاً استيطانياً من الجهة الجنوبية للقدس، الذي تعده السلطات الإسرائيلية جداراً أمنياً يحمي مدينة القدس من الناحية الجنوبية، ويحد أيضاً من تطور البناء في القرى العربية المجاورة لمدينة القدس من تلك الجهة كقرى بيت صفافا، وأبو طور، وصور باهر، وأم طوي.

١٢ - بسغات زئيف وبسغات عومر Bisgat Ze'ef & Bisgat Omer

أقيمت هذه المستعمرة إلى الشمال الشرقي من مدينة القدس، وتبعد (٥-٦ كم) عن وسط المدينة، وحوالي ٤٥ كم عن مدينة "تل أبيب"، وترتفع حوالي (٧٣٠م) عن سطح البحر، على أراضي قريتي حزما وبيت حنينا، التي صادرها السلطات الإسرائيلية في عام ١٩٨٠، البالغ إجمالي مساحتها (٤٤٠٠) دونم^(٢).

وبدأت أعمال البناء في هذه المستوطنة في عام ١٩٨٢، لإقامة أحياء استيطانية يقدر عدد وحداتها (٣٨١٥) وحدة سكنية على مساحة (١١٥٠) دونم^(٣). وفي السنوات التالية أقيم العديد من الأحياء السكنية في هذه المستوطنة، منها الحي الذي أنشئ في عام ١٩٨٣ على مساحة (٤٧) دونم^(٤)، كما أقيم حي استيطاني آخر في نفس العام على مساحة (٦٦,٥) دونم^(٥). وفي عام ١٩٨٤ أقيم حيان سكانيان جديديان الأول على مساحة (٣٤) دونم^(٦)، والثاني على مساحة (٥٠,٥) دونم^(٧). كما أنشئ حي سكاني كبير ومنطقة تجارية، على مساحة (٣٢١) دونم^(٨) في عام ١٩٨٥. وبدأ إسكان المستوطنين في هذه المستوطنة في عام ١٩٨٥ بعد استكمال عدد من المشاريع التي تمت المصادقة عليها في الفترة الأولى من إنشاء هذه المستوطنة.

(١) سلطة تطوير القدس، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ٤٧٤٨، ١٩٩٣. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/26.

(٢) الجريدة الرسمية، رقم ٢٦١٤، ١٩٨٠، ص ١٣٠٥. (بالعبرية).

(٣) وزارة البناء والإسكان، قسم التخطيط المحلي - القدس: الخطة الهيكلية رقم ٣٥٠٨، ١٩٨٢/١١/٢٢. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/12.

(٤) المصدر السابق، الخطة الهيكلية رقم ٣٣٣٦، ١٩٨٣/١١/١٥. (بالعبرية).

(٥) المصدر السابق، الخطة الهيكلية رقم ٣٣٤١، ١٩٨٣. (بالعبرية).

(٦) المصدر السابق، الخطة الهيكلية رقم ٣٣٣٣، ١٩٨٤/٥/٢٣. (بالعبرية).

(٧) المصدر السابق، الخطة الهيكلية رقم ٣٣٣٤، ١٩٨٤/١٢/٩. (بالعبرية).

(٨) المصدر السابق، الخطة الهيكلية رقم ٣٣٩٨، ١٩٨٥/٦/٨. (بالعبرية).

وفي عام ١٩٨٧ بدأت مرحلة جديدة من التوسع على الأراضي المصادرة في هذه المستوطنة، ففي هذا العام قامت السلطات بإنشاء حي جديد على مساحة (٧٠) دونماً^(١)، وفي العام ١٩٨٩ تم إنشاء حي آخر على مساحة (٤٠) دونماً^(٢). كما أقيم حي جديد يتضمن (١٠٠) وحدة سكنية في عام ١٩٩٢ على مساحة (٨٨) دونماً^(٣). وفي عام ١٩٩٣ أودعت خطتان جديدتان للمصادقة عليهما من قبل السلطات المعنية، مساحة الأولى (٣٧) دونماً^(٤)، والثانية مساحتها (١٧٨) دونماً^(٥).

وفي عام ١٩٨٣ قررت السلطات الصهيونية إنشاء مستوطنة جديدة أطلق عليها بسجات عومر إلى جانب مستوطنة بسجات زئيف حتى أصبحت فيما بعد هذه المستعمرة الجديدة جزءاً من المستوطنة الرئيسة بسجات زئيف، وشرعت السلطات الصهيونية بإنشاء بسجات عومر في العام ١٩٨٥. بموجب الخطة الهيكلية رقم (٣١٤٤) لإقامة (٤٧٤٦) وحدة سكنية على مساحة (١٧٠٠) دونم^(٦). كما تقرر في عام ١٩٩١ إنشاء حي سكني جديد في هذه المستوطنة يقدر عدد وحداتها (٣٨٠) وحدة على مساحة (٩٩) دونم بموجب الخطة الهيكلية رقم (١٣٦٠١)أ^(٧). وفي عام ١٩٩٣ قدمت خطة جديدة تحمل الرقم (٣٦٠٢)ب للمصادقة عليها من قبل السلطات المختلفة لإقامة (٨٠١) وحدة سكنية على مساحة (٣٠٧) دونمات^(٨).

وشكلت مستوطنتا بسجات زئيف وبسجات عومر، التي تتعامل معهما سلطات بلدية القدس الصهيونية على إنما حي استيطاني واحد، أكبر المستوطنات في شمال شرق القدس حيث اتصلت أحياءها السكنية بأحياء مستوطنة نفثي يعقوب لتشكل جداراً استيطانياً في الشمال الشرقي لمدينة القدس وفي عام ١٩٩٣ بلغ عدد سكان هذه المستوطنة (بسجات زئيف وبسجات عومر) ما يزيد عن

(١) وزارة البناء والإسكان، قسم التخطيط المحلي - القدس: الخطة الهيكلية رقم ٣٣٣٨، ١٠/١/١٩٨٧. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/12.

(٢) المصدر السابق، الخطة الهيكلية رقم ٣٣٤٢، ١/٨/١٩٨٩.

(٣) شركة نورلمان بيتا، قسم التخطيط المحلي - القدس: الخطة الهيكلية رقم ٣٣٤٦، ٢٢/٣/١٩٩٢. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/12.

(٤) شركة ياعر، قسم التخطيط المحلي - القدس: الخطة الهيكلية رقم ب/م ٤٤٠٤، ١٢/٥/١٩٩٣. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/12.

(٥) شركة موربا، قسم التخطيط المحلي - القدس: الخطة الهيكلية رقم ب/م ٤٥٦١، ١١/١١/١٩٩٣. (بالعبرية). أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/12.

(٦) وزارة البناء والإسكان، قسم التخطيط المحلي - القدس: الخطة الهيكلية رقم ٣١٤٤، ١٩٨٣. (بالعبرية) أرشيف جمعية الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/14.

(٧) المصدر السابق، الخطة الهيكلية رقم ١٣٦٠١، ١٩٩١. (بالعبرية).

(٨) المصدر السابق، الخطة الهيكلية رقم ٣٦٠٢، ١٩٩٣. (بالعبرية).

(٢٩٠٠٠) مستوطن^(١). وعدد الوحدات السكنية القائمة (٨٤٨٠) وحدة، ومساحتها (٥٥١٨) دونماً^(٢).

١٣- ريخيس شعفاط Rikhis Shu'afat

تقرر إنشاء هذه المستوطنة عام ١٩٩٠ على أراضي قرية شعفاط التي كانت السلطات قد حولتها منذ عام ١٩٧٠ إلى أراضي حرجية ضمن عملية تحويل ٤٤% من أراضي القدس إلى مناطق خضراء، الهدف منها كاحتياط استيطاني في المستقبل.

وتبلغ أراضي قرية شعفاط هذه (٢٠٢٤) دونماً على ارتفاع (٨١٧م) عن سطح البحر، استولت عليها (دائرة أحراج إسرائيل) بحجة الحفاظ على البيئة، وقامت بزراعتها بالأشجار وأطلق عليه اسم غابة راموت^(٣).

وبدأ العمل في هذه المستوطنة عام ١٩٩١ عندما أقدمت الجرافات الصهيونية على قطع الأشجار في المنطقة لإقامة البنية التحتية لهذه المستوطنة. بموجب الخطة الهيكلية رقم (١٩٧٣أ) التي تم إعدادها في عام ١٩٩٠ وصادق عليها في كانون الثاني عام ١٩٩١ لإقامة (٢٠٥٣) وحدة سكنية على مساحة (١٣٥٥) دونم^(٤). ولكن الحفريات أدت إلى اكتشافات أثرية في المنطقة مما أدى إلى توقف العمل مؤقتاً في هذه المستوطنة. وإثر ذلك قامت السلطات الصهيونية بالإعلان رسمياً عن مصادرة هذه الأراضي في نيسان ١٩٩٢ التي تقدر بحوالي (٢٠٢٤) دونماً^(٥).

وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٢ أعيد العمل في إنشاء هذه المستوطنة بعد تعديل الخطة الهيكلية السابقة بخطة هيكلية جديدة^(٦). وذلك لإقامة (٢٠٨٣) وحدة سكنية على مساحة (١١٩٨) دونماً^(٧)، حيث منع البناء على الأراضي التي اكتشفت الآثار فيها، ومع نهاية عام ١٩٩٣ ما زال العمل في هذه المستوطنة قيد الإنجاز، الذي تخطط السلطات لإسكان يهود متدينين كنديين فيها^(٨).

(١) صحيفة هآرتس، ١١/٨/١٩٩٣. (بالعبرية).

(٢) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سبق ذكره، ص ١٠. (بالعبرية).

(٣) التفكحي، خليل، قويد القدس، حقائق وأرقام، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٢، ص ١٢٦.

(٤) دائرة أراضي إسرائيل، قسم التخطيط المحلي - القدس: الخطة الهيكلية رقم ١٩٧٣ أ، ١٩٩٠/٨/٢٢. (بالعبرية). أرشيف جمعية

الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة، ملف رقم B/24.

(٥) الأمم المتحدة، وضع القدس، ص ٢٠.

(٦) الجريدة الرسمية رقم ٤٠٣٥، ٢٠/٨/١٩٩٢، ص ٤٤٠٢. (بالعبرية).

(٧) وزارة البناء والإسكان، قسم التخطيط المحلي - القدس: الخطة الهيكلية رقم ١٩٧٣ ب، ١٩٩٢/٥/٢٥. (بالعبرية). أرشيف جمعية

الدراسات العربية، قسم الخرائط والمساحة. ملف رقم B/24.

(٨) بيلغ، ميخال : بلفاست وأوبروكسل : القدس تنتظر قرار الحكم، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٩، مؤسسة الدراسات

الفلسطينية، بيروت، صيف ١٩٩٤. ص ١٣٢.

١٤ - جفعات هامتوس (التلة الطائرة) Giv'at Ha-Matos

أنشئت هذه المستوطنة في عام ١٩٩١ على أراضي قرية بيت صفافا على ارتفاع (٨٠٠م) عن سطح البحر، التي أخرجتها السلطات الإسرائيلية من الخارطة الهيكلية لقرية بيت صفافا التي تحمل الرقم (٢٣١٧) وصادرتها^(١)، وتم وضع (٣٠٠) بيت جاهز فيها على مساحة (١٧٠) دونماً لإسكان العائلات اليهودية المهاجرة إلى إسرائيل^(٢).

وتخطط السلطات الإسرائيلية لإنشاء مدينة استيطانية في هذا الموقع بموجب الخطة الهيكلية رقم (٥٨٣٤)^(٣) التي لم يصادق عليها بعد، حيث من المقرر إنشاء (٣٠٠٠) وحدة سكنية على مساحة (١٠٦٢) دونماً على أراضي مدينة بيت جالا وقرية بيت صفافا بالإضافة إلى أراضي يملكها دير الروم الأرثوذكس مساحتها (٨٢) دونماً تسعى السلطات الإسرائيلية إلى شرائها.

وتقع هذه المستوطنة على منطقة تدعى "تلة الطائرة" الواقعة بين مستوطنة جيلو وطريق الخليل، وتشكل هذه المستوطنة مع مستوطنة جبل أبو غنيم (هارحوما) ومستوطنتي جيلو وتليوت الشرقية الحزام أو الطوق الاستيطاني الجنوبي لمدينة القدس، حيث يفصل هذا الحزام كلياً مدينة القدس عن المنطقة العربية جنوب القدس.

١٥ - هارحوما (جبل أبو غنيم) Harhoma

قررت السلطات الصهيونية إقامة هذه المستعمرة في عام ١٩٩١، عندما أصدرت أمراً موقفاً من قبل وزير المالية في تلك الفترة إسحاق موداعي، بتاريخ ٢١/٤/١٩٩١، ويقضي بمصادرة (١٨٥٠) دونماً من أراضي مدينة بيت ساحور وقرية أم طوبا، ومبينة في الخارطة رقم (هـ - ف/١٤٤/٣٢٢)^(٤). وتدعى هذه المنطقة جبل أبو غنيم التي قامت السلطات الصهيونية بواسطة (دائرة أحراج إسرائيل) بتشجيرها بالأشجار الحرجية بعد عام ١٩٦٧ بحجة الحفاظ على البيئة وجعلها مناطق خضراء ضمن المخطط الهيكلية للمنطقة، وتقع هذه المنطقة في الزاوية الجنوبية الشرقية من مدينة القدس^(٥). على ارتفاع (٧٧٤م) عن سطح البحر.

وبدأ العمل في إقامة البنية التحتية لهذه المستوطنة في النصف الثاني من عام ١٩٩٢ بعد وصول حكومة العمل للسلطة^(٦)، بدون وجود خطة هيكلية لهذه المستوطنة وذلك بسبب الضجة التي أثارت

(١) التفكحي، المستعمرات الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٣٥.

(٢) Jerusalem Post, 21Feb. 1992.

(٣) دائرة أراضي إسرائيل، قسم التخطيط المحلي - القدس: الخطة الهيكلية رقم ٥٨٣٤. (بالعبرية)، أرشيف جمعية الدراسات العربية، دائرة الخرائط والمساحة، ملف رقم B/23.

(٤) الجريدة الرسمية رقم ٣٨٧٧، ٢١/٤/١٩٩١، ص ٢٤٧٩. (بالعبرية).

(٥) Report On Israeli Settlement, Op.Cit., Vol.7, No3, May-June 1997, P.8.

(٦) Report On Israeli Settlement, Op.Cit., Vol.2, No-6, Nov 1992, P.4.

حول إقامة هذه المستوطنة وبسبب رفع أصحاب الأراضي التي تمت مصادرتها اعتراضات لدى (محكمة العدل العليا الإسرائيلية) التي قامت برد اعتراضاتهم في كانون الأول من عام ١٩٩٥. وإثر ذلك قامت بلدية القدس بإيداع الخطة الهيكلية رقم (٥٠٥٣) للمنطقة بمساحة (٢٠٥٦) دونماً من أجل إقامة منطقة صناعات خفيفة، ومنطقة تجارية خاصة، ومنطقة سياحية وفنادق، ومنطقة سكنية لإقامة (٦٥٠٠) وحدة سكنية^(١).

المستوطنات التي أقيمت في القدس ١٩٦٧-١٩٩٣

اسم المستوطنة	سنة مصادرة الأرض	سنة الإنشاء	المساحة المصادرة سنة الإنشاء (بالدونم)	مساحة المستوطنة حتى تاريخ ١٩٩٣/٥/١١ (بالدونم)	عدد الوحدات السكنية	عدد المستوطنين حتى تاريخ ١٩٩٣/٨/١١
١. الحي اليهودي	١٩٦٨	١٩٦٨	١١٦	١٣٠	٦٥٠	٢٣٠٠
٢. رامات اشكول وجفعات همفتار	١٩٦٨	١٩٦٩		١٠٣٩	٢٢٠٠	٦٦٠٠
٣. التلة الفرنسية (جفعات شابير)	١٩٦٨	١٩٦٨	٣٣٤٥	٩٦١	٥٠٠٠	٦٥٠٠
٤. الجامعة العربية وجبل سكوبس	١٩٦٨	١٩٦٨		١١٩٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٥. مامبلا	١٩٧٠	١٩٧٠	١٣٠	١١٦	٣٠٠	-
٦. عطرورت	١٩٧٠	١٩٧٠	١٢٠٠	٢٧١٥	مصانع	صناعية
٧. نفي يعقوب	١٩٧٠	١٩٧١	١٢٣٥	١٧٩٥	٤٢٠٠	١٨٨٠٠
٨. راموت	١٩٧٠	١٩٧٣	٤٨٤٠	٤٤٤٩	٨٤٠٠	٣٧٢٠٠
٩. معلوت دفنا	١٩٦٨	١٩٧٣	٤٨٥	٣٨٩	٢٤٠٠	٤٧٠٠
١٠. جيلو	١٩٧٠	١٩٧٠	٢٧٠٠	٢٧٤٣	١٠٠٠٠	٣٠٢٠٠
١١. تلبوت الشرقية	١٩٧٠	١٩٧٣	٢٢٤٠	٢٢٤٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠
١٢. بسغات زئيف وبسغات عومر	١٩٨٠	١٩٨٢	٤٤٠٠	٥٥١٨	٨٤٨٠	٢٩٠٠٠
١٣. ريخس شعفاط	١٩٩٢	١٩٩١	٢٠٢٤	*١١٩٨	٢٠٨٣ قيد الإنشاء	-

(١) بلدية القدس - قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ٥٠٥٣، ١٩٩٥/١٢/٢١. (بالعبرية). أُرشيف جمعية الدراسات

العربية، قسم الخرائط والمساحة. ملف رقم B/17.

* حول جزء من الأراضي المصادرة إلى منطقة أثرية بعد الاكتشاف الأثري التي وجدت في المنطقة.

-	٣٠٠ بيت ٣٠٠٠ جاهر قيد الإنشاء	١٠٦٢	١٠٦٢	١٩٩١	١٩٩١	١٤. جفعات هاموتس
-	٦٥٠٠ قيد الإنشاء	١٨٥٠	١٨٥٠	١٩٩١	١٩٩١	١٥. مار حوماه
١٥٢٨٠٠	٤٩١٣٠ قائمة ١١٥٨٣ قيد الإنشاء	٢٧٣٩٥	٢٥٦٢٧			المجموع

ثالثاً : دور الحركات والمؤسسات غير الحكومية في تعزيز الاستيطان الإسرائيلي في القدس

١٩٦٧-١٩٩٣-

رغم أن الاستيطان اليهودي في القدس بعد عام ١٩٦٧ كان من مسؤولية الحكومة الإسرائيلية استناداً إلى قرارات وقوانين ضم القدس، واعتبار أن القدس جزءاً من "أرض إسرائيل وعاصمتها الأبدية" حتى أصبح استيطان القدس والاستيلاء عليها مهمة موكلة على عاتق الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، رغم ذلك كان هناك دور للعديد من المؤسسات والحركات غير الحكومية في حركة الاستيطان وإنشائها في القدس، سواء كان ذلك بالدعم المادي الذي تقدمه للاستيطان، أو من خلال إنشاء المستوطنات، أو الاستيلاء على عقارات وأراض في منطقة القدس، معززة بذلك التواجد اليهودي في القدس. ومن أهم هذه المؤسسات والحركات:-

١- المنظمة الصهيونية العالمية World Zionist Organization

لعبت المنظمة الصهيونية العالمية دوراً مهماً جداً في بلورة الوجود اليهودي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ من خلال نشاطها وبرامجها الاستيطانية، وكذلك بعد إنشاء دولة إسرائيل سواء على الصعيد الداخلي من خلال تدعيم أسس الاستيطان، وإنشاء المستوطنات الجديدة، أو على الصعيد الخارجي في جمع الأموال لتدعيم هذا الاستيطان، وتشجيع الهجرة اليهودية لفلسطين وجلب المستوطنين.

ووفقاً لقانون سنة ١٩٥٢ وميثاق سنة ١٩٥٤ الصادر عن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) فقد حدد عمل المنظمة الصهيونية في داخل دولة إسرائيل وذراعها المؤسسة الصهيونية في الخارج، على النحو التالي:-

"تنظيم المهجرة في الخارج، ونقل المهاجرين وممتلكاتهم إلى إسرائيل، والمساهمة في استيعاب المهاجرين في إسرائيل، وهجرة الشباب، وإقامة المستوطنات الزراعية في إسرائيل، والحصول على الأراضي في إسرائيل وتحسينها بواسطة مؤسستي المنظمة الصهيونية - الكيرن كايتمت لـ إسرائيل والكيرن هايسود"^(١).

وبعد عام ١٩٦٧ أحييت مسؤولية إقامة المستوطنات وإنشائها في الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ إلى القسم الخاص بالاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، بحيث أصبحت القرارات الخاصة بإنشاء المستوطنات في تلك المناطق، ومنذ عام ١٩٧٠ ولأسباب قانونية خاصة بالحكومة الإسرائيلية، أصبحت هذه القرارات بيد لجنة أطلق عليها اللجنة الوزارية للاستيطان. وهذه اللجنة مشكلة من عدد متساوٍ من أعضاء المنظمة الصهيونية العالمية وأعضاء من وزراء الحكومة الإسرائيلية^(٢).

وبذلك فإن جميع المستوطنات في هذه الأراضي ومن ضمنها القدس كان للمنظمة الصهيونية دور رئيس في إنشائها إلى جانب الحكومة الإسرائيلية وبقي هذا الدور للمنظمة الصهيونية حتى عام ١٩٧٧ حيث تولت حكومة الليكود السلطة السياسية في دولة إسرائيل، ودبت الخلافات ما بين حكومة الليكود والمنظمة الصهيونية العالمية، مما أدى إلى قطع التنسيق بينهما، وكان لذلك تأثير على الاستيطان وبرامجه، مما أدى إلى أن يسحب كل منهما خطته الاستيطانية، على أن يقدم كل منهما خطته للكونغرس الصهيوني^(٣). وبذلك أصبح دور المنظمة الصهيونية العالمية في دعم الاستيطان من خلال التمويل والمهجرة، وتولت الحكومة الإسرائيلية مهمة إنشاء وإقامة المستوطنات.

٢- حركة غوش أمونيم : Gush Amonim

قامت حركة غوش أمونيم عام ١٩٧٤^(٤) في أعقاب حرب عام ١٩٧٣^(٥)، كحركة استيطانية بحيث تُعتبر لجنة الاستيطان من أهم مؤسساتها التي أفرزت "جمعية لإقامة تجمعات مدن في الضفة الغربية"^(٦)، انطلاقاً من مفهومهما بأن جميع الأراضي المحتلة هي "أرض إسرائيل"^(٧) ويجب الاستيطان فيها وتكثيفه.

(١) أوبرين، لي: المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل، ترجمة جماعة من الأساتذة بإشراف ومراجعة الدكتور محمود زايد، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا-قبرص، ١٩٨٦، ص٢٢.

(٢) U.N. General Assembly, Op.Cit., A/32/284, 27 Oct 1977, P.16.

(٣) Ibid.

(٤) اغبارية، مسعود: حركة غوش أمونيم بين النظرية والتطبيق، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٤، ص٢١.

(٥) بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ط٣، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥، ص٢٢٠.

(٦) اغبارية، مصدر سابق، ص٣٣.

(٧) بدر، مصدر سابق، ص٢٢٢.

وقد نشطت حركة غوش أمونيم بعد إنشائها في مجال الاستيطان في معظم المناطق المحتلة ومن ضمنها القدس. ومن أهم ميزات أماكن المستوطنات التي أقامتها هذه الحركة قربها من المدن الفلسطينية متذرعة بالموقع الاستراتيجي وازدحام السكان الفلسطينيين الذي يشكل خطورة على هوية المنطقة ويهوديتها^(١).

فأقامت العديد من المستوطنات في أنحاء عديدة من الأراضي العربية المحتلة ومن ضمنها أطراف منطقة القدس معززة بذلك خطة القدس الكبرى. ومن هذه المستوطنات التي أنشأتها هذه الحركة في منطقة القدس الكبرى، مستوطنتي "جفعون الجديدة" Givon Hadasha "وحدشاه" Hadasha اللتين أقيمتا على أراضي قرى الجيب وبيت جزا وبدو في العام ١٩٨٠ إلى الشمالي الغربي من مدينة القدس^(٢). ومستوطنة "مخماس" Mikhmas التي أقيمت في العام ١٩٨١ على بعد ١٠ كم في الشمال الشرقي من مدينة القدس^(٣). ومستوطنة "بيت حورون" Bet Horon التي أقيمت في عام ١٩٧٧ في الشمال الغربي لمدينة القدس وعلى بعد ١٥ كم منها^(٤). وكذلك مستوطنة "علمون" Almon ، أقيمت عام ١٩٨٣ بين مستوطنتي "النسي يعقوب" Neve Ya'akov و"الخان الأحمر" Meshor Adomim^(٥).

٣- حركة عطيرت كوهانيم Ataret Cohonim

تأسست هذه الحركة عام ١٩٧٨ إثر سلسلة من المناقشات والدراسات حول المعبد اليهودي، وهذه المناقشات والدراسات التي عقدت في القدس نظمت من قبل أحد المتعصبين اليهود من مستوطني الجولان ويدعى "ماتياهو هاكوهين" Mattiaho Hacoheh ، بالإضافة إلى الحاخام "شلومو أفير" Shlomo Avner حاخام مستوطنة بيت إيل Bet Ael . وأدى تجاوب المستوطنين في هذه النقاشات إلى إنشاء حركة عطيرت كوهانيم وأعضاؤها من المعسكر القومي الديني ويعتبرون النخبة من مجموعات غوش إيمونيم^(٦). وتستمد هذه الحركة مبادئها وتعاليمها من الدراسات التلمودية، وتعاليم الحاخام "حافتس شائيم" Hafets Shaiem .

وقد نشطت هذه الحركة الاستيطانية داخل أسوار مدينة القدس واشتهرت بمضايقة السكان الفلسطينيين وإزعاجهم، وشراء العقارات الفلسطينية هناك، والاستيلاء على منازل المقدسيين، وقد أدت هذه الأعمال إلى حث الحكومة في العام ١٩٨٤ على تشكيل لجنة أعضاؤها من مختلف الوزارات لبحث

(١) اغبارية، مصدر سابق، ص ٢٣٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨٦-٢٩٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٠٨.

(٤) المصدر السابق، ص ٣١٣.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٣٥.

(٦) Jerusalem Post, 9Dec. 1983, 30Dec. 1983 ؛ أنظر دمبر، مصدر سابق، ص ٤٧ .

موضوع الاستيطان في الأحياء الإسلامية، وقد ضمت اللجنة ممثلين عن وزارة الإسكان، ووزارة العدل ووزارة الداخلية وكذلك ممثلين عن البلدية والجيش والشرطة وأحد خبراء الآثار، وأعضاء من مجموعات مختلفة من المستوطنين^(١). وقد عقدت هذه اللجنة أربعة اجتماعات سرية، تم فيها الموافقة على الاستيطان في الأحياء الإسلامية بمدينة القدس، وفق القرارات التالية:-

- ١- المباني المصنفة وفقاً لقوانين البلدية على أنها تشكل خطورة يجب إزالتها وليس تجديدها أو صيانتها.
- ٢- استيطان العائلات اليهودية له أولوية حتى على إقامة المؤسسات.
- ٣- لا يمكن إقامة أي مشروع استيطان أو تجديدات قرب الحرم الشريف.
- ٤- فقط الممتلكات القريبة من الحي اليهودي يمكن تجديدها وسكنها.
- ٥- لن تقدم الحكومة أي دعم إذا لم تكن الممتلكات قريبة من الحي اليهودي.
- ٦- يجب تشكيل لجنة متابعة، على أن تعمل هذه اللجنة بالتنسيق مع (أفرايم شيلو) Afraym shelo منسق نشاطات شؤون القدس في وزارة الداخلية^(٢).

وإثر هذه الاجتماعات والقرارات السرية التي اتخذتها اللجنة الوزارية بدأت هذه الحركة تتلقى الدعم من الحكومة، حيث قدمت وزارة الإسكان لها في عام ١٩٨٦ مبلغ (٤٠٠٠٠) دولار لشراء المزيد من العقارات في الأحياء الإسلامية داخل مدينة القدس^(٣). وقد عملت هذه الحركة بنشاط داخل أسوار المدينة المقدسة وخارجها طوال السنوات التي تلت، بحيث أن صحيفة كول هعير نشرت خيراً في العام ١٩٩١ مفاده بأن وزارة الإسكان وحركة عطيرت كوهنيم قد أقرت خطة سرية لإنشاء ٢٦ مستوطنة جديدة في القدس الشرقية، من أجل إنشاء ٤٠٠٠ وحدة سكنية جديدة عليها^(٤).

٤- حركة تورا كوهانيم "العلم المقدس" Torat Cohanim

يعتقد بأن تأسيس هذه الحركة كان في عام ١٩٧٩، ومعتقدات هذه الحركة وأهدافها شبيهة بمعتقدات وأفكار حركة عطيرت كوهانيم وذلك لأنها قامت على ما ورد في المناقشات التي كان ينظمها "ماتياهو هاكوهين"، وأهم معتقداتها وأهدافها تمثل أولاً بدراسة التقاليد الدينية للهيكل وتاريخه كما وضعها الحاخام "حافتس شائيم"، وثانياً الاستيلاء على الممتلكات والعقارات العربية في الأحياء العربية في البلدة القديمة^(٥).

(١) هآرتس، ١٩٨٦/٤/٢٥. (بالعبرية) أنظر ديمر، مصدر سابق، ص ٤٥.

(٢) ديمر، مصدر سابق، ص ٤٥-٤٦.

(٣) Jerusalem Post, 27Mar. 1986؛ أنظر ديمر، مصدر سابق، ص ٤٨.

(٤) U.N. General Assembly, Op.Cit., A/47/76, 10Jan 1992.P.53.

(٥) ديمر، مصدر سابق، ص ٤٨؛ أبو حابر، إبراهيم وآخرون: قضية القدس ومستقبلها، ط ١، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٧. ص ١٧٣.

وأعضاء هذه الحركة من الطلاب اليهود المتعصين دينياً والذين لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي بناء على أسس دينية، وكان أول حاخام لهذه الحركة، الحاخام "رابي بتروفتر" Rabi Betrovitr حيث تلقوا موافقة من حاخام القدس القديمة "أيفغدور نيبزال" Avegdor Nebnzal لممارسة شعائرهم الدينية. ويشارك أعضاء هذه الحركة حركة عطيرت كوهنيم في اتحاد مالي باسم (عطيرا ليشونا)، والهدف من هذا الاتحاد المالي هو السيطرة على العقارات والممتلكات في الأحياء العربية في القدس القديمة، ويقوم أفراد هذه الحركة في بيت (ماغريفيم) Magravim في عقبة الخالدية في القدس القديمة حيث قاموا بإنشاء مكتبة لهم هناك، ويعيش أعضاء آخرون، من هذه الحركة في شقق مجاورة لدار الأيتام تدعى (بيت ديكسن) Bet Diksin ، وفي شقق تدعى (كوليل غاليسيا) Koliel Galesia فوق خان الزيت في البلدة القديمة^(١).

٥- حركة شباب إسرائيل: The Young Israel Movement

قام بإنشاء هذه الحركة الحاخام "نخمان كهانا" Nakhman Kahana شقيق الحاخام "مئير كاهانا" Maier Kahana، وقد أقام مع عائلته. وبعض أعضاء هذه الحركة في أحد البنايات المعروفة باسم (كوليل جورجيا) Koliel Gorgea والواقعة في طريق باب الواد. ويحتوي هذا البناء على كنيس ومكتبة وعدد من الغرف للسكن. ويقوم الحاخام كهانا بتعليم أتباعه علم لاهوت إسرائيل الكبري وتاريخ الهيكل^(٢).

وتسعى هذه الحركة للسيطرة أيضاً على العقارات والممتلكات في الأحياء الإسلامية في القدس القديمة، وتعتبر هذه الحركة هي الأصغر بالنسبة لحركات المستوطنين الناشطة في داخل القدس. قامت هذه الحركة بالعديد من النشاطات في القدس أدت إلى مواجهات عنيفة مع السكان الفلسطينيين. ويقوم أفراد هذه الحركة بالمسيرات ما بين فترة وأخرى للحرم القدسي، ولبعض المواقع في الأحياء العربية للسيطرة عليها تحت الادعاء بأنها يهودية^(٣).

٦- حركة يشفيا شوفونيم Yesheva Shuvu Banim

أقامت هذه الحركة مجموعة من السجناء المسيحيين في دول أوروبا، الذين اعتنقوا الديانة اليهودية. ويعتبر أفراد هذه الحركة من أتباع الحاخام "نخمان الحسيدي" Nahman Hassedi من بولندا. ويسعى أفراد هذه الحركة لتحقيق طموحاتهم الدينية في القدس القديمة من خلال السيطرة

(١) ديمر، مصدر سابق، ٤٨-٤٩؛ أبو جابر، وآخرون، مصدر سابق، ص ١٧٣.

(٢) ديمر، مصدر سابق، ص ٤٩.

(٣) أبو جابر وآخرون، مصدر سابق، ص ١٧٤.

والاستيلاء على العقارات هناك، وذلك من أجل بناء كنيس ضخم في المدينة بحيث يكون أعلى بناء فيها، وذلك لغياب وجود الهيكل^(١).

وهذه الحركة لا يوجد لها زعيم ينظم شؤونها، إنما تتلقى التعليمات من الحاخام "لايزر برلانند" Layzer Berland، وتتلقى المعونات المالية لتحقيق أهدافها من أحد المقربين من أرئيل شارون يدعى "أبراهام دويك" Ibrahim Dwiek الذي يعيش في نيويورك^(٢).

وقد نشطت هذه الحركة في السيطرة على العقارات والأبنية في الأحياء الإسلامية في القدس وخارجها حيث قامت شركات يهودية لشراء الأراضي والمباني في البلدة القديمة في كانون الأول ١٩٩١ بالتعاون مع وزارة الإسكان بشراء أراضٍ في القدس لمصلحة هذه الحركة، وذلك من أجل تنفيذ برنامج استيطاني من إعداد المهندس المعماري "جدعون هارلف" Jadu'n Harlif حيث حدد للمشروع ٢٢ موقعاً من الأراضي في القدس ليبنى عليها اليهود (٤٠٠٠) وحدة سكنية^(٣). كذلك قامت مجموعة من هذه الحركة في بداية تشرين الأول من عام ١٩٩١ بالسيطرة على بناء في الحي الإسلامي من البلدة القديمة، حيث قام إثر ذلك عدد من رجال المجلس البلدي في القدس، وعضو الكنيست وزير شؤون القدس "أبراهام فيردغر" Ibrahim Verdegar بالاحتفال بنقل عائلات يهودية إلى هذا البناء^(٤). وفي شباط ١٩٩٢ قام عدد من أعضاء هذه الحركة باحتلال بناء آخر في البلدة القديمة في القدس يدعى بيت الأسد، وذلك بعد إقرار محكمة القضاة الإسرائيلية في القدس على الادعاء التي قدمته هذه الحركة للمحكمة وتدعي فيه بأن هذا البناء من حقها، بالرغم من الدعوى الذي رفعها أصحاب البيت الفلسطينيين لإثبات حقهم في البيت^(٥).

٧- جمعية عطيرا ليوشنا : Atara L'yoshna

أنشئت هذه الجمعية عام ١٩٧٩، واطعة نصب أعينها هدفاً رئيساً وهو استرجاع وبعث وتجديد الاستيطان اليهودي في أحياء القدس القديمة. ويعتبر حاخام القدس القديمة والحاخام السفاردي الرئيسي لإسرائيل من أهم المساندين والداعمين لهذه الجمعية^(٦). وتعتبر هذه الجمعية من أخطر المؤسسات والحركات الاستيطانية العاملة داخل أسوار مدينة القدس من بين الجماعات الاستيطانية المذكورة سابقاً. وقد نشطت هذه الجمعية من أجل الاستيلاء

(١) دمبر، مصدر سابق، ص ٤٩؛ أبو جابر، وآخرون، مصدر سابق، ص ١٧٤.

(٢) دمبر، مصدر سابق، ص ٥٠.

(٣) U.N. General Assembly, Op.Cit., A/47/262. 6Jul. 1992.P.60.

(٤) U.N General Assembly , Op.Cit., A/47/76. 10 Jan. 1992.P.54

(٥) U.N. General Assembly, Op.Cit., A/47/262, 6 Jul. 1992. P.63.

(٦) دمبر، مصدر سابق، ص ٥٠؛ أبو جابر وآخرون، مصدر سابق، ص ١٧٤-١٧٥.

واستملاك العقارات والأبنية داخل أحياء مدينة القدس ونقل المستوطنين إليها ولتحقيق أهدافها الاستيطانية، المبنية على نبوات دينية، قامت بوضع برنامج يتضمن خمس مراحل هي:

- ١- تحديد مواقع الممتلكات اليهودية السابقة في القدس.
- ٢- شراء الممتلكات في القدس واستئجارها .
- ٣- إخراج المستأجرين الفلسطينيين من العقارات، سواء كانوا محميين بعقود إيجار أو لا .
- ٤- تجميد الممتلكات بعد الاستيلاء عليها وإعادة بنائها.
- ٥- اختيار عائلات يهودية وإسكانها في الأبنية التي تم الاستيلاء عليها^(١).

وقد سارت الجمعية على أساس هذا البرنامج الذي وضعته لتنفيذ أهدافها الاستيطانية في المدينة، حيث قام المحامي المؤرخ "شباي زخاريا" Shabaie Zakharia بالبحث عن الوثائق التي تثبت ملكية اليهود في العقارات والأبنية داخل أسوار المدينة المقدسة، وقد نشر أبحاثه في عام ١٩٨٥ في كتيب بعنوان "المنازل والمؤسسات اليهودية في الحي الإسلامي في المدينة القديمة، القدس"، ومن ثم بدأت جمعية عطيرا ليوشنا بالاستيلاء على هذه المنازل التي حددت في هذا الكتيب وغيرها من المنازل، من أجل تطبيق برنامجها الاستيطاني في المدينة. وبسبب نشاطها في الاستيطان في القدس تم الاعتراف بها من قبل "إدارة أراضي إسرائيل" حيث حولت عطيرا ليوشنا بإدارة الأوقاف التي كانت باسم الدولة، وإخراج المستأجرين الفلسطينيين والاستيلاء على العقارات داخل البلدة القديمة بحيث أصبحت أداة استيطان رسمية^(٢). وشرعت في تجديد المباني التي تم الاستيلاء عليها مثل ميم ديسكين، ويشفيا مياي عولام، وبيت مغربيم في عقبة الخالدية، وفي بيت وارسوا في حارة باب حطة، وفي كويليل غاليسيا في طريق الواد وعلى سطح منطقة السوق المركزية، ولأجل ذلك قامت هذه الحركة بإنشاء شركة تعمير وبناء لتسهيل مهمتها، أطلق عليها "بنيان يروشليم" وعملت هذه الشركة على جمع الأموال من أجل تحقيق أهداف الحركة^(٣).

٨- مؤسسة "العاد" : Al A`ad

تعتبر هذه المؤسسة من المؤسسات الاستيطانية النشطة في مجال شراء العقارات والممتلكات الفلسطينية في منطقة القدس، وخصوصاً من منطقة سلوان، حتى باتت تعتبر مؤسسة الاستيطان التي قادت الحملة في جلب اليهود إلى المدينة التي يطلقون عليها مدينة داود، وهي مدينة سلوان^(٤).

(١) دمبر، مصدر سابق، ص ٥٠-١٥١؛ أبو جابر، وآخرون، مصدر سابق، ص ١٧٥.

(٢) دمبر، مصدر سابق، ص ٥١-٥٢.

(٣) دمبر، مصدر سابق، ص ٥٤-٥٥.

(٤) U.N. General Assembly, Op.Oct., A/47/262, 6 July 1992. P.60.

ويبدو أن هذه الحركة بدأت نشاطاتها بالسر والخفية للحصول على العقارات والممتلكات في مدينة القدس وخاصة في "سلوان" وذلك من خلال شرائها، أو من خلال تزوير وثائق تثبت ملكية اليهود لهذه العقارات، وبالتنسيق مع الحكومة الإسرائيلية. ففي تشرين الأول من عام ١٩٩١ قامت مجموعة من المستوطنين بمحاولة إنشاء حي يهودي في مدينة سلوان بعد أن سيطروا على بيت في المدينة وخمس شقق أخرى تدعى (العاد) بأنها اشترتها خلال السنوات السبع الماضية. وبعد ذلك بأسبوعين أي في ٢٤ تشرين الأول ١٩٩١ صدر أمر من محكمة العدل العليا الصهيونية بمنع الشرطة من طرد المستوطنين من أحد هذه البيوت ومنحت الحكومة عشرين يوماً لتثبيت ملكيتها في هذا البيت، في حين صرح "دافيد يعاري" David Ye'arey بأن حركة عطيرت كوهنيم قد امتلكت عدداً من الأبنية الأخرى، كما ادعت مؤسسة (العاد) بأنها تمتلك ٥٠% من الممتلكات في سلوان مدعية بأنها اشترتها من عائلات عربية^(١).

وفي الثاني عشر من كانون الأول ١٩٩١، سمح مجلس الوزراء الإسرائيلي لعائلات يهودية للاستيطان في مدينة سلوان، وقام ثلاثون مستوطناً لعائلات يهودية بالاستيطان في مدينة سلوان، وقام ثلاثون مستوطناً تحت حماية كثيفة من الشرطة الإسرائيلية بالانتقال إلى مدينة سلوان والاستيلاء على ستة بنايات فيها مشكلة نواة لحي استيطاني يهودي في المدينة^(٢).

وهناك منظمات وحركات أخرى ناشطة في المدينة المقدسة إلى جانب هذه الحركات الرئيسية ومن هذه الحركات "أمناء جبل الهيكل" التي تسعى إلى نسف المسجد الأقصى وقبة الصخرة من أجل إقامة الهيكل الثالث ويقود هذه الحركة الحاخام "غرشون سالمون" Garashon Salmon. وهناك "الحركة من أجل إقامة الهيكل" ويتزعمها "يونا لرنر" Youal Lennr أحد قادة التنظيم الإرهابي الصهيوني الذي قام بتفجير سيارات رؤساء البلديات في الضفة الغربية بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٠. وهناك حركة دينية متعصبة أخرى يطلق عليها "حركة نظرية جبل البيت". و "دوريات جبل البيت" وهذه تقوم بتنظيم دوريات وجولات لليهود المتعصبين في الحرم القدسي. وحركة "معهد المقدسات" ويتزعمها الحاخام أرئيل Areael حاخام المدرسة الدينية في مستوطنة ياميت سابقاً، وموشي نمان Moshee Neaman الزعيم الثاني في حركة كاخ المتطرفة. و "الرابطة من أجل البيت" وتأسست عام ١٩٧١، وضمت عدداً كبيراً من المتعصبين الدينيين. وهناك شركة "هيموناتا" Heymonata وهي أحد الفروع السرية للصندوق القومي الصهيوني، التي تسعى إلى الاستيلاء على العقارات والممتلكات العربية في القدس^(٣).

(١) U.N. General Assembly, Op.Cit., A/47/67, 10 Jan 1992, PP.53-55.

(٢) U.N. General Assembly, Op.Cit., A/47/262, 6 Jul 1992. P.60.

(٣) جريدة القدس، ١٩٩٨/٩/٢٠.

والجدول التالي يبين الاستيطان داخل البلدة القديمة بالقدس^(١) :

الرقم	الحي	الوصف	حالة العقار
(أ)	حارة السعدية		
١	قرب باب الساهرة	ثلاثة بيوت ودونمان من الأرض تسكنها ثلاث عائلات يهودية تم تسييجه مع حراسة . تسكن عائلتان في شقتين عطيرات كوهنيم - أملاك غائبين -	تم إعمار البناء
٢	عقبة درويش (٤٠) مقابل المدرسة القادسية	الطابق الثاني-تسكنه عائلة يهودية أخذ البيت سنة ١٩٨٦م	تم إعمار البناء
٣	طريق المذنبه الحمراء بالقرب من زاوية الهنود	يتألف من طابقين غير مسكون عطيرات كوهنيم - أملاك غائبين- أخذ البيت سنة ١٩٩١ م .	تجري عملية الترميم
٤	عقبة البسطامي(١)	يتألف من طابقين - عطيرات كوهنيم - أملاك غائبين .	إعمار الطابق الثاني
٥	عقبة الميلاوية(٣٠)	بيت من ثلاث غرف -مطبخ وحمام- شركة هيمانوتا- أخذ البيت ١٩٩١ م .	بحاجة إلى تعميم
٦	عقبة الميلاوية(٣١)	شقة واحدة لليهود - شركة هيمانوتا - أخذ البيت ١٩٩١ م .	بحاجة إلى تعميم
٧	باب حطة	يتكون البيت من طابقين - غير مسكون - عطيرات كوهنيم - أخذ البيت في أيلول عام ١٩٩١ م .	بحاجة إلى تعميم مطروح أمام المحكمة
٨	الشيخ ربحان (٤٨)	يتألف من طابقين عدد قليل من الغرف في الطابق الأرضي - مسكون - عطيرات كوهنيم -	تجري عملية الترميم
٩	الشيخ ربحان (٤٤)	دكان	لم يتم تعميمه
١٠	الشيخ ربحان (٤٨)	يتألف من طابقين - غير مسكون - همشيرت كدمات بورشلايم - أخذ البيت سنة ١٩٨٦ .	بحاجة إلى تعميم
(ب)	شارع الواد		
١١	الواد (٧) مقابل عقبة التوتة	بنائتان ودكاكين - يتألف من طوابق - شقة لليمني شارون مسكون من بعض العائلات اليهودية	تم إعمار بنائته
١٢	الواد ٧٥-٨١	بنية من ثلاثة طوابق تسكن عائلة الباشا في جزء منه - ايجاد كوهنيم - يعتبر كنيس	تم إعمار الطابق الثاني

(١) صندوقه، هائل : مشاريع إعمار البلدة القديمة ومقدساتها، شؤون تنمية، مج ٥، العدد الثاني والثالث، الملتقى الفكري العربي، القدس، شتاء ١٩٩٥-١٩٩٦ . ص ١١٧-١١٩ .

١٣	الواد ٩٠	بناية من ثلاثة طوابق - معهد تورا - عطيرات كوهنيم - تم إعمارها
١٤	السواد - باب الحديد	ساحة وبضعة غرف - عطيرات كوهنيم - تم إعمارها
١٥	السواد - باب الحديد	بناية تتألف من عدة طوابق - عطيرات كوهنيم - أخذ البيت في آب ١٩٨٦ م
١٦	الواد - باب الحديد	حائط المبكى الصغير في رباط الكردي، بدأ الحفر من قبل وزارة الأديان عام ١٩٦٨ م وانتهى عام ١٩٨٤ م
١٧	الواد ١٠٩	تم إغلاق البيت من قبل قائد المنطقة الوسطى ١٩٦٨ وأعطى لعطيرات كوهنيم - سنة ١٩٩١ حيث تم إخراجهم بأمر من المحكمة
١٨	الواد - باب الحديد	مغلق لأسباب أمنية (أحد سكان البيت اعتقل) حاولت عطيرات كوهنيم وضع يدها عليه عام ١٩٩١ م وهستت سور البيت
١٩	الواد ١٣١ عند مدخل سوق القطنين	يتكون من ساحات وشقق متعددة - بيدهم مجموعة من الغرف - عطيرات كوهنيم - أخذت الغرف في أيلول عام ١٩٨٧
٢٠	الواد	دكان كان لعطية عبد الحواد (أبو ربابة) - عطيرات كوهنيم - مطروح أمام المحكمة
٢١	الواد	دكان - يستعمله اليهود مكتبة لبيع الكتب الدينية مصادرة - منذ عام ١٩٦٧ م استولى الجيش عليها
٢٢	الواد	الطابق الثاني من مبنى كبير - عطيرات كوهنيم - تجري عملية التعمير
٢٣	الواد ١٤٣ فوق النفق	تتكون من أربع سكن صودرت بموجب أمر دفاع ١٩٦٩/٦/٢٥ م أعطيت سنة ١٩٩١ لعطيرات كوهنيم
٢٤	عقبة الخالدية بالقرب من مفرق عقبة السرايا	شقة في الطابق الثاني تسكنه عائلة يهودية وقد بقيت شقة بيد أسرة عربية بقرار من المحكمة - عطارا ليوشنا - أخذ البيت ٨٦/٧/١
٢٥	عقبة الخالدية بالقرب من مدرسة شوفوبانيم	غرفة في الطابق الأرضي وغرفة في الطابق الثاني أخذ البيت في شهر ١٩٩١/٣ - عطارا ليوشنا
٢٦	عقبة الخالدي مدرسة شوفوبانيم	بناية كبيرة تتكون من عدة طوابق كانت تسكنها إحدى عشر أسرة عربية ، استولى عليها المتطرفون اليهود أصحاب الطريقة البراسلافية وأسسوا مدرسة "شوفوبانيم" (عودوا أيها الأبناء) . أخذت البناية عام ١٩٨٢

١-	عقبة الخالدية مقابل العيادة	الطابق الثاني - البناء آيل للسقوط - عطيرات كوهنيم - غير عامر (خراب)
٢-	عقبة الخالدية (بيت آل رصاص)	يتكون من مجموعة من الغرف - استوطن بطريقة غير شرعية من وزارة الاسكان عام ١٩٦٧ وطردت سبع عائلات عربية - عطارا ليوشنا -
٢٧	عقبة الخالدية بداية عقبة الهكاري	الطابق الأرضي من البناية ويتكون من ثلاثة غرف - عطيرات كوهنيم -
٣-	عقبة الخالدية (بيت آل رصاص)	يتكون من عدة شقق ومخزن - استوطن بطريقة غير شرعية - عطيرات ليوشنا -
٢٨	عقبة الخالدي حي القرمي - فوق سوق الكراجات	يتكون من ساحة كبيرة مع شقق متعددة فيه كنس وثلاث عائلات يهودية وقسم من حاكورة الصيرة فوق سوق الخواجات . تم مصادرها بشكل غير قانوني عام ١٩٦٧ من قبل وزارة الاسكان - عطيرات ليوشنا -
(د)	عقبة السرايا	
٢٩	عقبة السرايا	تتكون الدار من ثلاثة طوابق ويتبعها مخازن كان يسكنها سبع عائلات عربية لم يبق إلا عائلتان - توجد ثلاث عائلات يهودية - عطيرات ليوشنا - بداية دخول العقارات سنة ١٩٨٢م
٣٠	عقبة السرايا مقليل دار الأيتام الإسلامية	تتكون من دكاكين وطابقين - مسكون من عدة عائلات - عطيرات كوهنيم -
٣١	عقبة السرايا حوش الحلو	تتكون من شقة - مسكون بعائلة يهودية - عطيرات كوهنيم - ١٩٨٦م
(هـ)	سوق باب خان الزيت	
٣٢	حوش الشاويش	تتكون من الطابق الثاني وهو من شقتين - مسكون بعائلات - عطيرات كوهنيم -
٣٣	حوش الشاويش	تتكون من ثلاثة طوابق - مسكون بعائلات يهودية - عطيرات كوهنيم -
٣٤	عقبة النكية	الطابق الأرضي - غير مسكون - عطيرات كوهنيم -
(و)	باب السلسلة	

٣٥	باب الحرم-باب السلسلة	المدرسة التكنزية - صودرت بموجب أمر دفاع ٦٩/٢/٢٥ يقيم فيها الجيش الإسرائيلي	تم إعماره
٣٦	باب السلسلة	الطابق الذي يعلو المكتبة الخالدية - مسكون من قبل اليهود	تم إعماره
٣٧	باب السلسلة عند مدخل حي المغاربه	مقهى وبنية من ثلاثة طوابق صودرت بموجب أمر دفاع عام ٦٩/٦/٢٥ - عطيرات كوهنيم -	يجري العمل فيها الآن ١٩٩٥
٣٨	باب السلسلة	دكان	تم إعماره
٣٩	باب السلسلة	دكان	تم إعماره
٤٠	باب السلسلة حوش التوتنجي	طابق علوي - مسكون - عطيرات كوهنيم -	تم إعماره
٤١	باب السلسلة حوش التوتنجي فوق جامعة الشرفاء	طابق ثاني - مسكون - عطيرات كوهنيم	تم إعماره
٤٢	باب السلسلة	شقة وسط شقق يسكنها العرب - عطيرات كوهنيم -	تم إعماره مطروح أمام المحاكم
٤٣	باب السلسلة	طابق ثاني عدة شقق - مسكون بعائلات يهودية	تم إعماره
٤٤	باب السلسلة	دكان مستعمل - عطيرات كوهنيم -	تم إعماره
٤٥	باب السلسلة بالقرب من خان السلطان	دكان مستعمل - عطيرات كوهنيم -	تم إعماره
(٥)	سوق الدباغة		
٤٦	سوق الدباغة مار يوحنا	هوسيس القديس جورج يتكون من سبعين غرفة وخمس صالات واسعة ومخازن ضخمة، مساحة الأبنية ثلاثة دوئمت، يستعمل كمتزل للحراس ، كنيس في الطابق الثاني - عطيرات كوهنيم - تم السيطرة على البنية يوم الأربعاء ١٩٩٠/٤/١١	البنية عامرة مطروح أمام المحاكم

الفصل الرابع الآثار والنتائج المترتبة عن الاستيطان الصهيوني للقدس

١٩٦٧-١٩٩٣

أولاً : الآثار الديمغرافية

ثانياً : الآثار الاجتماعية

١- الحالة المدنية

٢- تسجيل الأولاد

٣- لم الشمل

ثالثاً : الآثار الاقتصادية

١- القطاع الصناعي

٢- القطاع الزراعي

٣- القطاع التجاري

٤- القطاع السياحي

رابعاً : الآثار السياسية

أولاً: الآثار الديمغرافية

تعتبر الحروب التي قررت إسرائيل خوضها، الركيزة الأساسية لعملية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وذلك بتهيئتها للظروف الطاردة والجاذبة لهذا الاستيطان، والهادف لتحقيق التفوق الديمغرافي لصالح اليهود باعتباره الحلقة المهمة والمكتملة لعملية الاستيطان، وتنفيذ المشروع الصهيوني على الأرض الفلسطينية، الذي عبر عنه "بن غوريون" بقوله: "إن درع إسرائيل هو في ازدياد عدد سكانها"^(١).

وكانت حرب ١٩٦٧ واحتلال القوات الإسرائيلية لمدينة القدس إحدى نتائجها، وما تبعه من إجراءات إسرائيلية ونشاط استيطاني متواصل ومكثف في المدينة المحتلة، قد أدى إلى إحداث تغييرات جذرية لم تحدث لأي مدينة في فلسطين المحتلة منذ قيام إسرائيل وحتى الآن^(٢)، بل لم يحدث مثل هذا التغيير وبالشكل السريع الذي حدث فيه لأي مدينة في العالم، الذي كان من نتاجه إحداث تغييرات خطيرة على كافة الأصعدة في المدينة، التي استهدفت فيما استهدفته إيجاد خلل في البنية الديمغرافية لصالح اليهود، وقد عبرت عن ذلك "سارة كامنكر" Sara Kaminekr؛ العضوة السابقة لمجلس بلدية القدس؛ بقولها: "إن الإنجاز الذي حققته إسرائيل في القدس، هو من أعظم التغييرات الديمغرافية في تاريخ العالم"^(٣)، وذلك ضمن سياسة قومية عامة - هدفت لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على المدينة كلها، لايجاد واقع ديمغرافي وجغرافي، من شأنه أن يحبط أية محاولة مستقبلية للطعن في السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية^(٤) - عبر عنها الساسة الإسرائيليون أكثر من مرة، وتقضي بتحقيق نسبة تفوق سكاني لصالح اليهود لا تقل عن (١:٣)^(٥).

وكانت أولى هذه الإجراءات الهادفة لتعزيز السيطرة الديمغرافية الإسرائيلية في القدس، ما قلعت به القوات الإسرائيلية عشية الحرب من عملية طرد منظمة للسكان العرب من المدينة المقدسة - تجسيدا للمقولة الصهيونية الشهيرة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، التي تعتبر المنطلق الاستراتيجي للسياسة السكانية الصهيونية في فلسطين - حيث بلغ عدد من قامت بطردهم من القدس (٦٠٠٠٠) عسري، لم

(١) السياسة السكانية العامة لمجتمع الحرب الصهيوني، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨١. ص ١٦.

(٢) أيفرات، مصدر سابق، ص ٢٥.

(٣) هيلم، سارة: سكنين كبيرة تعمل في القدس تشريحا، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، صيف ١٩٩٤. ص ١٢٥.

(٤) تقرير بتسيلم: سياسة التمييز: مصادرة الأرض، التخطيط والبناء في القدس الشرقية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، خريف ١٩٩٥. ص ١٦٧.

(٥) أبو عرفة، عبد الرحمن: الواقع السكاني في مدينة القدس، ط ١، المنتدى الفكري العربي، القدس، نوفمبر ١٩٩٢. ص ١.

تسمح السلطات فيما بعد إلا بعودة (١٤٠٠٠) منهم لبيوتهم، فيما أصبح الباقون ضمن اللاجئين الفلسطينيين^(١).

وحين لم تفلح السلطات الإسرائيلية من خلال هذه الخطوة بتفريغ القدس من سكانها الفلسطينيين، سارعت إلى مصادرة أراضي السكان العرب فيها، وإقامة المستوطنات لليهود عليها تنفيذاً لدعوة "بن غوريون" لجلب آلاف اليهود إلى القدس الشرقية وتوطينهم فيها^(٢). وقد سارع "ليفى اشكول"، رئيس الحكومة آنذاك، في تنفيذ هذه المهمة، وسارت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على نفس النهج، بحيث بلغت مساحة الأراضي المصادرة منذ عام ١٩٦٧-١٩٩٣ وبحسب ما أعلنت عنه السلطات الإسرائيلية في مصادرها الرسمية حوالي (٢٥٤٠٢) دونم^(٣)، أي ما نسبته ٣٦,١% من مساحة القدس الشرقية التي بلغت مساحتها (٧٠٤٠٠) دونم، وما نسبته ٢٣,٤% من مساحة القدس كاملة بشقيها الشرقي والغربي التي بلغت مساحتها (١٠٨٥٠٠) دونم. في حين بلغت المساحة الحقيقية للأراضي المصادرة ومن خلال حساب مساحة المستوطنات التي أقامتها السلطات الإسرائيلية في القدس وفي نفس الفترة وبالاعتماد على الكتاب السنوي الإحصائي للقدس الصادر عن بلدية القدس الإسرائيلية، (٢٧٣٩٥) دونم^(٤) إضافة إلى ٦٠٠ دونم أخرى في مستوطنة رامات راحيل، و ١٠٠ دونم كمنطقة عامة في شارع يافا بحيث بلغت مساحة الأرض المصادرة ما مقداره (٢٨٠٩٥) دونم، أي ما نسبته ٣٩,٩% من مساحة القدس الشرقية، وما نسبته ٢٥,٩% من مساحة القدس بشقيها، وذلك قبل توسيع حدود مدينة القدس مرة أخرى، حيث أضيف لمساحتها (١٤٥٠٠) دونم في الجزء الغربي من المدينة، لتصبح مساحتها (١٢٣٠٠٠) دونم بتاريخ ١١/٥/١٩٩٣^(٥).

وسبق عملية المصادرة والاستيطان هذه خطوة مهمة أيضاً، كان لها أهميتها بإيجاد الخلل في البنية الديمغرافية، وتمثلت هذه الخطوة، في توسيع حدود المدينة المقدسة، قبل إصدار قانون ضمها في العام ١٩٦٧، حيث جرت مداولات ونقاشات واسعة، لتحديد حجم ومساحة المدينة المراد ضمها، اشتركت فيها لجنة من وزراء الحكومة الإسرائيلية برئاسة نائب وزير الداخلية لبحث خطوات الضم^(٦)، إلى جانب هيئة الأركان العامة الإسرائيلية وقيادة الحكم العسكري في القدس وقيادة المنطقة الوسطى^(٧).

(١) مذكرة رقم ١/١٩٩٦، المصيدة الإسرائيلية على شفى الإطباق على فلسطيني القدس الغربية، إعداد لينا تسميل، محمد حرادات،

أنجود حاسنر، مركز المعلومات البديلة، (ب.م)، آذار ١٩٩٦. ص ٧.

(٢) دافار، ١٩٦٧/٦/٨. (بالعبرية).

(٣) انظر جدول المصادرة في الفصل الثالث.

(٤) انظر جدول المستوطنات في الفصل الثالث.

(٥) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سابق، ص ٣. (بالعبرية).

(٦) هازن، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٧) يريمان، مصدر سابق، ص ٥٧.

وأجرت هذه اللجنة مناقشات مطولة، دارت حول العديد من الاقتراحات لعملية الضم، وشغلت المشكلة الديمغرافية في المنطقة المراد ضمها، حيزاً كبيراً من البحث والجدل داخل هذه اللجنة^(١). وكان من ضمن أهداف إسرائيل الجوهريّة في السيادة على القدس، التفوق الديمغرافي^(٢)، وفي النهاية تم التوصل إلى اتفاق بين أعضاء هذه اللجنة، يقضي بتوسيع حدود المنطقة المراد ضمها إلى ما يقارب ٧٠ كم^٢ ضامة مساحات واسعة من الأراضي إلى القدس، مستثنية التجمعات السكانية كمخيمات اللاجئين الموجودة في المنطقة، والقرى العربية الأهلة بالسكان^(٣). وبذلك دخلت أجزاء واسعة من أراضي هذه القرى، التي استثنت من عملية الضم، ضمن حدود بلدية القدس، في حين كانت هذه القرى خارج عملية الضم.

وقامت السلطات الإسرائيلية بعد ضم القدس عام ١٩٦٧ بإغلاق المناطق الفلسطينية المحتلة، ولم تسمح لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة بالدخول للقدس، إلا في حالات محددة، منها للصلاة وأداء الشعائر الدينية، وطلبت منهم من أجل السماح لهم بدخول القدس، الحصول على تصاريح خاصة للدخول، من مقام الحكم العسكري في مناطقهم، وبهذا الإجراء عزلت مدينة القدس عن بقية المنساقق المحتلة^(٤)، وذلك لعدم السماح بعودة سكان القدس إلى بيوتهم.

كما لجأت السلطات الإسرائيلية إلى العديد من الإجراءات الأخرى في السنوات بين ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٣ التي كان الهدف منها زيادة التفوق الديمغرافي اليهودي في المدينة، ومنها السياسة المتبعة من قبل بلدية القدس بتجميد البناء العربي ضمن حدود البلدية، وعدم منحها رخص بناء للمواطنين العرب، حيث كشف عدة موظفين مختلفين في الحكومة الإسرائيلية بأن الحكومة الإسرائيلية قد فرضت ولمدة عشرين عاماً، قوانين مشددة على البناء العربي في القدس، وذلك بهدف المحافظة على النسبة المئوية للسكان الفلسطينيين بمعدل ٢٦%^(٥)، مما نتج عنه نقص خطير في عدد الوحدات السكنية اللازمة، لإيواء الأعداد المتزايدة لهؤلاء المواطنين^(٦). بقي هذا التجميد سارياً حتى عام ١٩٧٠ حين قامت البلدية لأول مرة بإصدار (٥٠) رخصة بناء للعرب، وأمام الضغط المتزايد لحاجة السكان العرب قامت البلدية بإصدار (٤٠٠) رخصة بناء أخرى في العام ١٩٧١، في حين منحت وفي نفس السنة

^(١) الدقاق، إبراهيم: القدس في عشر سنوات ١٩٦٧-١٩٧٧، مقدمة في دراسة التفورات الاجتماعية والديمغرافية، (ب.ط)، الملتقى

الفكري العربي، القدس، ١٩٨١، ص ٨٥.

^(٢) هيلم، مصدر سابق، ص ١٢٥.

^(٣) هازان، مصدر سابق، ص ٢١.

^(٤) أبو غلية، عبد الفتاح؛ وآخرون: تاريخ مدينة القدس، ط ١، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٤، ص ١٦٤.

^(٥) Report on Israeli Settlement... , Op.Cit., A Jerusalem Primer, Feb.1994.P.9.

^(٦) أبو عرفة، مصدر سابق، ص ٩.

البلدية بإصدار (٤٠٠) رخصة بناء أخرى في العام ١٩٧١، في حين منحت وفي نفس السنة (٧٠٠٠) رخصة لإقامة شقق لليهود في القسم الشرقي من المدينة^(١).

يرر رئيس بلدية القدس السابق، تيدي كوليكي Tedy Koliq هذه السياسة، بأن ذلك راجع إلى عدم المصادقة على الخارطة الهيكلية التي تتيح للعرب البناء بموجبها^(٢). وظلت هذه السياسة قائمة طوال الخمسة والعشرين عاماً التي كان فيها تيدي كوليكي رئيساً للبلدية. فمذ العام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٢ فإن ١٢% فقط من جميع البناء الجديد الذي بني في هذه الفترة في القدس الشرقية كان للفلسطينيين، ونظرة للأرقام الإحصائية التالية بحجم البناء في القدس في سنوات مختارة توضح لنا هذه السياسة:-

الفترة الزمنية	عدد الشقق السكنية التي أنشأت للمستوطنين في هذه الفترة	عدد الشقق السكنية التي أنشأت للفلسطينيين في هذه الفترة	معدل الشقق السكنية التي أنشأت للفلسطينيين من المجموع	ملاحظات
١٩٨٣-١٩٧٧	١٣٠٢٠	١٣٨٠	١٠,٦	أي بمعدل (٢١٧٠) شقة
١٩٩٢-١٩٩٠	٨٦٠٧	٤٦٣	٥,٤ ^(٤)	سكنية جديدة سنوياً
١٩٩٣	٢٦١٧	١٠٣	٣,٩ ^(٥)	للمستوطنين، و(٢٣٠) شقة فقط للفلسطينيين ^(٣)

وطوال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٧-١٩٩٣ لم يبنى للعرب سوى (٥٨١٣) شقة سكنية، حيث بلغ مجموع الشقق السكنية القائمة للعرب (١٧٧٨٠) شقة مع نهاية عام ١٩٩٢، في حين كانوا يمتلكون (١١٩٦٧) شقة في العام ١٩٦٧^(١). علماً بأن عدد السكان العرب وبحسب المصادر الإسرائيلية في العام ١٩٦٧ كان (٦٨٨٠٠) عربي، وبلغ (١٥٥٥٠٠) عام ١٩٩٢^(٧). أي أن عدد السكان العرب

^(١) Beninisti, Op.Cit.P.,254.

^(٢) الأنباء، ١٥/٨/١٩٨٠.

^(٣) Report on Israeli Settlement..., Op.Cit., P.9.

^(٤) بتسليم، مصدر سابق، ص ١٧١.

^(٥) نفس المصدر والصفحة .

^(٦) سايلا، برنارد: الواقع السكاني والإسكاني للفلسطينيين في القدس الشرقية، حوار، برنامج حوار ي نظمه المنتدى الفكري العربي على حلقات، عقدت بالقدس بتاريخ ١٥/٦/١٩٩٤ تحت عنوان الاحتياجات الإسكانية لعرب القدس والإجراءات البلدية المعاكسة، المنتدى الفكري العربي، القدس، ١٩٩٤، ص ٣.

^(٧) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سابق، ص ٣٠. (بالعبرية) .

تضاعف خلال هذه الفترة بمقدار (٢,٢٦) مرة، ومن المفترض أن يزداد البناء الإسكاني بهذا المقدار ليصل عدد الشقق إلى (٢٧٠٤٥) شقة، ولكن هذا لم يحصل.

وفي مقابل هذا لم يقطن القدس الشرقية قبل عام ١٩٦٧ أي مستوطن، ولم يكن هناك أي شقة سكنية لهم هناك، وفي عام ١٩٩٣ بلغ عدد الشقق السكنية المقامة للمستوطنين حوالي (٤٩١٣٠) شقة، يقيم فيها (١٥٢٨٠٠) مستوطن^(١).

أما الكثافة السكانية فقد قدرت عام ١٩٧٢ بأربع أسر عربية تعيش بكثافة ٣ أشخاص في الغرفة الواحدة، مقابل أسرة يهودية واحدة تعيش في نفس الظروف^(٢).

وفي أوائل آذار ١٩٩٢ أقرت الحكومة الإسرائيلية أولى الخطط الهيكلية للبناء في المنطقة العربية بالقراءة الأولى، وقد أعدت هذه الخطط في العام ١٩٨١ وتحمل الأرقام (٣٤٥٦) لمنطقة شعفاط، و (٣٤٥٧) لمنطقة جنوب بيت حنينا، ومجموع الوحدات السكنية حسب هذه المخططات تبلغ (٧٥٠٠) وحدة على مساحة (٥٠٠) دونم^(٣).

وكان لهذه السياسة أثرها الكبير في دفع الكثيرين من السكان الفلسطينيين في القدس لحل ضائقتهم السكنية للبحث عن حل في القرى والضواحي المحيطة بالقدس، ويتوافق هذا مع مخطط السلطات الإسرائيلية، في دفع المقدسيين لترك المدينة لزيادة نسبة أعداد اليهود فيها، من خلال إغفالها وتجاهلها لحاجات المواطنين العرب، وتلبية حاجات اليهود فقط^(٤). وبهذا فإن أي مواطن فلسطيني من القدس، اضطر لمغادرة مدينته للسكن أو لغير ذلك من أمور الحياة، وأقام خارجها لمدة سبع سنوات فإنه يفقد حقه في الإقامة الدائمة في القدس ويصبح مقيماً دائماً في منطقة أو دولة أخرى حسب المادة رقم (١١) من قانون الدخول إلى إسرائيل لسنة ١٩٥٢^(٥)، هذا القانون الذي يعتبر مواطني القدس من حملة "المواطنة الدائمة" وليس "المواطنة الكاملة"، أي أنه يعتبر كأجنبي تمنحه الدولة حق الإقامة الدائمة والعمل فيها، ولكن يحق لها سحب هذه المواطنة متى شاءت وتحت أي ظرف من الظروف^(٦).

كما لجأت السلطات الإسرائيلية، إلى إجراءات أخرى في سعيها لتحقيق تفوق ديمغرافي يهودي في المدينة المقدسة، ومن هذه الإجراءات، سياسة هدم وإغلاق بيوت السكان العرب في المدينة، متذرعة

(١) انظر جدول المستوطنات في الفصل الثالث.

(٢) بتسليم، مصدر سابق، ص ١٧٢.

(٣) أبو عرفة، مصدر سابق، ص ٩-١١.

(٤) Benvinisti, Op.Cit., P.253.

(٥) مذكرة رقم ١/١٩٩٦، المصيدة، مصدر سابق، ص ١٠-١١.

(٦) المصدر السابق، ص ٨.

بذرائع أمنية، أو بحجة أن هذه البيوت أقيمت بدون تراخيص^(١)، أو أنها قديمة وآيلة للسقوط، مما أفقد أعداداً كبيرة من العائلات منازلها في المدينة المقدسة وإضطرارها للنزوح من المدينة. وقد بلغ عدد المنازل التي أغلقت أو هدمت في القدس تحت هذه الحجج والذرائع بين عامي ١٩٨٧-١٩٩٣ حوالي (١٤٢) بيتاً^(٢).

وتعتبر ضريبة الأرنونا من الاجراءات التي ساهمت في زيادة الضغط على المواطنين العرب في القدس أيضاً. وكانت هذه الضريبة تجي من السكان والتجار على أساس مساحات الأبنية والمحلات التجارية، بحجة تقديم الخدمات لهم، الذي عبر عنها، تيدي كوليك، رئيس بلدية القدس السابق بقوله: " للقدس اليهودية فعلت شيئاً خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، أما القدس الشرقية فلم أفعل شيئاً، ماذا فعلت؟ لا شيء، أرصفة؟ لا شيء، مؤسسات ثقافية؟ ولا واحدة. نعم، أنشأنا شبكة مجاري وحسنا شبكة المياه. هل تعلمون لماذا؟ هل تظنون إننا فعلنا ذلك لمصلحتهم، لرفاهيتهم؟ دعمكم من هذا، ظهرت بعض إصابات بالكوليرا هناك، فخاف اليهود من ان تلحقهم العدوى، ولذلك أنشأنا شبكة المجاري والمياه لمكافحة الكوليرا...."^(٣). وكان لهذه الضريبة أثر كبير في فقدان العديد من المواطنين لمنازلهم وعقاراتهم وأراضيهم، بسبب عدم مقدرتهم على تسديد قيمة الضريبة الباهظة المفروضة عليهم، وخصوصاً في ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة، حيث كانت توجه لهم السلطات المعنية كدائرة الإجراء، ودائرة الضريبة الإنذارات ببيع عقاراتهم وأراضيهم المرهونة لدى دائرة الضريبة، إذا لم يسددوا ما عليهم من ضرائب^(٤).

وهذه الإجراءات الإسرائيلية، وعلى رأسها سياسة الاستيطان، ساهمت على مدار سني الاحتلال، في تغيير البنية الديمغرافية في المدينة المقدسة لصالح اليهود، محققة في ذلك الحلم الصهيوني في السيطرة على المدينة من خلال توفير الإمكانيات الهائلة لهذا الأمر. ومما يدل على ذلك، حجم البناء اليهودي الذي بلغ معدله في المدينة المقدسة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ ما يقارب من ٨,٨% من مجموع البناء في كافة أنحاء إسرائيل مقارنة بنسبة ٤,٨% في تل أبيب، و ٣,٣% في حيفا^(٥).

(١) سياسة هدم المنازل... إحصاءات ودلائل، إعداد نبيه عريضة، المكتب الصحفي - بيت الشرق، القدس، تشرين الأول ١٩٩٥، ص ١-٢.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠.

(٣) معاريف، ١٠/١٠/١٩٩٠. (بالعبرية).

(٤) وثيقة رقم ٧٨٨٨، مركز التوثيق والعلوم، جمعية الدراسات العربية - القدس. وانظر الملحق رقم (٩).

(٥) أبو عرفة، مصدر سابق، ص ١١.

ورغم هذه الإجراءات المضادة لتغيير البنية الديمغرافية في القدس، فإن نسبة النمو الطبيعي للسكان العرب بالمقارنة مع النمو الطبيعي لليهود فيها، كان على النحو التالي في بعض السنوات:-

السنة	عرب	يهود	المعدل
١٩٧٨	٣,٤	٢,٦	٣,٠
١٩٨٠	٣,٦	١,٧	٢,٧
١٩٨٥	٣,٤	٢,٤	٢,٩
١٩٨٧	٢,٨	٢,٩	٢,٨
١٩٩٠	٢,٦	٤,٦	٣,٦
١٩٩١	٣,٤	٣,٩	٣,٧
١٩٩٢	٢,٧	٢,١	٢,٤
١٩٩٣	٣,٤	١,٣	٢,٤ ^(١)

ففي منتصف الثمانينات بلغت نسبة النمو الطبيعي للسكان العرب ٣,٤%، في حين لم تتحلوز نسبة الزيادة الطبيعية لليهود ما يقارب ٢,٤%، وهذا دفع بالسلطات الإسرائيلية إلى توجيه ٢٥% من سكان القدس الغربية للسكن، في المستوطنات التي أقيمت في القدس الشرقية، وخصوصاً من الأزواج الشابة^(٢)، لمواجهة النمو السكاني العربي، ولعدم زيادة نسبتهم عن النسبة التي خططت لها السلطات الإسرائيلية. كما استغلت السلطات الإسرائيلية منذ بداية التسعينات، هجرة اليهود من جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً التي تدفقت بأعداد كبيرة لتبلغ خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ أكثر من نصف مليون مهاجر إلى فلسطين، ولتحول قسم كبير منهم للاستيطان في القدس، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد اليهود المستوطنين في المدينة، خالقين بذلك خللاً ديمغرافياً خطيراً لصالح اليهود في القدس، وكانت أعداد هؤلاء المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً واستيطانهم في فلسطين، واستيطان البعض في القدس على النحو التالي:-

(١) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سابق، ص ٣٢. (بالعبرية).

(٢) أبو عرفة، القدس، تشكيل جديد للمدينة، مصدر سابق، ص ٨٨.

السنة	إلى إسرائيل	إلى القدس بشقيها	منها إلى القدس الشرقية	النسبة المئوية في القدس بشقيها	النسبة المئوية في القدس الشرقية
١٩٩٠	١٩٩٥٧٨	١٣٤١٨	٧٧٠٠	٦,٧	٣,٩
١٩٩١	١٥٦١٦٨	١١٨٣٥	٦٨١٣	٧,٦	٤,٤
١٩٩٢	٧٢٢٥٣	٦٦١٩	٣٣٣٥	٩,٢	٤,٦
١٩٩٣	٨٢٦٣٦	٥٨٢٥	^(١) ٢٩٦٤	٧	٣,٦
المجموع	٥١٠٦٣٥	٣٧٦٩٧	٢٠٨١٢	٧,٤	٤,١

في المحصلة، تمكنت السلطات الإسرائيلية سياساتاً الحكومية المتعاقبة، وعلى مدى الفترة الزمنية الممتدة بين الأعوام ١٩٦٧-١٩٩٣، من المحافظة على نسبة التفوق الديمغرافي اليهودي في المدينة على النحو التالي:-

السنة	أعداد العرب وآخرين	أعداد اليهود	المجموع	النسبة المئوية للعرب	النسبة المئوية لليهود
١٩٦٧	٦٨٦٠٠	١٩٧٧٠٠	٢٦٦٣٠٠	٢٥,٨	٧٤,٢
١٩٧٠	٧٦٢٠٠	٢١٥٥٠٠	٢٩١٧٠٠	٢٦,١	٧٣,٩
١٩٧٢	٨٣٥٠٠	٢٣٠٣٠٠	٣١٣٨٠٠	٢٦,٦	٧٣,٤
١٩٧٤	٩٣٢٠٠	٢٥٢٨٠٠	٣٤٦٠٠٠	٢٦,٩	٧٣,١
١٩٧٥	٩٦١٠٠	٢٥٩٤٠٠	٣٥٥٥٠٠	٢٧	٧٣
١٩٧٦	١٠٠٣٠٠	٢٦٦٠٠٠	٣٦٦٣٠٠	٢٧,٤	٧٢,٦
١٩٧٧	١٠٣٧٠٠	٢٧٢٣٠٠	٣٧٦٠٠٠	٢٧,٦	٧٢,٤
١٩٧٨	١٠٧٢٠٠	٢٧٩٤٠٠	٣٨٦٦٠٠	٢٧,٧	٧٢,٣
١٩٧٩	١١٠٨٠٠	٢٨٧٤٠٠	٣٩٨٢٠٠	٢٧,٨	٧٢,٢
١٩٨٠	١١٤٨٠٠	٢٩٢٣٠٠	٤٠٧١٠٠	٢٨,٢	٧١,٨
١٩٨١	١١٧٤٠٠	٢٩٧٦٠٠	٤١٥٠٠٠	٢٨,٣	٧١,٧
١٩٨٢	١٢٠٢٠٠	٣٠٤٢٠٠	٤٢٤٤٠٠	٢٨,٣	٧١,٧

Report on Israeli Settlement ..., Op.Cit., Vol.4, No.6, Nov.1994.P.2. ^(١)

السنة	أعداد العرب وآخرين	أعداد اليهود	المجموع	النسبة المئوية للعرب	النسبة المئوية لليهود
١٩٨٣	١٢٢٤٠٠	٣٠٦٣٠٠	٤٢٨٧٠٠	٢٨,٦	٧١,٤
١٩٨٤	١٢٦٥٠٠	٣٢١١٠٠	٤٤٧٨٠٠	٢٨,٣	٧١,٧
١٩٨٥	١٣٠٠٠٠	٣٢٧٧٠٠	٤٥٧٧٠٠	٢٨,٤	٧١,٦
١٩٨٦	١٣٢٨٠٠	٣٣٦١٠٠	٤٦٨٩٠٠	٢٨,٣	٧١,٧
١٩٨٧	١٣٦٥٠٠	٣٤٦١٠٠	٤٨٢٦٠٠	٢٨,٣	٧١,٧
١٩٨٨	١٣٩٦٠٠	٣٥٣٩٠٠	٤٩٣٥٠٠	٢٨,٣	٧١,٧
١٩٨٩	١٤٢٦٠٠	٣٦١٥٠٠	٥٠٤١٠٠	٢٨,٣	٧١,٧
١٩٩٠	١٤٦٣٠٠	٣٧٨٢٠٠	٥٢٤٥٠٠	٢٧,٩	٧٢,١
١٩٩١	١٥١٣٠٠	٣٩٢٨٠٠	٥٤٤٢٠٠	٢٧,٨	٧٢,٢
١٩٩٢	١٥٥٥٠٠	٤٠١٠٠٠	٥٥٦٥٠٠	٢٧,٩	٧٢,١
١٩٩٣	١٦٠٨٠٠	٤٠٦٤٠٠	٥٦٧٢٠٠	٢٨,٣	٧١,٧ ^(١)

كما استطاعت السلطات الإسرائيلية في العام ١٩٩٣ من تحقيق تفوق ديمغرافي في القدس الشرقية حيث بلغ عدد سكان القدس الشرقية (٣٠٣٤٠٠) نسمة، منهم (١٥٠٦٠٠) عربي ويشكلون نسبة (٤٩,٦%) من سكان المدينة، بينما كان عدد المستوطنين اليهود (١٥٢٨٠٠)^(٢) ويشكلون ما نسبته (٥٠,٤%) من سكان المدينة عام ١٩٩٣ علماً بأنه لم يكن هناك أي مستوطن يهودي فيها قبل العام ١٩٦٧.

(١) الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، مصدر سابق، ص ٣٠. (بالعبرية).

(٢) هآرتس، ١١/٨/١٩٩٣. (بالعبرية).

ثانياً : الآثار الاجتماعية

تضافرت العديد من الأحداث والإجراءات، التي كان لها كبير الأثر، في إحداث تغييرات إجتماعية في المدينة المقدسة منذ حرب عام ١٩٦٧. ففي الوقت الذي قامت فيه السلطات الإسرائيلية بإغلاق المناطق الفلسطينية المحتلة، ولم تسمح لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة بالدخول للقدس، إلا في حالات نادرة، أزيلت الحاجز الأمني، الذي كان يفصل بين شطري المدينة المقدسة، بعد توحيدها محققة بذلك الهدف الأساسي من وراء ذلك، وهو السيادة الإسرائيلية الكاملة على المدينة المقدسة، وفتح الباب أمام المواطنين العرب على المجتمع الإسرائيلي، بهدف احتوائهم، وتعزيز مشاعر الإحباط لديهم، وتفريغ دوافع رفضهم ومقاومتهم لإجراءات الاحتلال^(١). أدى ذلك، إلى فتح عيون المقدسين على ليد جديد من الحضارة يمثل هؤلاء المستوطنون، بمنظومتهم القيمية، ذات العادات والتقاليد المنفتحة، والمنتمية بنسقتها القيمي للحضارة الغربية، ومثلة لها في المنطقة^(٢).

بينما كان سكان القدس العرب، كما هو معروف ينتمون بطبيعتهم الفكرية، إلى لون آخر من الحضارة، يتمثل بمنظومة قيمية، ذات عادات وتقاليد محافظة، ومنتمية بنسقتها القيمي للحضارة الشرقية، مما أدى إلى صدمة حضارية لدى المقدسين، أوجدت اتجاهين من أنماط التفكير في مواجهة هذا الموقف. اتجه نحو المحافظة على النسق القيمي المحافظ والعودة إلى التراث القديم، واتجاه آخر سعى للتساوق مع النمط الغربي^(٣).

وقد أدت ردة الفعل هذه، لظهور العديد من المشكلات الاجتماعية في المجتمع المقدسي، وذلك لعجز الاتجاه الأول، في المحافظة على الأوضاع، التي كانت قائمة في المدينة قبل الاحتلال، مما سمح للاتجاه الآخر بالبروز في المجتمع، ولكن كمتأثر ومقلد للنمط القيمي الغربي، وبالتالي تساقط جزء من العادات والتقاليد الاجتماعية، التي أثرت بدورها على العائلة المقدسية، حيث بدأت تظهر الاستقلالية الاجتماعية للفرد، وحرية اتخاذ القرار دون العودة للوالدين أو كبار العائلة^(٤) كنتائج للتأثر والتقليد القيمي الغربي. كما برزت العديد من المشكلات الأخرى، مثل ازدياد حالات الطلاق، والعلاقات الاجتماعية والجنسية غير الشرعية، هذا إلى جانب تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع، وخصوصاً بين أوساط الشباب في البلدة القديمة^(٥).

(١) حماد، مجدي: النظام السياسي الاستيطاني، دراسة مقارنة لإسرائيل وجنوب إفريقيا، (ب.ط)، دار الوحدة، (ب.م)، (ب.ت)، ص ١٩٥.

(٢) الدقاق، مصدر سابق، ص ٣٤.

(٣) نفس المصدر والصفحة .

(٤) المصدر السابق، ص ٤٥.

(٥) أبو جابر، مصدر سابق، ص ١١٨.

كما سعت السلطات الإسرائيلية إلى استيعاب السكان الفلسطينيين، وذلك بتشكيل اتجاهاتهم الأيدلوجية، والسيطرة على عقولهم، على أساس مفهوم "العدمية القومية والثقافية للسكان الأصليين"^(١)، من خلال محاولات السلطات الإسرائيلية، فرض سياستها التربوية والتعليمية، على السكان الفلسطينيين في القدس بإشرافها على جميع المدارس في المدينة، سواء كانت حكومية، أو التابعة لوكالة الغوث، وحتى الطائفية والأهلية منها^(٢)، وإخضاعها لبرامج التعليم الإسرائيلية، بهدف إيجاد إنسان يتقبل الاحتلال الإسرائيلي ومؤسساته وممارساته الاستيطانية، ويرضى به كأمر واقع. بل ويفخر بهذا الواقع وبانتمائه له إذا ما قورن بالشعوب المجاورة^(٣).

وما إصرار السلطات الإسرائيلية، على تدريس اللغة العبرية، والمساق المتعلق بالمجتمع الإسرائيلي، في المدارس الحكومية^(٤)، إلا دليل واضح على هذا الاتجاه وتشكيل اتجاهات جديدة في الرأي لدى المواطنين الفلسطينيين، مراهنه بذلك على عامل الزمن في خلق هذه الاتجاهات. هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فقد هدفت السلطات الإسرائيلية، من خلال فرضها للبرامج التعليمية الإسرائيلية، إلى تجهيل أبناء المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس، بثرائهم وحضارتهم، وتشويه تاريخهم، مقسابل تقديرهم وتمجيدهم، للقيم الثقافية والحضارية الخاصة بالمجتمع الإسرائيلي^(٥).

وسعت السلطات الإسرائيلية أيضاً إلى تهدئة الوضع، وتحقيق نوع من الاستقرار والهدوء، مما يضمن السيطرة الاستعمارية في المدينة المقدسة ومنع حدوث أعمال مقاومة^(٦)، من خلال الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بتقديمها للمواطنين العرب في المدينة، عبر المؤسسات الاجتماعية التي أنشأتها لهذه الغاية، كمكتب التأمين الوطني الذي يقدم مخصصات للأولاد، ومخصصات الشيوخوخة، ومخصصات البطالة للمواطنين العرب في القدس، بعد التأكد من محل إقامتهم ورقم الهوية^(٧). وهناك أيضاً مكاتب الشؤون الاجتماعية، التي تقدم خدماتها من خلال المؤسسات التابعة لها كبيسوت المسنين، ونوادي الشباب، ومراكز رعاية الأم والطفل، والخدمات الصحية^(٨). وإمعاناً في ربط المواطنين الفلسطينيين بهذه المؤسسات الصهيونية، أقدمت السلطات الإسرائيلية بتاريخ ١٦ أيار ١٩٧٣ بإغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية العربية في القدس، وتوزيع اختصاصها على ثلاث مكاتب جديدة، الأول إسرائيلي في

(١) حماد، مصدر سابق، ص ١٩٦.

(٢) الخطيب، الإجراءات الإسرائيلية، ص ١٠٥-١٠٦.

(٣) حماد، مصدر سابق، ص ١٩٩.

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، مصدر سابق، ص ١٨.

(٥) حماد، مصدر سابق، ص ٢٠٠.

(٦) المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٧) أبو جابر، مصدر سابق، ص ١٠٩-١١٣.

(٨) المصدر السابق، ص ١١٤-١٢٠.

القدس، والثاني فرعي ومقره مدينة رام الله، والثالث فرعي ومقره مدينة بيت لحم . وكان الهدف من هذا الاجراء تكريس فصل سكان القدس إجتماعياً عن سكان الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية، لتكريس ضمها سياسياً للإحتلال الإسرائيلي^(١)، هذا من جانب . ولربط السكان الفلسطينيين العرب بالخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل السلطات الإسرائيلية من جانب آخر .

هذه الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل السلطات الإسرائيلية للمواطنين العرب في القدس، بالكاد يحصل عليها هؤلاء المواطنين، التي تظهر الإحتلال الإسرائيلي للقدس ومعاملة للمواطنين العرب بمظهر ديمقراطي، ليس إلّا وجه زائف للإحتلال، أخفى وراءه وجهاً عنصرياً، حيث عانى المواطنون العرب المقدسيون منذ بداية احتلال القوات الإسرائيلية لمدينتهم، العديد من المشكلات الاجتماعية منها:-

١- الحالة المدنية (الهويات الزرقاء)

صنف المواطنون العرب الذين كانوا يعيشون في مدينة القدس عقب الإحتلال على أنهم "مقيمون دائمون" في دولة إسرائيل^(٢)، بحسب قانون الجنسية الإسرائيلية لعام ١٩٥٢، حيث أصبحت كافة التشريعات الإسرائيلية، سارية على القدس الشرقية، بعد ضمها لإسرائيل عام ١٩٦٧^(٣)، وحصل سكانها الفلسطينيون على الهوية الإسرائيلية الزرقاء، التي لا تعني امتلاكهم للجنسية الإسرائيلية "المواطنة الكاملة" بأي حال من الأحوال، وإنما تمنحهم حق الإقامة فقط^(٤). وشكل ذلك مشكلة اجتماعية كبيرة للمواطنين العرب في المدينة، خصوصاً لما يمتلكه مكتب الداخلية الإسرائيلي في القدس، من صلاحيات لسحب هذه الهويات لأسباب يرتبها، ولأسباب محددة بالفقرة (أ) من المادة (١١) من قانون الدخول لإسرائيل الصادر عام ١٩٧٤، حيث تتم عملية سحب بطاقة الهوية في الحالات الثلاث التالية :-

"١- البقاء خارج إسرائيل ومن ضمنها القدس لفترة سبع سنوات على الأقل.

٢- الحصول على إذن إقامة دائم في دولة أخرى.

٣- الحصول على جنسية دولة أخرى بطريقة التجنس"^(٥)

وهناك أيضاً من المواطنين العرب، من اضطر لترك المدينة، والانتقال للسكن خارج حدود مدينة القدس، بسبب الاكتظاظ السكاني في المدينة. إن نظرة بسيطة إلى الأرقام الإحصائية توضح ذلك.

(١) الخطيب، قويد القدس، مصدر سابق، ص ٨٩٤ .

(٢) الأمم المتحدة، وضع القدس، مصدر سابق، ص ٢٣.

(٣) الحق، أضواء على حقوق الإنسان: القدس في الذكرى الثامنة والعشرين لضمها، استمرار الانتهاكات والسياسات الإسرائيلية بهدف تغيير معالمها الحضارية، الحق، حزيران ١٩٩٥، ص ٤.

(٤) أبو جابر، مصدر سابق، ص ١٠٥.

(٥) الحق، مصدر سابق، ص ٥٥؛ مذكرة رقم ١/١٩٩٦، مصدر سابق، ص ١٠-١١.

"يعيش في البلدة القديمة (٢٨٧٠٠) شخص منهم (٢٦٤٠٠) من العرب ويسكن هؤلاء في (٣٩٤٦) منزلاً بمعدل (٦,٧) فرداً لكل بيت. وفي منطقة شعفاط، بيت حنينا، كفر عقرب فهناك (٤٢٨٦) منزلاً يعيش فيها (٤٢٠٠٠) من العرب بمعدل (٩,٨) فرداً لكل بيت، وفي منطقة العيساوية وجبل الزيتون ووادي الجوز هناك (٢٦٤٤) منزلاً يعيش فيها (٢٤٠٠٠) شخص بمعدل (٩,١) فرداً لكل بيت، بينما في منطقة الشيخ جراح وشارع نابلس وباب الساهرة هناك (١٠٥٣) منزلاً يعيش فيها (٧٦٠٠) شخص بمعدل (٧,٢) فرداً للبيت. وفي سلوان ورأس العامود هناك (٢٥٣٢) منزلاً يعيش فيها (٢٨٧٠٠) فرداً بمعدل (١١,٣) فرداً لكل بيت. وفي صور باهر وأم الليسون وأم طوبسا وبيت صفافا هناك (٢١٥١) منزلاً يعيش فيها (١٩٩٠٠) شخص بمعدل (٩,٣) فرداً في البيت الواحد"^(١).

وهذا الاكتظاظ السكاني في مدينة القدس، الواضح بشكل جلي، من خلال الأرقام السابقة، الذي كان نتيجة لسياسة السلطات الإسرائيلية، في عدم منح رخص بناء للسكان العرب، أدى حسب المعطيات التي جمعتها عضو بلدية القدس، والمسؤولة عن الأحياء العربية في القدس سابقاً، ساره كمنكب، إلى وجود (٢١٠٠٠) عائلة عربية مقدسية، في عام ١٩٩٣ بدون مأوى ومعدومة السكن. بحيث أن بعض هذه العائلات أصبح يعيش في أوضاع صعبة لدى أقربائهم، والبعض الآخر ترك مدينة القدس للعيش في قرى الضفة الغربية القريبة من القدس^(٢).

كما كان من آثار الاستيطان في القدس، ومصادرة أراضي العرب، الذي ابتلع ما يقارب ٨٤% من أراضيهم، خلق مشكلة اجتماعية خطيرة في الأخلاق، تمثلت بانفلات اجتماعي بين فئة الشباب التي تشكل ٦١,٣% من سكان القدس. وهذا بدوره أيضاً أدى إلى أن يترك المدينة سنوياً، ما يقارب من (٦٢٤) عربياً للسكن خارج حدودها^(٣)، مما يؤدي إلى فقدانهم للهويات الزرقاء، وحق الإقامة في القدس. وسكان القدس ملزمون أيضاً، إذا أرادوا السفر خارج البلاد، استصدار تصاريح للسفر لمدة ثلاث سنوات عبر الجسر الأردني، ولمدة عام عبر المطار، وإذا لم يعد المواطن خلال هذه المدة، أو لم يجد تصريحه، فإنه معرض لفقدان حقه في الإقامة في القدس^(٤). وقد فقد عدد كبير من المواطنين الفلسطينيين، حقهم في الإقامة نتيجة لذلك، حيث تعرض عدد كبير منهم للخداع، من قبل ممثلات إسرائيل في الخارج، التي أبلغتهم بعدم ضرورة تجديد هذه التصاريح، عندما كانوا يتوجهون إليها

(١) سايلا، مصدر سابق، ص ٣.

(٢) بلغ، مصدر سابق، ص ١٣٣.

(٣) سايلا، مصدر سابق، ص ٤.

(٤) الحق، مصدر سابق، ص ٥-٦، مذكرة رقم ١/١٩٩٦، مصدر سابق، ص ١١.

بهدف تجديدها^(١)، وهذا بدوره أيضاً أدى إلى مشكلات اجتماعية خطيرة لسكان القدس، حيث شنت وفتت العديد من العائلات المقدسية نتيجة لذلك.

٢- تسجيل الأولاد

شكلت قضية تسجيل الأولاد، مشكلة اجتماعية أيضاً، لدى المواطنين العرب من سكان القدس، حيث كان الأبناء يسجلون في سجل السكان للقدس إذا كان الأب على الأقل من سكان القدس^(٢)، أما إذا كانت الأم من سكان القدس فلم يسمح بتسجيل الأولاد في سجل السكان، وعدل هذا في عام ١٩٩٤ بحيث أصبح الأولاد يسجلون في سجل السكان، بغض النظر عما إذا كان الأب أو الأم من سكان القدس بشرط إثبات مكان إقامة العائلة في القدس^(٣). ويعني هذا، إنه حتى لو كان الأبوان من القدس ولا يسكنان في مدينة القدس، فإنه لن يتم تسجيل أبنائهم، مما يقود إلى فقدان الأولاد لحق إقامتهم في القدس. والهدف من وراء ذلك بالطبع تفرغ المدينة من مواطنيها العرب.

٣- جمع شمل العائلات

اعتبر جمع الشمّل، من المشكلات الاجتماعية الخطيرة، التي يعاني منها المواطنون العرب في القدس^(٤)، حيث أن الأزواج والزوجات، في القدس وأولادهم، لا يتمتعون بحقوق الإقامة، والحصول على هوية القدس تلقائياً، بل يجب عليهم أن يتقدموا بطلب الإقامة، على أساس لم الشمّل^(٥)، وهذا يخضع لقيود صارمة تحتاج لأوراق ثبوتية عديدة، حتى يتم لم الشمّل، مثل عقد زواج، وعقد إيجار أو إثبات ملكية لمقدم الطلب في القدس، واثبات دفع ضريبة "الأرنونا" وهي الأملاك، إثبات مكان الإقامة، شهادة تبين استلام مخصصات التأمين الوطني، وغيرها من الأوراق التي يصبح من الصعب على المواطن توفيرها^(٦). وبالتالي عدم حصوله على حق الإقامة واضطراره لترك المدينة والسكن خارجها. كما كان لهذه القضية أبعاد اجتماعية أخرى، وذلك حين أغلقت إسرائيل أمام مواطني الضفة الغربية، وبالتالي فقدان العديد من العمال لأعمالهم في داخل إسرائيل، مما اضطر هؤلاء المواطنون للإقبال على الزواج من فلسطينيات داخل حدود إسرائيل بما فيها القدس، وهذا بدوره ترك آثاراً سلبية على العلاقات الاجتماعية في الضفة الغربية، بإعزاز الشباب عن الزواج من فتيات الضفة الغربية وغزة، وإقبالهم على

(١) الحق، مصدر سابق، ص ٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٥.

(٣) أبو جابر، مستقبل القدس، مصدر سابق، ص ١٠٦.

(٤) مذكرة رقم ١/١٩٩٦، مصدر سابق، ص ١٣.

(٥) الأمم المتحدة، وضع القدس، مصدر سابق، ص ٢٣.

(٦) أبو جابر، مصدر سابق، ص ١٠٨.

الزواج من "عربيات الداخل"، مما أدى إلى ارتفاع مهور هؤلاء الفتيات. هذا من جانب، ومن جانب آخر، اضطرت حالات الطلاق، بين أفراد هذه الفئات، لأن العديد من هذه الزيجات، كان هدفها مصلحة فردية وليس هدفاً إنسانياً .

ثالثاً : الآثار الاقتصادية

انتهجت إسرائيل منذ احتلالها للقدس، وبقية الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، سياسة تدميرية للاقتصاد الفلسطيني، في المناطق العربية المحتلة، وذلك باتخاذها إجراءات، وانتهاجها سياسات اقتصادية قهرية يمكن إيجازها عبر محورين أساسيين هما :-

أ- توسيع القاعدة الإنتاجية لإسرائيل، بسيطرتها على الموارد الاقتصادية في الأراضي المحتلة، وذلك بمصادرتها للأراضي العربية في المناطق المحتلة، وتحويلها إلى مستوطنات ومنشآت إنتاجية إسرائيلية^(١)، حالبة بذلك سكاناً جديداً (المستوطنون) ورأس المال، متبعة بذلك نموذج الاستزراع الاقتصادي كنموذج استيطاني قائم على نقل كم سكاني بكل أبعاده ورأسماله ومعارفه الفنية من مكان إلى مكان آخر، أي إعادة تركيب لمكونات الاقتصاد، في مكان غير المكان الذي كان موجوداً فيه سابقاً^(٢)، وبهذا الإجراء تحرم السكان الأصليين من مقومات اقتصادهم، بانقضاءها على أهم مقومات الاقتصاد وهو الأرض، وذلك بمصادرتها ومنع أصحابها من الاستفادة منها.

ب- ربط اقتصاديات المناطق المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي وفق منهج المركز والمحيط، المتمثل بالاقتصاد الإسرائيلي كمركز والاقتصاد الفلسطيني كمحيط يتبع المركز^(٣).

وكان لهذه السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، والمبنية على المحورين سالفين الذكر، إلى جانب الإجراءات والسياسات الاقتصادية الأخرى التي تبنتها السلطات الإسرائيلية وعلى رأسها السياسة الضريبية التي اتبعتها في مدينة القدس على وجه الخصوص - حيث خضع المواطنون العرب هناك لثلاثة أنواع من الضرائب تمثلت بضريبة القيمة المضافة وتجيئها دائرة الجمارك، وضريبة الدخل وتجيئها الدائرة المختصة، وضرائب البلدية وتجيئها البلدية مثل ضريبة الأرنونا، والمسلحة، والأملاك، وغيرها من أنواع الضرائب^(٤) - آثارها الكبيرة على جميع قطاعات الاقتصاد في القدس الشرقية على النحو التالي :-

(١) تقرير وزارتي العمل والأرض المحتلة لبعثة منظمة العمل الدولية: آثار الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاجتماعية في المناطق المحتلة، صامد الاقتصادي، العدد ٤٨، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، آذار/نيسان ١٩٨٤، ص ٨٤.

(٢) حماد، مصدر سابق، ص ١٢٤-١٢٥.

(٣) عبد الحق، يوسف؛ وجردات، ياسر: معالم السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في القدس الشريف، صامد الاقتصادي، عدد ٨٥، ص ٨١.

(٤) الدقاق، مصدر سابق، ص ٦٦-٦٧.

١- القطاع الصناعي :-

مصادرة السلطات الإسرائيلية ما يقارب من ٣٠ كم^٢ من أراضي القدس الشرقية، التي تقدر بحوالي ٤٠% من مساحة المدينة، وتحولها أيضاً ٤٤% من مساحة القدس الشرقية لمناطق خضراء، ومنع السكان العرب من استغلالها، أدى إلى حرمان هؤلاء من خمس مناطق كانت معدة لتكون مناطق صناعية حسب خطة "كاندل"^(١)، التي وضعت في زمن الحكومة الأردنية. وأقيم على هذه المناطق المستوطنات الإسرائيلية التالية: جيلو، عطاروت، بسجات زيتيف، ريخس شعفاط. وبذلك وضعت حداً للتطور الصناعي الذي كان متأملاً به في المدينة. وقد بقيت منطقتان صناعيتان عربيتان بحكم وجودهما قبل عام ١٩٦٧: الأولى في واد الجوز، والثانية على امتداد طريق عناتا، وتضم صناعات بدائية كصناعة الحلويات، والحدادة، والألمنيوم، والمناجر، ومشاعل الخياطة، ومشاعل الأحذية^(٢). أما الصناعات المتوسطة والثقيلة كصناعة مواد البناء، وصناعة الأدوات الكهربائية وصناعة البلاستيك والمطاط، فهي محدودة جداً لا يتعدى عددها ستة عشر مصنعا^(٣).

وقامت السلطات الإسرائيلية في العام ١٩٧٠ بإنشاء مستوطنة عطروت الصناعية ضمن حدود القدس الشرقية، هذا إلى جانب أربع مناطق صناعية إسرائيلية أخرى في القدس وفي منطقة روميما، وتلبوت، وجفعات شأزول، ومكور باروخ^(٤)، حيث تعتبر هذه المستوطنات من المناطق الصناعية التطويرية في إسرائيل، التي حاكت التقدم التكنولوجي العالمي، وساهمت في جذب المزيد من الدعم المالي الحكومي، كما ساهمت في إيجاد فرص عمل صناعية جاذبة بذلك العمالة العربية^(٥) من مدينة القدس والقرى العربية المحيطة بها، بسبب ضيق مصادر الرزق أمامهم في المدينة، وكذلك لارتفاع الأجور التي يتقاضاها هؤلاء العمال إذا ما قورنت بالأجور في المصانع العربية. كما أغرقت أيضاً أسواق الأراضي المحتلة ومنها القدس بالسلع الإسرائيلية التي لم تستطع الصناعات المحلية منافستها، إلى جانب الضرائب

(١) خطة كاندل : ترجع تسمية هذه الخطة إلى (هنري كاندل) وهو مخطط مدن بريطاني كان يعمل في فلسطين منذ زمن الانتداب البريطاني، عندما فوضته الحكومة الأردنية بوضع خطة هيكلية لمدينة القدس، وقد أنجز هذه الخطة في العام ١٩٦٦، بينت هذه الخطة بأن هناك ضرورة ملحة لتقوية المدن العربية المحيطة بالقدس وذلك بربط جميع المناطق السكنية الفلسطينية المنتشرة حول مدينة القدس بمنطقة واحدة مدمجة . وقد خطط لأن تبلغ مساحة القدس الشرقية حسب هذه الخطة حوالي ٧٥ ألف دونم . كما وان هذه الخطة قد حددت الأماكن اللازمة كمناطق صناعية وتجارية وزراعية، وحددت مواقع آلاف المساكن الجديدة الواجب إقامتها .

A Special Report of the Foundation for Middle East Peace: **Greater Jerusalem**, Summer 1997. P.2.

(٢) علاونة، عاطف؛ وأبو حرب، قاسم: الأوضاع الاقتصادية في القدس العربية، (ب.ط)، مركز الأبحاث- جمعية الدراسات العربية، القدس، آذار ١٩٨٨. ص ٤٨، ٤٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٥١-٥٢.

(٤) المصدر السابق، ٤٧.

(٥) تيم، صلاح: الموقع الاقتصادي للإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، صامد الاقتصادي، العدد ٤٨، آذار/ نيسان، ١٩٨٤. ص ٢١.

الباهظة التي فرضت على القطاع الصناعي، ومنع إدخال المواد الأولية لهذه الصناعات إلا عن طريق إسرائيل^(١).

وفي هذا المضمار الذي كان له آثاره السلبية على القطاعات الاقتصادية الأخرى، السعي الجاهد لسلطات الإحتلال الصهيونية للسيطرة على شركة كهرباء محافظة القدس^(٢)، وذلك بإتخاذها سلسلة من الإجراءات قامت بما على مدار سنوات الإحتلال، كان أولها في آذار ١٩٦٨ حين قامت بالإستيلاء على ما مقداره ٨,٣% من أسهم الشركة والتابعة لأمانة القدس، هذا بالإضافة إلى إقدامها على تعيين عضوين يهوديين في مجلس إدارة الشركة كممثلين لبلدية القدس^(٣) التي سيطرت عليها السلطات الإسرائيلية، بعد رفض السكان الفلسطينيين الانضمام لمجلس بلدية القدس الإسرائيلي، بعد حل المجلس البلدي العربي بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٦٧ على ضوء قانون توسيع منطقة بلدية القدس رقم ٥٧٢٧ - ١٩٦٧، بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٦٧^(٤).

وأجبرت شركة كهرباء القدس على تزويد المستوطنات الإسرائيلية التي أنشأت في الجزء الشرقي من القدس، وذلك لخوف هذه الشركة من التهديدات الإسرائيلية بإمداد هذه المستوطنات بالكهرباء من شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، وفي هذا الإجراء اعتداء سافر على امتياز شركة كهرباء القدس العربية^(٥)، إلى جانب ما وراء هذا الإجراء من أبعاد سياسية تتمثل بالإقرار بالواقع السياسي الجديد الذي فرضته سلطات الإحتلال على المدينة.

ونتيجة لهذه الإجراءات عانت شركة كهرباء القدس كثيراً، حيث عجزت فيما بعد من إنتاج الطاقة الكهربائية بالطاقة المطلوبة لتزويد منطقة امتيازها، مما اضطرها لسد العجز في طاقتها الإنتاجية بالإعتماد على الشركة القطرية الإسرائيلية، بعد رفض السلطات الإسرائيلية السماح لها باستيراد مولدات جديدة، حيث ربطت خطوطها عام ١٩٧٢ في بعض أنحاء القدس كحي شرفات والمكسر

(١) المصدر السابق، ص ٢١-٢٢.

(٢) شركة كهرباء محافظة القدس: تقرر إنشاء هذه الشركة بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩١٤ عندما منحت الحكومة العثمانية المواطن اليوناني يوربيدس مفروماتس امتيازاً لتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها في منطقة القدس، ولكن مع سقوط فلسطين تحت الإنتداب البريطاني، حاولت الحكومة البريطانية التواطؤ مع الصهيوني الروسي الأصل بنحاس روتنبرغ بإعطاءه امتيازاً لتوليد الطاقة الكهربائية في فلسطين واستغلال نهر الأردن لهذه الغاية، مما اضطر الحكومة اليونانية للوقوف إلى جانب مواطنها وذلك برفع قضية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، والتي أقرت بامتياز مفروماتس، وعلى ضوء هذا القرار شكل مفروماتس (شركة كهرباء القدس والخدمات العامة المحدودة) التي بدأ سريان امتيازها بتاريخ ١/١/١٩٢٨ لمدة ٤٤ عاماً قابلة للتجديد لمدة ١٦ عاماً أخرى. شركة كهرباء القدس، صامد الاقتصادي، العدد ٧٢، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ١٩٨٨. ص ١٤٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٤) الخطيب، قويد القدس، مصدر سابق، ص ٩١٠.

(٥) شركة كهرباء محافظة القدس، مصدر سابق، ص ١٤٥.

ومستوطنة رامات أشكول بالشركة القطرية الإسرائيلية^(١). وأدى ذلك إلى معاناة شركة كهرباء القدس من ممارسات الحكومة الإسرائيلية ضدها وذلك بإجبارها لتخفيض أثمان الكهرباء بنسبة ٥٠%، مما قاد إلى خسارتها وتراكم الديون عليها، هذا إلى جانب تأخير المستوطنات بدفع ما يستحق عليها من ثمن الكهرباء، مما أسهم في اتخاذ وزير الطاقة الإسرائيلي قراراً بمصادرة الشركة اعتباراً من بداية عام ١٩٨٠، ولكن شركة كهرباء القدس استطاعت بتحميد القرار بلجوءها للقضاء^(٢).

ولم تقف الضغوطات والإعتداءات الإسرائيلية عند ذلك، بل استمرت طوال الفترة التالية، من محاولتها لإجبار الشركة على قبول موظفين يهود فيها، وهذا ما لم تقبله الشركة، بلوغاً إلى اتخاذ مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٧ قراراً يقضي بعدم تمديد امتياز الشركة الذي ينتهي في ١/١/١٩٨٨، وعلى ضوء ذلك اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بتاريخ ٩/٨/١٩٨٧ يقضي بالتالي:

أ- تمديد امتياز شركة كهرباء القدس لمدة ١٠ سنوات جديدة.

ب- لا يسمح للشركة بتزويد المستوطنات والمعسكرات الإسرائيلية بالكهرباء^(٣).

من هنا نلاحظ بأن سلسلة الإجراءات الإسرائيلية التي قامت بها طوال فترة الاحتلال، كانت تهدف إلى الاستيلاء على هذه الشركة العربية وتحويلها، وذلك في إطار سعيها الدائب لتهديد المدينة المقدسة والقضاء على طابعها العربي ضمن سلسلة التغييرات الأخرى التي قامت بها مستهدفة الأرض والإنسان.

وبذلك يمكننا القول بأن سلسلة الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية في القدس وضواحيها قد حدثت من النمو الطبيعي للصناعات العربية التي كانت موجودة قبل الاحتلال، كما حرمت هذه الصناعات من التطور الذي كان مخطط له قبل الاحتلال، وذلك بمصادرة الأراضي التي كانت معدة لهذا التطور والاستيطان فيها. وهذا بدوره أدى لتحويل قسم كبير من أصحاب الورش والحرف إلى عمال في المصانع الإسرائيلية، واضطرار عدد كبير من أصحاب الرساميل إلى الهجرة من القدس، واستثمار رؤوس أموالهم خارج حدود بلدية القدس، أي في ضواحي المدينة ضمن حدود الضفة الغربية، أو الهجرة إلى البلدان العربية المجاورة كالأردن لاستثمار أموالهم هناك، وذلك هرباً من هذه الإجراءات الإسرائيلية، ومن نظام ضرائبها الباهظ^(٤).

(١) المصدر السابق، ص ١٤٥

(٢) الخطيب، مصدر سابق، ص ٩٠٠.

(٣) شركة كهرباء محافظة القدس، مصدر سابق، ص ١٤٧.

(٤) الدقاق، مصدر سابق، ص ٤٠-٤١.

٢- القطاع الزراعي :

أدت سياسة مصادرة الأراضي في القدس الشرقية، وتحويل القسم الآخر من الأراضي المتبقية منها إلى أراضٍ حرجية لتشكيل احتياطاً للاستيطان الصهيوني مستقبلاً في مدينة القدس، وكذلك إقامة المستوطنات على الأراضي التي تمت مصادرتها، إلى حيازة السلطات الإسرائيلية لأراضي قرى بأكملها في القدس، ونزع ملكية أراضي عدد كبير من الأسر الفلاحية^(١). التي حسب "خطة كاندل" كان يجب استغلالها للزراعة^(٢). كما قامت السلطات الإسرائيلية باتخاذ سلسلة من الإجراءات للحد من استغلال المواطنين العرب للمياه، وذلك بسيطرتهما على مصادر المياه في الأراضي المحتلة، حيث قامت سلطات الاحتلال الصهيونية بتفكيك جميع موتورات المياه ومضخاتها التابعة لأمانة القدس، في المحطات الست، التي كانت اثنتان منها في واد القلط وثلاث ما بين عين قاره وعناتا وواحدة في برك سليمان، وكانت تضخ يومياً ما مجموعه أربعة آلاف متر مكعب من المياه. وعملت على ربط السكان الفلسطينيين في المدينة المقدسة بشبكة المياه الخاصة ببلدية القدس المحتلة^(٣). كما منعت المواطنين العرب من حفر أي بئر سواء كان ذلك لغايات الشرب أو الزراعة، مما حدد معدل استهلاك الفرد العربي بما لا يتجاوز (١٤٠م^٣) سنوياً، في الوقت الذي يستهلك المستوطن اليهودي ما قدره (٥٣٧م^٣) سنوياً^(٤).

وكان لهذه الإجراءات والسياسات الإسرائيلية أثرها الكبير في تدمير القطاع الزراعي بالكامل في القدس الشرقية، حيث أسلفنا بأن ٨٤% من أراضي القدس إما صودرت أو منعت أصحابها من استغلالها، وهذا بدوره أدى إلى حرمان المواطنين العرب من أملاكهم ومن محاصيلها التي تعتبر المصدر الرئيس لمعيشتهم^(٥). وانفصال هؤلاء الفلاحين عن أراضيهم حدا بهم للبحث عن مصادر أخرى لرزقهم فلم يكن أمامهم سوى السوق الإسرائيلية للعمل، أو مغادرة الأراضي المحتلة للبحث عن العمل، مما سهل عملية تفرغ القدس من سكانها العرب^(٦).

٣- القطاع التجاري :

شكلت التجارة على مدار تاريخ مدينة القدس، أهم القطاعات الاقتصادية للمواطنين العرب فيها، وذلك عائد لمكانة مدينة القدس الدينية والسياسية والجغرافية^(٧)، ولكن بعد احتلال مدينة القدس

(١) ماجوير، كيت: قويد القدس، الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، ط١، دار الآفاق الجديدة، بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية، بيروت، ١٩٨١. ص٣٤.

(٢) Aspecial Report of the Foundation for the Middle East Peace, Op.Cit., P.2.

(٣) الخطيب، قويد القدس، مصدر سابق، ص٨٩٩.

(٤) تيم، مصدر سابق، ص٢٠-١٩.

(٥) ماجوير، مصدر سابق، ص٣٤.

(٦) الدقاق، مصدر سابق، ص٤٤.

(٧) علاونة، وأبو حرب، مصدر سابق، ص٣١.

عام ١٩٦٧ تضرر القطاع التجاري للمواطنين العرب تضرراً كبيراً، كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك نتيجة لسلسلة الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية في المدينة المقدسة، حيث فقد القطاع التجاري في العام ١٩٦٨ ثلث حجم المحلات التجارية في القدس؛ بسبب مصادرة ما مساحته ١١٦ دونماً في المدينة المقدسة ضمت من بين الأملاك العربية التي تمت مصادرتها هناك (٤٧٣) محلاً تجارياً^(١). إضافة إلى ذلك، فقد فرضت على المحال التجارية الأخرى وأصحاب المهن ضرورة تسجيلها لدى سلطات البلدية، وضرورة حصول هؤلاء على رخصة لمزاولة مهنتهم وأعمالهم، وذلك بحسب قانون التنظيمات القانونية والإدارية لسنة ١٩٦٨ الخاص بالقدس الذي أقرته الكنيست بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢٣^(٢). أدى ذلك، إلى وضع قطاع التجارة في المدينة تحت رحمة سلسلة متواصلة وباهظة من الضرائب كضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل وغيرها من الضرائب وعلى رأسها بالطبع ضريبة "الأرنونا" التي طبقت على المواطنين العرب في القدس بتاريخ ١٩٦٨/٤/١^(٣). ولو أخذنا العام الضريبي ١٩٩٢-١٩٩٣ كمثال لحجم هذه الضريبة التي بلغت (٣٦٣٥٨٠٠٠) شيكل على المتاجر والمصانع والمكاتب العربية في العام أعلاه^(٤)، لأدركنا حجم المعاناة التي يعانيها القطاع التجاري إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة لهذه الضريبة، وغيرها من الضرائب الأخرى التي تثقل كاهل المواطنين العرب في القدس.

كما كان لسياسة الإغلاق والعزل التي مارستها السلطات الإسرائيلية في المناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧، التي عزلت القدس بموجبها عدة مرات عن بقية الأراضي العربية المحتلة - باعتبارها جزءاً من أرض إسرائيل بعد ضمها عام ١٩٦٧ - كانت أولها الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٧-١٩٧١^(٥)، حيث استغلت السلطات الإسرائيلية هذه الفترة من العزل والطويلة نسبياً، بإغراقها للأسواق هناك بالبضائع الإسرائيلية، التي بدأ ترويجها منذ الأشهر الأولى للاحتلال^(٦). ثم تلا ذلك العديد من فترات الإغلاق والعزل خاصة خلال الانتفاضة الفلسطينية، وإثر حرب الخليج في كانون الثاني عام ١٩٩١، وكان آخر هذه الإغلاقات والعزل منذ ٣١ آذار ١٩٩٣^(٧) وحتى الآن. كان لسياسة الإغلاق والعزل هذه أثرها الكبير في اقتصاد المناطق المحتلة بشكل عام ومدينة القدس بشكل خاص، حيث حرمت مواطني وتجار

(١) الخطيب، تمويد القدس، ص ٨٧٧؛ التنش و آخرون، مصدر سابق، ص ١٦٠.

(٢) أبو جابر، مصدر سابق، ص ٢٧.

(٣) ضريبة الأرنونا... ممارسات وأهداف، إعداد نبيه عويضة، المكتب الصحفي - بيت الشرق، القدس، تشرين الأول ١٩٩٥، ص ٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٦.

(٥) الحق، مصدر سابق، ص ٢.

(٦) تقرير وزارتي العمل والأرض المحتلة...، مصدر سابق، ص ٨٧.

(٧) مذكرة رقم ١٩٩٦/١، مصدر سابق، ص ٨؛ الأمم المتحدة، وضع القدس، مصدر سابق، ص ٢٤.

المناطق المحتلة من الوصول لمدينة القدس، ومنعت تجار القدس من الاستفادة من مواطني وتجار المناطق المحتلة، حيث شكلت مدينة القدس ملتقى تجارياً للبضائع المنتجة في المناطق المحتلة^(١).

وخلفت هذه السياسات والإجراءات الإسرائيلية العديد من المشاكل التي واجهها القطاع التجاري في مدينة القدس كان من أهمها تبعية هذا القطاع للتجارة الإسرائيلية، فأصبحت معظم المنتجات المعروضة في المحال التجارية هي منتوجات إسرائيلية^(٢). هذا إلى جانب المنافسة من قبل المحال التجارية الإسرائيلية في الجزء الغربي من المدينة وفي المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالقدس، التي يلجأ إليها في الغالب المتسوقون بسبب الاضطرابات والمشكلات التي تحدث في أسواق المدينة المقدسة، إلى جانب تواجد الجيش الإسرائيلي بصورة مكثفة في أسواق المدينة^(٣). مما نتج عنه هجرة العديد من التجار إلى خارج المدينة، أو ترك مهنة التجارة نهائياً^(٤)، وإغلاق محالهم التجارية، حيث أغلق حتى عام ١٩٨٦ ما يقارب من (٦٧) محلاً تجارياً^(٥) تركها أصحابها إلى غير رجعة بسبب هذه السياسات الجائرة، وهذا بدوره أدى إلى تدني قيمة عدد من العقارات التجارية إلى الثلث^(٦).

٤- القطاع السياحي

احتل القطاع السياحي تاريخياً في مدينة القدس مكانة مرموقة، ومصدراً هاماً من مصادر الدخل الرئيسة لاقتصاد المواطنين العرب في المدينة، بتوفيره عدداً كبيراً من فرص العمل في هذا القطاع والقطاعات المرتبطة به^(٧). عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلية على تحطيم هذا القطاع من خلال تحجيمها للصناعة المرتبطة به، وضررها للخدمات التي يقدمها هذا القطاع^(٨)، من خلال إنشائها سلسلة من الفنادق على درجة عالية من الخدمات التي يحتاج لها السائح، استطاعت منافسة الفنادق العربية ذات الإمكانيات الخدمائية البسيطة، التي لم تسمح سلطات الاحتلال بتجديدها طوال سنوات الاحتلال، مما حدا بالسياح لتفضيل الفنادق الإسرائيلية بالرغم من ارتفاع الأسعار فيها على العربية^(٩). قاد ذلك إلى

(١) الحق، مصدر سابق، ص ٣-٤.

(٢) علاونة، أبو حرب، مصدر سابق، ص ٤١.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٢-٤٣.

(٤) الحسيني، عدنان: الإجراءات الإسرائيلية والبلدة القديمة، حوار، الحلقة الأولى، مصدر سابق، ص ١٠.

(٥) علاونة، وأبو حرب، مصدر سابق، ص ٤١.

(٦) الحسيني، مصدر سابق، ص ١٠.

(٧) علاونة، وأبو حرب، مصدر سابق، ص ١٩.

(٨) عبد الحق، وجرادات، مصدر سابق، ص ٨٦.

(٩) علاونة، وأبو حرب، مصدر سابق، ص ٢١.

انخفاض نسبة إشغال الغرف الفندقية العربية إلى ما دون الحد الأدنى بالمقاييس الدولية وهو حوالي ٣٨%^(١).

ولم تقتصر محاربة السلطات الإسرائيلية لقطاع السياحة في المدينة المقدسة على الفنادق، بل تعدته إلى مجالات أخرى مرتبطة بالقطاع السياحي كالأدلاء السياحيين الذين تناقص عددهم من ٣٠٠ دليل سياحي مرخص عام ١٩٦٧ إلى (٨٨) دليل عام ١٩٩١، بينما بلغ عدد الأدلاء السياحيين الإسرائيليين في العام ١٩٩١ أكثر من (٣٠٠٠) دليل مرخص، وذلك لعدم إعطاء السلطات الإسرائيلية لتراخيص جديدة للإدلاء العرب، إدراكاً منها لما تمثله هذه الوظيفة من إعلام سياحي يستطيع التأثير في تشكيل الرأي لدى السياح^(٢). كما انخفض عدد مكاتب السياحة والسفر من (٤٦) عام ١٩٦٧ إلى (٢١) مؤسسة عام ١٩٩١، ومقابل (٤٣٦) مؤسسة إسرائيلية. أما عدد حافلات النقل السياحية الإسرائيلية ما يقارب من (١١٠٠) حافلة كبيرة، وأكثر من (٢٠٠) حافلة صغيرة، مقابل انخفاض عدد حافلات النقل السياحي العربية إلى (٩٣) حافلة كبيرة، وما يقارب (٢٥) حافلة صغيرة^(٣).

أدت هذه المنافسة من قبل القطاع السياحي الإسرائيلي للقطاع السياحي العربي إلى هجرة الكفاءات الإدارية السياحية العربية للخارج بسبب انخفاض رواتبهم وفقدانهم لفرص العمل في مجال تخصصهم، وانخفاض الأعمال الوطني المستثمر في القطاع السياحي^(٤). قاد هذا الأمر إلى خسارة الاقتصاد السياحي العربي حوالي (٩٠) إلى (١٠٠) مليون دولار سنوياً، إلى جانب فقدان (٢٠٠٠) أسرة من أسر العمال والموظفين في هذا القطاع لمصدر دخلهم بسبب فقدانهم لوظائفهم نتيجة هذه المنافسة^(٥).

رابعاً : الآثار السياسية

العلاقة القائمة بين البنية التحتية والبنية الفوقية في أي نظام سياسي، هي علاقة بنيوية ديناميكية قائمة على التأثير والتأثر بينهما، ومعزراً كل منهما للآخر. فاتخذ البناء الفوقي في إسرائيل المتمثل بالحكومة الإسرائيلية قراراته السياسية بضم القدس الشرقية بحدودها الموسعة إلى إسرائيل، والعمل على تغيير الطابع العربي للمدينة بطابع غربي، لتعزيز الوضع السياسي والاستراتيجي للقدس كعاصمة لإسرائيل^(٦).

٥٤٣٨٣٤

(١) عبد الحق، وجرادات، مصدر سابق، ص ٨٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٨٨.

(٤) علاونة، وأبو حرب، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٥) عبد الحق، وجرادات، مصدر سابق، ص ٨٩.

(٦) جريس، سمير، مصدر سابق، ص ٤٣.

كما عمل البناء الفوقي على إيجاد أغلبية يهودية وذلك بإنشاء سلسلة من المستوطنات في مدينة القدس، موفراً كل الإمكانيات المادية والإدارية لتغيير البنية التحتية فيها. هادفاً من وراء ذلك الفصل بين الضواحي العربية فيها، للحيلولة دون إقامة اتصال عضوي بينها أو تطورها، دافع بتلك الضواحي العربية للنمو والتوسع باتجاه أراضي الضفة الغربية خارج الحدود الموسعة لمدينة القدس^(١). كما قام بخلق وضع سياسي حضاري جديد للمدينة من خلال فرضه لسياسة الأمر الواقع بحيث يصعب، بل يستحيل تغييره^(٢)، ويجول دون أية محاولات مستقبلية لوضع السيادة السياسية الإسرائيلية على القدس الشرقية المضمومة موضع تساؤل^(٣)، ومشكلاً للمدينة الجديدة الموحدة من خمسة مناطق هي:

- ١- القدس الغربية - ومساحتها (٥٢٥٠٠) دونم تقريباً (بعد إضافة ١٤٥٠٠ دونم عام ١٩٩٣)، وكانت تمثل عاصمة إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، وحتى عام ١٩٦٧.
- ٢- القدس المقدسة - وتشمل القدس القديمة داخل الأسوار وجبل الزيتون وكانت تحت الحكم الأردني منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧، وتشتمل هذه المنطقة على جميع الأماكن المقدسة لليهود والمسلمين والمسيحيين.
- ٣- القدس الشرقية - تشكل هذه المنطقة مع منطقة القدس المقدسة ما مجموعه (٦٠٠٠) دونم. كانت تحت الحكم الأردني، ويسكنها عرب يعمل معظمهم بالتجارة.
- ٤- قرى عربية تم استيعابها وضمها للقدس عام ١٩٦٧. حيث غيرت إسرائيل حدود مدينة القدس عام ١٩٦٧ وأضفت إليها (٦٤٠٠٠) دونم من أراضي الضفة الغربية بما في ذلك بلدة بيت حنينا وقرى شعفاط وجبل المكبر وصور باهر وأم طوبا وبيت صفافا وشرفات.
- ٥- أحياء يهودية جديدة (مستوطنات) - وقد بنيت هذه الأحياء بعد عام ١٩٦٧ على أراض تمت مصادرتها من قرى عربية^(٤).

بالمقابل أثرت هذه البنية التحتية الجديدة للمدينة في البناء الفوقي لإسرائيل وفي القرارات والسياسات المتعلقة بمدينة القدس وبمستقبلها السياسي، فقراءة قرارات وبرامج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٣، بل وحتى الآن، تظهر اتفاق جميع هذه الحكومات وتشكيلاتها الحزبية اليهودية المختلفة على اعتبار القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية، التي لن يتم التخلي عنها أو الانسحاب منها. فانتخابات الكنيست السابع التي جرت عام ١٩٦٩، أبرزت اتجاهين

(١) النخال، محمد مطر: ضواحي القدس الشرقية، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس، شباط، ١٩٩٤. ص ٤٧.

(٢) ليفرات، مصدر سابق، ص ٢٥.

(٣) تسيلم، مصدر سابق، ص ١٧٢.

(٤) Report on Israeli Settlement..., Op.Cit., Vol.1, No.1, Jan.1991.P.

في الحملة الانتخابية إزاء المناطق المحتلة تمثلت بدعوة الاتجاه الأول لإقامة "أرض إسرائيل الكاملة" ورفض التخلي عن أي جزء من أراضي عام ١٩٦٧ مهما كان الثمن، ويمثل هذا الاتجاه حزب حيروت. بينما يرى الاتجاه الثاني الذي تزعمه كل من موشي ديان وزير الدفاع وأبا إيبان وزير الخارجية وبنحاس سابير وزير المالية، الدعوة إلى التوصل إلى سلام مع الدول العربية، بشرط الإبقاء على القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل^(١). وفي مقابلة لها مع جريدة التايمز اللندنية بتاريخ ١٣/٣/١٩٧١ حددت رئيسة الوزراء الإسرائيلية، غولدا مائير، موقفها بشأن الأراضي المحتلة والقدس الذي توافق مع موقف وزير الدفاع دايان، بقولها: "القدس يجب أن تبقى موحدة وجزءاً من إسرائيل"^(٢). أما البرنامج الحكومي للكنيست الثامنة عام ١٩٧٣ وفيما يتعلق بالقدس، فقد تمثل برنامج حزب العمل لهذه الانتخابات، حيث قرر استمرار الاستيطان اليهودي للقدس، والتطوير الصناعي فيها وفي ضواحيها - خارج المناطق التي تم الاستيطان فيها بعد احتلالها عام ١٩٦٧ -، كما قررت الحكومة الاستيطان في المناطق الواقعة شرق وجنوب القدس التي اعتبرتها أراض مغلقة^(٣)، أي مصادرة. وفي تصور راين للسلام عام ١٩٧٤، الذي يعبر فيه عن موقف هذه الحكومة بقوله "القدس الموحدة تبقى تحت السيادة الإسرائيلية"^(٤). وقد أسفرت انتخابات عام ١٩٧٧ للكنيست التاسعة عن تشكيل الائتلاف الحكومي من قبل كتل الليكود، الذي تمثل برنامجه الحكومي بالنقاط التالية:-

١- حق الشعب اليهودي التاريخي في (أرض إسرائيل الكاملة).

٢- اعتبار الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ أراضٍ محررة وجزء لا يتجزأ من أراض إسرائيل.

٣- الاستيطان الكثيف في المناطق المحتلة^(٥).

وقد نصّ قانون أساس "القدس عاصمة إسرائيل" الذي سنته الكنيست التاسعة في عام ١٩٨٠، على توحيد القدس، وكونها عاصمة لإسرائيل. أما البند الثاني يعتبر القدس مقراً لرئيس الدولة، والكنيست، والحكومة، والمحكمة العليا^(٦). وأكد الكنيست العاشر عام ١٩٨١ بائتلافه الحكومي الذي شكله مرة أخرى كتل الليكود، في برنامجه الحكومي على اعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل،

(١) تيم، فوزي: تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل، انتخابات مجالس الكنيست ١٩٤٩-١٩٩٦، (ب.ط)، دار زهران للنشر والتوزيع، (م.ب)، ١٩٧٧. ص ١٧٩.

(٢) كيبال، حيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة، ترجمة مصطفى الرز، ط١، مكتبة مدبولي، (ب.م)، ص ١٠٣-١٠٤.

(٣) تيم، مصدر سابق، ص ٢٠٧.

(٤) كيبال، مصدر سابق، ص ١٥٩.

(٥) شوفاني، الياس: الانتخابات الإسرائيلية التاسعة، ترميم أسوار الجيتو، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٧٠، أيلول ١٩٧٧، ص ٢٤-٢٦.

(٦) الوقائع الإسرائيلية، كتاب القوانين، مصدر سابق، ص ١٨٦.

وستبقى كلها تحت السيادة الإسرائيلية^(١). فيما التقى كل من حزب العمل وتكتل الليكود في برامجهما للكنيست الحادي عشر عام ١٩٨٤، بعدم الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، أو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، أو إلغاء قرار ضم القدس والجولان^(٢). وجاء في الخطاب الذي ألقاه إسحاق شامير رئيس الحكومة، الذي قدم فيه وزراء الحكومة الجديدة، إثر انتخابات الكنيست الثانية عشرة، التي جرت في ١٩٨٨/١١/١ "إن هناك إجماعاً وطنياً واسعاً على الحق المقدس لليهود في العيش في أي مكان من أرض إسرائيل.. إن المستوطنات اليهودية في יהודה والسامرة وغزة، تلعب دوراً هاماً من ناحية أمنية، وتحول أيضاً دون قيام دولة فلسطينية في هذه الديار.... هناك أشياء لا حاجة لقولها، وذلك أنه لو وردت في التاريخ والكتب أولاً وقبل كل شيء، في قلوبنا، فقلب كل يهودي يخفق من أجل (أورشليم) القدس، وفي الخطوط العريضة للحكومة هناك بند يعبر عن موقفنا تجاه القدس، فالقدس مدينة واحدة موحدة، وهي تحت السيادة الإسرائيلية ولا يمكن تقسيمها"^(٣). وأكدت حكومة رابين في خطوطها الأساسية، لدى تشكيلها بعد انتخابات الكنيست الثالثة عشرة ١٩٩٢ أن "القدس الكاملة، عاصمة إسرائيل الأبدية، ستبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وستعطى أفضلية لبنائها وتطويرها"^(٤)، وكان حزب العمل الذي فاز بهذه الانتخابات، قد ركز في حملته الانتخابية على رفض قيام دولة فلسطينية، ويركز على إقامة حدود أمنية لإسرائيل، وأن القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل لا تقبل التفاوض^(٥).

ونتيجة عن هذه السياسات الحكومية والتنافس السياسي بين الحكومات الإسرائيلية في تعزيز مكانة القدس كعاصمة موحدة لدولة إسرائيل، تنافس آخر تمثل في تعزيز الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية ومحيطها، مما أدى إلى بروز نتائج جغرافية خطيرة على أرض الواقع فرضها الاستيطان اليهودي، وتمثلت بشطر الضفة الغربية المحتلة إلى شطرين، ومقسمة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أربعة كانتونات^(٦)، مما تمخض عنه نتائج خطيرة على الصعيد السياسي، تمثل في إصرار السلطات الإسرائيلية على ابقاء القدس الشرقية تحت السيادة الإسرائيلية، وعدم الانسحاب منها، مما يؤدي إلى عدم قيام

(١) عبد الصمد، صلاح: مساومات تشكيل حكومة بيغن، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١١٩، تشرين الأول ١٩٨١، ص ٢٢٧.

(٢) حور، سمير: انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤، الأبعاد السياسية والاجتماعية، ط ١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٧١، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٠.

(٣) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في إسرائيل، ط ١، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٨٩، ص ١٤٥.

(٤) الخطوط الأساسية للحكومة الإسرائيلية، هآرتس، ١٩٩٢/٧/١. (بالعبرية).

(٥) Shahak, Israel: **The Israeli Elections of 1992: Analysis, in the Middle East Policy**,^(٥)

Washington, The Middle East Policy Council, Vol, No3, 1992. P.74.

(٦) لاتندريس، أن: المقاومة الفلسطينية والتغيير المدني في القدس ١٩٦٧-١٩٩٤، ط ١، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون

الدولية، القدس: نيسان ١٩٩٥، ص ٢٤؛ عبد الحميد، مهدي: القدس بين استراتيجيتين، ط ١، منشورات وزارة الإعلام، سلسلة كتاب

القدس الشريف (١)، (ب.م)، نيسان ١٩٩٦، ص ٢١.

وحدة جغرافية، بين أجزاء الدولة الفلسطينية المقترح إنشاؤها بعد أي انسحاب إسرائيلي متوقع مسن الضفة الغربية وقطاع غزة، إذا تم التوقيع على اتفاقية سلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية^(١).

كما طرحت على مدار سنوات الاحتلال العديد من المشاريع الإسرائيلية لمعالجة مسألة القدس، وتصب جميعها في الإطار السياسي الإسرائيلي في نظرتة تجاه القدس" وكان أول هذه المشاريع ما طرحه رئيس بلدية القدس اليهودي، تيدي كوليك، في بداية عام ١٩٦٨، وسمي هذا المشروع "مشروع تقسيم القدس إلى أحياء"، حيث يقوم هذا المشروع على تقسيم المدينة إلى عدد من الأحياء، بحيث تدار الأحياء التي تضم تجمعا سكانيا عربيا كبيرا من قبل إدارة عربية ترتبط بالمجلس البلدي الإسرائيلي الموحد^(٢).

وقدم مستشار رئيس البلدية ميرون بنفتسي أيضاً في العام نفسه مشروعاً لوزارة الخارجية، يقوم على إيجاد إدارة مزدوجة للمدينة من العرب واليهود، في محاولة لإشراك العرب في إدارة شؤون المدينة، مع بقاء القدس موحدة وعاصمة لإسرائيل^(٣). وهناك أيضاً مشروع رافل بنكلر Rafel Benkler الذي قدمه للأكاديمية من أجل السلام في هلسنكي، ويقضي مشروعه بتوسيع حدود مدينة القدس لتضم مدن رام الله وبيت لحم، وقرى العيزرية وأبو ديس وعناتا والرام وجبع، وتقسيم المدينة إلى ثماني بلديات فرعية، خمس منها للعرب، وثلاث لليهود، على أن تبقى القدس موحدة وعاصمة للدولتين^(٤)، وكان المقصود بمحا إسرائيل والأردن. وكان يهدف من وراء ذلك إلى ضم مساحات واسعة جديدة من القرى العربية للقدس الموحدة، ثم التنازل عنها في المستقبل بحجة إنه تم الانسحاب من المناطق التي فيها أغلبية سكانية عربية. ووثيقة (أبو مازن - بيلن) تشبه إلى حد كبير مشروع بنكلر السابق ذكره، حيث سيعمل على توسيع حدود مدينة القدس لتشمل قرى "أبو ديس والعيزرية وسلوان"، وتتخذ السلطة الفلسطينية من هذه المنطقة المضمومة مركزاً إدارياً وعاصمة للدولة الفلسطينية حيث سيطلق على هذه المنطقة (القدس Al-Quds) بالعربية واللاتينية، التي ستشكل وحدة جغرافية وسياسية مستقلة تجسيدا للتطلعات الروحية والتاريخية للشعب الفلسطيني، حسب رأي الوثيقة، بينما تسمى بقية مناطق المدينة بحدودها القائمة حالياً (أورشليم JERUSALEM)، وذلك لتمييزها عن المنطقة المسماة بالقدس سابقة الذكر، ويعترف بما كعاصمة أبدية لإسرائيل^(٥). وفي حال وجود معارضة فلسطينية لهذا الطرح هناك خيار بديل وهو اتخاذ مدينة رام الله عاصمة للدولة الفلسطينية المقترحة، التي ستكون جزءاً من القدس الكبرى. أما الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في المدينة، ستبقى مفتوحة للجميع مع ضمان

(١) لاتندريس، مصدر سابق، ص ٢٤.

(٢) الكسواني، سالم: وضع القدس في المحافل العربية والإسلامية والدولية، الموسوعة الفلسطينية، ق ٢، ج ٦، ط ١، دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠. ص ٩٤٧-٩٤٨.

(٣) بترمان، مصدر سابق، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٤) الكسواني، مصدر سابق، ص ٩٤٨-٩٤٩.

(٥) مجلة روز اليوسف، ١٣/٥/١٩٩٦، ص ٢٠-٢١.

حرية الوصول إليها بما لا يتعارض مع السيادة السياسية الإسرائيلية، باعتبار هذه المناطق ضمن الحدود الجغرافية لعاصمتها الأبدية، مع رفع أحد العلمين الفلسطيني أو الأردني على هذه المناطق المقدسة بحسب ما يتفق عليه الجانبان المتفاوضان^(١).

وهناك أيضاً العديد من المشاريع التي تناولت موضوع الإشراف على المواقع والأماكن المقدسة في المدينة، مغيبة في طرحها السيادة السياسية الفلسطينية على المدينة، ومقرة ضمناً بالسيادة لإسرائيل، ومن هذه المشاريع ما طرحه عام ١٩٦٧ أستاذ القانون العام والسياسة في الجامعة العبرية، بنيامين اكنسين Beneamin Iktsin، ويقوم على إيجاد إدارة شبه دولية للأماكن المقدسة^(٢). ومشروع قاضي محكمة العدل العليا المتقاعد، حايم كوهين Haieem Kohen، الذي يقترح فيه إقامة مجلس للامكان المقدسة ويشمل ممثلين عن جميع الطوائف الدينية^(٣)، وتم طرح هذا المشروع عام ١٩٨٢. واستغلت السلطات الحاكمة في إسرائيل هذه المشاريع في محاولتها الفصل بين الوضع الديني والوضع السياسي لمدينة القدس، بتأكيداها على ان علاقة العرب بالقدس هي علاقة دينية فقط^(٤).

وبدأت هذه المشاريع تطفو على السطح مع مفاوضات السلام التي جرت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل إثر مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١. بالرغم من تأجيل البت في وضع القدس للحل النهائي، حيث بدأت تظهر العديد من المشاريع القديمة والمشاريع الجديدة التي تتناول بالدراسة وضع ومستقبل مدينة القدس النهائي، ومن أشهر هذه المشاريع مشروع (سيسيلا البين، موشي عميراف، حنا سنيوره)، وأهم نقاط هذا المشروع هو زيادة مساحة مدينة القدس إلى أربعة أضعاف مساحتها الحالية من الجانب الذي يقع في حدود عام ١٩٤٨، ومن الجانب الذي يقع في الضفة الغربية بحيث يضم مدن رام الله وبيت لحم، وتكون المساحة المضمومة في الجانبين متساوية، وعدد السكان العرب واليهود في المدينة الموسعة متساوياً، وتكون هذه المدينة الموسعة منطقة واحدة، وتقسم إلى ٢٠ بلدية فرعية، وتشرف حكومات إسرائيل وفلسطين على معالجة شؤون المدينة^(٥). وأعد المركز الإسرائيلي - الفلسطيني للبحث والمعلومات مشروعاً آخر مطور عن المشروع السابق، ويشرف على

(١) المصدر السابق.

(٢) هيرش، موشي؛ وهاوزن، دبوراً: كوربال يروشلیم لان، (ب.ط)، (ب.ن)، القدس، ١٩٩٤. ص ٤٢. (بالعبرية).

(٣) المصدر السابق، ص ٨٤.

(٤) العمري، وليد: المنهج السياسي الإسرائيلي، أبعاده وخلقياته، حوار، الحلقة الثانية، برنامج حوار ي نظمه المنتدى الفكري العربي على حلقات، عقدت بالقدس بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٠، القدس، تموز ١٩٩٤. ص ٢.

(٥) C.Albin, M. Amirav, H.Siniora; **Jerusalem: An Undivided City as Dual Capital**,^(٦)

Israeli Palestinian Peace Research Project, Working Paper Series, No.16, Harry S.Truman Research Institute for the Advancement of Peace and Arab Studies Society, Jerusalem, Winter 1991/2: M.Amirav, Blueprint for Jerusalem, The Jerusalem Report, March 12, 1992. P.41.

هذا المشروع أيضاً كل من موشي عميراف وحنا سنيوره، ونشر هذا المشروع في شباط ١٩٩٣، وأهم ركائز هذا المشروع أن تبقى المدينة موحدة وعاصمة إسرائيل ودولة فلسطين^(١). وأعد "معهد القدس لدراسات إسرائيل"^(٢) على مدى الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٦، العديد من التقارير التي تناولت بالدراسة والبحث موضوع مستقبل القدس السياسي، وكان أهمها تقرير عام ١٩٩٦، الذي أورد ثلاثة بدائل لحل مشكلة القدس، ويقوم البديل الأول على اعتراف إسرائيلي بسيادة فلسطينية على جزء من القدس، أما البديل الثاني فيقوم على بقاء القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، ويقوم البديل الثالث على أن تكون السيادة على القدس في حدودها الحالية لإسرائيل مع إعطاء حكم ذاتي وظيفي لجميع أحياء القدس تحت السيادة الإسرائيلية^(٣).

من الملاحظ بأن المشاريع التي طرحت في الماضي، وفي ظل سياسة تمهيد القدس الذي نهجته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، قد فرضت نفسها على المفاوضات السياسية الدائرة بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي التي تتناول مستقبل المدينة، حيث رأينا بأن المشاريع الحديثة أيضاً تدور في الفلك نفسه الذي قامت عليه المشاريع القديمة ومنطلقة من المواقف الرسمية الإسرائيلية تجاه القدس بالحفاظ على ما تم اكتسابه بالقوة العسكرية، ومغيبية الحق القانوني للعرب في المدينة من خلال سياسة الأمر الواقع الذي فرضته بسلسلة المستوطنات التي أوجدتها في القدس الشرقية بعد عام ١٩٦٧، التي قطعت شوطاً جعل من القدس مادة غير قابلة للتفاوض مستقبلاً، رغم علمنا بأن هذا الوضع غير قانوني ويتناقض مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

"Israeli - Palestinian Roundtable Forum on Future of Jerusalem" , A Model for^(١) the Future of Jerusalem; Working Drafet No_2, Israeli - Palestine Center for Research and Information (IPCRI), Jerusalem, 1993.

^(٢) معهد القدس للدراسات الإسرائيلية: أسس هذا المعهد من قبل الجامعة العبرية، وصندوق القدس وبدعم من صندوق رابنسون، ويعمل في هذا المعهد عدد كبير من الباحثين المتخصصين في الشؤون والمجالات المختلفة التي لها علاقة بالقدس ومستقبلها، وغالباً ما توجه الحكومة والبلدية إلى معهد القدس للاستشارة ووضع حلول للمشكلات التي تتعلق بمدينة القدس. وفي حالات كثيرة كان يقدم هذا المعهد دراسات لما دور كبير في اتخاذ القرار في الحكومة.

^(٣) القدس، ١٩٩٦/٣/٢٠.

الفصل الخامس

الموقف من الاستيطان في القدس ١٩٦٧ - ١٩٩٣

أولاً : الموقف الفلسطيني

ثانياً : الموقف العربي والإسلامي

ثالثاً : الموقف الدولي :

١- موقف الكتلة الغربية .

أ- موقف الولايات المتحدة

ب- الموقف الأوروبي

٢- موقف الكتلة الشرقية

رابعاً : موقف الأمم المتحدة

أولاً : الموقف الفلسطيني

شكل حجم الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية عام ١٩٦٧ أمام الآلة الحربية الإسرائيلية، واحتلال القوات الإسرائيلية للأراضي العربية، وفي زمن قياسي، صدمة وذهولاً لدى الشارع العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص، واستغلت السلطات الإسرائيلية هذه "الصدمة" و "الذهول" الذي أصاب سكان الأراضي المحتلة بشكل عام ومن ضمنها القدس بالطبع، الذي ولد حالة من اليأس والتشاؤم لدى سكان القدس، بأن قامت باتخاذ سلسلة من الإجراءات تعرضنا لها في فصول سابقة، ومنها إعلان ضم المدينة المقدسة وتطبيق القوانين الإسرائيلية عليها، وفتح شطري المدينة على بعضهما، في محاولة من هذه السلطات لاحتواء عرب القدس ومنعهم من المقاومة، مستغلة معادلة المنتصر والمهزوم وميزان القوى المختل بشكل كبير لمصلحتها^(١).

ضمن هذه الظروف، وبالرغم من الصدمة والذهول، وساعات الإحساس باليأس والتشاؤم، شعر الكثير من عرب القدس، بأن الواجب يحتم عليهم العمل على مقاومة هذه الغزوة الصهيونية ضد مدينتهم، والمتمثلة بالإجراءات الإسرائيلية التي اتخذتها السلطات بحق القدس وسكانها - التي زجت بهم دون تهيئة أو مقدمات في صراع غير متكافئ شمل جميع نواحي الحياة في المدينة^(٢) - حيث سارعت السلطات الإسرائيلية من إجراءاتها في المدينة المقدسة مستهدفة تعزيز سيطرتها المنظمة عليها، وهذا بدوره أدى إلى تحويل الاحتلال الاستيطاني، من مجرد كونه حقيقة اجتماعية واقعة، لا تثير مشكلات جوهرية مع السكان العرب، إلى كونه حقيقة سياسية تضع نفسها في تناقض أساسي مع السكان العرب أصحاب الأرض الأصليين^(٣).

وكان أول تعبير عن رفض عرب القدس لاحتلال إسرائيل لمدينتهم، ذاك الاجتماع السري الذي عقد بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٦٧ في قاعة المحكمة الشرعية بالقدس، وضم عشرين شخصية من زعامات القدس. وبعد نقاش طويل بين المجتمعين، أعلن عن تشكيل الهيئة الإسلامية التي ترأسها الشيخ عبد الحميد السائح^(٤). وأصدرت هذه الشخصيات عريضة رفضت فيها إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلية في القدس، وتدخلها في الشؤون الدينية للمسلمين، واعتبر هذا الاجتماع من قبل السلطات الإسرائيلية حركة تمرد^(٥). كما رفض أعضاء المجلس البلدي المقالين، الدعوة للمشاركة في بلدية القدس

(١) عبد الحميد، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٩.

(٣) حماد، مصدر سابق، ص ٥٣.

(٤) لاتندريس، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٥) بترمان، مصدر سابق، ص ٦٩-٧٢.

اليهودية، وقام عدد من رجال الدين المسلمين والمسيحيين بالتوقيع على بريقة أرسلت لسكرتير الأمم المتحدة ضد الإجراءات الإسرائيلية في القدس^(١).

كما أقيمت فيما بعد لجنة إرشاد قومي تم تشكيلها لمقاومة الحكم العسكري الإسرائيلي في مدينة القدس، وكان لهذه اللجنة دوراً في تصعيد العصيان والإضراب التجاري في المدينة^(٢)، حيث جرت مظاهرات عديدة وإضرابات واحتجاجات ضد السيطرة الإسرائيلية^(٣). وكان لهذه الاضطرابات وقعها على سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي قامت بدورها في ٢٢ أيلول ١٩٦٧ بنفي الشيخ عبد الحميد السائح للأردن بأمر من وزير الدفاع موشي ديان آنذاك^(٤). وتولى قيادة لجنة الإرشاد القومي بعده رئيس بلدية القدس العربي المقال روجي الخطيب، حيث قام بتشكيل ثلاث لجان فرعية انبثقت من لجنة الإرشاد القومي، وهي اللجنة الاقتصادية التي تتابع أمور المواطنين في النواحي الاقتصادية، واللجنة السياسية وتمثلت مهمتها في تنظيم الاحتجاجات والإضرابات، واللجنة القانونية التي كان الهدف من تشكيلها حوض نضال قانوني ضد أوامر مصادرة الأراضي في القدس راسمة بذلك أول تعبير احتجاجي رافض لمصادرة الأراضي العربية في القدس^(٥).

تواصلت خلال الثلاث سنوات الأولى من الضم أعمال الاحتجاج والعصيان بالإضرابات التجارية تارة وبالمظاهرات تارة أخرى، وكان للاتحاد النسائي العربي دور مساند في حركة الاحتجاج من خلال المسيرات التي قامت بها ضد إجراءات الاحتلال وضد الاحتلال نفسه للمدينة^(٦). وقد واجهت السلطات الإسرائيلية أعمال الاحتجاج هذه بالقمع والقوة وغيرها من الأساليب - منها مصادرة المحلات التجارية مثلاً^(٧).

وشهدت تلك الفترة أيضاً بداية لعمليات عسكرية شاركت فيها التنظيمات الفلسطينية المسلحة، كان لها صدى كبير في الشارع اليهودي في القدس^(٨)، رغم أنها لم ترق إلى مستوى الفعل والتأثير على احتلال المدينة لا من حيث الكم ولا من حيث النوع. وقد غلب على هذه الفترة طابع

(١) المصدر السابق، ص ٧٤-٧٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٥-٧٦.

(٣) لاتندريس، مصدر سابق، ص ٢٩-٣٠.

(٤) بزيمان، مصدر سابق، ص ٧٦.

(٥) المصدر السابق، ص ٧٧.

(٦) لاتندريس، مصدر سابق، ص ٣٨-٣٩.

(٧) بزيمان، مصدر سابق، ص ٨٠.

(٨) المصدر السابق، ص ٩٢-٩٣.

المقاومة السلبية التي تمثلت بكونها دفاعية وردود أفعال للإجراءات الإسرائيلية^(١)، رغم أن هذه المقاومة استطاعت المحافظة على المؤسسات العربية في القدس وحالت دون السيطرة الإسرائيلية عليها^(٢).

خلال السبعينات بدأت تتبلور صورة جديدة للمقاومة الفلسطينية بعد سلسلة من الأحداث ألمت بالساحة الفلسطينية على الصعيد الخارجي والداخلي، تمثلت أبرزها بأحداث أيلول في الأردن عام ١٩٧٠ وخروج المقاومة من الساحة الأردنية، والحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٧٣، ومؤتمر القمة العربي في الرباط عام ١٩٧٤ الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني^(٣)، هذا على الصعيد الخارجي. أما على الصعيد الداخلي فتمثل في المحمة الشرسة من قبل سلطات الاحتلال على مصادرة الأراضي وخصوصاً في القدس حيث صدرت في عام ١٩٧٠ وحده (١٢٢٨٠) دونماً^(٤)، وانتخابات البلديات في المناطق المحتلة التي جرت عام ١٩٧٢. هذا إلى جانب مشاريع التسوية التي بدأت تطرح، لحل المشكلة الفلسطينية ومنها مشروع المملكة المتحدة الذي طرحه الملك حسين، ومشروع آون، وقد سارعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى رفضها من خلال الدورة العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة في نيسان ١٩٧٢، الذي شارك فيه لأول مرة أكثر من مئة فلسطيني من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة^(٥).

وفي الدورة الحادية عشرة للمجلس الفلسطيني المنعقد في القاهرة في كانون الثاني ١٩٧٣، أكد البرنامج السياسي المرحلي على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتشكيل الجبهة الوطنية في الداخل من أجل التصدي للمخططات الإسرائيلية، ودعم صمود الشعب الفلسطيني هناك^(٦).

وقد أدى ذلك إلى بروز الجبهة الوطنية الفلسطينية ١٩٧٣ - ١٩٧٦^(٧)، في إطار يشمل كل القوى الوطنية في المناطق المحتلة، وتعمل بتوجيه من منظمة التحرير الفلسطينية^(٨)، حيث أخذت على عاتقها تأطير الجماهير الفلسطينية، وتصعيد التصدي لمخططات السلطات الإسرائيلية في المناطق المحتلة وفي القدس، وقاد إلى تصعيد حركة المقاومة وتطورها في المدينة المقدسة والمناطق المحتلة وخاصة بعد

(١) لاتدریس، مصدر سابق، ص ٤١-٤٢.

(٢) عبد الحمید، مصدر سابق، ص ٣٠.

(٣) لاتدریس، مصدر سابق ص ٤٢.

(٤) الجريدة الرسمية، رقم ١٦٥٦، ص ٢٨٠٨. (بالعبرية).

(٥) ماعوز، موشي: القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية، أسرار وتحركات ومواقف، مترجم عن العربية، (ب.ط)، (ب.ن)، (ب.م)،

(ب.ت). ص ٤-٦.

(٦) هيئة الموسوعة الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، القسم العام، ج٤، ط١، دمشق. ١٩٨٤ - ص ١١١.

(٧) لاتدریس، مصدر سابق، ص ٤٣.

(٨) ماعوز، مصدر سابق، ص ٧.

حرب تشرين عام ١٩٧٣، التي حققت فيها الجيوش العربية نجاحات أدت إلى رفع معنويات الجماهير العربية وأعدت لها الثقة بالنفس مبددة مقولة المناعة العسكرية الإسرائيلية "والجيش الذي لا يقهر"^(١).

وفي أواخر عام ١٩٧٤ تصاعدت وتيرة المقاومة الفلسطينية في المناطق المحتلة ضد الإجراءات الإسرائيلية بحيث شملت جميع المناطق المحتلة بما فيها القدس، حيث قام المتظاهرون فيها بإغلاق البوابات الضخمة لباب العامود^(٢). واستمرت موجة الاحتجاجات هذه بين التصاعد تارة والهبوط تارة أخرى، على سياسة الاحتلال الإسرائيلي تجاه المواطنين العرب وحقوقهم، حتى بلغت أوجها مرة أخرى في الربع الأول من عام ١٩٧٦ حيث التقت مجموعة من الأحداث منها قرار قاضي محكمة الصلح الإسرائيلية في ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٦ بإعطاء اليهود حق الصلاة في المسجد الأقصى^(٣)، مما أدى إلى استنكار المجلس الإسلامي في القدس ورؤساء البلديات في الضفة لهذه الخطوة التي أدت بخروج طلاب مدرستي الإبراهيمية والرشيديّة في الثامن من شباط بمظاهرات تجاوبت معها مدن الضفة الغربية معلنة إضراباً تجارياً عم جميع المناطق المحتلة بما فيها القدس^(٤).

وفي ٣٠ من آذار عام ١٩٧٦ توحدت المقاومة الجماهيرية العربية لأول مرة في جميع أنحاء الأراضي العربية المحتلة - سواء الذي احتل عام ١٩٤٨ أو الذي احتل عام ١٩٦٧ - عندما أعلنت لجنة الدفاع عن الأراضي، داخل حدود عام ١٩٤٨، الإضراب العام في اليوم المذكور أعلاه احتجاجاً على سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي في الجليل. وقد كان لاتحاد لجان الطلاب العرب في القدس دور هام في الدعوة لإنجاح الإضراب في هذا اليوم^(٥). أدت هذه المظاهرات والاضطرابات إلى بسروز دور الحركة الطلابية في التصدي للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية في المناطق المحتلة، وفي تحريض هذه الحركة للجماهير العربية ضد هذه السياسة، وكان للحركة الوطنية التقدمية في الجامعة العربية في القدس دور في ذلك^(٦).

أما لجنة التوجيه الوطني ١٩٧٨ - ١٩٨١، التي تشكلت إثر اجتماع جماهيري عام عقد في بيت حنينا إحدى ضواحي القدس في تشرين ١٩٧٨، وضمت عدد من رؤساء البلديات بالإضافة إلى ممثلين

(١) القشطي، خالد: المقاومة المدنية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ق٢، الدراسات الخاصة، ج٥، ط١، بيروت، ١٩٩٠. ص٣٤٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ماعوز، مصدر سابق، ص٢٣.

(٤) القشطي، مصدر سابق، ص٣٤٢.

(٥) وثيقة (نعم للإضراب... لا للعملاء)، أرشيف مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني (مركز الأبحاث)، جامعة بيرزيت، ملف شؤون سياسة - إغلاق ومصادرة وتملكات - .

(٦) وثيقة (لتسقط سياسة السلب العنصرية)، المصدر السابق.

عن النقابات المهنية والجمعيات الخيرية، والحركات الطلابية والنسائية، من الضفة وقطاع غزة^(١)، فقد لعبت دوراً كبيراً في التصدي لسياسة الاستيطان الإسرائيلية في المناطق المحتلة عامة وفي القدس خاصة، حيث قام رؤساء البلديات بحكم موقعهم بالاحتجاج لدى سلطات الحكم العسكري المعنية على الاستيطان الإسرائيلي في القدس ومصادرة الأراضي في بيت حنينا عام ١٩٧٩^(٢)، كما قام هؤلاء بتوجيه برقية احتجاج لوزير الدفاع الإسرائيلي يعترضون فيه على محاولة السلطات الإسرائيلية الاستيلاء على شركة كهرباء محافظة القدس^(٣).

واتخذت هذه اللجنة من القدس مقراً لها معززة بذلك دور المؤسسات الوطنية الموجودة هناك، إلى جانب إنشاء مؤسسات جديدة^(٤) - مستغلة بذلك القانون الإسرائيلي المطبق على مدينة القدس - لعبت دوراً في التصدي للسياسة الإسرائيلية في مدينة القدس، وخصوصاً عندما أرادت السلطات الإسرائيلية إضفاء الصبغة القانونية في امتلاكها للأراضي بالقدس، حيث سمحت عام ١٩٧٩ للأفراد والمؤسسات الخاصة اليهودية بشراء الأراضي في القدس، فقامت هذه المؤسسات بالتصدي لهذه السياسة الجديدة، حيث وجه نادي الخريجين العرب في القدس نداء للشعب الفلسطيني لمحاربة عملية بيع أراضي القدس لليهود ومحاربة من يبيع هذه الأراضي سوءاً من المواطنين أو السماسرة^(٥)، إضافة إلى ذلك فقد أصدرت الهيئة الإسلامية العليا في القدس، ممثلة بمفتي القدس آنذاك الشيخ سعد الدين العلمي، فتوى تكفر من يبيع الأرض لليهود وتعتبره مرتداً عن الإسلام^(٦).

كما قامت منظمات مسيحية متعددة بالتخطيط لإنشاء مشاريع إسكانية داخل حدود القدس وذلك من أجل الحفاظ على بقاء السكان المسيحيين داخل حدود المدينة، فاشترت جمعية إسكان الأرض المقدسة العربية مثلاً، وهي منظمة كاثوليكية، عام ١٩٨٢ خمسة دونمات من أراضي بيت حنينا لإقامة ٢٤ شقة سكنية عليها، وقام الروم الأرثوذكس أيضاً بمشروع إسكاني مماثل في أراض بيت حنينا^(٧). وكان للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة التي أنشئت في أعقاب مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد عام ١٩٧٩، وما قدمته من دعم مالي لسكان المناطق المحتلة بشكل عام والقدس بشكل خاص

(١) ماعوز، مصدر سابق، ص ٨٦ - ٨٧.

(٢) وثيقة (برقية من مجلس بلدية رام الله للقائد العام للضفة الغربية)، أُرشف مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني (مركز الأبحاث)، جامعة بيرزيت، ملف شؤون سياسية - إغلاق ومصادرة ممتلكات -.

(٣) وثيقة (برقية من رؤساء البلديات في الضفة الغربية لوزير الدفاع الإسرائيلي)، المصدر السابق.

(٤) ماعوز، مصدر سابق، ص ٨٩.

(٥) وثيقة رقم ٣٩٢، مركز التوثيق والمعلومات، جمعية الدراسات العربية - القدس.

(٦) وثيقة رقم ١٠٧٦، المصدر السابق.

(٧) لاتدريس، مصدر سابق، ص ٤٦-٤٧.

دور في تعزيز بقاء السكان في أراضيهم وعدم بيعها، وكذلك في قطاع الإسكان، حيث كان يصرف لكل من يحصل على رخصة بناء من البلدية في القدس قرصاً بمقدار ٢٥ ألف دولار^(١).

ومن الملاحظ بأن أسلوب المقاومة للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس قبل الانتفاضة تجلّى في شكلين، كان أولهما المقاومة السلبية المتمثل بالدعم المادي الخارجي من الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لدعم صمود السكان في أراضيهم ومساكنهم، أما الشكل الثاني فتمثل بالمقاومة الناشطة للحركة الطلابية الفلسطينية التي عملت على تطوير المؤسسات الفلسطينية القائمة، وإنشاء مؤسسات جديدة في القدس^(٢). وتركزت فيها أيضاً المؤسسات الاجتماعية والخيرية والثقافية، والنقائيق، مما أدى إلى اعتبارها مركزاً للنشاطات الفلسطينية، وكان لهذه المؤسسات تأثيرها على المدينة، حيث كان اختيار الصحف والمسارح والمراكز الثقافية للقدس الشرقية كمركز لنشاطاتها أن حافظ على الهوية الفلسطينية فيها، بحيث أصبحت القدس على حد زعم المؤرخ اليهودي موشي ماعوز Moshe Ma'auz^(٣)، "بؤرة ورمز للفئة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها وأصبحت مركزاً للجنة التوجيه الوطني، والمجلس الإسلامي".

وعندما تفجرت الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة في كانون الأول ١٩٨٧ بسبب الضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عانى منها السكان الفلسطينيون التي مرددها للسياسة الإسرائيلية المتبعة من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاههم، سرعان ما امتدت إلى أحياء القدس الشرقية معرضة للخطر المؤسسات الاستيطانية الإسرائيلية القائمة على الازدواجية النابعة من القيم العنصرية في الأيدولوجية الصهيونية، ومعيرة عن رفضها لقيام دولة إسرائيل الاستيطانية على أراضيهم وعلى حساب مصالحهم وحرّياتهم^(٤)، بحيث أصبحت هذه المؤسسات هدفاً لفعاليات الانتفاضة التي شارك فيها كل فئات الشعب الفلسطيني من تجار وعمال وفلاحين وطلاب ومثقفين، وفي مواجهة ذلك قامت السلطات الإسرائيلية بفرض نظام منع التحول على بعض أحياء المدينة لأول مرة منذ احتلالها وضمها عام ١٩٦٧^(٥)، إلا أنها لم تستطع السيطرة على هذه المقاومة التي تميزت بأشكال مختلفة، بسدءاً من المظاهرات الكبيرة، والإضرابات التجارية والمواجهات الشعبية والزجاجات الحارقة، وحرق سيارات

(١) المصدر السابق، ص ٤٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٤.

(٣) ماعوز، مصدر سابق، ص ٨٩-٩٠.

(٤) حماد، مصدر سابق، ص ١٨٦-١٨٧.

(٥) لاتدريس، مصدر سابق، ص ٥١-٥٠.

المستوطنين والشرطة، إلى إشعال النيران في الغابات، وطعن المستوطنين، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية والامتناع عن دفع الضرائب^(١).

وشكلت الانتفاضة في القدس نقطة اللاعودة إلى الوضع الذي كان سائداً فيها منذ احتلالها وضمها عام ١٩٦٧^(٢)، منهية بذلك وهم التعايش الذي كان يتغنى به الساسة الإسرائيليون، حيث أعلن رئيس بلدية القدس اليهودي تيدي كوليك، بعد أيام من اجتياح الانتفاضة للقدس، قائلاً: "التعايش بين اليهود والعرب قد انتهى إلى غير رجعة"^(٣). كما كرست حقيقة كون القدس الشرقية جزءاً من المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧، حيث أولت قيادة الانتفاضة القدس مكانة خاصة في نداءاتها التي كانت موجهة للشعب الفلسطيني المنتفض، حيث لم يخلُ نداء من نداءاتها تلك من الدعوة لاعتبار القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة، كما صدرت عن القيادة الموحدة للانتفاضة نداءات خاصة بالقدس داعية المواطنين للتصدي لسياسة الاستيطان وتهويد المدينة المقدسة^(٤).

ولكن حرب الخليج التي اندلعت عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ أدت إلى قلب الموازين في المنطقة العربية، وقد كان تأثيرها على الوضع الفلسطيني كبيراً بسبب المواقف السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمؤيدة للعراق، مما دعا إلى قطع المعونات المادية التي كانت تقدمها بلدان الخليج للمؤسسات الفلسطينية العاملة في الأراضي المحتلة ومن ضمنها القدس، كما منع عمال المناطق المحتلة من العمل في إسرائيل بسبب إغلاق إسرائيل للمناطق المحتلة، فأدى هذا الوضع إلى ازدياد الأزمة الاقتصادية داخل الأراضي المحتلة، إلى جانب العزلة التي عانتها منظمة التحرير على الصعيد العربي والدولي؛ بسبب مواقفها تلك. وقد دفع هذا الأمر قيادة المنظمة إلى المشاركة في عملية السلام التي طرحتها الحكومة الأمريكية^(٥)، وافتتحها بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ حيث استطاعت إسرائيل في هذا المؤتمر تغييب موضوع القدس عن المناقشات. وقد سهل هذا المؤتمر والمفاوضات السياسية عبر العامين التاليين إلى توقيع اتفاقية أوسلو في أيلول ١٩٩٣، واستطاعت إسرائيل مرة أخرى تأجيل مناقشة وضع القدس للمفاوضات النهائية، محققة بذلك نصراً كبيراً على المفاوض الفلسطيني الذي عجز عن استغلال ما حققته الانتفاضة في القدس، مما سمح للسلطات الإسرائيلية مرة أخرى بالعمل على تغيير الوضع القائم في القدس الشرقية بسلسلة مصادرات جديدة للأراضي، وإقامة المزيد من المستوطنات في القدس لخلق حقائق جديدة تعجز المفاوضات السياسية عن تغييرها في المستقبل.

(١) الكايد، أحمد: القدس في خضم الانتفاضة الشعبية خلفيات وأبعاد، صامد الاقتصادي، عدد ٨٥، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، تموز - أيلول ١٩٩١، ص ٦٧.

(٢) لاتندريس، مصدر سابق، ص ٥٣.

(٣) الكايد، مصدر سابق، ص ٥٣.

(٤) وثيقة رقم ٨٠٧٤، ووثيقة رقم ٨٢٦٢، مركز التوثيق والمعلومات، جمعية الدراسات العربية - القدس.

(٥) لاتندريس، مصدر سابق، ص ٥٤-٥٥.

يتضح مما سبق أن منظمة التحرير لم تتمكن بعد بإمكاناتها من تنفيذ خطة لمناهضة سياسية الاستيطان ومنع إسرائيل من إقامة مستوطنات جديدة أو الضغط على المستوطنات القائمة سواء في الأراضي المحتلة بشكل عام أو في القدس بشكل خاص، وبقي هذا الأمر في سياق المقاومة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية ونضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي. بمختلف الوسائل والأشكال، كما لم يميز الفلسطينيون بين المقاومة من أجل القدس وبين المقاومة من أجل بقية الأراضي العربية المحتلة، وذلك لاعتقاد بعض قادهم بأن خطة مختصة بالقدس فقط قد تؤدي إلى فصل السكان فيها عن بقية المواطنين في الأراضي المحتلة وهذا بدوره يؤدي لإضعاف المقاومة الوطنية بشكل عام^(١).

ثانياً : الموقف العربي والإسلامي :

ارتبطت القضية الفلسطينية منذ نشأتها بالقومية العربية، وباتت فلسطين تشكل الجزء الأساسي والرئيسي للقضية العربية^(٢)، والوحدة العربية التي عبرت عن نفسها بتشكيل جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ كنتاج طبيعي لتفاعلات القضية الفلسطينية في النصف الأول من هذا القرن^(٣)، بحيث لم يكن هناك اجتماع عربي واحد لم يشر فيه للقضية الفلسطينية^(٤). وقد تطورت الجامعة العربية فيما بعد وتوسعت أعمالها وأنشأت العديد من الدوائر والأقسام التابعة لها لمناقشة مشكلات الدول العربية، إلا أن القضية الفلسطينية ظلت المحور الأساسي لمعظم نشاطاتها قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧، وكان الهدف إزالة آثار الغزوة الاستيطانية الصهيونية من على أرض فلسطين. وقد برز اتجاهان في هذه الفترة في مواقف الدول العربية، عبرا عن نفسيهما باتجاه محافظ، قاده العربية السعودية، وتميز هذا الاتجاه بتجانس مواقفه السياسية والمتجانسة مع مواقف الدول الغربية، فيما قادت مصر وعبرت عن المواقف السياسية للاتجاه الآخر، الذي اتسم بعدم تجانس مواقفه السياسية مع أنصار الاتجاه الأول، هذا إلى جانب المشكلات والخلافات التي شهدتها الدول العربية في تلك الفترة^(٥). وتمثل موقف الدول العربية في تلك الفترة، بداية من قضية القدس، بما أعلنته عشية قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ والصادر عن هيئة الأمم المتحدة والقاضي بتدويل القدس، حيث رفضت السدول

(١) المصدر السابق، ص ٦٠-٦١.

(٢) صايغ، أنيس: فلسطين والقومية العربية، ط١، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦، ص ٥.

(٣) صعب، حسن: القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية، الموسوعة الفلسطينية، ق ٢، الدراسات الخاصة، ج ٥، دراسات القضية الفلسطينية، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص ٨٥٩-٨٦٠.

(٤) لمزيد من التفاصيل أنظر مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة، ١٩٩٦.

(٥) أبو طالب، حسن: مؤتمرات القمة وتحديات العمل العربي المشترك، السياسة الدولية، العدد ٨٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، نيسان ١٩٨٥، ص ١٠-١١.

العربية هذا القرار وأعلنت عدم التزامها به ^(١). وأكدت على عروبة فلسطين والقدس وسعيها للعمل على تحريرها.

أما بعد حرب عام ١٩٦٧، فقد ركز العمل والخطاب السياسي العربي الذي بدأ واضحاً في مقررات القمم العربية، على إزالة آثار هذه الحرب التي أدت لسيطرة القوات الإسرائيلية على بقية أنحاء فلسطين وبضمنها الجزء الشرقي من مدينة القدس. وعقدت أول قمة عربية بعد هذا العدوان في الخرطوم في الفترة الممتدة ما بين ٢٩ آب - ٢ أيلول عام ١٩٦٧، وعرفت بقمة لاءات الخرطوم "التي لم يشر فيها إلى قضية القدس. وحتى أن القضية الفلسطينية لم تتل من هذه القمة إلا عبارة واحدة في البيان الختامي وهي "صيانة الحق المقدس لشعب فلسطين في وطنه"^(٢). ومن الملاحظ في الفترة التي تلت حرب عام ١٩٦٧ بأن شعار تحرير فلسطين الذي كان يرفع في مؤتمرات القمة السابقة قد استبدل بشعار إزالة آثار العدوان، ولم تكن القدس أيضاً على جدول أعمال هذه القمم^(٣).

وقد أدى حرق المسجد الأقصى في ٢١ آب ١٩٦٩ إلى سخط عام في العالم العربي والإسلامي، مما أدى إلى بروز قضية القدس للمسطح مرة أخرى، فأعلن الإضراب العام بتاريخ ٢٣ و ٢٨ آب ١٩٦٩ في العالم العربي والإسلامي احتجاجاً على هذه الجريمة البشعة، كما تداعى الحكام العرب والمسلمون لعقد قمة عربية وإسلامية لبحث موضوع القدس، فعقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة بتاريخ ٢٥ آب ١٩٦٩ دعوا فيه للتصدي للعدوان الإسرائيلي على القدس من خلال حشد القوى العربية، ودعوة مجلس الدفاع العربي المشترك للاجتماع لبحث سبل دعم الثورة الفلسطينية، كما دعوا لعقد مؤتمر قمة إسلامي لبحث هذا الموضوع^(٤).

وبالفعل عقد أول مؤتمر للدول الإسلامية في الرباط ما بين ٢٢ - ٢٤ أيلول ١٩٦٩ حضرته ست وعشرون دولة عربية وإسلامية أدان المجتمعون العدوان الإسرائيلي على المسجد الأقصى، ونادوا بعودة وضع القدس إلى ما كانت عليه قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧^(٥). كما عقد بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٦٩ اجتماع لإحدى وعشرين منظمة إسلامية في مدينة الرباط بناء على دعوة من حزب الاستقلال المغربي، وقد دعا المجتمعون لتأسيس أمانة عامة دائمة للمؤتمر لتابعة القرارات ولتنسيق العمل الإسلامي

^(١) الأمم المتحدة، وضع القدس، ص ٥.

* لا للصلح مع إسرائيل، لا للتفاوض معها، لا اعتراف بها، وما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

^(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٧، ط ١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩. ص ٥٥.

^(٣) شريح، اسمهان: قضية القدس في ضوء قرارات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، صامد الاقتصادي، العدد ١٠٧، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، كانون الثاني - آذار ١٩٩٧. ص ٥٩.

^(٤) نظام الدين، عرفان؛ والدحاني، علي ظاهر: القدس إيمان وجهاد، ط ٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧. ص ٩٦.

^(٥) المصدر السابق، ص ١٠٤ - ١٠٦.

المتعلق بالقدس^(١). وتتابع بعد ذلك المؤتمرات الإسلامية أيضاً والداعية إلى تحرير فلسطين وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ مطالبة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في تطبيق قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والداعية إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. أما بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ وفي ظل نشوة الانتصار العسكري الذي حققته الجيوش العربية في هذه الحرب، عقد مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر بين ٢٦ - ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٣ مع غياب ليبيا عن هذا المؤتمر^(٢).

وقد حظيت القدس في هذا المؤتمر بقرار يدعو إلى تحريرها، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة ومن ضمنها القدس كشرط للسلام^(٣). وفي المؤتمر السابع الذي عقد في الرباط بين ٢٦ - ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٤ الذي اعتبر مؤتمر فلسطين، وذلك لاعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني^(٤)، أكد على ما جاء من قرارات في المؤتمر السادس^(٥). ورغم ما دعي به هذا المؤتمر من كونه مؤمراً فلسطينياً، إلا أنه في الحقيقة يعتبر من أسوء مؤتمرات القمة العربية للقضية الفلسطينية، حيث ألقّت الدول العربية عن كاهلها عبء تحرير فلسطين وتبنيها للقضية الفلسطينية كقضية قومية ولب الصراع في المنطقة العربية، لتلقيه على كاهل الفلسطينيين وحدهم، مغرقة العالم العربي في القطرية، تلك القطرية التي أدت بمصر وبرئيسها أنور السادات لتوقيع اتفاقية صلح منفرد مع إسرائيل عام ١٩٧٩. وقد حدث أن حصلت أزمة سياسية في أثناء مفاوضات كامب ديفيد، كان مردها لرسالة وجهها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter لكل من السادات وبيغن في أثناء المفاوضات، وكان فحوى هذه الرسالة ما نصه: "تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزء الذي تسيطر عليه إسرائيل من القدس في حرب عام ١٩٦٧، على أنه جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة. لذا، فهو خاضع لأعراف القانون الدولي، ذات العلاقة بالحقوق والواجبات من قبل الدولة المحتلة"^(٦). وكان لهذه الرسالة أثرها في إثارة حفيظة بيغن الذي عزم على الانسحاب من المفاوضات احتجاجاً على هذه الرسالة حين صرح لأعضاء وفده من المفاوضين قائلاً: احزموا أمتعتكم،

(١) المصدر السابق، ص ١١-١٢.

(٢) صعب، مصدر سابق، ص ٩٦٠.

(٣) القرعي، أحمد يوسف: القدس من بن غوريون إلى تنياهو، ط ١، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، بحوث استراتيجية (٣)، واشنطن - باريس، ١٩٩٧. ص ٩٢.

(٤) صعب، مصدر سابق، ص ٩٦٣-٩٦٥.

(٥) القرعي، مصدر سابق، ص ٩٢.

(٦) عرابي، أسامة: القدس ... بين الخيارات العربية والتحديات الإسرائيلية، صامد الاقتصادي، العدد ١٠٨، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، نيسان - حزيران ١٩٩٧. ص ٣٣.

سنعود إلى البلاد. لم نأت إلى كامب ديفيد من أجل تقسيم القدس من جديد"^(١). ومن أجل الخروج من هذه الأزمة، تقرر غض الطرف عن رسالة كارتر هذه، وتنحية قضية القدس جانباً، خوفاً من تفجر تلك المفاوضات.

وكان من نتائج اتفاقيات كامب ديفيد تفتيت الصف العربي، وإخراج أكبر قطر عربي خارج دائرة الصراع العربي الصهيوني، الذي عكس نفسه في مؤتمر القمة المنعقد في بغداد بين ٢-٥ تشرين الثاني ١٩٧٨، دون حضور مصر لهذا المؤتمر ومهمشاً دورها حتى في الاحتجاج على ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتهميد القدس. مما كان له تداعياته في إقدام الكنيست الإسرائيلي في ٣٠ تموز ١٩٨٠ على الموافقة على "قانون الأساس" الذي أعلنت فيه ضم القدس، وإعلانها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل. تبع ذلك الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ بهدف تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي كان من نتائجها إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان.

وقد توالى فيما بعد القمم العربية، وحتى الآن، وباستعراض مقرراتها فإننا نجد بأنه لم يطرأ أي جديد على تناول هذه القمم لقضية القدس، حيث كانت تؤكد على عروبة القدس باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين^(٢). مع ظهور نغمة جديدة في هذه القمم للتساوق مع الحلول السلمية، حيث بدأت الساحة تغص بالمشاريع المنادية لحل القضية الفلسطينية حلاً سلمياً بدءاً بمشروع السلام العربي بناءً على مقررات مؤتمر القمة الثاني عشر المنعقد في فاس بين ٦-٩ أيلول ١٩٨٢^(٣)، مروراً بخطة التحرك الأردنية الفلسطينية في ١١ شباط ١٩٨٥ والمتساوقة مع مشروع فاس للسلام، الذي أكد عليها مؤتمر القمة المنعقد في الدار البيضاء بين ٧-٩ آب ١٩٨٥ كخطة عمل لتنفيذ مشروع السلام العربي^(٤)، وصولاً إلى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدان مؤتمر القمة عام ١٩٩٠ قراري مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين نقل السفارة الأمريكية للقدس، وأكد على مكانة القدس الدينية والسياسية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من فلسطين وعاصمة لها^(٥).

وفيما يتعلق بالاستيطان في المناطق المحتلة بشكل عام وفي القدس بشكل خاص، فإنه لم يلق موقفاً خاصاً من قبل الدول العربية، بل كان ضمن موقف الدول العربية من القضية الفلسطينية. لذلك فالموقف والجهد العربي من هذه القضية لم يتعد حدود النشاط الإعلامي والإدانة اللفظية. وقد سار النشاط الدعائي والإعلامي للجامعة العربية فيما يتعلق بقضية الاستيطان في محورين أساسيين: الأول،

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة، ١٩٩٦.

(٣) القرعي، مصدر سابق، ص ٩٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٣-٩٤.

(٥) المصدر السابق، ص ٩٤.

تمثل في دعوة الدول العالمية والأمم المتحدة للتصدي للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية، والعمل على وقفها، للحفاظ على الوضع الذي كان سائداً في المناطق المحتلة قبل عام ١٩٦٧. وأما المحور الثاني، فتمثل بعقد عدد من الندوات، واللقاءات العلمية سواء على الصعيد المحلي العربي أو على الصعيد العالمي، بهدف إبراز مخاطر الاستيطان، ولإلقاء الضوء عليه من الجوانب القانونية والسياسية والاجتماعية^(١). ومن هذه الندوات ما عقد في واشنطن خلال شهر نيسان ١٩٨٥ التي شارك فيها عدد من المفكرين والباحثين العرب والأجانب^(٢).

أما على صعيد الموقف الإسلامي فقد تقرر إنشاء لجنة لمتابعة الشؤون المتعلقة بقضية القدس، أطلق عليها "لجنة القدس"، بناء على توصيات مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي المنعقد في جدة بين ٢٢-٢٥ تموز ١٩٧٥^(٣). وعقدت لجنة القدس هذه اجتماعها الأول بمدينة فاس ما بين ٢-٣ تموز ١٩٧٩ تحت رئاسة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، واتخذت هذه اللجنة عدداً من القرارات والتوصيات، حيث قررت التحرك في المجال السياسي بإرسال وفود وبعثات لدول السوق الأوروبية المشتركة، ودول أمريكا اللاتينية، وحاضرة الفاتيكان لإطلاعهم على الخطر المحدق بمدينة القدس، ولدعوتهم لدعم الحق الفلسطيني والعربي في مدينة القدس^(٤). أما في المجال الإعلامي فقد تقرر اعتبار قضية القدس قضية إسلامية أساسية. وبناء عليه، فإن على أجهزة الإعلام المختلفة في الدول الإسلامية إبرازها وإثارها سياسياً وحضارياً لدى المحافل والنوادي السياسية والثقافية الدولية^(٥). وفي المجال المالي فقد تقرر حث الدول الإسلامية للمساهمة في صندوق القدس للمحافظة على عروبة القدس^(٦)، من خلال دعم المؤسسات الخيرية والاقتصادية، وشراء البيوت والأراضي المعرضة للمصادرة، ودعم المعاهد العلمية والأماكن الأثرية والمقدسة في المدينة^(٧).

وتواصلت في السنوات اللاحقة اجتماعات لجنة القدس، التي أكدت قراراتها على ما جاء في الدورة الأولى باستثناء ما أضيف من رفض وإدانة لقرار الكنيست الإسرائيلي في ضم المدينة المقدسة واعتبارها عاصمة للقدس، بدءاً من الدورة الطارئة للجنة القدس التي عقدت في الدار البيضاء بين ١٦-

(١) المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، تحرير حسن السيد نافعة وآخرون، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣. ص ٩٨.

(٢) انظر الأمانة العامة، جامعة الدول العربية: المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مصدر سابق.

(٣) نظام الدين والدحان، مصدر سابق، ص ١٨١.

(٤) المصدر السابق، ص ١٨٥.

(٥) القرعي، مصدر سابق، ص ٩٦.

(٦) نظام الدين والدحان، مصدر سابق، ص ١٨٧.

(٧) القرعي، مصدر سابق، ص ٩٦.

١٨ آب ١٩٨٠^(١). واعتباراً من الدورة السابعة للجنة القدس المنعقدة في مراكش خلال الفترة ٢١ - ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٣ ظهر تناغم في الموقف الإسلامي مع الموقف العربي حيث تبنت اللجنة مبادئ مشروع السلام العربي المقرر بمؤتمر القمة العربية بفاس^(٢)، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٣ وحتى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، الذي سبقت الإشارة إليه.

ثالثاً : الموقف الدولي :

لقد أفرز الاستقطاب الدولي الذي ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية كتلتين دوليتين كبيرتين، هما الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي، والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الصراع والتناقض يحكم جوهر العلاقة بين هذين القطبين.

أما الصراع العربي - الإسرائيلي فقد شكل جزءاً من الصراع بين هذين القطبين، وتأثر الموقف الدولي من القضية الفلسطينية بشكل عام ومن قضية القدس بشكل خاص بالاستقطاب الدولي، هذا بسبب وقوعه في منطقة حساسة استراتيجياً واقتصادياً. وكانت سياسات هذين القطبين تجاه المنطقة العربية المحكومة بالتناقض بينهما على الشكل التالي :

١- موقف الكتلة الغربية .

كان موقف الكتلة الغربية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية امتداداً للموقف الاستعماري لهذه الدول في المنطقة العربية، ومحكوماً بالمصالح الاقتصادية والسياسية لهذه الدول. ويمكن تقسيم موقف هذه الدول تجاه الاستيطان الإسرائيلي للقدس بموقفين رئيسيين هما:-

أ- موقف الولايات المتحدة

لم تبد الإدارة الأمريكية موقفاً واضحاً عشية الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس، حيث غيب الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت ليندون جونسون Lyndon Johnson (١٩٦٣-١٩٦٨) في خطابه بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٦٧ وضع القدس، الذي عرض فيه مشروعاً للسلام مؤلفاً من خمس نقاط، ومكتفياً بالإشارة للقدس قائلاً "يجب ان يكون هناك إدراك كاف بالمصالح الخاصة للأديان العظيمة في الأماكن المقدسة"^(٣). ووفقاً لهذا المشروع فإن الرئيس الأمريكي جونسون حدد السياسة الخارجية لهذا الصراع، بمطالبة الدول المعنية به بالاعتراف ببعضها البعض ضمن حدود معترف بها بسدل

(١) المصدر السابق، ص ١٩٧-٢٠١.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٢٨-٢٣٠.

(٣) United States Policy in Near East Crisis, Government Printing office, Washington, D.C., U.S., 1969. P.7.

خطوط الهدنة المعرضة للحرب، وترتيبات خاصة بالقدس تعترف بالمصالح الخاصة للأديان السماوية في الأماكن المقدسة بما^(١).

أما ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آرثر غولدرغ Aurthur Goldberg، فقد كرر مبادئ مشروع جونسون للتسوية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٦٧، كما أن مشروع القرار الذي طرحه للجمعية العامة للتصويت عليه كان خالياً من أي إشارة لمستقبل المدينة المقدسة^(٢).

وبدا الموقف الأمريكي جلياً تجاه القدس في الاحتجاج الذي سجلته الإدارة الأمريكية، حينما صدر إعلان عن وزارة الخارجية الأمريكية في صبيحة نفس اليوم الذي أعلنت فيه السلطات الإسرائيلية ضمها للجزء الشرقي من مدينة القدس بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٦٧، جاء فيه "إن العمل الإداري المتسرع الذي اتخذ اليوم لا يمكن اعتباره على أنه يتحكم بمستقبل الأماكن المقدسة أو بوضع القدس. إن الولايات المتحدة لم تعتبر قط إن مثل هذه الأعمال الأحادية الجانب من قبل أي من دول المنطقة على إنها تتحكم أو تلغي موضوع تدويل القدس ... " ^(٣).

وفي الوقت نفسه سعت الحكومة الأمريكية لمنع صدور قرارات عن الأمم المتحدة تدين مواقف إسرائيل، ولذلك امتنعت عن التصويت على قرار رقم ٢٢٥٣، و ٢٢٥٤، الصادرين عن الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٧/٤ و ١٤/٧/١٩٦٧، الذين طالبا إسرائيل بإلغاء جميع ما قامت به من إجراءات في القدس والتوقف عن أي إجراء يغير من وضعها. ولتوضيح موقف بلاده وفي محاولة للتخفيف من الانتقادات التي تعرضت لها الولايات المتحدة بسبب امتناعها عن التصويت على القرارين السابقين، صرح ممثلها في الأمم المتحدة غولدرغ ببيان ألقاه أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة بتاريخ ١٤ تموز ١٩٦٧، قائلاً: ^(٤) "بالنسبة لما يتعلق بالأساليب الخاصة التي اتبعتها حكومة إسرائيل في ٢٨ حزيران، أود أن أوضح أن الولايات المتحدة لا تقبل ولا تعترف بهذه الأساليب في تغيير وضع القدس. إن حكومتي لا تعترف بأن الأساليب الإدارية التي اتبعتها حكومة إسرائيل في ٢٨ حزيران يمكن اعتبارها كلمة أخيرة في هذا الشأن، ونحن نأسف لاتخاذ إسرائيل مثل هذه الإجراءات. ونحن نصر على أن الأساليب المتبعة لا يمكن اعتبارها أكثر من مجرد أوضاع مؤقتة ولا تحدد الوضع النهائي والدائم

^(١) الحور، منير، والموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢، ط١، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣. ص٧٣-٧٤.

^(٢) U.S. Policy in Near East Crisis, OP.Cit., P.11.

^(٣) Report on Israeli Settlement, OP.Cit., A Jerusalem Primer, Special Report, Feb.1994. P.5.

Ibid^(٤)

لمدينة القدس نحن نؤمن أن الأسلوب الأكثر فائدة لمناقشة مستقبل القدس إنما هو بالتعامل مع المشكلة ككل، كجزء من الترتيبات التي يجب اتخاذها لإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة " .

وقبل انتهاء فترة رئاسة الرئيس الأمريكي جونسون بفترة قصيرة في العام ١٩٦٨، وكان برنامج الاستيطان الصهيوني في القدس في مراحلها الأولى وفي بداياته، صرح الرئيس جونسون قائلاً: ^(١) "على الحكومات العربية ان تقنع إسرائيل والمجتمع الدولي أنها قد تخلت عن فكرة تدمير إسرائيل. ولكن بالمقابل فإن على إسرائيل أن تقنع جيرانها العرب والمجتمع الدولي أنه ليس لدى إسرائيل مخططات توسعية في مناطقهم". ومن الملاحظ أيضاً بأن موقف الإدارة الأمريكية من ضم إسرائيل لمدينة القدس بدأ يتغير لصالح هذا الضم عندما صرح الرئيس جونسون في خطاب له بتاريخ ١٠ أيلول ١٩٦٨ قائلاً ^(٢): "أن أحداً لا يرغب أن يرى المدينة المقدسة مقسمة مرة أخرى، وعلى الأطراف ان يفكروا في حل يضمن مصالحهم ومصالح العالم كله في القدس".

وكانت الولايات المتحدة قد وافقت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ والداعي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة في حين امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ بتاريخ ٢١ أيار ١٩٦٨، الذي أكد على ما جاء في قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ والداعي لإلغاء جميع الإجراءات التي اتخذتها وأن تمتع عن اتخاذ أي إجراء يعمل على تغيير وضع القدس ^(٣) .

واستمر الموقف الأمريكي في عهد إدارة نيكسون Nikson (١٩٦٨-١٩٧٢) كما امتداد لمواقف حكومة جونسون الذي أكد عليها وزير خارجية أمريكا آنذاك، وليم روجرز William P.Rogers، مبيناً وضع القدس في خطته التي أطلق عليها "مشروع روجرز" في خطاب له بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٦٩ قائلاً: ^(٤) "ان وضع القدس يمكن ان يتحدد فقط من خلال إتفاق الأطراف المعنية، وعلى وجه الخصوص إسرائيل والأردن أساساً، آخذين بالاعتبار مصالح دول أخرى في المنطقة والمجتمع الدولي. ومع ذلك فنحن نؤيد مبادئ معينة نعتقد أنها سوف تقدم إطاراً عادلاً لتسوية القدس. فنحن نؤمن بالذات بأن القدس يجب أن تكون مدينة موحدة ولا تكون فيها أية قيود على حركة الأفراد والسلع، بحيث تكون المدينة موحدة مفتوحة لكل الأشخاص من كل الأديان والجنسيات. كما أن الترتيبات الإدارية للمدينة الموحدة يجب أن تأخذ باعتبارها مصالح كل سكانها والجماعات اليهودية

^(١) Report on Israeli Settelement, OP.Cit., Vol.1, No_.5, Sep. 1991. P.4.

^(٢) U.S. Policy in Near East Crisis, OP.Cit., P.16.

^(٣) Musallam, Sami: United Nations Resolutions on Palestine, 1947-1972, Institute for Palestine Studies, Beriut, 1973. P. 14.

^(٤) U.S. Department of State Bulletin, Vol.62, No_.1593, 5 Jan.1970.P.10., Report on Israeli Settlement..., OP.Cit., Vol.5, no_.4, Jul.1995.P6

والإسلامية والمسيحية، مع وجود دور لكل من إسرائيل والأردن في الحياة المدنية والاقتصادية والدينية للمدينة". ومن الملاحظ إن هذا الطرح يشكل تناقضاً جوهرياً مع المواقف الأمريكية السابقة التي كلنت ترفض الإجراءات الإسرائيلية الفردية، إذ كانت النظرة إلى القدس مشابهاً لأوضاع كافة المناطق المحتلة الأخرى، في حين أن هذه التصريحات لروجرز أقرت بضرورة بقاء القدس موحدة، مما أظهر بأن الولايات المتحدة تعترف بالقرار الإسرائيلي بضم القدس.

وجاء هذا الطرح مناقضاً لما صوتت إلى جانبه الولايات المتحدة في مجلس الأمن لصالح القرار رقم ٢٦٧ الصادر بتاريخ ٣ تموز ١٩٦٩، والداعي إلى عدم جواز الحصول على الأرض بالاستيلاء العسكري، واعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال الأخرى بما فيها مصادرة الأرض باطلة، ويدعو إسرائيل لإبطال كل الإجراءات التي اتخذتها، والامتناع عن إتخاذ أي إجراء يهدف إلى تغيير وضع القدس^(١). وكذلك جاء متناقضاً مع ما صرح به ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في ذلك الوقت، شارلز يوست Charles Yost، بتاريخ ١ تموز ١٩٦٩ أمام مجلس الأمن، قائلًا: "إن مصادرة الأراضي، وبناء البيوت على هذه الأراضي وهدم أو مصادرة المباني، منها المباني ذات الأهمية التاريخية والدينية وتطبيق القانون الإسرائيلي على الأجزاء المحتلة من مدينة القدس، أعمال ضارة بمصالحنا المشتركة في مدينة القدس. وتعتبر الولايات المتحدة الجزء الشرقي من مدينة القدس الذي خضع للسيطرة الإسرائيلية في حرب حزيران مثله مثل أي منطقة أخرى احتلتها إسرائيل ويعتبر جزءاً محتلاً. ومن بسين بنود القانون الدولي التي تقيد إسرائيل كما تقيد كل محتل هي الفقرات التي تبين أن المحتل ليس له الحق لإجراء تغييرات في القوانين والإدارة في المناطق المحتلة إلا ما تتطلبه مصالح الأمن المؤقتة، وان المحتل يجب أن لا يصادر أو يدمر الممتلكات الخاصة. وما تنص عليه اتفاقية جنيف والقانون الدولي واضح جداً: فإن المحتل يجب أن يحافظ على المنطقة المحتلة متماسكة، ودون تغيير في معالمها بقدر الإمكان، دون أن يتدخل بالحياة الاعتيادية في المنطقة ولا يمكن إجراء أي تغييرات إلا نتيجة للحاجات الملحة للاحتلال.

وأسف ان أقول ان أعمال إسرائيل في الجزء المحتل من القدس يخالف ذلك، وهي أعمال قد تؤثر على مستقبل القدس، كما وأن الحقوق والنشاطات الخاصة للسكان العرب قد تأثرت وتغيرت. إن حكومتي تأسف لهذا العمل وتستنكره وقد أخبرت حكومة إسرائيل في العديد من المناسبات منذ حزيران ١٩٦٧. لقد رفضنا باستمرار الاعتراف بهذه الأعمال إلا بكونها ذات صبغة مؤقتة ولم نقبلها على أنها أمر واقع يؤثر على الوضع النهائي للقدس".

(١) Musallam, OP.Cit., P.116.

U.N., Security Council: Official Records, 24th Year 1483 Meeting. 1July^(٢) 1969.PP.11-12; Report on Israeli Settlement-., OP.Cit.,Ajerusalem Primer, Special Re port, Feb 1994. PP.5-6.

كما أيدت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن رقم ٢٩٨ الصادر بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٧١ بشأن وضع القدس، الذي أكد بطلان التصرفات التي قامت بها إسرائيل لتغيير وضع القدس ومطالباً بإبائها بإلغاء كل الإجراءات التي اتخذتها في المدينة^(١). واجتمع مجلس الأمن بناء على طلب من الأردن بسبب إقدام إسرائيل على سلسلة من مصادرات الأراضي في القدس، وشروعها في إنشاء مستوطنات عليها. وكان موقف ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آنذاك، جورج بوش George Bush، بان صرح أمام مجلس الأمن قائلاً: ^(٢) "أنا نأسف لفشل إسرائيل في احترام التزامها بميثاق جنيف الرابع وكذلك لأعمالها المخالفة لمضمون وروح هذا الميثاق". وقد أكد هذا الموقف مرة أخرى المستشار القانوني للولايات المتحدة جورج هـ.الدريك George H.Aldrich، في نيسان ١٩٧٣ عندما صرح قائلاً: ^(٣) "إن إسرائيل كدولة محتلة للمناطق عام ١٩٦٧ ملتزمة بتطبيق ميثاق جنيف الرابع - الذي ينص على حماية المدنيين - ولكن إسرائيل ترفض تطبيق الميثاق".

واستمر موقف الولايات المتحدة هذا أيضاً في عهد الرئيس فورد Ford (١٩٧٢-١٩٧٦)، والرافض للاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس. وقد عبر عن هذا الموقف ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وليم سكرتون William Scranton، في اجتماع مجلس الأمن في آذار ١٩٧٦، عندما اجتمع لمناقشة بناء مستوطنة يهودية جديدة في الضفة الغربية، وقد صرح قائلاً: ^(٤) "إن استيطان إسرائيل في المستوطنات المدنية في المناطق المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية غير قانوني وفقاً لميثاق جنيف الرابع، ولا يمكن اعتبار هذه المستوطنات على أنها تتحكم بمفاوضات المستقبل ما بين الأطراف على مواقع حدود دول الشرق الأوسط. وفي الحقيقة فإن وجود هذه المستوطنات إنما تعتبره الحكومة الأمريكية عائقاً في نجاح مفاوضات السلام النهائي والعاقل ما بين إسرائيل وجاراتها".

واستمر الموقف السياسي تجاه القدس مشابهاً في عهد الرئيس جيمي كارتر Jimmy Carter أيضاً (١٩٧٦-١٩٨٠)، ويتضح ذلك من خلال السؤال الذي وجهه السيناتور بول ساربنس Paul Sarbanes، إلى وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس Cyrus Vance أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي، قائلاً: ^(٥) "هل موقف حكومتنا الحالي من القدس الشرقية يعتبرها منطقة محتلة؟ فرد عليه وزير الخارجية فانس: نعم هذا هو موقفنا". ولكن مع اقتراب نهاية عهد إدارة كارتر تحولت السياسة

Musalam, OP.Cit., P.118. ^(١)

U.N., Security Council; Official Records, 26th Year, 1582 Meeting, 25 Seb.1971, ^(٢) P.23.

Report on Israeli Settlement., OP.Cit., Vol.1, No_5, Sep1991.P.4. ^(٣)

Ibid. ^(٤)

Report on Israeli Settlement., OP.Cit., A Jerusalem Primer, Special Report, ^(٥) Feb.1994.P.6.

الأمريكية تجاه القدس إلى موقف مشابه للموقف الإسرائيلي، حيث ركزت واشنطن على إبقاء مدينة القدس موحدة دون تقسيم، إذ عبر عن ذلك الرئيس كارتر بتاريخ ٣ آذار ١٩٨٠، قائلاً: ^(١) "بالنسبة للقدس فنحن نؤمن بقوة ان القدس يجب أن تبقى موحدة مع توفير حرية الوصول للاماكن المقدسة لجميع الأديان، وان وضع القدس يجب ان يتم تحديده من خلال المفاوضات لإحلال سلام دائم وشامل". وجاء هذا الموقف بناء على ضعف الموقف العربي في تلك الفترة وخصوصاً بعد أن استطاعت إسرائيل تغييب قضية القدس عن المناقشات والمفاوضات الجارية في كامب ديفيد.

أما الموقف من الاستيطان في تلك الفترة فقد عبر عنه المستشار القانوني للبيت الأبيض، هربوت هانسيل Herbert Hansell، أمام الكونغرس الأمريكي، بقوله: ^(٢) "إقامة مستوطنات مدنية في المناطق المحتلة مخالف للقانون". وأكد هذا الموقف أيضاً وزير الخارجية الأمريكي فانس، أمام الكونغرس بقوله: ^(٣) "إن سياسة الولايات المتحدة تجاه إقامة المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة واضحة جلية لا لبس فيها. فنحن نعتبر الاستيطان في الأراضي المحتلة مخالف للقانون الدولي وعائق في التوصل لعملية سلام ناجحة في الشرق الأوسط.... ان البند ٤٩ من الفقرة السادسة من ميثاق جنيف الرابع حسب رأيي ورأي كل من المستشارين القانونيين للبيت الأبيض ولعدة سنوات هو ... ان المستوطنات غير قانونية وأن ميثاق جنيف الرابع ينطبق على المناطق المحتلة في فلسطين".

وقد طرأ تغير واضح على السياسة الأمريكية تجاه الاستيطان في عهد الرئيس رونالد ريغان Ronald Reagan (١٩٨٠-١٩٨٨)، عندما صرح في العام ١٩٨١ قائلاً: ^(٤) "أن المستوطنات غير ضرورية ولكنها ليست غير شرعية". وتأكيداً لهذه السياسية صرح مساعد سكرتير البيت الأبيض ايجن ف. روستو Eugene v. Rostow، في إحدى المقابلات بتاريخ ٢ شباط ١٩٨١، قائلاً: ^(٥) "فما يتعلق بالضفة الغربية والاستيطان هنالك فأنا اختلف مع الإدارة الأمريكية السابقة عندما أشاروا إلى أن الاستيطان في الضفة الغربية غير قانوني. فالمستوطنات في الضفة ليست غير قانونية - حتى ولا وفقاً لقرارات الأمم المتحدة التي جعلت من الضفة الغربية منطقة مفتوحة لجميع الناس عرباً ويهوداً على حد سواء... من وجهة نظر الرئيس ريغان فإن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ليست غير قانونية، ولكنها أمر غير محبب واستفزازياً".

^(١) Ibid.

^(٢) Report in Israeli Settlement ..., OP.Cit., Vol.I, No_5, Sep.1991. P.4

^(٣) Ibid.

^(٤) Thorpe, Merie: Prescription for Conflict, Foundation for Middle East Peace, Washington D.C., 1984. P.145.

^(٥) Report on Israeli Settlement ..., OP.Cit., Vol.I, No_5, Sep.1991.PP.4-5.

وقد جاءت هذه التصريحات للحكومة الأمريكية إثر الاحتجاجات على مصادرة ما مقداره (٤٤٠٠) دونم من أراضي القدس عام ١٩٨٠، وإثر نشر وثيقة متياهو دروبلس في أيلول ١٩٨٠ الذي دعا فيها إلى سباق مع الزمن في إنشاء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الفترة التي كانت تجري فيها مفاوضات مصرية - إسرائيلية بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة^(١). وقد أدت هذه التصريحات الأمريكية إلى ارتياح في الأوساط السياسية الحاكمة في إسرائيل، حيث علق وزير داخلية إسرائيل، يوسف بورغ Yusuf Burg، الذي ترأس الوفد الإسرائيلي في محادثات الحكم الذاتي آنذاك، قائلاً "إن الرئيس ريجان لم يصف المستوطنات بأنها غير شرعية، وهذا فرق واضح لمواقف الحكومات الأمريكية السابقة. وبالنسبة لنا فإن ذلك التطور بالغ الأهمية. حيث إن لم تكن المستوطنات ليست غير شرعية، فإنها شرعية منذ أن بدأنا بإقامتها"^(٢).

وفيما يخص وضع القدس فلم يتغير موقفه عن موقف أسلافه، حيث صرح في الأول من أيلول ١٩٨٢ حول ذلك قائلاً: ^(٣) "ما نزال مقتنعين من أن القدس يجب أن تبقى موحدة وأن وضعها النهائي سيتم تحديده من خلال المفاوضات".

أما موقف الإدارة الأمريكية اتجاه الاستيطان في عهد الرئيس جورج بوش George Bush (١٩٨٨-١٩٩٢)، انطلق من البحث عن تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، حيث عبر عن ذلك الرئيس بوش بقوله: ^(٤) "إن موقفني هو أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تقول إننا لا نؤمن بإقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية أو في القدس الشرقية، وسأدين هذه السياسة وسأأخذ القرارات الملائمة، لأرى إذا ما التزم الإسرائيليون بهذه السياسة. وهذا هو موقفنا الثابت - ونرى إنه موقف بناء لإحلال السلام - عملية السلام - إذا ما كانت إسرائيل تريد السير فيها". ومن الملاحظ بأن هذا الموقف الجديد من قبل الرئيس بوش يظهر بأنه ضد الاستيطان، ولكنه في جوهره يحمل الاعتراف بالمستوطنات القائمة كأمر واقع، وهنا يكمن الخطر في موقف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الذي صرح أيضاً تجاه وضع القدس بتاريخ ١١ آب ١٩٩٢ قائلاً: ^(٥) "دعني أقول إن سياستنا في القدس تبقى دون تغيير، يجب عدم تقسيمها أبداً، وتحديد وضعها النهائي عن طريق المفاوضات".

Will, Donald S.: **Zionist Settlement Ideology and its Ramifications for the Palestinian People**, Journal of Palestine Studies, Vol.11., No_.3. 1982. P.45. ^(١)
 Thorpe, **OP.Cit.**, P.145. ^(٢)
 Report on Israeli Settlement..., **OP.Cit.**, A Jerusalem Primer, Special Report, Feb.1994. P.6. ^(٣)

Ibid. ^(٤)

Ibid. ^(٥)

من الملاحظ ومن خلال الاستعراض السابق لمواقف الحكومات الأمريكية من وضع القدس، بأنها قد تركزت في محورين أساسيين هما :-

- ١- تأكيد جميع الحكومات الأمريكية على إبقاء القدس موحدة .
 - ٢- عدم اعتراف الحكومات الأمريكية بحق الشعب الفلسطيني في القدس الشرقية التي احتلت عام ١٩٦٧، ولا بحق اليهود فيها، وترك مناقشة هذا الحق لتقرره المفاوضات لاحقاً.
- ويلاحظ أن موقف الإدارة الأمريكية من الاستيطان قد تطور سلبياً، حيث كان موقفها بعد حرب عام ١٩٦٧ مباشرة على أنه غير شرعي، وتدعو إلى وقف كافة الإجراءات الاستيطانية في القدس بوصفها تتناقض مع اتفاقية جنيف الرابعة، علماً بأنه كان ينظر للقضية الفلسطينية من وجهة النظر العربية على أنها قضية قومية. وتطور هذا الموقف في زمن إدارة ريغان ليعتبر هذا الاستيطان شرعياً من خلال التلاعب بالألفاظ، حينما وصفت المستوطنات بأنها "ليست غير شرعية"، في اللحظة التي عانى منها الموقف العربي والساحة العربية من الانقسام بعد توقيع مصر لصلح منفرد مع إسرائيل وخروجها من ساحة المواجهة مع إسرائيل. وفي عهد إدارة بوش اعترف ضمناً بالمستوطنات القائمة، حين نادى إدارته بعدم إقامة مستوطنات جديدة. وكان الضعف العربي قد بلغ أوجه في هذه الفترة وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية وتدمير القوة العسكرية العراقية أحد أطراف الجبهة الشرقية من قبل قوات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. ومن ثم تهيئة الساحة العربية للدخول في مفاوضات سياسية مع إسرائيل للتوصل لحل النزاع العربي - الإسرائيلي بانعقاد مؤتمر مدريد في أيلول ١٩٩١، تبعه انهيار الاتحاد السوفيتي أحد قطبي الساحة الدولية الذي كان له كبير الأثر في المنطقة العربية .

وطراً تطور خطير على الموقف من الاستيطان خلال إدارة الرئيس كلينتون Clinton الذي تولى السلطة في كانون الثاني ١٩٩٣، حيث لم تول إدارة كلينتون أية معارضة لمصادرة الأراضي والنشاطات الاستيطانية في القدس الشرقية. ورفضت أن تصف الاستمرار ببناء المستوطنات في القدس الشرقية على أنه عمل أحادي الجانب، كما كانت تصفه الإدارات الأمريكية السابقة^(١). بل ذهب الموقف الأمريكي إلى أبعد من ذلك بتأييدها لتوسيع المستوطنات القائمة لتتوافق مع النمو الطبيعي للمستوطنين، حسب إدعاء الإدارة الأمريكية، الذي عبر عنه مساعد وزير الخارجية، إدوارد دجرجين Edward Djerejin، أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في الشرق الأوسط، بقوله: ^(٢) "يوجد سماح في سياسة الولايات المتحدة ليس (للتوسع) بل لاستمرار النشاطات الاستيطانية في المستوطنات القائمة. وهذا بطبيعة الحال وفقاً للنمو الطبيعي للسكان ووفقاً للحاجات الضرورية الفورية في تلك المستوطنات".

Report on Israeli Settlement..., OP.Cit., Vol.5, No_4, Jul.1995. P.6. (١)

Report on Israeli Settlement..., OP.Cit., Vol.4, No_6, Nov.1994.PP.1, 6. (٢)

ونبع هذا الموقف الأمريكي نتيجة غياب الاتحاد السوفيتي كقطب دولي عن الساحة الدولية، بحيث أصبحت الولايات المتحدة القطب الوحيد في العالم وتستطيع فرض سياستها العالمية دون منازع، هذا إلى جانب تفرغ القضية الفلسطينية من محتواها القومي في مفاوضات السلام وتحويلها إلى قضية قطرية تم الفلسطينيين وحدهم وذلك حين نقضت الدول العربية التزامها الأدبي تجاه القضية الفلسطينية، حيث لم يكن هذا الالتزام منذ كامب ديفيد أكثر من دعم معنوي للفلسطينيين، وبالتالي جاءت مفاوضات السلام واتفاقية أوسلو لتحرر الدول العربية أكثر من ذي قبل من "عبء" القضية الفلسطينية. وبلغ الموقف الأمريكي قمة تطوره السلمي بعد اتفاقية أوسلو ما بين منظمة التحرير وإسرائيل في أيلول ١٩٩٣، وذلك من خلال موقف المسؤولين الأمريكيين الذي يقولون إن مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في القدس الشرقية، لا يجب معالجته في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن بل هو من اختصاص إسرائيل والسلطة الفلسطينية^(١). وعملت الإدارة الأمريكية بقوة لتحديد الأمم المتحدة ومنظماتها في ما يخص القضية الفلسطينية، فعارضت بشدة القرارات والبيانات التي تصدر عن الأمم المتحدة التي تتناول وضع القدس النهائي والمستوطنات والسيادة عليها. حتى بلغ الموقف الأمريكي على لسان ممثلة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سابقاً، مادلين اولبرايت Madleen Ulbrayt، التي "لا تؤيد وصف الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ بأنها أرض فلسطينية محتلة، لأن هذه اللغة قد تفسر على أنها تعني السيادة"^(٢).

هذا الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل سياسياً، رافقه دعم مادي أيضاً كان له دور في بناء دولة إسرائيل، وفي احتلالها لبقية فلسطين والأراضي العربية عام ١٩٦٧. ومثال على ذلك فقد بلغ حجم ما حصلت عليه إسرائيل من معونات أمريكية في الفترة ١٩٤٨-١٩٨٥ ما مجموعه (٣٢,٤) مليار دولار، في الحين الذي حصلت فيه دول قارة أمريكا الجنوبية مجتمعة من معونات أمريكية تبلغ في مجموعها (٢١,٣) مليار دولار، ودول قارة أفريقيا ما مجموعه (١٦,٣) مليار دولار خلال تلك الفترة^(٣).

ب- الموقف الأوروبي :

تبلورت المجموعة الأوروبية على شكل الجماعة الأوروبية الاقتصادية منذ عام ١٩٥٨. وعدت كقوة ثانوية على الساحة الدولية أمام القطبين العالميين الذين ظهروا بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت

(١) Report in Israeli Settlement..., OP.Cit., Vol.5, No_.4, Jul.1995. P.6.

(٢) Journal of Palestine Studies, Vol.23. No.4, 1993.P.151.

(٣) United States, House of Representatives, Foreign Assistance and Related Program Appropriations Bill, 1987. PP.8-10

في المرتبة الثالثة بعد قطبي الصراع الدوليين^(١)، وافترقت مواقفها السياسية إلى الوحدة تجاه القضايا العالمية، وذلك نابع من المصالح السياسية والاقتصادية لبلدان هذه المجموعة في العالم بشكل عام، وفي العالم العربي بشكل خاص، بحكم كون معظم الدول الأوروبية كانت في الماضي القريب دولاً استعمارية في المنطقة العربية.

وفيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، تمثل موقف المجموعة الأوروبية تجاه احتلال القسوات الإسرائيلية لبقية فلسطين والأراضي العربية المحتلة في حزيران عام ١٩٦٧، بيان مقتضب طالب بالاحترام الحدود الدولية وداعياً إلى تسوية النزاع العربي الإسرائيلي عبر المفاوضات والحوار، وصدر هذا البيان عن البرلمان الأوروبي في ٢٢ تموز ١٩٦٧^(٢). وقد جاء هذا البيان استناداً إلى موقف وزير الخارجية البريطانية جورج براون George Brawun، الذي عبر فيه عن الموقف الأوروبي أمام الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٦٧ جاء فيه: " في رأيي وهو مبني على نص ميثاق الأمم المتحدة. أن الحرب ينبغي ألا تؤدي إلى توسع إقليمي... وأنا أهيب بدولة إسرائيل ألا تتخذ، فيما يتصل بالقدس، أية خطوات من شأنها أن تعارض مع هذا المبدأ وأقول بكل جدية لحكومة إسرائيل أنها لو تصرفت بشكل يفهم منه أنها ستقوم بضم المدينة القديمة أو بإصدار تشريعات لضمها، فإنها تكون بذلك قد اتخذت خطوة تؤدي لا إلى عزلها عن الرأي العام العالمي فحسب، بل وكذلك إلى فقدانها لما تحظى به من تأييد " ^(٣).

وخوفاً على المصالح الاقتصادية الأوروبية في المنطقة العربية، بدأت أوروبا تتخذ موقفاً مغايراً للموقف الداعم لإسرائيل قبل حرب عام ١٩٦٧. فنشطت الدبلوماسية الأوروبية في الأمم المتحدة بحثاً عن موقفٍ يخرجها من أزمتها إذا ما وقفت إلى جانب العدوان الإسرائيلي، ووجدت ضالتها في مشروع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي قدمته بريطانيا من خلال رئيس وفدتها في الأمم المتحدة اللورد كاردون Kardun، وقد أقر مجلس الأمن هذا القرار بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧. حيث أصبح القرار الأساسي لجميع المناقشات والمفاوضات المتعلقة بمسيرة السلام اللاحقة في المنطقة^(٤). وقد تلاعبت بريطانيا في صياغة نص هذا القرار، وعن ذلك يبين اللورد كاردون، بأنه من حق كل دولة تفسيره حسبما يتمشى مع سياستها^(٥). ولكن فرنسا كان لها موقفاً مغايراً للموقف البريطاني والنص الإنجليزي

(١) مصطفى، نادية محمود محمد: أوروبا والوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (٨)، بيروت، لبنان، كانون الثاني، ١٩٨٦. ص١١-١٢.

(٢) المصدر السابق، ص٧٤.

(٣) الأمم المتحدة، وضع القدس، ص٢٦.

(٤) الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية، ص١٩٩.

(٥) الكتاب السنوي الفلسطيني لسنة ١٩٦٨، تحرير: برهان الدجاني، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩، ص٩٦٩-

لقرار ٢٤٢، حيث أبدت فرنسا موقفها بوضوح في النص الفرنسي للقرار، ورفضت النص الإنجليزي له. وطالبت إسرائيل بالانسحاب إلى ما وراء خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وأعلنت عن عدم قبولها للإجراءات والتدابير الإسرائيلية بخلق سياسة الأمر الواقع في القدس، وعدم التزامها بقرار ضم القدس^(١).

وكان للقراءة الإنجليزية للقرار أن أثارت احتجاج الرأي العام العربي ضد بريطانيا، مما اضطرها للإعلان بأنها لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو بالقدس الشرقية جزءاً من الأراضي التي تشتملها السيادة الإسرائيلية، وأكدت بأن سفارتها في إسرائيل لن تنقل إلى القدس، إلا بعد التوصل لتسوية سلمية في المنطقة^(٢)، ومعلنة في نفس الوقت بأن القرارات الإسرائيلية بضم القدس ستؤدي إلى عزلها ووضعها في مواجهة مع الرأي العام العالمي^(٣).

ورغم بروز موقفي بريطانيا وفرنسا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي إلا أنه كان هناك مواقف مميزة لبعض الدول الأوروبية. فإسبانيا مثلاً، وقفت إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني، مع عدم اعترافها بالإجراءات الإسرائيلية في القدس^(٤). واتخذت إيطاليا نفس الموقف في ظل حكم الحزب الاشتراكي^(٥). أما اليونان فبرغم تذبذب مواقفها تجاه القضية الفلسطينية بعد حرب عام ١٩٦٧، إلا أنها أصبحت تتبنى قرارات الأمم المتحدة المؤيدة للقضية الفلسطينية، ولا تعترف بما تقوم به السلطات الإسرائيلية من إجراءات استيطانية وإدارية لتغيير معالم مدينة القدس^(٦). أما ألمانيا التي فرض عليها بأن تقف إلى جانب إسرائيل في مواقفها السياسية كتكفير عما ارتكبته بحق اليهود خلال العهد النازي (١٩٣٣-١٩٤٥)، فقد جاء موقفها من قضية القدس متفقاً مع الموقف الأوروبي^(٧).

وظل موقف بلدان المجموعة الأوروبية متبايناً حتى الاجتماع الثاني لوزراء خارجية المجموعة الأوروبية في أيار ١٩٧١، الذي توصل فيه المجتمعون إلى وثيقة سرية أطلق عليها اسم وثيقة شومان Schumann، التي تستند على قرار الأمم المتحدة ٢٤٢^(٨)، وتظهر وجهة نظرهم تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وعبر عنها وزير الخارجية الفرنسي ببيان صحفي باسم المجموعة الأوروبية في ١٣ أيار

(١) الكتاب السنوي الفلسطيني لسنة ١٩٦٧، تحرير: بهان الدجاني، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٦٩، ص ٨٣٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٨٣٠.

(٤) الكسواني، مصدر سابق، ص ٩٣١.

(٥) المصدر السابق، ص ٩٣٢.

(٦) نفس المصدر والصفحة.

(٧) المصدر السابق، ص ٩٣١.

(٨) حضر، بشارة: أوروبا والوطن العربي (القراية والجوار)، نقله إلى العربية: جوزف عبد الله، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أيلول ١٩٩٣، ص ٩٥.

١٩٧١، حيث ".... دعا البيان إلى انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة - مع إجراء تعديلات طفيفة - والحفاظ على الأمن والسلامة الإقليمية لكل دول المنطقة وذلك بإنشاء مناطق متروعة السلاح ترابط فيها قوات الأمم المتحدة، تدويل القدس، حل مشكلة اللاجئين عن طريق إعادة التوطين أو التعويض تحت رعاية دولية"^(١).

وبعد حرب تشرين ١٩٧٣، أعلنت المجموعة الأوروبية في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٣ بياناً آخر، كان أكثر قرباً من الموقف العربي وذكرت فيه للمرة الأولى عن الحقوق المشروعة للفلسطينيين، ومعتمداً على الألفاظ المستخدمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ كانون الأول ١٩٧٢^(٢). وكان لهذه الحرب وما تبعها من فرض البلدان العربية المنتجة للنفط حظر على تصدير النفط لبعض البلدان الغربية، قد أدى ذلك إلى فتح حوار عربي - أوروبي في العام ١٩٧٤، كان من نتيجته عقد العديد من الاجتماعات العربية - الأوروبية على المستوى الوزاري والبرلماني وعلى مستوى الخبراء^(٣).

أبرز الحوار العربي - الأوروبي لجنة لمتابعة القضايا التي تمم الطرفين، وكان الاجتماع الأول لهذه اللجنة على مستوى السفراء في لكسمبورغ خلال الفترة ١٨-٢٠ أيار ١٩٧٦، وأعقب الاجتماع بياناً مشتركاً، يدعو إلى حل المسألة الفلسطينية على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كأساس للسلام في المنطقة^(٤). وتطور موقف المجموعة الأوروبية في الاجتماع الثاني للجنة العامة للحوار، والمنعقد في تونس خلال الفترة ١٠-١١ شباط ١٩٧٧، حيث تحدث البيان الختامي عن حقوق الشعب الفلسطيني والاعتراف بها، ومعارضة الأوروبيين لسياسة إقامة المستوطنات، وأية محاولة لتغيير وضع القدس من جانب واحد^(٥).

وتلاحقت اجتماعات لجان الحوار العربي - الأوروبي ولم تتعد بياناتها على ما جاء سابقاً، وحدث في هذه الفترة ان زار السادات القدس وجرت مفاوضات بين مصر وإسرائيل، كانت من أهم الأسباب التي أضعفت مسيرة الحوار الأوروبي - العربي وذلك لأن هذه المفاوضات وما تبعها من انقسامات في مواقف الدول العربية قد أثرت على هذه المسيرة، إلى جانب ضعف التنسيق في المواقف بين الدول الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية^(٦). وجاء إعلان مناحيم بيغن عن نية الحكومة الإسرائيلية إقامة عشر مستوطنات جديدة، وكذلك تقدم عضوة البرلمان الإسرائيلي غيتولا كوهين لمشروع ضم

(١) مصطفي، مصدر سابق، ص ٨١.

(٢) خضر، مصدر سابق، ص ٩٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٦.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٩.

(٥) المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٦) مصطفي، مصدر سابق، ص ١١٢.

القدس وإعلانها عاصمة لدولة إسرائيل في عام ١٩٨٠، أن حث المجموعة الأوروبية لاتخاذ موقف أكثر وضوحاً تجاه القضية الفلسطينية والقدس، وذلك بإعلان بيان البندقية بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٨٠. وأبرز ما جاء في بيان البندقية دعوة المجموعة الأوروبية بحق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير مصيره، والدعوة إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧. وتعتبر إقامة المستوطنات وطرد المواطنين من أراضيهم ومكان سكنهم مخالفاً للقوانين الدولية، كما أكد البيان على عدم قبول الجماعة أية مبادرة من جانب واحد، تهدف إلى تغيير الوضع في القدس، ودعا أيضاً الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية للانضمام للمفاوضات^(١).

واتخذ مجلس وزراء المجموعة الأوروبية في ٢٧ تشرين الأول ١٩٨٦ قراراً هاماً وجريئاً يحمّل الرقم ٨٦/٣٣٦٣ ويتعلق بالنظام التعرّفي المطبق على الواردات من منتوجات الأرض المحتلة، الذي نظّر إلى الأرض المحتلة ككيان متميز عن إسرائيل رغم معارضة إسرائيل الشديدة لهذا القرار ومنعت مرور المنتوجات الفلسطينية عبر موانئها ومطاراتها، وأدى ذلك لرفض البرلمان الأوروبي التعامل مع إسرائيل على الصعيد الاقتصادي، مما اضطر اللجنة الوزارية الإسرائيلية لعقد اتفاق مع التعاونيات الزراعية في غزة والضفة^(٢).

وإثر الانتفاضة الفلسطينية، وبعد إعلان المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. قامت الدول الأوروبية وبعد ستة أيام فقط من ذلك بإعلان بيان في بروكسل، جاء فيه "تعلق الدول الاثنا عشرة أهمية خاصة على القرارات التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر التي تعكس إرادة الشعب الفلسطيني في تأكيد هويته الوطنية التي تتضمن خطوات إيجابية نحو الحل السلمي للتراع الإسرائيلي - العربي"^(٣).

ومع ازدياد النشاط الاستيطاني للحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة بوجه عام والقدس بوجه خاص، ومع ازدياد أعداد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي السابق واستيطان عدد كبير منهم في القدس. أصدر المجلس الوزاري للبرلمان الأوروبي المنعقد في دبلن بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٠ بياناً جاء فيه "تؤكد الدول الاثنا عشرة مرة أخرى موقفها، من أن المستوطنات اليهودية، في المناطق المحتلة بما فيها القدس الشرقية هي مستوطنات غير شرعية بمقتضى القانون الدولي، والدول الاثنا عشرة قلقة جداً من احتمال توطين المهاجرين إلى إسرائيل في المناطق المحتلة"^(٤). وصدر بيان آخر عن اجتماع وزراء خارجية الشمال بتاريخ ٦ آذار ١٩٩٠، عبر فيه الوزراء عن قلقهم إزاء مسألة توطين المهاجرين في

(١) Near East Report, Vol.24, No.25, 1980. P.120.

(٢) حضر، مصدر سابق، ص ١٠٨.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٤) المرعد، حمد: إسرائيل والمتغيرات الدولية، ط ١، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩١. ص ١٤٢.

الأراضي المحتلة وذكروا أن مشروع التوطين يتعارض والمواثيق الدولية. وقد يعرقل احتمالات إيجاد تسوية سلمية. ويطلب الوزراء لهذا السبب السلطات الإسرائيلية بمنع توطين المهاجرين في المناطق المحتلة^(١).

أما بعد انطلاق مفاوضات السلام فقد تقلص الدور السياسي الأوروبي بسبب استئثار الولايات المتحدة كراعية لعملية السلام وتمهيش الدور الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

٢- موقف الكتلة الشرقية

لم يكن هناك موقفاً خاصاً بالاستيطان والقدس من قبل الكتلة الشرقية، القائمة على الدول الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي، إنما تضمن ذلك موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي في البداية، ومن ثم تأييدها للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره لاحقاً.

وقف الاتحاد السوفيتي منذ اليوم الأول لحرب عام ١٩٦٧ إلى جانب العرب في صراعهم مع إسرائيل، حيث أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً بتاريخ ٥ حزيران ١٩٦٧ أكدت فيه موقفها الداعم للدول العربية في هذه الحرب، وأدانت الاعتداء الإسرائيلي في هذه الحرب، وطالبت الحكومة الإسرائيلية بوقف اعتدائها، وسحب قواتها والعودة إلى ما وراء خطوط الهدنة^(٢). وفي السابع من حزيران في نفس العام وجهت أيضا الحكومة السوفيتية بياناً للحكومة الإسرائيلية حذرهما فيه من الاستمرار في سياسة العدوان، ومطالبة إياها للامتنال لقرار مجلس الأمن بوقف القتال^(٣). كما وجه رئيس الوزراء السوفيتي في ذلك الوقت، كوسيجين Kossigin رسالة للرئيس الأمريكي جونسون، بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٦٧ طالباً إياه أن توقف إسرائيل القتال خلال ساعات وإلا سيقوم الاتحاد السوفيتي بأعمال حربية ضد إسرائيل وبالتالي التصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية^(٤). وكان أن أوقفت إسرائيل عملياتها الحربية تحت الضغط الأمريكي، خوفاً من الصدام العالمي.

ورداً على احتلال إسرائيل لبقية فلسطين والأراضي العربية المحتلة، قام الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل باستثناء رومانيا، وذلك بناء على الاجتماع الذي عقد بتاريخ ٩ حزيران ١٩٦٧، لقادة الأحزاب الشيوعية والعمالية ورؤساء الحكومات في الدول الاشتراكية^(٥).

(١) المصدر السابق، ص ١٤٣.

(٢) الاتحاد السوفيتي والعالم العربي (مجموعة من الوثائق السياسية)، أعدها وكتب مقدمتها إسكندر أحمدوف، الترجمة إلى اللغة العربية - دار التقدم، (ب.ط)، موسكو، ١٩٧٨. ص ٨٩-٩١.

(٣) المصدر السابق، ص ٩١-٩٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٢.

(٥) المصدر السابق، ص ٩٤.

وبعد توقف القتال على الأرض. خاض الاتحاد السوفيتي معركة أخرى في أروقة الأمم المتحدة لجانب الحقوق العربية، وقد تبنت البلدان الاشتراكية موقف الاتحاد السوفيتي من الصراع العربي الإسرائيلي ومن قضية القدس^(١). حيث عقدت قمة "غلاسبرو" بين الرئيس السوفيتي كوسيجن والأمريكي جونسون، طرح فيه الرئيس الأمريكي مشروعاً لاحتلال السلام في الشرق الأوسط مكوناً من عشر نقاط^(٢)، وقد رفضه الرئيس السوفيتي، الذي قام بدوره بتقديم مشروع سوفييتي في الخطاب الذي ألقاه أمام الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٦٧، طالب فيه:

- ١- أن تشجب بحزم عمليات إسرائيل العدوانية واحتلال إسرائيل المستمر لجزء من أراضي الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والأردن، الأمر الذي يعتبر عملاً عدوانياً لا شك فيه.
- ٢- أن تسحب إسرائيل فوراً وبدون أية شروط جميع قواتها من أراضي الدول المذكورة إلى المواقع فيما وراء خطوط الهدنة الفاصلة بين الطرفين التي نصت عليها الاتفاقيات العامة بصدد الهدنة، وبأن تحترم نظام المناطق المجردة من السلاح بالشكل المنصوص عليه في اتفاقيات الهدنة هذه.
- ٣- أن تعوض إسرائيل كلياً وبأسرع وقت، كامل الخسارة التي ألحقها عدوانها بالجمهورية العربية المتحدة وسوريا والأردن ومواطنيها وبأن تعيد إليها جميع الأموال والأموال المادية الأخرى المغتصبة.
- ٤- التوجه ببناء إلى مجلس الأمن لكي يتخذ من جانبه الإجراءات الفورية لإزالة جميع آثار العدوان الذي قامت به إسرائيل^(٣)، ولكن هذا المشروع رفض أيضاً. وقد قدمت في تلك الفترة العديد من المشاريع لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، منها المشروع الأمريكي، والمشروع الألباني، والمشروع النيجيري، والمشروع الروماني، ومشروع دول عدم الانحياز، ومشروع دول أمريكا اللاتينية، والمشروع اليوغسلافي، والمشروع الباكستاني^(٤).

ورفضت جميع هذه المشاريع من قبل بعض الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونتيجة لفشل الجمعية العامة في اتخاذ قرار يدين الاحتلال الإسرائيلي، تم تحويلها مرة أخرى لمجلس الأمن الذي أقر بالإجماع بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ مشروع القرار الذي تقدمت به بريطانيا، الذي عرف بقرار ٢٤٢^(٥).

وإثر حريق المسجد الأقصى بتاريخ ١٩٦٩، اتخذت الحكومة السوفيتية موقفاً من هذا الحدث الذي أثار غضب الجماهير في العالم العربي والإسلامي، حيث أصدرت وكالة الأنباء السوفيتية "تاس"

(١) الكسواني، مصدر سابق، ص ٩٣٥-٩٣٦.

(٢) الحور، والموسى، مصدر سابق، ص ٧٢-٧٣.

(٣) الاتحاد السوفيتي والعالم العربي ... ، مصدر سابق، ص ٩٧-٩٨.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه المشاريع أنظر: الحور، والموسى، مصدر سابق، ص ٧٥-٨٠.

(٥) المصدر السابق، ص ٨٠.

بيانا عبرت فيه عن موقف الحكومة بتاريخ ٣٠ آب ١٩٦٩، جاء فيه: "علم الرأي العام السوفيتي باستنكار بأن النار قد أضرمت في المسجد الأقصى في القسم العربي من القدس المحتلة من قبل القوات المسلحة الإسرائيلية،...، ولا بد من أن تتحمل الحكومة الإسرائيلية... مسؤولية هذا العمل الممحي،.... ان الأحداث الأخيرة في القسم العربي من القدس والمرتبطة بحرق المسجد الأقصى وتدمير الإسرائيليين عمداً لأحياء كاملة يقطنها السكان العرب تؤكد من جديد ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب البلدان والشعوب المحبة للسلام بغية إزالة آثار عدوان إسرائيل..."^(١). ومن الملاحظ بأن الحكومة السوفيتية في هذا البيان تشير لأول مرة إلى القدس وذلك بسبب خصوصية الحدث الذي وقع فيها، حيث كما ذكرنا سابقاً بأنها لم تفصل قضية الاستيطان والقدس عن مجمل الصراع العربي - الإسرائيلي، بل نظرت إليه كوحدة متكاملة ويجب إزالة هذا الاحتلال.

وحصل تطور في الموقف السوفيتي تجاه القضية الفلسطينية بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣، وبعد اعتراف جامعة الدول العربية عام ١٩٧٣ بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، تلاه في العام التالي اعتراف منظمة المؤتمر الإسلامي بمنظمة التحرير الفلسطينية. مما عكس نفسه على الموقف السوفيتي الذي بدأ ينظر لمنظمة التحرير كمثل شرعي للشعب الفلسطيني، وبدا ذلك واضحاً من الوثيقة السوفيتية - المصرية المشتركة بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٧٤، الذي أيد فيها الطرفان مشاركة منظمة التحرير في مؤتمر جنيف للسلام، مشاركة مستقلة على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في المؤتمر^(٢).

واستمرت العلاقة السوفيتية الفلسطينية في التطور، ففي الخامس من أيار ١٩٧٥ وصل وفد فلسطيني إلى موسكو بناء على دعوة من الاتحاد السوفيتي، وقد عقدت بين الطرفين عدة اجتماعات على مستوى رفيع^(٣)، حيث دعا الجانب السوفيتي إلى عقد مؤتمر جنيف للسلام، طرحت خلاله الجانب السوفيتي وجهة نظره للتسوية مشيراً إلى عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ووجوب تصفية المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧^(٤).

واستمر الاتحاد السوفيتي فيما بعد بالدفاع عن الحقوق العربية والفلسطينية في المحافل الدولية، هذا إلى جانب الدعم المادي والمعنوي الذي قدمه لمنظمة التحرير الفلسطينية سواء بالأسلحة أو من خلال الدورات العسكرية لأعضاء المنظمات العسكرية الفلسطينية المختلفة. وفي عام ١٩٨١ قدم الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف Leyoned Brejnev مبادرة للسلام في المنطقة تتضمن تحقيق الحقوق

^(١) الاتحاد السوفيتي، والعالم العربي...، مصدر سابق، ص ١٠٣.

^(٢) تورديف، وفومين، أوليغ: موسكو والشرق الأوسط، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٨. ص ١٠٢.

^(٣) الاتحاد السوفيتي والعالم العربي...، مصدر سابق، ص ١٩٩-٢١٠.

^(٤) تورديف، وفومين، مصدر سابق، ص ٢٩٠.

المشروعة للشعب الفلسطيني^(١)، وذلك بعد الجمود السياسي الذي حل بالقضية الفلسطينية بعد إخراج مصر من الصف العربي إثر توقيعها لاتفاقيات كامب ديفيد.

وبدأت العلاقات السوفيتية - الفلسطينية تشهد فتور في أواسط الثمانينات بعد تولي ميخائيل جورباتشوف للسلطة السياسية في موسكو. كما شهدت تلك الفترة بداية اتصالات سرية بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل، توجت بتبادل للبعثات القنصلية بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٨٨^(٢). وتلا ذلك قيام السلطة السوفيتية بتخفيف قيود الهجرة على اليهود السوفيت الذين بدأوا يتدفقون بأعداد كبيرة على فلسطين بدءاً من العام ١٩٨٩. وكان لانهيار الكتلة الشرقية في أواخر الثمانينات، وما تلاه من انهيار للاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات أثره السلبي الكبير على القضية الفلسطينية، حيث فقد الموقف الفلسطيني أحد الداعمين الرئيسيين لقضيته.

رابعاً : موقف الأمم المتحدة

كان للإجراءات العملية والإدارية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية في مدينة القدس بعد احتلالها عام ١٩٦٧، أن أثارت اهتمام الأمم المتحدة وذلك للمكانة التاريخية والدينية للمدينة، فاجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أقل من أسبوع على قرار الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٦٧ القاضي بضم الجزء الشرقي لمدينة القدس، واتخذت قراراً بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٧، عبرت فيه عن قلقها بشأن الوضع السائد في القدس كنتيجة للإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز المدينة، مؤكداً أن هذه الإجراءات تعتبر باطلة، ودعا إسرائيل لإلغاء كل الإجراءات التي تم اتخاذها والامتناع فوراً عن أي تصرف من شأنه أن يغير مركز القدس^(٣). وقد ردت إسرائيل على هذا القرار بصورة سلبية^(٤)، مما اضطر الجمعية العامة للاجتماع مرة أخرى في ١٤ تموز ١٩٦٧، واتخذت قراراً جديداً عبرت فيه عن استيائها إزاء عدم تنفيذ إسرائيل للقرار رقم ٢٢٥٣، وكررت فيه دعوتها لإسرائيل بأن تلغي كل الإجراءات التي اتخذت وأن تمتنع على الفور عن القيام بأي إجراء من شأنه أن يغير من وضع القدس^(٥).

ونتيجة لعدم امتثال السلطات الإسرائيلية لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الداعي لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، فقد عقد مجلس الأمن جولة من الاجتماعات في شهري نيسان وأيار من عام ١٩٦٨. كان من أهمها الاجتماع الذي عقد بتاريخ ٢١ أيار ١٩٦٨ وأصدر قراراً اعتبر فيه التدابير الإسرائيلية التي قد تؤدي إلى تغيير وضع القدس

(١) المور؛ والموسى، مصدر سابق، ص ٢٠٠-٢٠١.

(٢) الدستور، ١٩٩٠/١/٣٠.

(٣) قرار الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د إط - ٥)، انظر نص القرار في : Musallam, OP.Cit., P.68.

(٤) الأمم المتحدة، وضع القدس، ص ٢٦.

(٥) قرار الجمعية العامة ٢٢٥٤ (دإط - ٥)، انظر نص القرار في Musallam, OP.Cit., P.69.

من مصادرة الأراضي والممتلكات لاغية وباطلة، ودعا فيه إسرائيل لإلغاء جميع الإجراءات التي اتخذتها وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يغير وضع القدس^(١).

كما قامت الجمعية العامة في العام نفسه بإنشاء "اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة"^(٢) بناء على قرار رقم ٢٤٤٣ (د-٣٢)، و ٢٥٤٦ (د-٢٤)، وأعيد تسميتها فيما بعد لتصبح "اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة"^(٣).

وأمام تعنت إسرائيل واستهتارها بالإرادة الدولية، وإقدامها على الشروع في بناء المستوطنات في القدس، عرضت قضية القدس مرة أخرى أمام مجلس الأمن في تموز ١٩٦٩ بناء على شكوى تقدم بها الأردن. أصدر المجلس قراراً جديداً بتاريخ ٣ تموز ١٩٦٩، أعرب فيه عن الأسف لعدم احترام إسرائيل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ووجه اللوم العنيف لكل الإجراءات التشريعية والإدارية التي قامت بها إسرائيل، التي تهدف لتغيير وضع القدس، وأكد بطلانها وبأنه لا يمكن أن يغير وضع المدينة، ودعا إسرائيل أن تلغي كل الإجراءات التي اتخذتها التي قد تتجه لتغيير وضع المدينة^(٤). واجتمع مجلس الأمن من جديد في أيلول ١٩٧١ للبحث في وضع القدس والاستيطان الإسرائيلي في المدينة، بعد إقدام السلطات الإسرائيلية في نهاية آب ١٩٧٠ على مصادرة ما مساحته (١٢٢٨٠) دونماً. وأصدر المجلس قراراً لم يختلف عن القرارات السابقة وأدان فيه هذا الإجراء، مؤكداً بأن التصرفات التي قامت بها إسرائيل لتغيير وضع القدس باطلة، ومطالباً إسرائيل بإلغاء كل الإجراءات التي اتخذتها لتغيير وضع المدينة^(٥).

وكان من نتائج حرب تشرين ١٩٧٣، سعي المجتمع الدولي للبحث عن حل للصراع العربي الإسرائيلي، في الوقت الذي حققت فيه منظمة التحرير الفلسطينية نصراً سياسياً باعتراف العالم العربي والإسلامي بما كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، مما حفز الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدراج بند قضية فلسطين في جدول أعمالها، حيث أكدت الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ وفي قرارها رقم ٣٢٣٦، و ٣٢٣٧ (د-٢٩) على "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين"، حيث اعترف بالفلسطينيين كشعب له حقوق وطنية وتاريخية في فلسطين. ومنحت منظمة التحرير مركز مراقب في الجمعية العامة^(٦). كما قامت الجمعية العامة في العام التالي، وبموجب القرار رقم ٣٣٧٦ (د -

^(١) قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢. أنظر: *Ibid.*, P.14.

^(٢) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٢٧.

^(٣) المصدر السابق، ص ٤٧.

^(٤) قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٧، أنظر. *Musallam, OP.Cit.*, P.116.

^(٥) قرار مجلس الأمن رقم ٢٩٨، *Ibid*, P.118.

^(٦) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٢٩.

٣٠) بإنشاء ما أطلق عليه "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف"، وأوكل لها مهمة التقصي والبحث لتقديم الاقتراحات في كيفية إعمال هذه الحقوق^(١). ومنذ العام ١٩٧٤ وحتى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، لا تكاد تخلو سنة من قرارات للجمعية العامة المؤكدة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وفي بطلان الإجراءات والتدابير الإسرائيلية في القدس بما فيها المستوطنات، واعتبار المدينة جزءاً من الأراضي المحتلة^(٢).

وفي أعقاب الاهتمام المتزايد من قبل الجمعية العامة بالقضية الفلسطينية، وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وفي البحث والسعي المستمر للمجتمع الدولي في إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، وأمام تعنت إسرائيل في مواقفها تجاه القدس وتكثيف الاستيطان فيها، عقد مجلس الأمن في آذار ١٩٧٩ للبحث في مشكلة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس كعقبة خطيرة في طريق السلام في الشرق الأوسط، حيث اصدر المجلس قراراً بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٧٩ يدين فيه الاستيطان ويعتبره غير شرعي، ويطلب من إسرائيل بصفقتها قوة محتلة، أن تلتزم بدقة باتفاقية جنيف الرابعة، وأن تتراجع عن إجراءاتها التي قامت بها، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء جديد في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. كما فيها القدس. وأنشأ المجلس لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء من أعضائه لدراسة وضع الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. كما فيها القدس، لتقدم تقريرها لمجلس الأمن في الأول من تموز ١٩٧٩^(٣).

وبعد قيام اللجنة التي أفرزها مجلس الأمن بزيارة لكل من لبنان وسوريا والأردن ومصر، واجتماعها بممثلي منظمة التحرير، ورفض إسرائيل التعاون مع هذه اللجنة، قدمت اللجنة تقريرها لمجلس الأمن في الأول من تموز ١٩٧٩ وبينت فيه مخاطر الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس^(٤). واجتمع مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٧٩ ليتخذ قراراً جديداً بناءً على تقرير وتوصيات لجنة مجلس الأمن، طالب فيه إسرائيل بوقف أنشطتها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص لمدينة القدس^(٥).

(١) المصدر السابق.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول ١٩٤٧-١٩٧٤، ط٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، نيسان ١٩٩٣.

المجلد الثاني ١٩٧٥-١٩٨١، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، كانون الثاني ١٩٩٤.

المجلد الثالث ١٩٨٢-١٩٨٦، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، أيلول ١٩٩٤.

(٣) قرار مجلس الأمن رقم ٤٤٦. أنظر نص القرار في: حلي، أسامة: بلدية القدس العربية، ط١، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، كانون أول ١٩٩٣. ص٨١-٨٢.

(٤) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص٣٢.

(٥) قرار مجلس الأمن رقم ٤٥٢. أنظر نص القرار في: حلي، مصدر سابق، ص٨١.

وجدد مجلس الأمن ولاية اللجنة مرة أخرى، وطلب منها المتابعة في عملها، وأن تطلع المجلس بمدى التزام إسرائيل بتنفيذ القرار أعلاه. وقدمت اللجنة تقريرها الثاني لمجلس الأمن وتشير فيه إلى عدم التزام إسرائيل بقرار المجلس، ومدى خطورة الاستيطان كعقبة في وجه السلام في المنطقة. وأوصت اللجنة مجلس الأمن باتخاذ إجراءات فعالة ضد سياسة إسرائيل الاستيطانية لوقف هذه السياسة^(١).

وبناء على ذلك اجتمع مجلس الأمن بتاريخ ١ آذار ١٩٨٠ ليصدر قراراً كان من أشد القرارات لهجة ضد السياسة الاستيطانية الإسرائيلية، مطالباً فيه إسرائيل بالتوقف عن إنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. بما فيها القدس، وداعياً حكومة إسرائيل وشعبها تفكيك المستوطنات القائمة بصورة فورية، ومطالباً دول العالم عدم تقديم أية مساعدات يمكن لإسرائيل استخدامها في إنشاء مستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، ومطالباً اللجنة بمتابعة تطبيق إسرائيل لهذا القرار^(٢).

وقد أكد مجلس الأمن أيضاً في جلسته المتعددة بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٨٠ على ما جاء في القرار أعلاه مع إعلان بطلان التدابير التي قامت بها إسرائيل لتغيير وضع ومعالم القدس، ومطالباً إسرائيل بالامتثال لقرارات مجلس الأمن السابقة والتوقف عن سياستها الاستيطانية في مدينة القدس^(٣).

ورغم قرارات مجلس الأمن هذه، وإمعاناً في غطرسة إسرائيل وعدم التزامها بقرارات الشرعية الدولية فيما يخص وضع القدس والاستيطان في المدينة، أقدمت السلطات الإسرائيلية على المصادقة في جلسة الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٨٠ على قانون أساس بضم القدس واعتبارها عاصمة إسرائيل الموحدة وللأبد، ضاربة بذلك عرض الحائط بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي هذه الأثناء قدمت لجنة مجلس الأمن تقريرها الثالث للمجلس، بعد زيارة المنطقة ورفض إسرائيل مرة أخرى التعاون معها، وطالبت اللجنة في توصياتها لمجلس الأمن باتخاذ تدابير فعالة لحمل إسرائيل على الامتثال لقرارات مجلس الأمن، والتوقف فوراً عن سياسة إنشاء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس^(٤).

وفي أعقاب ذلك اجتمع مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ آب ١٩٨٠ ليصدر قراراً يعلن فيه رفض مجلس الأمن للقانون الأساسي بشأن القدس، معتبراً ذلك انتهاكاً للقانون الدولي، ومؤكداً على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، ومعتبراً كافة الإجراءات والأعمال

(١) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥، أنظر القرار في: حلي، مصدر سابق، ص ٨٢-٨٣.

(٣) قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٦، أنظر نص القرار في المصدر السابق، ص ٨٣.

(٤) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٣٣.

التشريعية والإدارية التي اتخذتها وقامت بها إسرائيل في القدس باطلة، وملغاة بما فيها قانون الأساس أعلاه. كما يدعو الدول التي لها بعثات دولية في القدس إلى سحبها من المدينة^(١).

أما في فترة الثمانينات فقد سادت المنطقة ظروف وأحداث كان لها دور في تعطيل العملية السلمية، حيث قامت إسرائيل بغزو لبنان عام ١٩٨٢ بهدف ضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان، ثم اغتيال السادات، قبل غزو لبنان وكان بتاريخ ١٠/٦/١٩٨١، الشريك الوحيد العربي في مفاوضات السلام آنذاك. ومن ثم تفجر الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة وما رافقها من أعمال عنيفة. وصولاً إلى حرب الخليج الثانية، وضرب الجبهة الشرقية العربية، إلى انهيار الاتحاد السوفيتي أحد قطبي النظام الدولي، حتى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، ومن ثم توقيع اتفاقية أوسلو ما بين منظمة التحرير وإسرائيل في أيلول ١٩٩٣. وخلال هذه الفترة لم يصدر عن مجلس الأمن أي قرار يتعلق بوضع القدس والاستيطان فيها، إلا في إشارة عابرة في القرارين ٦٧٢ و ٦٧٣ لعام ١٩٩٠، اللذين صدرتا عن المجلس فيما يتعلق بأحداث مجزرة الأقصى عام ١٩٩٠.

ورغم هذه القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن حول وضع القدس والمستوطنات فيها، فقد غيب دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع القدس النهائي، ومصير الاستيطان فيها من مباحثات السلام، وذلك بتوجيه وضغط من الإدارة الأمريكية، حين عبرت مادلين اولبرايت Madlien Ulbraiyt - رئيسة بعثتها إلى الأمم المتحدة، أمام جلسة الأمن المنعقدة في شباط ١٩٩٤ قائلة: "الاهتمامات التاريخية للأمم المتحدة في هذه القضايا هي أثر من الماضي - وأن المبادئ الأساسية لحل الصراعات حول القدس والمخيمات والمستوطنات هي اهتمامات إسرائيلية فلسطينية وأن على هيئة الأمم أن تحد من مشاركتها في القرارات الخاصة بالمصالحة ..."^(٢).

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨. أنظر نص القرار في: حلي، مصدر سابق، ص ٨٣-٨٤.

(٢) Report on Israeli Settlement..., OP.Cit., Vol4.No_6, Nov. 1994. P.3.

نتائج الدراسة والتوصيات

نتائج الدراسة :

خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج المهمة التي يترتب عليها مستقبل مدينة القدس، ومن أهم هذه النتائج، ما يلي :

أولاً : إستهداف الغزوة الإستيطانية الصهيونية منذ أيامها الأولى لمدينة القدس، بحيث شكل الإستيطان الصهيوني للمدينة المقدسة العمود الفقري للفكر الإستيطاني الصهيوني، وأضحى المدينة المقدسة والإستيلاء عليها واستيطانها محط أنظار يهود العالم، وتحقيقاً لمقولات دينية استطاعت الحركة الصهيونية أن تجعل منها محور الديانة اليهودية .

ثانياً : أدى إستيلاء القوات الصهيونية على الجزء الشرقي من مدينة القدس في حزيران ١٩٦٧، إلى اندفاع الإستيطان الصهيوني للمدينة المقدسة بشراسة منقطعة النظر مستهدفاً بذلك الإستيلاء على الأراضي في المدينة المقدسة من خلال المصادرة، بحيث بلغ حجم الأراضي المصادرة في الفترة الممتدة بين ١٩٦٧-١٩٩٣، والمعلن عنها رسمياً من قبل الحكومة الإسرائيلية ٢٥٤٠٢ دونم، أي ما يعادل ٣٦,١% من أراضي القدس الشرقية والبالغة مساحتها ٧٠,٤ كم^٢، وما نسبته ٢٣,٤% من مساحة القدس الكلية والبالغة ١٠٨,٥ كم^٢، لإقامة خمس عشرة مستوطنة عليها، بلغت مساحتها الحقيقية (٢٧٣٩٥) دونم، إلى جانب مصادرة (٦٠٠) دونم أخرى ضمنها لمستوطنة رامات راحيل، وما مساحته (١٠٠) دونم ضمنها لشارع يافا، بحيث بلغت المساحة الإجمالية للمصادرات ما مجموعه (٢٨٠٩٥) دونم، بحيث بلغت نسبة الأراضي المصادرة ٣٩,٩% من مساحة القدس الشرقية، وما نسبته ٢٥,٩% من مساحة القدس الكلية . هذا إلى جانب إعلان السلطات الإسرائيلية ما مساحته ٤٤% من أراضي القدس الشرقية كمساحات خضراء يحظر البناء فيها، وكاحتياط للإستيطان الصهيوني المستقبلي، وبذلك بلغ حجم الأراضي المصادرة في القدس حتى عام ١٩٩٣ ما نسبته ٨٤% من أراضي القدس الشرقية .

ثالثاً : خطورة الإستيطان الصهيوني على الوجود العربي في المدينة المقدسة، حيث شكل هذا الإستيطان في جوهره إستيطان إحلالي مستهدفاً الأرض والإنسان، ساعياً إلى طرد السكان العرب من المدينة بأشكال وأساليب مختلفة، خالفاً بذلك حقائق ديمغرافية جديدة في المدينة لصالح المستوطنين اليهود بنسبة ما يقارب ثلاث أضعاف السكان العرب بمدف تمويلها، وتغيير طابعها الحضاري العربي الإسلامي بطابع حضاري غربي، فاضاً بذلك حقائق جديدة على أرض الواقع يصعب تغييرها في أية مفاوضات مستقبلية .

رابعاً : اعتماد الإستيطان الصهيوني للمدينة المقدسة على إستراتيجية الفصل والوصل، حيث قامت كل مستوطنة من هذه المستوطنات على عزل وفصل المنطقة المقامة عليها عن محيطها العربي وعزل المناطق

العربية عن بعضها البعض بحيث أصبحت المناطق العربية في القدس شبيهة بالجزر، وواصلت المستوطنات المقامة بعضها ببعض، حتى شكل مجمل هذه المستوطنات جداراً بشرياً وعمارياً فاصلاً المدينة المقدسة عن محيطها العربي في الضفة الغربية المحتلة، وواصلت إياها بأراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، أي إسرائيل . مقسماً بذلك مناطق السيادة السياسية الفلسطينية المستقبلية إلى أربع مناطق جغرافية منعزلة عن بعضها البعض .

خامساً : شكل النشاط الاستيطاني المكثف للمدينة المقدسة إلى إيجاد تغييرات في المدينة وتوسع عمراني لم تشهد له مثيل أي مدينة في العالم بفترة زمنية وجيزة كهذه، مستهدفاً بذلك تغيير الطابع الحضاري العربي الإسلامي للمدينة بطابع حضاري غربي، مدمراً بذلك متحف حضاري يعود تاريخه لآلاف السنين .

سادساً : استهداف الغزوة الاستيطانية الصهيونية منذ حزيران عام ١٩٦٧ وحتى الآن، للأحياء والعقارات العربية للبلدة القديمة من مدينة القدس بهدف تهويدها، حيث استولت على عشرات العقارات والمنازل في الحي الإسلامي من المدينة وذلك في محاولة من قبل سلطات الاحتلال للضغط على السكان الفلسطينيين لمغادرة منازلهم، في محاولة يائسة من قبل اليهود للإثبات بأن لهم تاريخ في المدينة المقدسة .

سابعاً : دعم الإستييطان الصهيوني لمدينة القدس القرارات السياسية الإسرائيلية بخصوص مدينة القدس، وعلى رأسها قانون أساس "القدس عاصمة إسرائيل" الذي وافق عليه البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٨٠، وتكمن خطورة هذا القانون في كونه قانون أساس قد حدد وضع مدينة القدس من جانب واحد، ويقيد هذا القانون الحكومة الإسرائيلية في أية مفاوضات سياسية بشأن مستقبل المدينة، وذلك لحاجة الحكومة لموافقة ثلثي أعضاء الكنيست لتعديل هذا القانون . مما يؤدي إلى فشل أية مفاوضات بشأن وضع القدس المستقبلي، ومهدداً عروبة المدينة .

ثامناً : تميز المقاومة الفلسطينية للإستييطان الصهيوني في القدس طوال هذه الفترة بالطابع السليبي الجماهيري المتمثل بالإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات وبعض العمليات العسكرية، غالباً عليها ردة الفعل التي لم ترتق إلى مستوى الحدث، فيما لم تتمكن الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية من تنفيذ خطة لمناهضة سياسة الإستييطان في القدس وجمها، ومنع إسرائيل من إقامة مستوطنات جديدة أو الضغط على المستوطنات القائمة، في ظل موقف عربي وإسلامي رافضاً للإستييطان بالشجب والإستنكار أكثر من كونه عملية فاعلة للجم حدة المهجمة الإستييطانية على المدينة المقدسة .

تاسعاً : الرفض الدولي للإستييطان الصهيوني لمدينة القدس، واعتباره غير شرعي، ومطالبة إسرائيل للإمتثال لقرارات الشرعية الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة طوال الفترة الممتدة بين ١٩٦٧-١٩٩١، في الحين الذي تراجعت فيه مواقف الدول الغربية تجاه هذا الإستييطان بعد مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١،

بحيث لم تول هذه الدول أية معارضة لمصادرة الأراضي في القدس، والنشاطات والإجراءات الإستيطانية فيها . إلى جانب تغييب دور الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، في محاولة لفرض وجهة النظر الإسرائيلية في المفاوضات السياسية تجاه المدينة المقدسة .

التوصيات :

أولاً : وضع خطة شاملة من قبل أطراف الحركة الوطنية الفلسطينية والحركات الإسلامية لمجابهة الإستيطان في المدينة المقدسة، وترتكز هذه الخطة على برنامج نضالي يتصدى لهذا الإستيطان سياسياً، عبر المفاوضات والعمل على تطبيق قرارات الشرعية الدولية . ودبلوماسياً، عبر شن حملة دبلوماسية ضد هذا الإستيطان ولتأطير موقف دولي عملي مناهض للإستيطان، وعسكرياً عبر ضرب مواقع المستوطنات والمستوطنين، وهذا حق شرعي نصت عليه المواثيق الدولية في حق المحتل بمجابهة ومقاومة الإحتلال بكافة السبل .

ثانياً : توحيد الجهود العربية والإسلامية على المستوى الرسمي والشعبي ووضع كافة الإمكانيات العربية والإسلامية ومن ضمنها سلاح النفط لتفعيل قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بمدينة القدس وما يختص بالإستيطان فيها .

ثالثاً : شن حملة إعلامية عربية وإسلامية بلغات مختلفة، من خلال وسائل الإعلام المرئية والمقرونة والمسموعة، وتسخير وسائل الاتصالات الحديثة مثل الفضائيات والكمبيوتر، للتأكيد على عروبة المدينة المقدسة، وللتصدي لتهويد المدينة والإستيطان الصهيوني فيها، وللتصدي للحملة الدعائية الإعلامية الصهيونية الموجهة للعالم الغربي فيما يختص بمكانة المدينة المقدسة .

رابعاً : إقامة متحف تاريخي فلسطيني لإبراز عروبة فلسطين بشكل عام والقدس بشكل خاص، وموجه للسياح والحجاج القاصدين فلسطين، وذلك من أجل إبراز تاريخ فلسطين والقدس الذي تشوّهه الحملة الصهيونية، إذ إن هؤلاء السياح والحجاج قبل أن يصلوا إلى الأماكن المقدسة في فلسطين يتم توجيههم للمتحف الصهيوني لتشكيل رأي عام لديهم حول هوية المدينة . كذلك يجب تشجيع البحوث العلمية المتعلقة بهوية المدينة المقدسة ونشرها وترجمتها للغات العالمية .

خامساً : إنشاء صندوق للقدس برأس مال عربي إسلامي، لدعم صمود سكان القدس في مواجهة الإستيطان الصهيوني، ولتدعيم التواجد العربي هناك ممثلاً بالمؤسسات والجمعيات الفلسطينية، وللحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مواجهة سياسة التهويد والإعتداء عليها .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

١- الوثائق غير المنشورة

أ- باللغة العربية

١- أرشيف مركز التوثيق والمعلومات، جمعية الدراسات العربية - القدس

وثيقة رقم ٣٩٢ ، (ب.ت) .

وثيقة رقم ١٠٧٦ ، (١٧/١/١٩٨٥) .

وثيقة رقم ٧٨٨٨ ، (ب.ت) .

وثيقة رقم ٨٠٧٤ ، (ب.ت) .

وثيقة رقم ٨٢٦٢ ، (١/٨/١٩٩١) .

٢- أرشيف مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني (مركز الأبحاث)، جامعة بيرزيت.

وثيقة (برقية من رؤساء البلديات في الضفة الغربية لوزير الدفاع الإسرائيلي)، ملف شؤون سياسية-

إغلاق ومصادرة ممتلكات ، ١٩٨٠ .

وثيقة (برقية من مجلس بلدية رام الله للقائد العام للضفة الغربية)، ملف شؤون سياسية -إغلاق

ومصادرة ممتلكات ، ١٩٨٠ .

وثيقة (لتسقط سياسة السلب العنصرية)، ملف شؤون سياسية - إغلاق ومصادرة ممتلكات ،

١٩٧٩/٧/٣٠ .

وثيقة (نعم للإضراب... لا للعملاء)، ملف شؤون سياسية - إغلاق ومصادرة ممتلكات ، (ب.ت) .

ب- باللغة العبرية

١- أرشيف جمعية الدراسات العربية، دائرة الخرائط والمساحة.

الياس يعقوب وإسرائيل مسيح، الخطة الهيكلية رقم ٤٠٣٥ ، ١٩٩٣ ، ملف رقم B/11 .

بلدية القدس، دائرة تنظيم البلدية، خطة هيكلية رقم ١٨٨٧ أ ، ١٩٨٧ ، ملف رقم B/15 .

بلدية القدس، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ١٨٤٨ ، ١٩٧٥ ، ملف رقم B/26

- : خطة هيكلية رقم ٢٢٢٩ ، ١٩٨٠ ، ملف رقم B/10 .

- : خطة هيكلية رقم ٢٦٤٢ أ ، ١٩٨٨ ، ملف رقم B/10 .

- : خطة هيكلية رقم ٢٩٥٢ أ ، ١٩٨٩/٦/١٣ ، ملف رقم B/25 .

- : خطة هيكلية رقم ٢٩٥٢ ب ، ١٩٨٩/٦/١٣ ، ملف رقم B/25 .

- : خطة هيكلية رقم ٣٩٠٧ ، ١٩٩١ ، ملف رقم A/14 .

- : خطة هيكلية رقم ٤١٩٢ أ، ١٩٩٣، ملف رقم A/14 .
- : خطة هيكلية رقم ٤٧٢٥، ملف رقم B/20 .
- : خطة هيكلية رقم ٥٠٥٣، ١٩٩٥/١٢/١٢، ملف رقم B/17 .
- : المخطط الهيكلي رقم ب م /٤٣٥١، ١٩٩٠، ملف رقم B/16 .
- : المخطط الهيكلي للحي اليهودي - البلدة القديمة، رقم ٢١٨٥، ١٩٦٩، ملف القدس القديمة رقم A/6 .
- : المشروع الهيكلي رقم ١٤٢٠، ١٩٦٩، ملف رقم B/15 .
- بلدية القدس، اللجنة المحلية للتنظيم والبناء - القدس: المخطط الهيكلي رقم ١٤٥١، ١٩٦٩، ملف رقم B/16 .
- الجامعة العبرية، بلدية القدس، قسم التخطيط المحلي - القدس: الخطة الهيكلية رقم ٣٢٠٣، ١٩٨٥، ملف رقم B/20 .
- دائرة أراضي إسرائيل، شركة تطوير القدس، قسم التخطيط المحلي-القدس : خطة هيكلية رقم ب م/٤١٩٢ أ، ملف رقم B/18 .
- دائرة أراضي إسرائيل، قسم التخطيط المحلي - القدس: الخطة الهيكلية رقم ١٩٧٣ أ، ملف رقم B/24، ١٩٩٠/٨/٢٢ .
- : الخطة الهيكلية رقم ٥٨٣٤، ملف رقم B/23 .
- سلطة تطوير القدس، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ٤٧٤٨، ١٩٩٣، ملف رقم B/26 .
- الشركة الاقتصادية للقدس، الخطة الهيكلية رقم ١٦٨٩، ١٩٧٧، ملف رقم B/11 .
- شركة تطوير القدس المركزية (كارتا): مامبلا، مشروع مرحلة -أ- التقرير المرحلي "مختصر"، القدس، أيار، ١٩٧٣، ملف رقم B/10 .
- شركة موربا - قسم التخطيط المحلي - القدس: الخطة الهيكلية رقم ب م /٤٥٦١، ١٩٩٣/١١، ملف رقم B/12 .
- شركة نودلمان بيتا، قسم التخطيط المحلي - القدس : الخطة الهيكلية رقم ٣٣٤٦، ١٩٩٢/٣/٢٢، ملف رقم B/12 .
- شركة ياعر، قسم التخطيط المحلي - القدس: الخطة الهيكلية رقم ب م /٤٤٠٤، ١٩٩٣/٥/١٢، ملف رقم B/12 .
- مدير أراضي إسرائيل، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ٣١٣٦، ١٩٩٠، ملف

رقم B/18 .

- : خطة هيكلية رقم ٣٥٢٥ ، ١٩٨٤ ، ملف رقم B/18 .
مكتب رئيس الحكومة، بلدية القدس، دائرة التخطيط المحلي - القدس: خطة هيكلية رقم ١٤٢٤ ، ملف
رقم B/40 .

وزارة الإسكان، بلدية القدس، قسم التخطيط المحلي - القدس: خطة مشروع مدينة مفصل رقم
١٤٤٢/أ، خطة مفصلة لرمات أشكول، ملف رقم B/15 .
وزارة الإسكان، قسم التخطيط المحلي - القدس: خارطة هيكلية رقم ١٨٦١ ، ١٩٧١ ، ملف رقم
B/18 .

- : خطة هيكلية رقم ١٤٣٩ أ، ١٩٧٤ ، ملف رقم B/13 .
- : خطة هيكلية رقم ١٥٤٢ ، ١٩٧١ ، ملف رقم A/14 .
- : خطة هيكلية رقم ١٩٠٥ ، تموز ١٩٧٦ ، ملف رقم B/25 .
- : خطة هيكلية رقم ٣١١٩ ، ١٩٨٠ ، ملف رقم B/18 .
- : خطة هيكلية رقم ٣٨٥٦ ، ١٩٨٧ ، ملف رقم A/14 .
وزارة البناء والإسكان، قسم التخطيط المحلي - القدس: الخطة الهيكلية رقم ١٩٧٣ ب،
١٩٩٢/٥/٢٥ ، ملف رقم B/24 .

- : الخطة الهيكلية رقم ٣١٤٤ ، ١٩٨٣ ، ملف رقم B/14 .
- : الخطة الهيكلية رقم ٣٣٣٣ ، ١٩٨٤/٥/٢٣ ، ملف رقم B/12 .
- : الخطة الهيكلية رقم ٣٣٣٤ ، ١٩٨٤/١٢/٩ ، ملف رقم B/12 .
- : الخطة الهيكلية رقم ٣٣٣٦ ، ١٩٨٣/١١/١٥ ، ملف رقم B/12 .
- : الخطة الهيكلية رقم ٣٣٣٨ ، ١٩٨٧/١/١٠ ، ملف رقم B/12 .
- : الخطة الهيكلية رقم ٣٣٤١ ، ١٩٨٣ ، ملف رقم B/12 .
- : الخطة الهيكلية رقم ٣٣٤٢ ، ١٩٨٩/٨/١ ، ملف رقم B/12 .
- : الخطة الهيكلية رقم ٣٣٩٨ ، ١٩٨٥/٦/٨ ، ملف رقم B/12 .
- : الخطة الهيكلية رقم ٣٥٠٨ ، ١٩٨٢/١١/٢٢ ، ملف رقم B/12 .
- : الخطة الهيكلية رقم ٣٦٠١ أ، ١٩٩١ ، ملف رقم B/14 .
- : الخطة الهيكلية رقم ٣٦٠٢ ب، ١٩٩٣ ، ملف رقم B/14 .
- : خطة هيكلية رقم ب م / ٤٣٠٩ ، ١٩٩٣/١/١٥ ، ملف رقم B/25 .

٢- أرشيف دولة إسرائيل

أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ١٩/٢٤٠١ أ.

- : ٢١ / ٢٤٠١

- : ٢١ / ٢٤٠١ ب

٢- الوثائق المنشورة

أ- باللغة العربية

الاتحاد السوفيتي والعالم العربي (مجموعة من الوثائق السياسية)، أعدها وكتب مقدمتها إسكندر

أحمدوف، الترجمة إلى اللغة العربية - دار التقدم، (ب.ط)، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٨.

قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي،

المجلد الأول ١٩٤٧ - ١٩٧٤، ط٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، نيسان ١٩٩٣،

المجلد الثاني ١٩٧٥ - ١٩٨١، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، كانون ثاني

١٩٩٤،

المجلد الثالث ١٩٨٢ - ١٩٨٦، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، أيلول ١٩٩٤.

مناشير، أوامر تعيينات، العدد رقم ٦، تشرين الثاني ١٩٦٧.

مناشير، أوامر تعيينات، العدد رقم ٤٦، ٣١ آب ١٩٨١.

مؤتمرات القمة العربية وبياناتها ١٩٤٦ - ١٩٩٠، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة،

١٩٩٦.

ب- باللغة الإنجليزية

C.Albin, M.Amirav, H.Siniora: Jerusalem: An Undivided

City as Dual Capital, Israeli Palestinian Peace Research Project, Working Paper Series, No.16, Harry S.Truman Research Institute for the Advancement of Peace and Arab Studies Society, Jerusalem, Winter 1991/2: M, Amirav, Blueprint for Jerusalem, The Jerusalem Report, March12, 1992.

"Israeli- Palestinian Roundtable Forum on Future of Jerusalem

A model for the future of Jerusalem, Working Draft No.2, Israeli-Palestine Center for Research and Information (IPCRI), Jerusalem, 1993.

ج- باللغة العبرية

أقوال الكنيست الأولى: حوك نخسي نفاكديم ١٩٥٠ (قانون أملاك الغائبين ١٩٥٠)، مج٤، نشر

مطبعة الحكومة، هكريا، القدس.

الكتاب السنوي للحكومة: تكويني متساف حروم (تعديلات لحالة الطوارئ)، مج تسي "١٢"

ثانياً : المصادر والمراجع المنشورة

١- باللغة العربية

- ١- ارنسون، جفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، إسرائيل والفلسطينيون من حرب عام ١٩٦٧ إلى الانتفاضة، ترجمة حسني زينة، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة البحرين، بيروت، ١٩٩٠.
- ٢- إغبارية، مسعود: حركة غوش أمونيم بن النظرية والتطبيق، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٤.
- ٣- الأمم المتحدة: المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في ذلك القدس) طبيعتها والهدف منها، أعدت هذه الدراسة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبتوجيه منها، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٢.
- ٤- __ : منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧-١٩٨٨، (ب.ط)، أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وتحت إرشادها، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٠.
- ٥- __ : وضع القدس، أعدت هذه الدراسة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت إشرافها، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧.
- ٦- أوبرين، لي: المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل، ترجمة جماعة من الأساتذة بإشراف ومراجعة محمود زايد، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا - قبرص، ١٩٨٤.
- ٧- ايفرات، اليشع: الاستيطان الإسرائيلي جغرافياً وسياسياً، ترجمة دار الجليل، ط١، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان - الأردن، ١٩٩١.
- ٨- بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ط٣، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥.
- ٩- بركات، نظام: مراكز القوى في إسرائيل ١٩٦٣-١٩٨٣ ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، ط١، دار الجليل للنشر، عمان، تشرين الثاني، ١٩٨٣.
- ١٠- بنزيمان: عوزي: القدس مدينة بلا أسوار، ترجمة محمد ماضي، ط١، وكالة أبو عرفة للصحافة، القدس، ١٩٧٦.

- ١١- بنفسيتي، ميرون: الضفة الغربية وقطاع غزة، بيانات، وحقائق أساسية، ترجمة ياسين جابر، ط١، دار الشروق والتوزيع، عمان - الأردن، ١٩٨٧.
- ١٢- بولاك، أن: إسرائيل - أمة وتاريخها، (ب.ط)، دار النشر العربي، تل أبيب، ١٩٧١.
- ١٣- بيبي، الين: أزيلو إسرائيل هذا هو الحل، ترجمة دار العلم للملايين (ب.ط)، دار العلم للملايين، بيروت، (ب.ت).
- ١٤- التفكحي، خليل: المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس، تموز ١٩٩٤.
- ١٥- التكروري، عثمان، وعمر ياسين: الضفة الغربية وقانون الاحتلال الحربي، (ب.ط)، مركز الدراسات - نقابة المحامين، القدس، ١٩٨٦.
- ١٦- تورديف، روبرت؛ وأوليف فومين، موسكو والشرق الأوسط، (ب.ط)، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٨.
- ١٧- توما، إميل: جذور القضية الفلسطينية، (ب.ط)، مركز الأبحاث، بيروت - لبنان، ١٩٧٣.
- ١٨- تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، ط١، دار الجيل والأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، عمان - الأردن، ١٩٨٩.
- ١٩- تيم، فوزي: تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل، انتخابات مجالس الكنيست ١٩٤٩-١٩٩٦، (ب.ط)، دار زهران للنشر والتوزيع، (ب.م)، ١٩٧٧.
- ٢٠- أبو جابر، إبراهيم: مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد، ط١، جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف الإسلامية ومركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، ١٩٩٧.
- ٢١- أبو جابر، إبراهيم وآخرون: قضية القدس ومستقبلها، ط١، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ١٩٩٧.
- ٢٢- جابر، فايز فهد: القدس - ماضيها، وحاضرها، ومستقبلها، ط١، دال الجيل للنشر، عمان - الأردن، ١٩٨٥.
- ٢٣- جبور، سمير: انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤، الأبعاد السياسية والاجتماعية، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٧١، بيروت، ١٩٨٥.
- ٢٤- جريس، سمير: القدس، المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان، ١٩٨١.
- ٢٥- جريس، صبري: تاريخ الصهيونية ١٨٦٢-١٩١٧، ج١، (ب.ط)، (ب.ن)، القدس، ١٩٨٧.

- ٢٦- الجعفري، وليد: المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١.
- ٢٧- حتي، فيليب: تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ج١، ترجمة جورد حداد وعبد الكريم نافعة، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٨.
- ٢٨- الحسيني، إسحاق موسى: عروبة بيت المقدس، (ب.ط)، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٦٩.
- ٢٩- حلي، أسامة: مصادرة الأرض في الضفة الغربية المحتلة، دراسة قانونية تحليلية، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس، حزيران ١٩٨٦.
- ٣٠- __: بلدية القدس العربية، ط١، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، كانون أول ١٩٩٣.
- ٣١- حماد، مجدي: النظام السياسي الاستيطاني، دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب أفريقيا، (ب.ط)، دار الوحدة، (ب.م)، (ب.ت).
- ٣٢- الحازن، نسيب وهبه، أوغاريت، (ب.ط)، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١.
- ٣٣- الخالدي، كمال: الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني ١٩٤٨-١٩٧٣، ط١، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، (ب.م)، ١٩٨٤.
- ٣٤- خضر، بشارة: أوروبا والوطن العربي (القراة والجوار)، نقله إلى العربية جوزف عبد الله، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، أيلول ١٩٩٣.
- ٣٥- خضر، عبد العليم عبد الرحمن: التطور العمراني لمدينة القدس (دراسة في جغرافية المدن)، (ب.ط)، عكاظ للنشر والتوزيع، (ب.م)، ١٩٨١.
- ٣٦- خلة، كامل محمود: فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤.
- ٣٧- الدقاق، إبراهيم: القدس في عشر سنوات ١٩٦٧-١٩٧٧، مقدمة في دراسة التغيرات الاجتماعية والديمقراطية، (ب.ط)، الملتقى الفكري العربي، القدس، ١٩٨١.
- ٣٨- ديل ميديكو، هـ.ي: اللآلئ من النصوص الكنعانية، ترجمة مفيد عرنوق، (ب.ط)، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩.
- ٣٩- رزوق، أسعد: إسرائيل الكبرى، (ب.ط)، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت - لبنان، ١٩٦٨.
- ٤٠- زايد، عبد الحميد: القدس الخالدة، (ب.ط)، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت - لبنان، ١٩٧٤.
- ٤١- السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في إسرائيل، ط١، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث

الفلسطينية، عمان ، ١٩٨٩ .

- ٤٢- السلطة الوطنية الفلسطينية: القدس تحت الاحتلال، (ب.ط)، مطبعة الجراشي، بيت لحم، ١٩٩٨ .
- ٤٣- السياسة السكانية العامة لمجتمع الحرب الصهيوني، (ب.ط)، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨١ .
- ٤٤- شحادة، رجا : قانون المحتل، إسرائيل والضفة الغربية، ترجمة محمود زايد، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، بيروت - لبنان، ١٩٩٠ .
- ٤٥- الشريف، ريجينا: الصهيونية غير اليهودية، جذورها في التاريخ الغربي، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، عدد ٩٦، الكويت، ١٩٨٥ .
- ٤٦- الشمالي، نصر: ملاحظات أساسية حول تاريخ المسألة اليهودية، ط٢، الخدمات الطباعة، دمشق، ١٩٨٥ .
- ٤٧- صايغ، أنيس: فلسطين والقومية العربية، ط١، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦ .
- ٤٨- أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، ط١، درا الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان - الأردن، ١٩٩٣ .
- ٤٩- العارف، عارف: الفصل في تاريخ القدس، ج١، ط١، مكتبة الأندلس، القدس، ١٩٦١ .
- ٥٠- العامري، محمد أديب: عروبة فلسطين، (ب.ط)، المطبعة العصرية، بيروت، ١٩٧٢ .
- ٥١- ___ : القدس العربية، (ب.ط)، دار الطباعة والنشر، عمان ١٩٧١ .
- ٥٢- عايد، خالد: الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧ - ١٩٨٤، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا - قبرص، ١٩٨٦ .
- ٥٣- العباسي، نظام: السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية ١٩١٨-١٩٤٥، ط١، دار هشام للنشر والتوزيع، إربد - الأردن، ١٩٨٤ .
- ٥٤- ___ : العلاقات الصهيونية - النازية وأثرها على فلسطين وحركة التحرر العربي ١٩٣٣ - ١٩٤٥، ط١، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤ .
- ٥٥- ___ : فلسطين والبرنامج الصهيوني، ط١، قدسية للنشر والتوزيع، إربد - الأردن، ١٩٩٢ .
- ٥٦- عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في إسرائيل، عرض وتحليل، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٥٩، بيروت - لبنان، ١٩٨١ .

- ٥٧- عبد الحميد، مهند: القدس بين إستراتيجيتين، ط١، منشورات وزارة الإعلام، سلسلة كتاب القدس الشريف (١)، (ب.م)، نيسان ١٩٩٦.
- ٥٨- عبد الرحمن، أسعد: المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨٢-١٩٨٢، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، ١٩٩٠.
- ٥٩- عبد الهادي، مهدي: المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة ١٩٦٧ - ١٩٧٧، ط١، جمعية الملتقى الفكري العربي، القدس، أيار ١٩٨٧.
- ٦٠- أبو عرفة، عبد الرحمن: الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، (ب.ط)، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس، ١٩٨١.
- ٦١- __ : القدس تشكيل جديد للمدينة، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥.
- ٦٢- __ : الواقع السكاني في مدينة القدس، ط١، الملتقى الفكري العربي، القدس، ١٩٩٢.
- ٦٣- علاونة، عاطف؛ وقاسم أبو حرب: الأوضاع الاقتصادية في القدس العربية، (ب.ط)، مركز الأبحاث - جمعية الدراسات العربية، القدس، آذار ١٩٨٨.
- ٦٤- أبو علي، عبد الفتاح؛ وآخرون: تاريخ مدينة القدس، ط١، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ١٩٨٤.
- ٦٥- عمرو، يونس: القدس مدينة الله، (ب.ط)، المعهد المسكوني للدراسات اللاهوتية - الطنطور، القدس، مطبعة وأوفست الحكيم، الناصرة، ١٩٨٦.
- ٦٦- عوض، عبد العزيز محمد: مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ١٨٣١-١٩١٤، (ب.ط)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بلاشتراك مع مكتبة المحتسب، بيروت - لبنان، ١٩٨٣.
- ٦٧- غارودي، روجيه: إسرائيل بين اليهودية والصهيونية، ترجمة حسني بدر، ط١، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٩٩٠.
- ٦٨- غولان، موطي: السياسة الصهيونية تجاه القدس من عام ١٩٣٧-١٩٤٩، ترجمة جواد سليمان الجعبري، ط١، منشورات وزارة الإعلام الفلسطينية، (ب.م)، ١٩٩٦.
- ٦٩- الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، ترجمة لطفي العابد وموسى عتر، سلسلة كتب فلسطينية - ٢١، إصدار مركز الأبحاث، دار القدس، بيروت، ١٩٧٩.
- ٧٠- فلسطين تاريخها وقضيتها، (ب.ط)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (ب.م)، (ب.ت).
- ٧١- قاسمية، خيرية: قضية القدس، ط١، دار القدس، بيروت، ١٩٧٩.
- ٧٢- __ : النشاط الصهيوني في الشرق وصداه ١٩٠٨-١٩١٨، (ب.ط)، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، بيروت - لبنان، أيار ١٩٧٣.

- ٧٣- القرعي، أحمد يوسف: القدس من بن غوريون إلى ننتياهو، ط١، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، بحوث استراتيجية ٣، واشنطن - باريس، ١٩٩٧.
- ٧٤- قهوجي، حبيب: استراتيجية الاستيطان الصهيوني، (ب.ط)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٨.
- ٧٥- الكتاب السنوي الفلسطيني لسنة ١٩٦٧، تحرير برهان الدجاني، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩.
- ٧٦- الكتاب السنوي الفلسطيني لسنة ١٩٦٨، تحرير برهان الدجاني، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩.
- ٧٧- الكتاب المقدس، ترجمة فانديك والبستاني، نداء الرجاء، شتوتغارت-ألمانيا، ١٩٩١.
- ٧٨- كون، انطوني: التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية، القانون والبلدور في خدمة الاستيطان الصهيوني، ترجمة محجوب عمر، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان، ١٩٩٥.
- ٧٩- الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٠.
- ٨٠- كيغال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة، ترجمة مصطفى الرز، ط١، مكتبة مدبولي، (ب.م)، (ب.ت).
- ٨١- لاتندريس، آن: المقاومة الفلسطينية والتغير المدني في القدس ١٩٦٧-١٩٩٤، ط١، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، نيسان ١٩٩٥.
- ٨٢- ماجوير، كيت: قويد القدس، الخطرات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، ط١، دار الآفاق الجديدة بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية، بيروت، ١٩٨١.
- ٨٣- ماعوز، موشي: القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية، أسرار وتحركات ومواقف، مترجم عن العربية، (ب.ط)، (ب.ن)، (ب.م)، (ب.ت).
- ٨٤- المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، تحرير حسن السيد نافة وآخرون، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
- ٨٥- محارب، عبد الحفيظ: هاغاناه، إتسل، ليحي، العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ١٩٢٧-١٩٤٨، ط١، (ب.ن)، بيروت، ١٩٨١.
- ٨٦- محافظة، علي: العلاقات الألمانية - الفلسطينية ١٨٤١-١٩٤٥، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١.

- ٨٧- المسيري، عبد الوهاب محمد: الأيديولوجية الصهيونية، دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، ق ١، (ب.ط)، عالم المعرفة عدد ٦٠، الكويت، كانون أول ١٩٨٢.
- ٨٨- مصالحة، محمود: المسجد الأقصى المبارك وهيكل بني إسرائيل، (ب.ط)، (ب.ن)، القدس، ١٩٩٧.
- ٨٩- مصطفى، نادية محمود محمد: أوروبا والوطن العربي، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة الثقافة القومية ٨، بيروت - لبنان، كانون الثاني ١٩٨٦.
- ٩٠- مقار، شفيق: قراءة سياسية للتوراة، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٧.
- ٩١- مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية: استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، (ب.ط)، دمشق، ١٩٧٨.
- ٩٢- الموعد، حمد: إسرائيل والمتغيرات الدولية، ط ١، دار كتعان للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩١.
- ٩٣- النتشة، رفيق شاكر: الاستعمار وفلسطين، إسرائيل مشروع استعماري، ط ١، دار الجليل للنشر، عمان، آذار ١٩٨٤.
- ٩٤- النحال، محمد سلامة: فلسطين أرض وتاريخ، (ب.ط)، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨١.
- ٩٥- النحال، محمد مطر: ضواحي القدس الشرقية، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس، شباط ١٩٩٤.
- ٩٦- نظام الدين، عرفان؛ وعلي طاهر الدجاني: القدس إيمان وجهاد، ط ٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٧.
- ٩٧- نقابة أصحاب المهن الهندسية: المشروع الإسرائيلي لتخطيط منطقة المركز، دراسة ووثائق، فريق البحث إبراهيم الدقاق، حسن أبو شليك، أديب عبد الله، علي شقيرات، (ب.ط)، (ب.ن)، (ب.م)، (ب.ت).
- ٩٨- الهور، منير؛ وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢، ط ١، دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨٣.
- ٩٩- هيكل، محمد حسنين: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج ١، ط ٥، دار الشروق، بيروت، القاهرة - مصر، ١٩٩٦.
- ١٠٠- وحدة البحوث والدراسات في مركز دراسات الشرق الأوسط: إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي، ط ١، دار البشري للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ١٩٩٦.
- ١٠١- وهب الله، عبد الوهاب محمد: الاستيطان اليهودي في الأدب الصهيوني، ط ٢، دار الكلمة

- 1- **Ben-Gurion Looks Back: In talks with Moshe Peariman**, New York, 1965.
- 2- Bentwich, Norman :**England in Palestine**, Kegan Paul, London, 1932.
- 3- Benvinisti, Meron :**Jerusalem, The Torn City**, Istratypeset Ltd., Jerusalem, 1976.
- 4- Cohen, Israel :**The Zionist Movment**, F.Muller, London, 1945.
- 5- Eban, Abba: **My People**, NewYork, 1968.
- 6- Fink, Reuben: **America and Palestine**, New York, 1944.
- 7- Halperin, Samuel :**The Political world of American Zionism**, Detroit Wayne State University Press, 1961.
- 8- Herzl, Theodor: **The Jewish State**, NewYork, 1943.
- 9- Hirts, David :**The Gun and the Olive Branch**, Faber and Faber, London, 1984.
- 10- Kenyon, M.Kathleen :**Digging up Jerusalem**, Ernest Been, London, 1974.
- 11- Kitto, John: **The History of Palestine, From Patriarchal Age to the Present Time**, Adam and charles Black, Edinburgh, 1843.
- 12- Laqueur, Walter: **The Arab Israel Reader**, London, 1970.
- 13- The Middle East Council of churcher (MECC. Perspectives: **Jerusalem, a shared trust** ,Published by the Middle East Council of churches by lithostar Ltd., Limassol, Cyprus, July 1990.
- 14- Moore, John Narton :**The Arab – Israeli Conflict and The Obligation to Pursue Peaceful Settlement of International Disputes**, Kanl. Rev., No.19, 1971.
- 15- Musallam, Sami :**United Nations Resolutions on Palestine 1947-1972** ,Institute for Palestine Studies, Beirut, 1973.
- 16- Schwarzenberger, G :.**International Law as Applied by International Courts and Tribunals** ,Vol.1, Stevens and sons, London, 1968.
- 17- Sokolow, Nahum :**History of Zionism**, Longman, green, London, 1919.
- 18- Thorpe, Merie: **Prescription for Conflict**, Foundation for Middle East Peace, Washington, D.C., 1984.
- 19- **United States, House of Representatives**, Foreign Assistance and

- Related Program Appropriations Bill, 1987.
 20- United States Policy in Near East Crisis, Government Printing office,
 Washington, D.C., U.S., 1969.
 21- Weizmann, Chaim : Trial and Error, New York, 1949.

٣- باللغة العبرية

- ١- شنتون ستيتستي ليروشليم، مسبار ١٩٩٦-١٤ (الكتاب السنوي الإحصائي للقدس، رقم ١٤-١٩٩٦)، إعداد مايا حوش، ونعمة شحر، (ب.ط)، معهد القدس لأبحاث إسرائيل، القدس، ١٩٩٧.
- ٢- كمر، أريه: ديني هفكعوت مكر كعيم (قانون استملاك الأراضي)، طباعة شركة "أوفكا" محدودة الضمان، تل أبيب، (ب.ت).
- ٣- ليكس؛ وموشي جباي: هصهروت فهحلطوت بنوشا هفلسطيني ١٩٨٩-١٩٥٠ (تصريحات وقرارات في الموضوع الفلسطيني ١٩٥٠-١٩٨٩)، تبنكيون - معهد إسرائيل جليلي لبحث قوة الحماية، شهادات ووثائق، ١٩٩٠.
- ٤- هازان، آنا: جفلوت هشفيتوت شل يورشليم ١٩٤٨-١٩٩٣ (حدود بلدية القدس ١٩٤٨-١٩٩٣)، إعداد أمنون رامون، معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، القدس، ١٩٩٥.
- ٥- هيرشي، موشي؛ ودبورا هاوزن: كوريال يورشليم لان، (ب.ط)، (ب.ن)، القدس، ١٩٩٤.
- ٦- وزارة التربية والتعليم: هعريم أزرحي يسرائيل حوملين بيسرائيل، يحطي بين يهوديم وعرفيم (العرب مواطنو إسرائيل، علاقات متبادلة في إسرائيل بين اليهود والعرب)، مؤسسة وان لير، القدس، ١٩٨٤.

ثالثاً : الدوريات

١- باللغة العربية

- ١- أبو طالب، حسن: مؤتمرات القمة وتحديات العمل العربي المشترك، السياسة الدولية، العدد ٨٠، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، نيسان ١٩٨٥.
- ٢- بيلغ، ميخال : بلفاست أو بروكسل : القدس تنتظر قرار الحكم، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، صيف ١٩٩٤ .
- ٣- التفكجي، خليل: تمويد القدس: حقائق وأرقام، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان، ربيع ١٩٩٥.

- ٤- تقرير بتسليم: سياسة التمييز: مصادرة الأرض، التخطيط والبناء في القدس الشرقية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان، خريف ١٩٩٥.
- ٥- تقرير وزارتي العمل والأرض المحتلة لبعثة منظمة العمل الدولية: آثار الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاجتماعية في المناطق المحتلة، صامد الاقتصادي، العدد ٤٨، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، آذار/ نيسان ١٩٨٤.
- ٦- تيم، صلاح: الموقع الاقتصادي للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، صامد الاقتصادي، العدد ٤٨، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، آذار/ نيسان ١٩٨٤.
- ٧- جريس، صبري: القوانين الإسرائيلية لضم القدس، شؤون فلسطينية، العدد ١٠٦، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت - لبنان، أيلول ١٩٨٠.
- ٨- الخطيب، روجي: الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥، شؤون فلسطينية، العددان ٤١/٤٢، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت - لبنان، ١٩٧٥.
- ٩- دمير، مايكل: الاستيطان اليهودي في القدس القديمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان، خريف ١٩٩١.
- ١٠- زهرة، عطا محمد: الثقافة العبرية والتحدي الصهيوني في الأرض المحتلة، شؤون عربية، العددان ٣٣-٣٤، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة، ١٩٨٣.
- ١١- شركة كهرباء محافظة القدس، صامد الاقتصادي، العدد ٧٢، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ١٩٨٨.
- ١٢- شريح، أسهان: قضية القدس في ضوء قرارات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، صامد الاقتصادي، العدد ١٠٧، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، كانون الثاني - آذار ١٩٩٧.
- ١٣- شوفاني، إلياس: الانتخابات الإسرائيلية التاسعة، ترميم أسوار الجيتو، شؤون فلسطينية، العدد ٧، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت - لبنان، أيلول ١٩٧٧.
- ١٤- صندوق، هائل: مشاريع إعمار البلدة القديمة ومقدساتها، شؤون تنمية، مج ٥، العدد الثاني والثالث، الملتقى الفكري العربي، القدس، شتاء ١٩٩٥-١٩٩٦.
- ١٥- العباسي، نظام: القدس في التاريخ، صامد الاقتصادي، العدد ٨٥، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، تموز - أيلول ١٩٩١.

- ١٦- عبد الحق، يوسف؛ وياسر جرادات: معالم السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في القدس الشريف، صامد الاقتصادي، العدد ٨٥، دار الكرملة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، تموز - أيلول ١٩٩٩.
- ١٧- عبد الصمد، صلاح: مساومات تشكيل حكومة بيغن، شؤون فلسطينية، العدد ١١٩، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت - لبنان، تشرين أول ١٩٨١.
- ١٨- عرابي، أسامة: القدس بين الخيارات العربية والتحديات الإسرائيلية، صامد الاقتصادي، العدد ١٠٨، دار الكرملة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، نيسان - حزيران ١٩٩٧.
- ١٩- الكايد، أحمد: القدس في خصم الانتفاضة الشعبية خلفيات وأبعاد، صامد الاقتصادي، العدد ٨٥، دار الكرملة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، تموز - أيلول ١٩٩١.
- ٢٠- مطر، إبراهيم: الحقوق العربية في غربي القدس وشرقها، صامد الاقتصادي، العدد ١١٠، دار الكرملة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، تشرين أول - كانون أول ١٩٩٧.
- ٢١- هيلم، سارة: سكنين كبيرة تعمل في القدس تشريعاً، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان، صيف ١٩٩٤.

٢- باللغة الإنجليزية

- 1- Amiran, David: **Jerusalem's Urban development**, Middle East Review, Vol.13, No. 3&4, Spring - Summer, 1981.
- 2- Denstein, Y :**The Legal Issues of " Para - War" and Peace in the Middle East**, St. John's L., Review, No. 44, 1970.
- 3- Quigley, J :.**Old Jerusalem whose to Govern**, Denver J. Int'l L.and Policy, Vol.20, No.1, Fall 1990.
- 4- **Journal at Palestine Studies**, Vol., No.4, 1993.
- 5- Shahak, Israel :**The Israeli Elections of 1992. Analysis, In the Middle East Policy**, Washington, The Middle East Policy , Washington, The Middle East Policy Council, Vol.3, 1992.
- 6- Will, Donald S :.**Zionist Settlement Ideology and its Ramifications for the Palestinian People**, Journal of Palestine studies, Vol.11, No.3, 1982.
- 7- **U.S. Department of State Bulletin**, Vol.62, No.1593, 5 Jan. 1970.

رابعاً : الموسوعات

- ١- الخطيب، روجي: تهويد القدس، الموسوعة الفلسطينية، ق٢، الدراسات الخاصة، ج٦، ط١، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠.
- ٢- صعب، حسن: القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية، الموسوعة الفلسطينية، ق٢، الدراسات الخاصة، ج٥، ط١، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠.
- ٣- عوض، عبد العزيز محمد: الأطماع الصهيونية في القدس، الموسوعة الفلسطينية، ق٢، الدراسات الخاصة، ج٦، ط١، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠.
- ٤- القشطيني، خالد: المقاومة المدنية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ق٢، الدراسات الخاصة، ج٥، ط١، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠.
- ٥- الكسواني، سالم: وضع القدس في المحافل العربية والإسلامية والدولية، الموسوعة الفلسطينية، ق٢، الدراسات الخاصة، ج٦، ط١، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠.
- ٦- الكيلاني، هيثم: حروب فلسطين العربية - الإسرائيلية، الموسوعة الفلسطينية، ق٢، الدراسات الخاصة، ج٥، ط١، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠.
- ٧- المسيري، عبد الوهاب محمد: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٨، ط١، دار الشروق، بيروت، القاهرة-مصر، ١٩٩٩.
- ٨- هيئة الموسوعة الفلسطينية: القدس (تهويد)، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ج٣، ط١، دمشق، ١٩٨٤.
- ٩- _____ : المجلس الوطني الفلسطيني، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ج٤، ط١، دمشق، ١٩٨٤.

خامساً : اجتماعات وندوات ومؤتمرات :

- ١- الحسيني، عدنان: الإجراءات الإسرائيلية والبلدة القديمة، حوار، برنامج حوار ي نظمه المنتدى الفكري العربي على حلقات، الحلقة الأولى، عقدت بالقدس بتاريخ ١٥/٦/١٩٩٤، تحت عنوان الاحتياجات الإسكانية لعرب القدس والإجراءات البلدية المعاكسة، المنتدى الفكري العربي، القدس، ١٩٩٤.
- سايبلا، بيرنارد: الواقع السكاني والإسكاني للفلسطينيين في القدس الشرقية، حوار، برنامج حوار ي نظمه المنتدى الفكري العربي على حلقات، الحلقة الأولى، عقدت في القدس بتاريخ ١٥/٦/١٩٩٤ تحت عنوان الاحتياجات الإسكانية لعرب القدس والإجراءات البلدية

المعاكسة، الملتقى الفكري العربي، القدس، ١٩٩٤.

٣- العمري، وليد : المنهج السياسي الإسرائيلي أبعاده وخلفياته، حوار، الحلقة الثانية، برنامج حوارى ينظمه الملتقى الفكري العربي على حلقات، عقدت في القدس بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٠، القدس، تموز ١٩٩٤ .

٤- كوثراني: وجهه: فرنسا وفلسطين والصهيونية في مطلع القرن العشرين، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام "فلسطين"، مج ٣، تاريخ فلسطين، ط ١، عمان، ١٩٨٣.

٥- نيبلوك، تيموثي: اقتصاديات المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، مجموعة دراسات وبحوث قدمت خلال الندوة الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، المنعقدة في واشنطن بتاريخ ٢٢-٢٤ نيسان ١٩٨٥ تحت عنوان المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، دار الآفاق الجديدة، (ب.ت).

٦- هاريس، ولیم: الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٤، مجموعة دراسات وبحوث قدمت خلال الندوة الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، المنعقدة في واشنطن بتاريخ ٢٢-٢٤ نيسان ١٩٨٥ تحت عنوان المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، دار الآفاق الجديدة، (ب.ت).

سادساً : التقارير

١- باللغة العربية :

١- الحق، أضواء على حقوق الإنسان: القدس في الذكرى الثامنة والعشرين لضمها، استمرار الانتهاكات والسياسات الإسرائيلية بهدف تغيير معالمها الحضارية، الحق، (ب.م)، حزيران ١٩٩٥.

٢- سياسة هدم المنازل ... إحصاءات ودلائل، إعداد نبيه عويضة، المكتب الصحفي - بيت الشرق، القدس، تشرين الأول ١٩٩٥.

٣- ضريبة الأرنونا ممارسات وأهداف، إعداد نبيه عويضة، المكتب الصحفي - بيت الشرق، القدس، تشرين الأول ١٩٩٥.

٤- مذكرة رقم ١/١٩٩٦: المصيدة الإسرائيلية على شفى الإطباق على فلسطيني القدس العربية، إعداد ليثا تسميل، محمد جرادات، انجرو جاسنر، مركز المعلومات البديلة، (ب.م)، آذار ١٩٩٠.

- 1- **Near East Report**, Vol.10, No.4, 23 Feb. 1966.
- 2- **Near East Report**, Vol.24, No.25, 1980 .
- 3- **GREATER JERUSALEM**, A Special Report of the Foundation for Middle East Peace, Washington, D.C., Summer 1997.
- 4- **Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories**, A publication of the Foundation for Middle East Peace, Washington, D.C., Vol.1, No.1, Jan. 1991.
- 5- ___: Vol.1, No_5, Sep. 1991.
- 6- ___: Vol.2, No.1, Jan.1992.
- 7- ___: Vol.2, No.6, Nov.1992.
- 8- ___: **A Jerusalem Primer**, special Report, Feb.1994.
- 9- ___: Vol.4, No.6, Nov.1994.
- 10- ___: Vol.5, No.4, Jul.1995.
- 11- ___: Vol.7, No.3, May-June 1997.
- 12- United Nations, General Assembly: **Report of the special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied territories**, Thirty-first session, Agenda item 55, A/31/218, 1 Oct.1976.
- 13- ___: Thirty-Second session, Agenda item 57, A/32/284, 27 Oct.1977.
- 14- ___: Thirty-fourth session, Agenda item 51, A/34/631, 13 Nov.1979.
- 15- ___: Thirty-fifth session, Agenda item 57, A/35/425, 6 Oct.1980.
- 16- United Nations, General Assembly :**Report of the special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Palestinian People and other Arabs of the Occupied territories**, forty-seventh session, A/47/76, 10 Jan.1992.
- 17- ___: Forty-seventh, item 74 of the preliminary List, A/47/262, 6 Jul.1992.
- 18- United Nations, Security Council: **Official Records, 24th Year, 1483 Meeting, 1 Jul.1969.**
- 19- ___: **Official Records, 26th Year, 1582 Meeting, 25 Seb.1971.**

سابعاً : الصحف

١- باللغة العربية :

الأنباء ، ١٥/٨/١٩٨٠

الدستور، ١٩٩٠/١/٣٠
القدس، ١٩٨٠/٥/٣٠
_____، ١٩٩٦/٣/٢٠
_____، ١٩٩٨/٩/٢٠
_____، ١٩٩٩/١١/٢٧
_____، ٢٠٠٠/١١/١٣
النهار، ١٩٨٩/١١/١٠

٢- باللغة الإنجليزية :

Jerusalem Post, 19 Nov.1967.

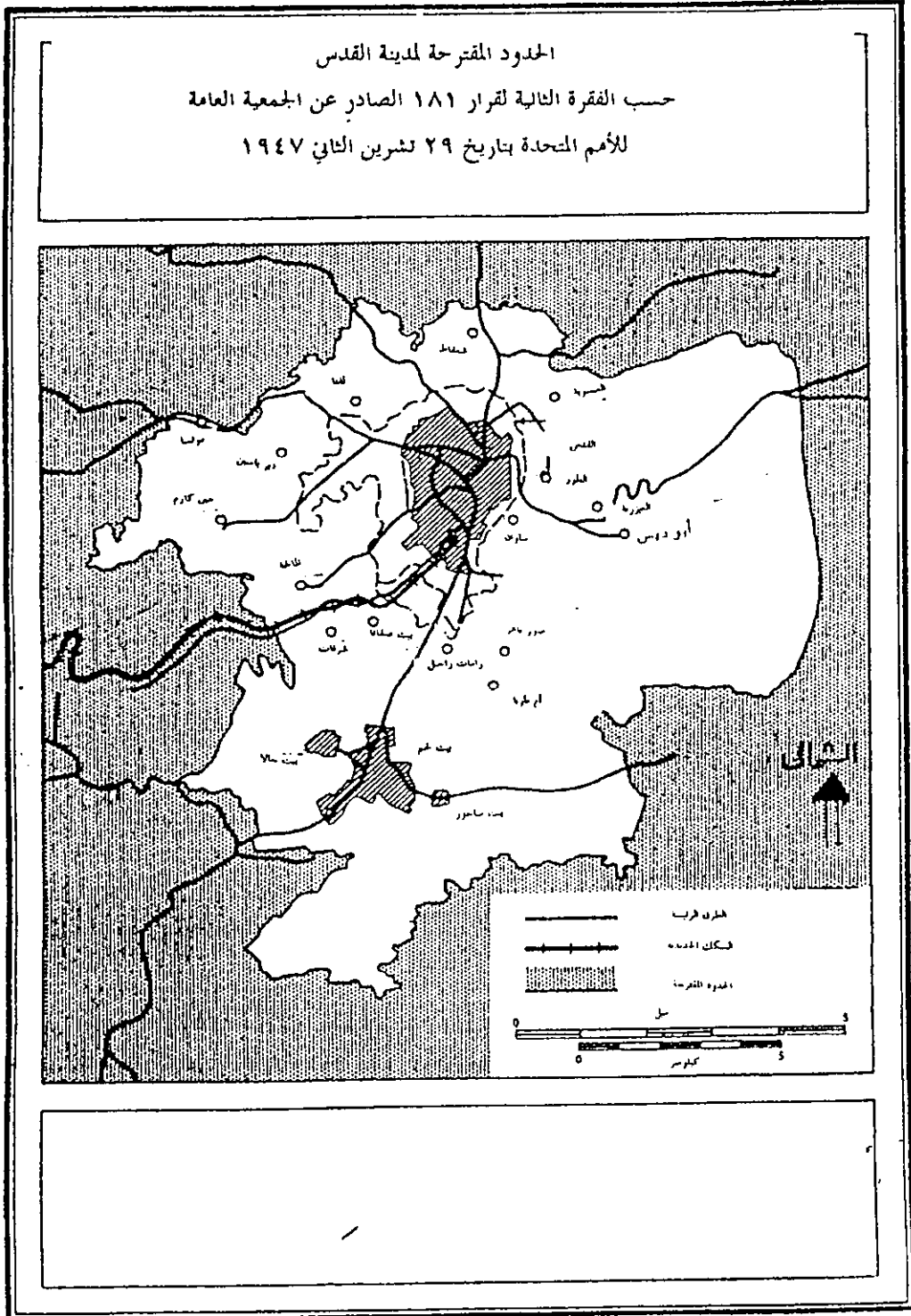
_____, 6Dec.1967
_____, 7Dec .1967
_____, 9Jan. 1969
_____, 11Mar. 1976
_____, 27Oct. 1978
_____, 31Oct. 1978
_____, 4Mar. 1980
_____, 11Apr. 1980
_____, 9Dec. 1983
_____, 30Dec. 1983
_____, 27Mar. 1986
_____, 13Jul. 1990
_____, 22Jul. 1990
_____, 21 Feb. 1992

٣- باللغة العبرية :

الجريدة الرسمية، رقم ١٤٢٥، ١٩٦٨/١/١١
_____، رقم ١٤٤٣، ١٩٦٨/٤/١٨
_____، رقم ١٦٥٦، ١٩٧٠/٨/٣٠
_____، رقم ٢٦١٤، ١٩٨٠/٣/٣٠
_____، رقم ٢٨٣١، ١٩٨٢/٧/١
_____، رقم ٣٨٧٧، ١٩٩١/٤/٢١
_____، رقم ٤٠٣٥، ١٩٩٢/٨/٢٠

- دافار ، ١٩٦٧/٦/٨
- ١٩٨٠/٤/١٣ ، _____
- ١٩٧٤/٢/٨ ، علمشمار
- ١٩٩٠/٤/١٣ ، كول هعير
- ١٩٩١/١١/٨ ، _____
- ١٩٩٣/٩/١٠ ، _____
- ١٩٩٤/١/٢٨ ، _____
- ١٩٦٩/٣/٢٦ ، معاريف
- ١٩٧٧/٨/٢ ، _____
- ١٩٨٠/٤/١١ ، _____
- ١٩٨٤/٣/١٥ ، _____
- ١٩٩٠/١٠/١٠ ، _____
- ١٩٧٥/١٠/١٤ ، هآرتس
- ١٩٨٠/٢/٢٥ ، _____
- ١٩٨٢/١٢/٢٣ ، _____
- ١٩٨٤/٥/٢٩ ، _____
- ١٩٨٦/٤/٢٥ ، _____
- ١٩٨٨/١٠/٢٥ ، _____
- ١٩٨٨/١١/٢٥ ، _____
- ١٩٩٢/٧/١ ، _____
- ١٩٩٢/٧/١٧ ، _____
- ١٩٩٣/٨/١١ ، _____
- ١٩٩١/١١/٨ ، هعير
- ١٩٨٠/٨/١٥ ، ١٩٨٠ ، كتاب القوانين رقم
- ١٩٨٣/٤/١٥ ، يديعوت أحرنوت
- ١٩٩٣/١٢/١٠ ، يروشاليم

خريطة رقم (١) : مدينة القدس - الحدود المقترحة -



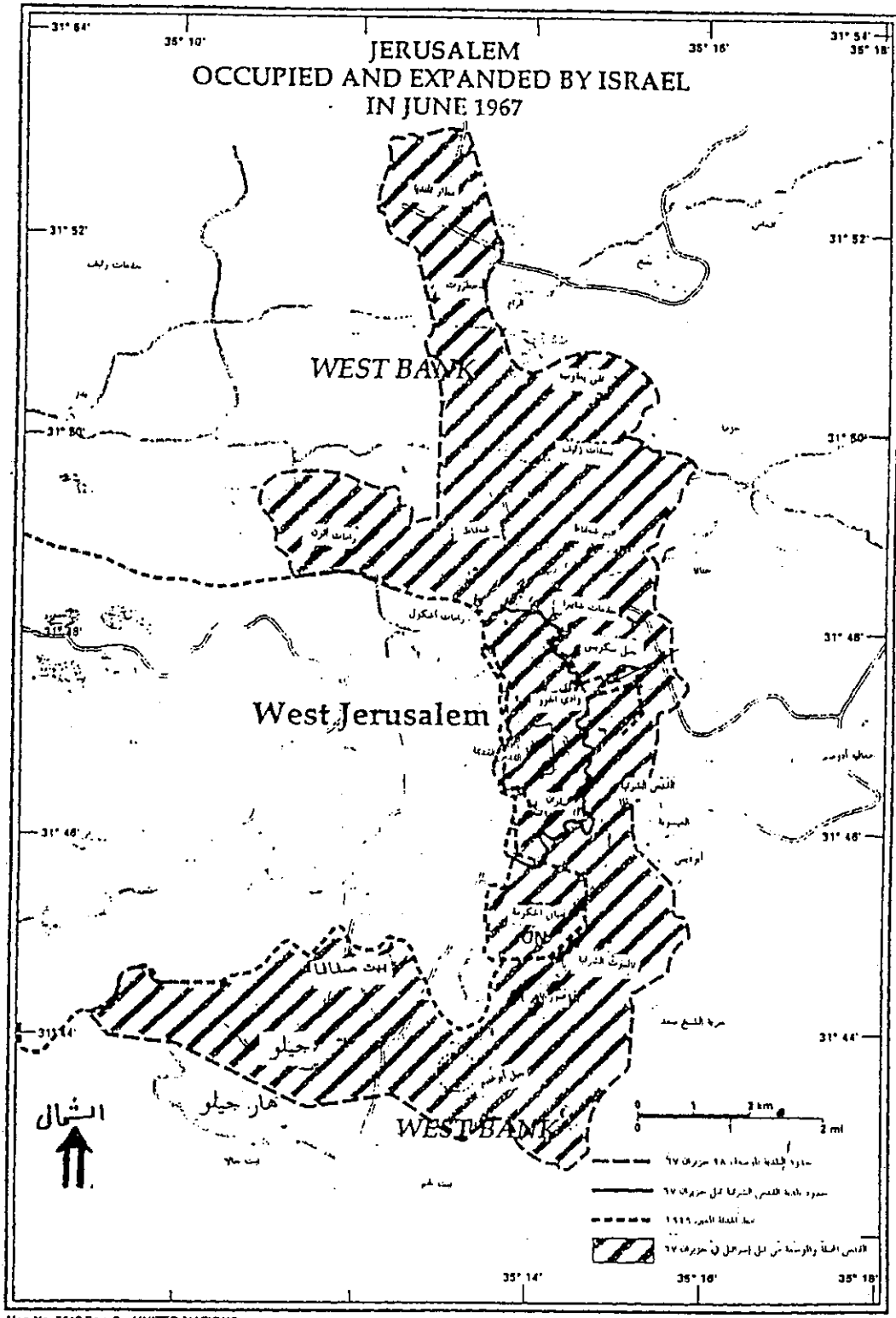
MAP NO. 104.I(b)
DECEMBER 1948

UNITED NATIONS

UN PRESENTATION 600.I(b)

المصدر : الأمم المتحدة ، وضع القدس ، ص ٨ .

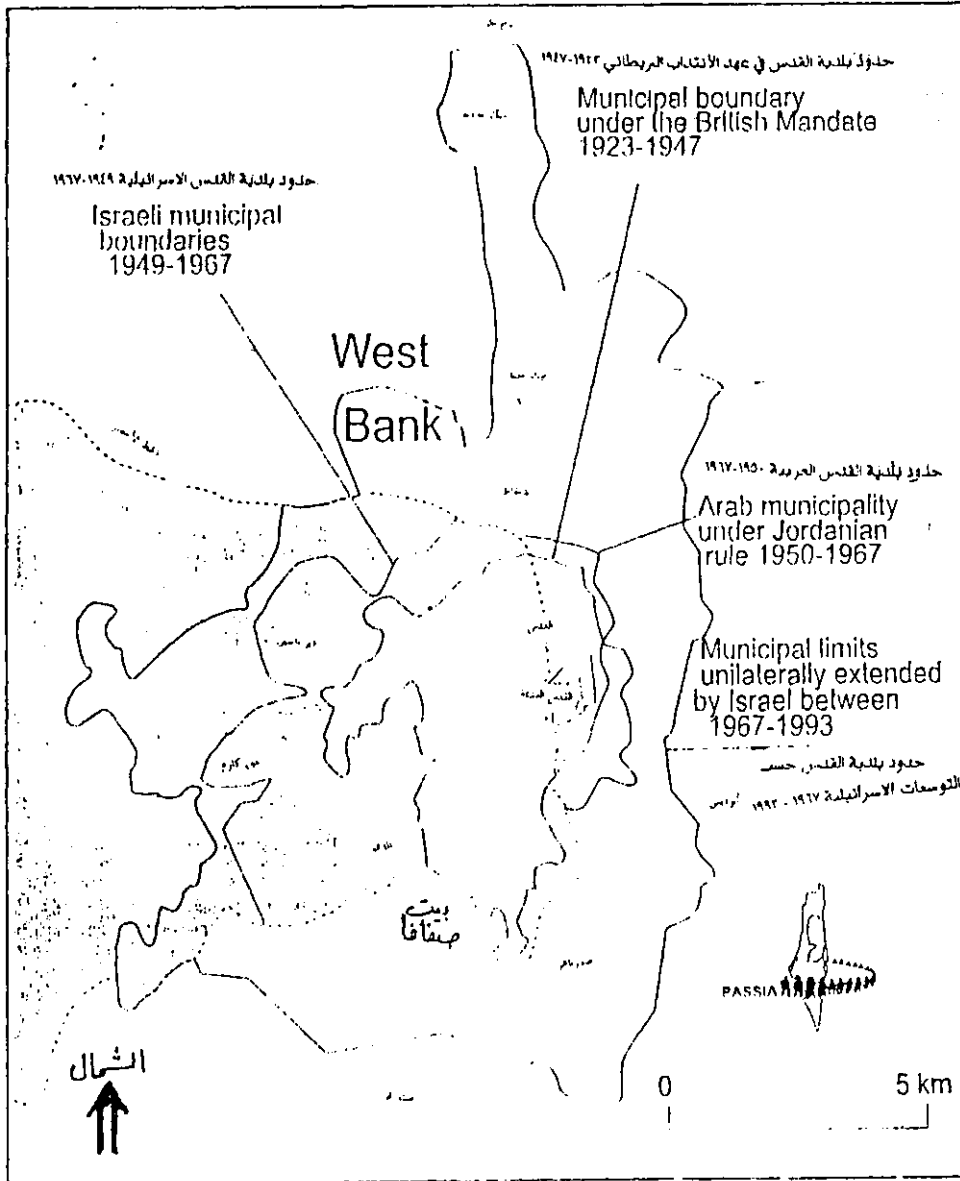
خريطة رقم (٢) : القدس كما احتلتها وكما وسعتها إسرائيل في حزيران / يونيو ١٩٦٧



المصدر : الأمم المتحدة ، وضع القدس ، ص ١٥ .

خريطة رقم (٣)

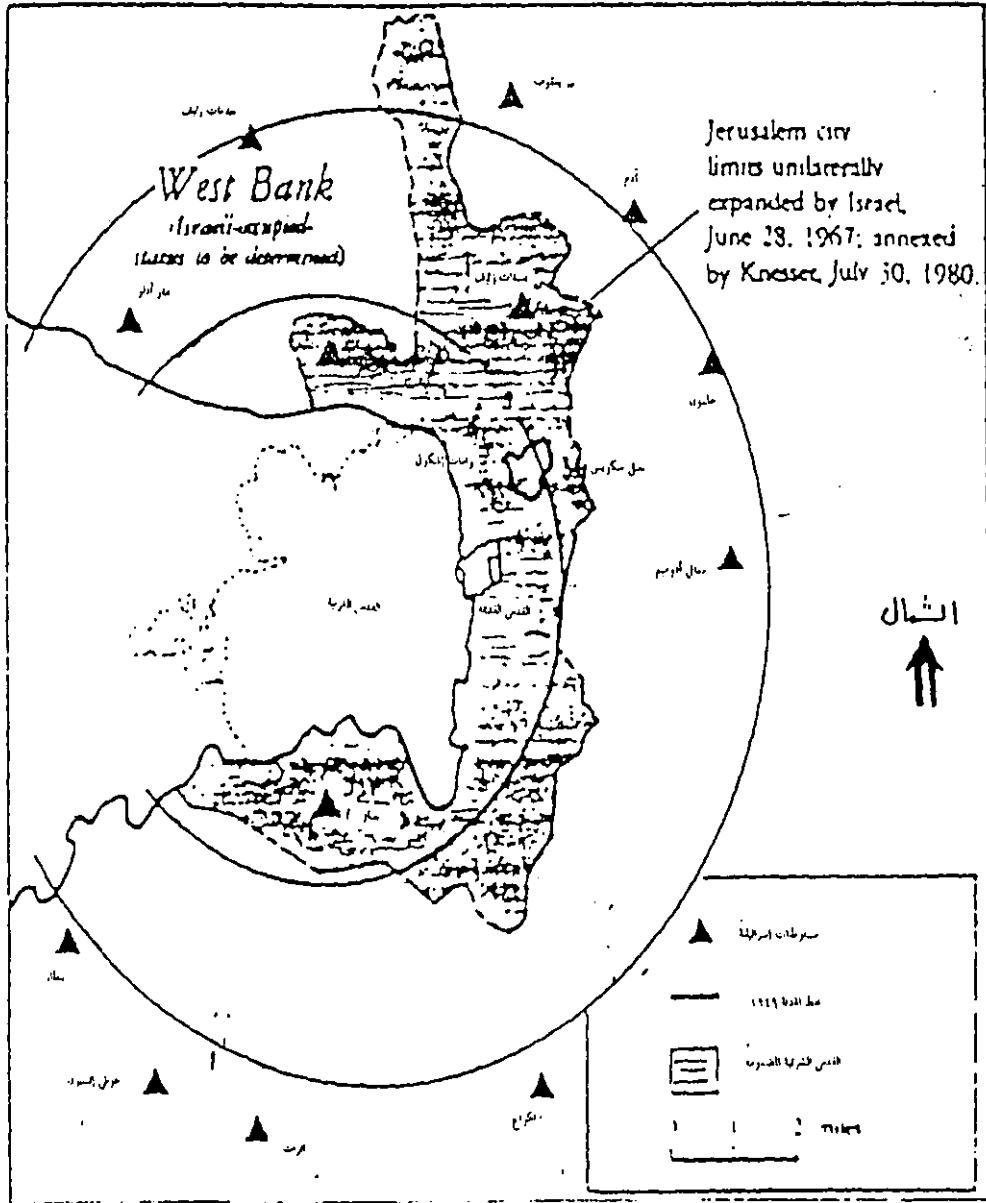
مدينة القدس الحدود البلدية (١٩١٧-١٩٩٧)
 Jerusalem Municipal Boundaries 1947-1993



- حدود بلدية القدس في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٣-١٩٤٧
- حدود بلدية القدس العربية ١٩٥٠-١٩٦٧
- حدود بلدية القدس الاسرائيلية ١٩٤٩-١٩٦٧
- حدود بلدية القدس حسب التوسعات الاسرائيلية ١٩٦٧-١٩٩٣

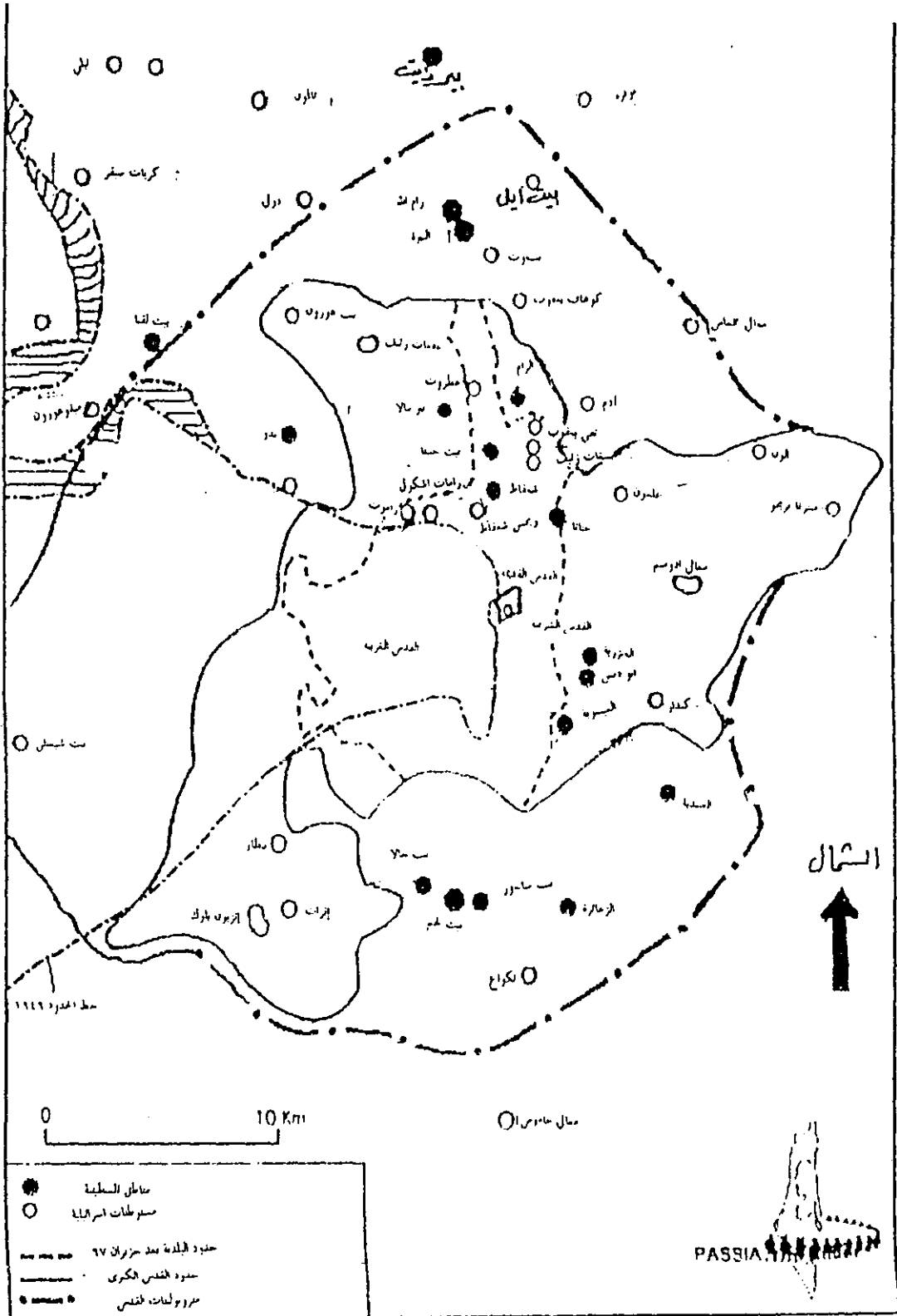
المصدر : الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس

خريطة رقم (٤) : خريطة توضح الأطواق الإستيطانية حول مدينة القدس والمناطق المحيطة بها



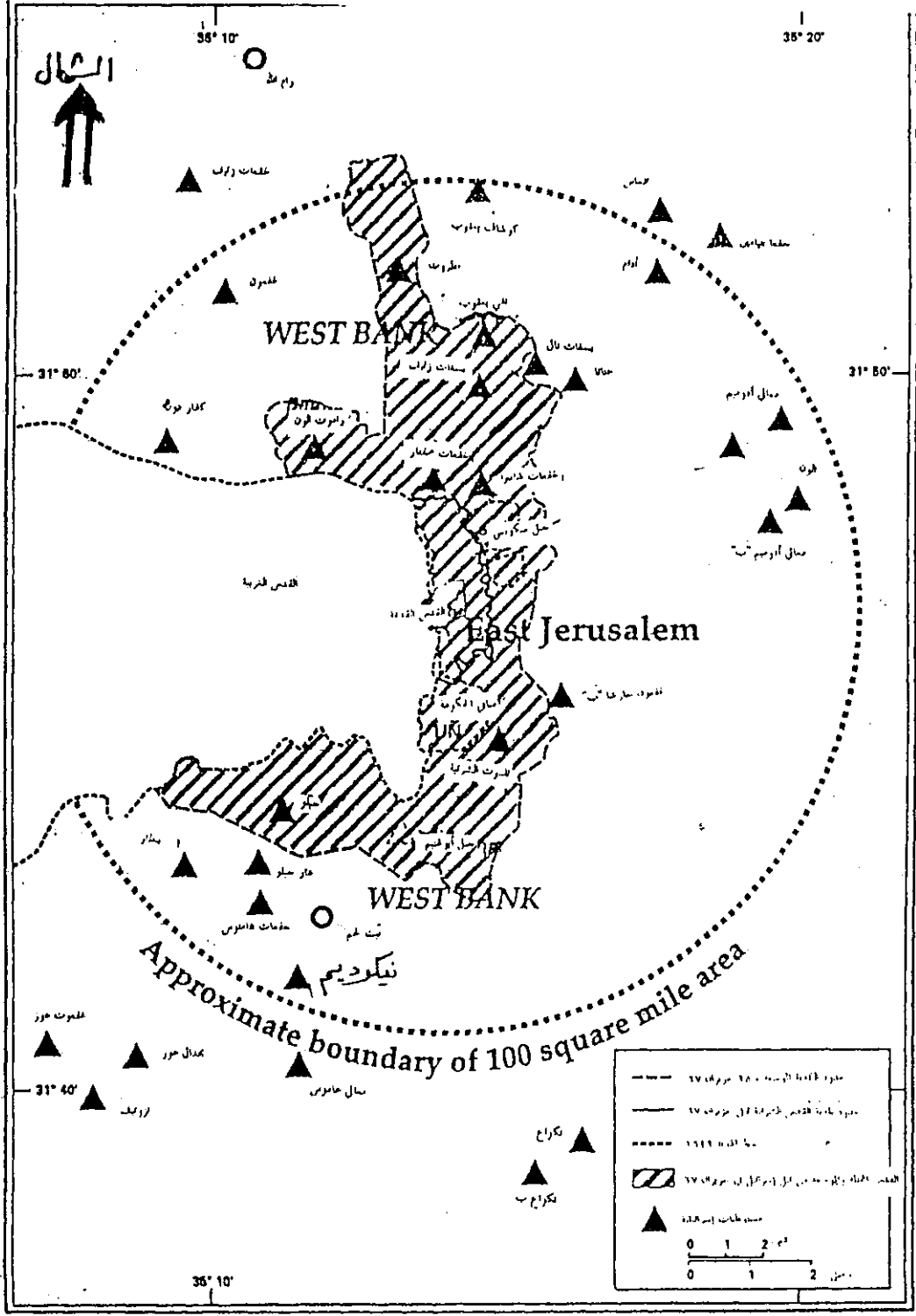
المصدر : Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories Vol. 2, No.1, Jan. 1992. P.6 .

خريطة رقم (٥) : القدس الكبرى ومتربوليتان القدس كما خطته إسرائيل



خريطة رقم (٦) : المستوطنات الإسرائيلية في القدس والمناطق المحيطة بها

"GREATER" JERUSALEM AREA

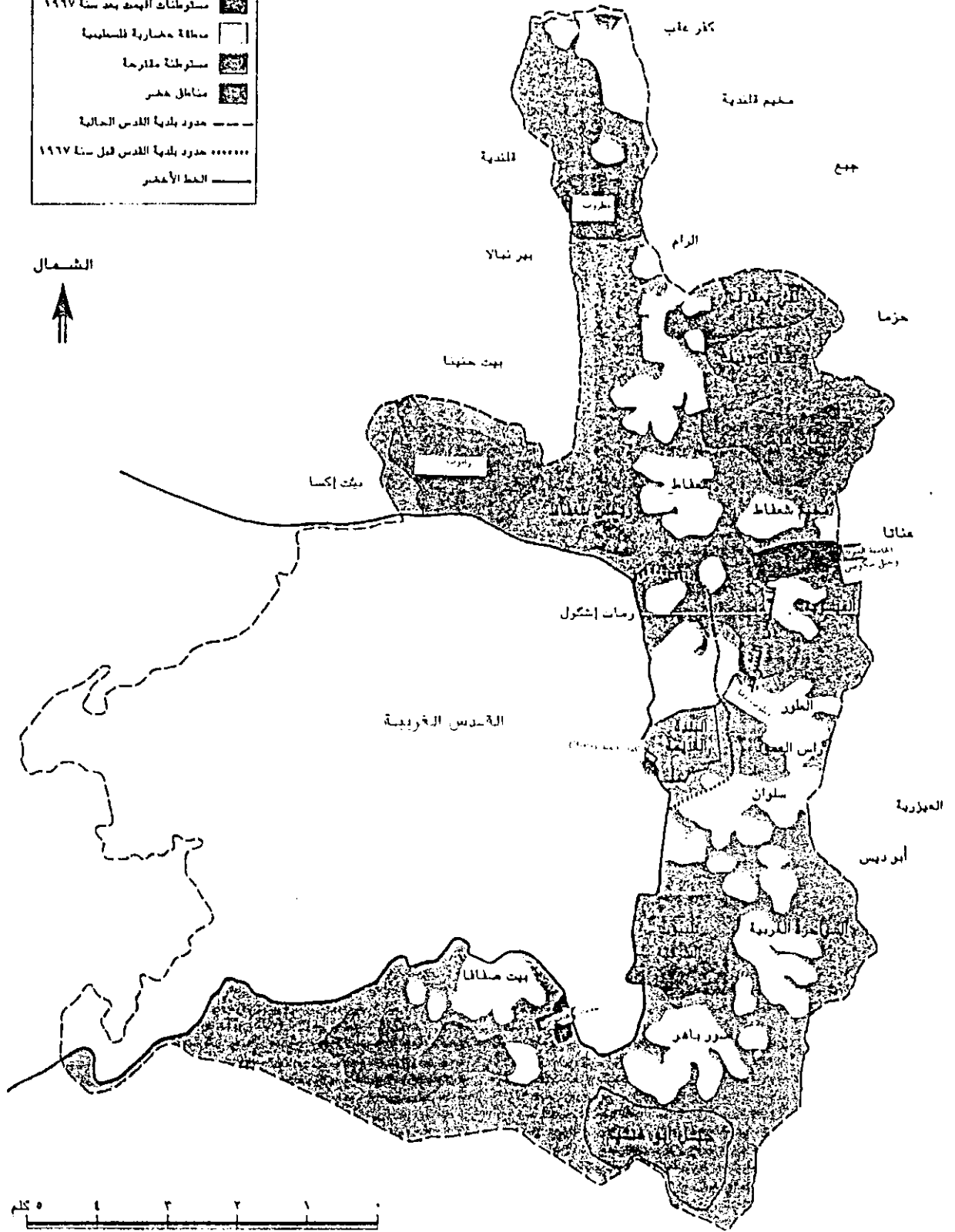
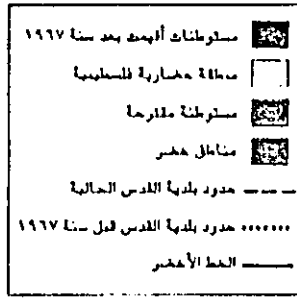


Map No. 3986 UNITED NATIONS
June 1997

Department of Public Information
Cartographic Section

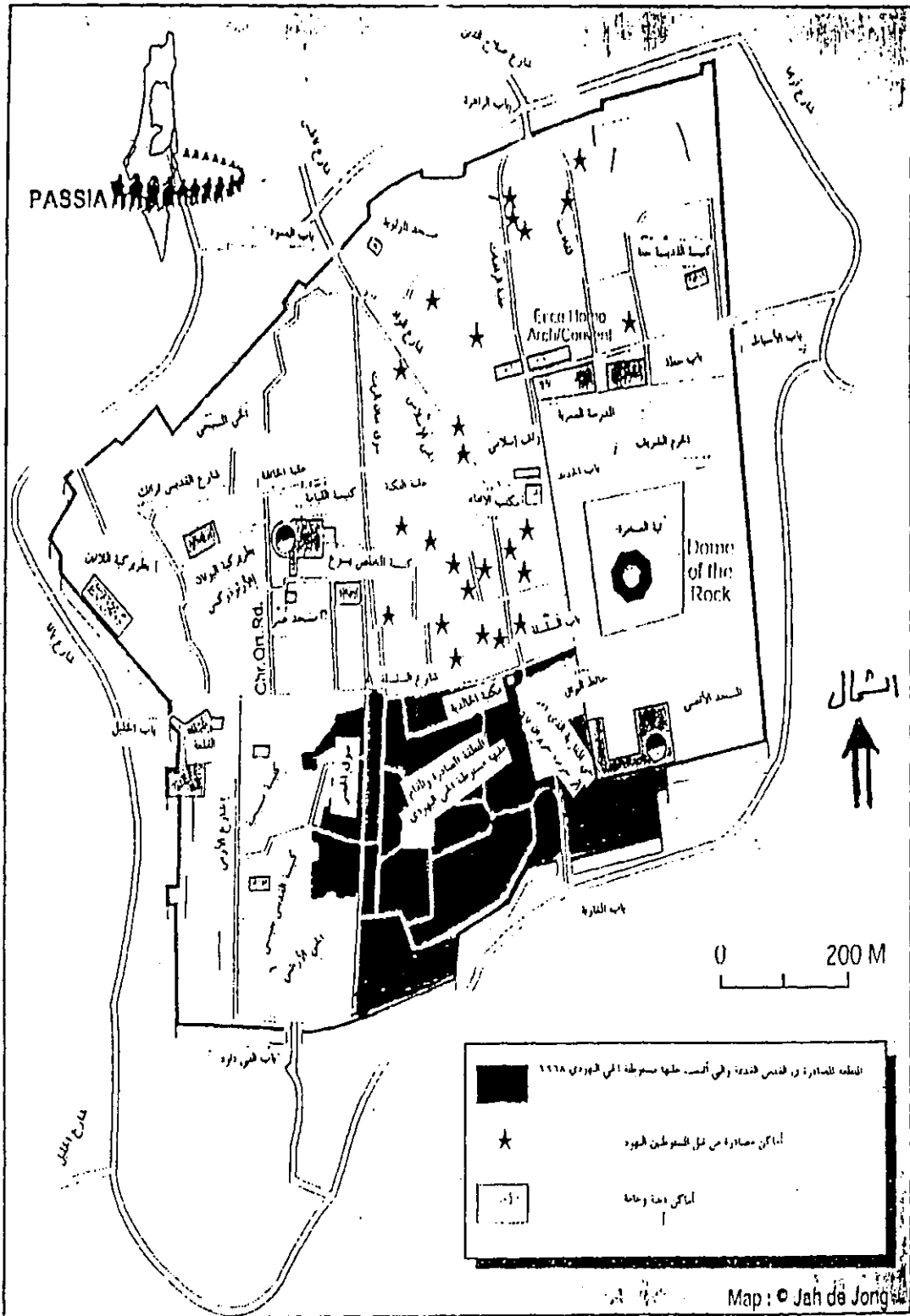
المصدر : الأمم المتحدة ، وضع القدس ، ص ٢١ .

الأراضي المصادرة في القدس بعد عام ١٩٦٧ خريطة رقم (٧)
والمستوطنات التي أقيمت عليها



تم إعداد هذه الخريطة من قبل مركز الدراسات والبحوث في جامعة القدس

خريطة رقم (٨) : خريطة توضح الأراضي المصادرة في البلدة القديمة بالقدس



المصدر : الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس .

ملحق رقم (١)

تأنيق وضع اليد (وضع اليد للمعالج العام) ١٩٤٣

الجدول الرسميه عدد رقم / ١٩٤٣
 اعلان حسب اللقراء ٧ و
 تاريخ ١٨ / ٤ / ٦٨

نعلم هنا بان الارض الموجوده في الملحق مملوئه من قبل وزير العاليه للمعالج العام وزير العاليه ميمند لاجترأ
 المطاويقات بخصم وضع اليد .
 كما من له حق اولائه مهما كانت بالارض المذكوره يريد طلب تعويضات عن ذلك عليه ارسال لرئيس دائرة تسجيل وتنظيم
 الاراضي خلال شهرين من يوم صدور هذا الامر في الجيده الرسميه بهانات عن حقه أو على تصرفه بالارض المذكوره وجميع البيئات
 التي لديه لدفع طلبه ويحتوى نظام التسجيل (الكشيان) اذا كان موجودا وتأمين ما يطلبه من تعويضات .
 مع ذلك نعلم هنا ان وزير العاليه يريد وضع يده رأسا على الارض المذكوره لانه يريد لها بعبارة منجمله
 لاجل المتعاليح العامه ، وزير العاليه بأمر ان كل شخص جائز على الارض يسلم له الارض المذكوره رأسا .

ملح

تضمنه الارض المبيوده ضمن أطار المدعيه القديمه بالقدس مساحتها (١١٦) دونم تقريبا
 والتي مسيزه باللون الأزرق بالخارطه رقم ١٠٨ / ٣٢٢ بمقياس ١ : ٥٥٠ ومتمه من قبل وزير العاليه
 ما عدا التميزه باللون الاحمر في تلك الخارطه ، نسخ من هذه الخارطه مبيوده في مكتب تسجيل وتنظيم
 الاراضي في القدس في مكتب معانخذ القدس ، وكل من يريد الاطلاع له حق رؤية الخارطه في أوقات الدوام
 الرسمي .

١٩٦٨ / ٤ / ١٤

التوقيع	الاحواز المستلكه				
بسمه وزير العاليه					
	٢١	٢٢	٢١	٢٥	٢٤
	٢٤	٢٦	٢٢	٢١	٢٠
	٢١	٢٨	٢٧	٢١	٢٥

المصدر : أرشيف جمعية الدراسات العربية ، قسم الخرائط والمساحة ، ملف الاستيطان .

صورة الإعلان الذي نشر في جريدة الوثائق الاسرائيلية

(النشرة العبرية) رقم ١٦٥١ بتاريخ ١٩٧٠/٨/٣٠

قانون الاراضي (استيلاء للمصلحة العامة) لسنة ١٩٤٣

اعلان بموجب المادتين الخامسة والسابعة من القانون المذكور املا

ليكن معلوما ان الاراضي الموصوفة في الملحق ادناه لازمة بصورة مطلقة
لوزير المالية للغايات العامة وان وزير المالية مستعد للتفاوض بشأن استيلائها .
كل من يدعي لنفسه اي حق او منفعة في الاراضي المذكورة ويرغب الحصول
على تعويض لتائها ، عليه ان يرسل الى دائرة تسجيل وتسوية الاراضي - خلال شهرين
من تاريخ نشر هذا الاعلان في الوثائق الاسرائيلية كتابا مفصلا عن حقه او عن المنفعة
التي يتتبع بها في الارض المذكورة مصحوبا ببيانات لتأييد دعواه على ان تشتت هـ سـ د
البيانات على التفاصيل التسجيل - اذا وجدت - في سجلات الاستيلاء ويناها مفصلا
بالتعويضات التي يطالب بها وحساب المبلغ المطالب به في كل فقرة وفقرة .

وليكن معلوما كذلك ان وزير المالية ينوي ان يكسب نورا حق التصرف
في الاراضي المذكورة لانها لازمة بصورة مستعجلة للغايات العامة التي يحتمل باستيلائها
من اجلها ويصدر وزير المالية تعليقاته بهذا الى كل شخص توجد الاراضي المذكورة
بحوزته ان يسلم نورا التصرف بها .

الملحق

- (١) قطعة ارض مساحتها الاجمالية ٤٧٠ دونم تقريبا والوجودية باورشليم
في النوع المعروف نوري يعقوب والجاور لها .
قطعة الارض المذكورة مؤشرة بلون احمر على خارطة رقم هـ ف ١١٧/١/٢٢٢
النظمة بقياس ١ : ٢٥٠٠ والوثيقة باسماء وزير المالية .
- (٢) قطعة ارض مساحتها الاجمالية ١٨٤٠ دونم تقريبا والوجودية بشمالتي
غربي اورشليم .
قطعة الارض المذكورة مؤشرة بلون احمر على خارطة رقم هـ ف ١٢١/١/٢٢٢
النظمة بقياس ١ : ٥٠٠٠ والوثيقة باسماء وزير المالية .

المصدر : أرشيف جمعية الدراسات العربية ، قسم الخرائط والمساحة ، ملف الاستيطان .

تابع الملحق رقم (٢)

- (٣) قطعة أرض مساحتها الإجمالية ٢,٢٤٠ دونم تقريبا والموجودة
بجنوبي - شرقي اورشليم .
قطعة الأرض المذكورة مؤشرة بلون احمر مستثنى من ذلك الاراضي
المؤشرة باللون الازرق على خارطة رقم هدف / ١٢٢ / ٣٢٢ منظمة
بقياس ١ : ٥٠٠٠ والموقعة بامضاء وزير المالية .
- (٤) قطعة أرض مساحتها الإجمالية ٢,٧٠٠ دونم تقريبا والموجودة بجنوبي -
غربي اورشليم .
قطعة الأرض المذكورة مؤشرة بلون احمر مستثنى من ذلك الاراضي
المؤشرة باللون الازرق على خارطة رقم هدف / ١٢٣ / ٣٢٢ منظمة
بقياس ١ : ٥٠٠٠ والموقعة بامضاء وزير المالية .
- (٥) قطعة أرض مساحتها الإجمالية ١,٢٠٠ دونم تقريبا والموجودة بأورشليم
في الموقع المعروف باسم قلندية والجوار لها .
قطعة الأرض المذكورة مؤشرة بلون احمر مستثنى من ذلك الاراضي
المؤشرة باللون الازرق على خارطة رقم هدف / ١٢٤ / ٣٢٢ منظمة
بقياس ١ : ٢٥٠٠ والموقعة بامضاء وزير المالية .
- (٦) قطعة أرض مساحتها الإجمالية ١٢٠ دونم تقريبا بأورشليم التي
تشمل قطع واقسام القطع باحواض تخمين رقم ٣٠٠٢٠ و ٣٠٠٢١ ،
٣٠٠٢٢ واحواض مسجلة رقم ٣٠٠٢٩
قطعة الأرض المذكورة مؤشرة بلون احمر مستثنى من ذلك الاراضي
المؤشرة باللون الازرق على خارطة رقم هدف / ١٢٥ / ٣٢٢ المنظمة
بقياس ١ : ١٢٥٠ والموقعة بامضاء وزير المالية .
- (٧) قطعة أرض مساحتها الإجمالية ١٠٠ دونم تقريبا بأورشليم الذي
تشمل قطع واقسام القطع باحواض تخمين رقم ٣٠٠٢٣ و ٣٠٠٢٤ .
قطعة الأرض المذكورة مؤشرة بلون احمر على خارطة رقم هدف / ١٢٦ / ٣٢٢
المنظمة بقياس ١ : ١٢٥٠ والموقعة بامضاء وزير المالية .
- نسخ من الخرائط المذكورة اودعت في دائرة التسجيل وتسوية الاراضي
في اورشليم وفي مكتب مصرف لواء اورشليم وبحق لكل معني بالامر الاضطلاع
عليها في ساعات العمل العادية .
- (-)
بمقام مدير
وزير المالية

١٤٧٠/٨/٣٠

ملحق رقم (٣)

تاريخ
١١٨٣٨/٥
لمقارنم هـ / ف / ١٣٨ / ٢٢٢

السلطة العامة
إدارة المساحة
القدس

الى حضرة

سبدي

البيع - استلاك قسم من اراضي - اورشليم

ندرج ادناه صورة من اعلان الصادر بموجب المادتين الخامسة والسابعة من قانون الاراضي. (استلاك
للسلطة العامة) لسنة ١٩٤٣ الذي نشر في الوثائق الاسرائيلية (النشرة العبرية) رقم ٢٨٣١ تاريخ ١٨/٨/٤٧
صحيفة ١٢٩٠

تستري انشاعكم الى الفقرة ٢ من المطلب والفقرة الثانية من الاعلان المذكور .

ي : يوسف
نصا : القدس

اعلان حسب المادتين ٥٠ و ٧ لايداع اراض (ملك للاحتياجات العامة)

لسنة ١٩٤٣

ونفا لصلاحياتي حسب المادتين ٥٠ و ٧ لايداع اراضي ملك للاحتياجات العامة *

١٩٤٣ (١)

* فيما يلي الايداع * اعلن بهذا بان الارض المجرورة بخصخصة مظلومة من قبل وزير المالية للاحتياجات
العامة * وان وزير المالية ستمد للساومة حول ملكيتها .

كل من يدهي لنفسه حقا او منفعة ، في الارض المذكورة ويرغب في الحصول على تمييز مقابل ذلك
يطلب منه ارسال كشف لرئيس قسم تسجيل وتنظيم الاراضي ، خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة
الرسمية ، يبين فيه حقه او منفعته في الاراضي المذكورة ، ويحق بمسندات تثبت ادعاه ، تشمل تفاصيل
التسجيل اذا وجدت ، في سجلات تسجيل الاراضي ، وبيان مفصل حول التمييزات التي يطلبها ، وحساب المبالغ
في كل بند وسند .

كما يحلن بهذا ان وزير المالية يحسم على شراء ملكية الارض المذكورة بعد شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان
في الجريدة الرسمية ، وهذا يبلغ اي شخص له ملكية في الارض المذكورة تسليم ملكيته بعد الشهرين المذكورين او قبل
ذلك .

اذا نسة

قطعة الارض مساحتها ١٢٢ دونما تقريبا والتي تشكل
القسمة بكاملها رقم ١١ - ٢١ - ٢٣ وجزء من القسمة ١٢ في الحوض ٢١٥٠٥ - القدس
القسمة بكاملها رقم ١٢ - ٢١ - ٢٤ وجزء القسمة ٢٢ و ٢٨ في الحوض ٢١٥٠٦ - القدس .
القسمة بكاملها رقم ١ - ٦ - ٨ - ١٠ - ١٣ وجزء القسمة ١١ و ١٤ في الحوض ٢١٥٠٨ - القدس
قطعة الارض المذكورة مشار اليها باللون الاحمر للتبويب ولبير لتحديد حدودها في المخطط ورسوم
٢٢٢ / ١٣٨ / ف - السند بنسبة الرسم ٢٥٠٠ : ١ والسويع من قبل وزير المالية .

ان نسخ المخطط المذكور مودعة في مكتب مدير قسم تسجيل وتنظيم الاراضي ، القدس ، ويكتب تصرف
بها * بالقدس ، وكل معنى بالاطراف يحق له الاطلاع عليها خلال ساعات الدوام .

(١) سنة ١٩٤٣ ، اضافة ١ - ملحة ٢٢

(-) بغير امريدير

وزير المالية

المصدر : اوشيف جمعية الدراسات العربية ، قسم الخرائط والمساحة ، ملف الاستيطان .

نظام الدفاع (الطوارئ) لسنة ١٩٤٥

امر بمصادرة

- استناد الى المرحومان المشرعين في المادة ١٩٠ من نظام الدفاع (الطوارئ) لسنة ١٩٤٥ وحيث ان المبنى الذي بناه يوسف كازي شاعر هاشمي في اوزين والشوارع المجاورة قد جعلها لقوات النظام المذكور بارتكابهم أعمالاً عنيفة بتفجيرها شجبات من المواد المتفجرة في شارع شعفاي ليلة ٢٤ تموز ١٩٦٩ / ١٩٦٩ / ١٩٦٩ بقصد قتل ورح ابائهم كالتوا في طريقهم الى الصدارة عند حائط المكي وابائهم وان بعض سكان تلك الناحية قد ساعدوا على ارتكاب الجرائم المذكورة قبل الفعل ولعمري لذا فاني امر بمصادرة البناء المبنى او صافرا اذناه والكائنة في الناحية المذكورة اعلاه وذلك طبقاً لحجج حكومة اسرائيل

بناية من طابقين المبنى حجر في البلدة القديمة القدس في شارع الجاي (الشارع) رقم (١١٩) التي في طابقها الاول يوجد مكان بماله:

بموضوع بهذا قائد شرطة اسرائيل في وسانا اورشليم بضبط البناية المذكورة
 يا محمد سكاريا

يدرا سريانه هذا الامر اعتباراً من الساعة ١٩ من يوم ٤ تموز ١٩٦٩ / ١٩٦٩ / ١٩٦٩

في ٧ تموز ١٩٦٩ / ١٩٦٩ / ١٩٦٩
 رجب عام رئيسي الوفي
 الوفي القيادة الوسطى
 القائد الفكري للمنطقة الوسطى

المصدر : أرشيف جمعية الدراسات العربية ، قسم الخرائط والمساحة ، ملف الاستيطان .

ملحق رقم (٥)

المستول عن املاك الغائبين

التاريخ ١٩/٤/١٩٨٤

قضاء رام الله - واملاك الدولة

بريد مسجل

حضرة عادل عبد السلام عبد المحمد ابو محمد

الموضوع / تعويضات

بما ان جيش الدفاع الإسرائيلي ~~ضججته~~ ~~اسلح~~ . استملك المنطقة الواقعة الواقعة
في قرية بيسة حسيما - بموجب الأمر العسكري رقم ١٩/٧٦ للأرض الواقعة في
حوض بيسة قنطرة للأرض موقع البيسة ~~لشركة~~ ~~مكتوبة~~ او مصالح عامة
لذا عليك التوجه الى مكتبنا لاستلام تعويض عن ارضك الواقعة في المنطقة
المذكورة اعلاه .

نرجو ان تجلب معك المستندات التالية لأجل اثبات ملكيةك للأرض .

- ١ . سند تسجيل من الدالابو اذا برت عليها تسوية .
- ٢ . او سند تسجيل من المالية بحالة عدم وجود سند. تسجيل طابو .
- ٣ . خارطة بالأرض التي تخك موقمة من قبل المجازرين جيبصهم والمخاتير .
- ٤ . تفاصيل عن اللاب دفع التعويضات .
- ٥ . بحالة وجود تسجيل للقطعة على احد مورثيك يري، احضار حصر ارث رسمي .

مع مزيد الأهتمام

المستول عن املاك الغائبين
واملاك الدولة

المصدر : أرشيف جمعية الدراسات العربية ، قسم الخرائط والمساحة ، ملف الاستيطان .

ملحق رقم (٦)

المستول عن املاك الفاضلين

واملاك الدولة

التاريخ: ١٩/٤/١٩٥٦

قضاء عمّال

بريد مسجل

حضرة عبد الله عبد الحليم - عميد المحكمة

الموضوع / تعيينات

بما ان جيش الدفاع الشرائطي منحه . استملك المنطقة الواقعة
في قرية حسنا - بويوب الأمر العسكري رقم ١١٧٧ للأرض الواقعة في
حوض قناة الماء مرقع ١١٧٧ عسكرية او مصالح عامة
لذا عليك التوجه الى مكتبنا لاستلام تعويض عن ارضك الواقعة في المنطقة
المذكورة اعلاه .

نرجو ان تجلب معك المستندات التالية ليحل اثبات ملكيتك للأرض .

- ١ . سند تسجيل من المألو اذا جرت عليها تسوية .
- ٢ . او سند تسجيل من المألو بحالة عدم وجود سند تسجيل مألو .
- ٣ . خارطة بالأرض التي تخمك موقعة من قبل المناظرين جميعهم والمختير .
- ٤ . تفاصيل عن اللاب دفع التصويبات .
- ٥ . بحالة وجود تسجيل للقائمة على احد مورثيك يرجى احضار حصر ارث رسمي .

مع مزيد الاحترام

المستول عن املاك الفاضلين
واملاك الدولة

المصدر : أرشيف جمعية الدراسات العربية ، قسم الخرائط والمساحة ، ملف الاستيطان .

ملحق رقم (٧)

ترجمة لاعلان الجدارة
دولة اسرائيل
ادارة املاك اسرائيل
شارع شاماي ٦ اورشليم



عوض
١٤

اورشليم تاريخ ١١/١٦٦٨
ملف رقم هـ ف / ١١١/٢٢٢
٤٨/٨٥

الى حضرة
المعلم د. شفيق شهابي العدي
محافظ القدر
سيدي

الموضوع : استملاك قسم من اراضي اورشليم

ندج ادناه صورة من الاعلان الصادر بموجب المادتين الخامسة والسابعة من قانون الاراضي (استملاك للمصلحة العامة) لسنة ١٩٤٣ الذي نشر في الوقائع الاسرائيلية (النشرة العبرية) رقم ١٤٢٥ تاريخ ١١/١٦٦٨ صحيفة ٦٨٨ .
نستري انتباهكم الى الفقرة الثانية من الاعلان المذكور .

صورة الاعلان

قانون الاراضي (استملاك للمصلحة العامة) لسنة ١٩٤٣
اعلان بموجب المادتين الخامسة والسابعة من القانون المذكور اعلاه

ليكن معلوما ان الاراضي الموصوفة في الملحق ادناه لازمة بصورة مطلقة لوزير المالية للغايات العامة وان وزير المالية مستعد للتفاوض بشأن استملاكها .

كل من يدعي لنفسه اي حق او منفعة في الاراضي المذكورة ويرغب الحصول على تمويض لتأهله عليها عليه ان يرسل الى دائرة تسجيل وتسوية الاراضي - خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان - قسي الوقائع الاسرائيلية كتابا منفصلا عن حقه او عن المنفعة التي يتمتع بها في الارض المذكورة مصحوبا ببيانات لتسييد دعواه على ان تشمل هذه البيانات على التفاصيل التسجيل - اذا وجدت - قسي سجلات الاطلاق وبياناتنا فضلا بالتقويميات التي يطالب بها وحساب المبلغ المطالب به في كل فقرة وفقرة .
وليكن معلوما كذلك ان وزير المالية ينوي ان يكسب فوراً حق التصرف في الاراضي المذكورة لانها لازمة بصورة مستعجلة للغايات العامة التي يحترم باستملاكها من اجلها ويصدر وزير المالية تعليمات به هذا الى كل شخص توجد الاراضي المذكورة بحوزته ان يقدم فوراً التصرف بها .

الملحق

قطعة ارض مساحتها الاجمالية ب ٣٣٤٥ دونم تقريبا والموجودة في اورشليم .
الارض المذكورة مؤشرة بلون اخضر ، نستنتا من ذلك الارض المؤشرة باللون الازرق على خارطة رقم هـ ف / ١١١ / ٢٢٢ المنظمة بقياس ٢٥٠٠ : ١ والموقمة باضاء وزير المالية .
تأشير الارض على الخارطة هو لاجل الدلالة فقط ولا لتخصيص الحدود . وقد اودعت الخارطة المذكورة بدائرة التسجيل وتسوية الاراضي في اورشليم وفي مكاتب مصرف لواء اورشليم ، ويحق لكل محسن بالامر الاضطلاع عليها في ساعات العمل العادية .

(-)

١١٦٨/١/٨

بتحاس مغير
وزير المالية

المصدر : أرشيف جمعية الدراسات العربية ، قسم الخرائط والمساحة ، ملف الاستيطان .

ملحق رقم (أ)

SUPPLEMENT N° 2.

THE PALESTINE GAZETTE, N° 540 of 26th September, 1935.

EXPROPRIATION OF LAND ORDINANCES, 1926-1935.

CERTIFICATE.

I, John Bathorn Hall, Officer Administering the Government of Palestine, hereby certify that the construction in Jerusalem of the Rosenblum Building, the Students Hostel, The Institutes for Climatology and Science, and the University offices and other institutes and buildings of the Hebrew University Association are undertakings of a public nature within the meaning of the Expropriation of Land Ordinances, 1926 - 1935.

The plan of the land affected may be inspected at any of the following places, viz:-

The office of the District Commissioner, Jerusalem District.

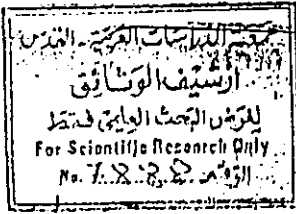
The offices of the Hebrew University, Jerusalem.

(Sgd.) J. Bathorn Hall.

Officer Administering the Government.

23rd September, 1935.

المصدر : أرشيف جمعية الدراسات العربية ، قسم الخرائط والمساحة ، ملف رقم A/20 .



دائرة الاجراءات ايبس
 نكسحت ההוצאה לפועל
 בתל-אביב

السفحة: دولة اسرائيل - ضريبة الاملاك
 بدوالة مايبس ايبس
 شارع مايبس ٥٩، تل-أبيب
 הנוכה: ישראלי מס רכוש וקרן פיצויים
 על ידד בא כותבו ע"ד אלכסנדר בר-און מחוז
 ויעמן 59 כפר סבא 44351 (טלפון 052-914111)

החריב יב יס (כולס) לבית (חנינה) : הראש: التالية اسماهم لبيت حنيننا .

מספר התיק	שם החריב	החוב במ"ח	נאגרי שמאדה אנו אחמד זכריה
01-23020-90-1	אסעיד אסעיד אסעיד ילאנו אחמד	55,379.-	ياسين سجادة ابو احمد زكري
01-23021-90-2	יוסף איברהים עבד אל חאכד אסלאן	30,292.-	اسعيد اسعد اساميل ابو حمدة
01-23022-90-3	פחריה בנ איברהים מחמד אסלאן	58,273.-	يوسف ابراهيم عبد التالق املان
01-23023-90-4	מוסא מחמד עבד אלנבי ואדי	58,273.-	موسى محمد عبد النبي وادى
	עיסא מחמד עבד אלנבי ואדי	28,964.-	عيسى محمد عبد النبي وادى
	אוסטאיל מחמד עבד אלנבי ואדי	28,964.-	اوسمايل محمد عبد النبي وادى
01-23024-90-5	פריז חילק עבד אל נוא	35,621.-	فاز خليل عبد النوف
	פואד ראג'י העלין	35,621.-	فواز راغب قنديل
01-23025-90-6	עבדול וחסין אלחמד אלנבי ואדי	72,316.-	عبدول وحسين الحمد عبد النبي وادى
01-23026-90-7	נעיסה בנ אלעזר מעטסא ואדי	23,049.-	نعيمه عبد النبي وادى
	מעטסא מחמד מעטסא ואדי	23,049.-	مصطفى محمد مصطفى وادى
	ענרסה בנ אלעזר מעטסא ואדי	23,049.-	عندره عبد النبي وادى
01-23027-90-8	סעד עאער מעטסא אסלאן	62,582.-	سعد عاقر مصطفى اسلا
01-23028-90-9	סרג' מחמד אוחמד סלאמי	192,626.-	سرج محمد اومحمد اسلا
01-23029-90-1	דאוד עליאן סאולס סלאמה	49,112.-	داود عليان هوسا
01-23035-90-3	דאוד רשיד עבדאל פחאח אלנבי	30,854.-	داود رشيد عبد التالق النوي
01-23036-90-4	רפקה בנ עוזר אל פחאח אלנבי	34,867.-	رفقة عبد التالق النوي
01-23037-90-5	גמיל עיד עאיש עבד אלכה	33,313.-	جميل عيد عايش عبد الله
	עבדאלה עיד עאיש עבד אלכה	33,313.-	عبدالله عيد عايش عبد الله
01-23038-90-6	עקראן עבד אל האב עבדללה	24,803.-	عقراون عبد الله عبد الله
01-23039-90-7	הסאל עיסא איברהים עבדאללה	21,519.-	السال عيسى ابراهيم عبد الله
	חדיגה איברהים	21,519.-	خديجة ابراهيم
01-23040-90-5	מחמד אחמד חילק יאסין	48,200.-	محمد احمد خليل ياسين
01-64001-90-7	מוסא רשיד עבד אל פחאח אלנבי	54,347.-	موسا رشيد عبد التالق النوي
01-64002-90-8	עיסא רשיד עבד אל פחאח אלנבי	51,282.-	عيسى رشيد عبد التالق النوي

א ז ר ז

הנוכה הגישה נגדך בהשה למימוש השעבוד לפי הזראות סעיף 8 לפקודת המסים (גביה) והקנה 28 (ז) לתקנות המסים (גביה) לתשלום החוב שהגד זוב למס רכוש וקרן פיצויים בירושלים לפי המפורט לעיל.

הנד מוזהר בנה לפי סעיף 7 לחוק ההוצאה לפועל, תשכ"ו-1967 כי בתוך 21 יום מפרסום אזהרה זו עליך לשלם החוב הנ"ל בנכסך ההוצאה לפועל בתל-אביב, רחוב ויעמן 1 או במשרד מס רכוש ברח המלך כורש 14 בירושלים

אם לא תעשה כן, הררי בלוס התקופה האמורה לעיל יינהטו לנגד הליכי הוצאה לפועל למימוש השעבוד ומכירת הנכס עליו רובש שעבוד זה.

פרטים נוספים וזונה החוב המעודכן תוכל להביל בנכסך ההוצאה לפועל הנל.

(-) החוקאלי אכיהו, עו"ד.
 המוציא לפועל תל-אביב

السفحة قدم ضدك طلباً لبيع الارض حسب البند ٨ في قوانين الضريبة (البيارة) وذلك لدفع الديون التي تحتك ضدك كما هو مبين اعلاه .

امذرك بهذا انه حسب البند ٧ لقوانين الاجراء سنة ١٩٦٧ فخليلك خلال ٢١ يوماً من يوم اعلاني هذا بدفع الديون المذكورة في دائرة الاجراء بتل ايبس او بدائرة الاملاك بالقدس .

اذا لم تفعل ذلك بالمدة المذكورة فسيخوذ ضدك اجراءات لبيع الارض المرصوفة للضريبة .

لعلومات اضافية يمكن التوجه لدائرة الاجراء .

يخيلك اليافو
 مدير دائرة اجراءات تل ايبس

المصدر : أرسيف مركز التوثيق والمعلومات ، جمعية الدراسات العربية - القدس .

**AN NAJAH NATIONAL UNIVERSITY
FACULTY OF POSTGRADUATE STUDIES
DEPARTMENT OF HISTORY**

Zionist Settlement in Jerusalem From 1967-1993

**By
Mohammad Rachied Innab Hussein**

**SUPERVISOR
DR.Nezam Izat Abbasi**

**Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements
for the Degree of Master of Arts in History**

**An-Najah National University
Nablus Palestine
2001**

Abstract

In Jewish religious thinking, Palestine, and Jerusalem in particular, occupied a high status. Jewish colonization of Palestine, on the other hand, formed the backbone of Jewish thinking (ideology). The religious nature also characterized this Jewish ideology. Therefore, the Zionists' colonization plans have targeted Jerusalem since the beginning of Jewish colonization of Palestine. Montefiore residential quarter was the first Jewish form of colonization in Palestine.

To have full control of the Holy City, the Zionist movement used all means at its disposal and received full British support during the British occupation of Palestine (1918-1948). When the Partition of Palestine was announced, and the Israeli-Arab war broke out, Israel was declared as a state and made Jerusalem its own capital. This action signaled a new wave of Jewish colonization of Jerusalem.

After the 1967 June war, Arab East Jerusalem fell in the hands of the Israeli occupation forces. In 1982, during Menachem Begin's term of leadership, Israel announced its annexation of East Jerusalem and officially declared Jerusalem as its "unified capital". To reinforce this status of Jerusalem, Israel has taken a number of measures, both administrative and practical, to control the city. For example, it introduced and passed a number of laws all aimed at the Judaization of the city. Israel also waged a campaign of massive land confiscation from the Palestinian Arabs especially between 1967-1993. During the same period, it controlled some 48% of land belonging to Palestinians. It also established 15 Jewish colonies on an area which amounted to 39.9% of East Jerusalem land. It also closed 44% of its land and declared it "green areas" or reserve land for future Jewish colonization.

The massive Jewish colonization in Jerusalem has rendered political, economic, demographic and social changes in the traditional character of Arab Jerusalem. The demographic change has formed the core of Israeli policy in Jerusalem which aims at making the population of the city dominantly Jewish and the Arabs only a minority. This means the creation of a new political reality in the city which makes it impossible to change in any future negotiations.

The Palestinians have strongly resisted the Jewish colonization policies in the city. However, this struggle has remained moral. It has never risen to the occasion of paralleling the massive colonization of the Arab city by Jews. In other words it has had so far little influence on the ground .

After 1967, the European and American positions changed towards the Arab-Israeli conflict. The Americans' and Europeans' policies stood against Jewish colonization in Jerusalem given their economic and political interests in the region and the then new international balance to face the then Soviet Union stance which had supported the Arabs' political positions pertaining to the Arab-Israeli conflict. However, the European and American public political positions, defying Jewish colonization in Jerusalem, was accompanied with financial support to Israel, particularly from America and Germany. Israel pumped most of European and American money in the Jewish colonies. The American and European understanding, sympathy, tacit support and even collusion are crystal clear in the international arena, such as the UN. After the disintegration of the Soviet Union, and given the weakness and divisions among the Arab countries, the American and European have backed down in their anti-colonization positions, in their policy concerning the status of Jerusalem and even in their positins in the UN.